



التقرير السنوي

قدمه والي بنك المغرب
إلى صاحب الجلالة نصره الله

الوالي

السيد عبد اللطيف الجواهري

المدير العام

السيد عبد اللطيف فوزي

مندوب الحكومة

السيد خالد سفير

المجلس

السيد الوالي

السيد المدير العام

السيد عبد اللطيف بلمدني

السيد محمد بنعمور

السيدة مريم بن صالح شقرون

السيد بسيم جاي حكيمي

السيد مصطفى مساوي

السيدة فوزية زعبول

تقرير السنة المالية 2013

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله
من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتم. طبقا للمادة 57 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.38 في 20 شوال 1426 (23 نونبر 2005)، التقرير الخاص بسنة 2013، وهي السنة الخامسة والخمسون لعهد الإصدار.

فهرس

vii-i المقدمة

الجزء 1 : الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
26	2.1 الإنتاج والطلب
39	3.1 سوق الشغل
49	4.1 التضخم
58	5.1 المالية العمومية
73	6.1 ميزان الأداءات
86	7.1 الأوضاع النقدية
104	8.1 أسواق الأصول
118	9.1 تمويل الاقتصاد

الجزء 2 : إنجازات البنك في إطار مهامه

131	1.2 الحكامة والاستراتيجية
143	2.2 السياسة النقدية
152	3.2 تدبير الاحتياطات
153	4.2 الإشراف البنكي
158	5.2 أنظمة ووسائل الأداء
161	6.2 العملة الائتمانية
168	7.2 الموارد وبيئة العمل

الجزء 3 : التقرير المالي

179	1-3 تطور الوضعية المالية خلال السنة المالية 2013
184	2-3 القوائم التركيبية
210	3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات
212	4-3 مصادقة مجلس البنك

213 الملحقات الإحصائية

267 المحتويات

مولاي،

على الرغم من بعض التحسن في النصف الثاني من السنة، ظل النمو العالمي ضعيفا نسبيا في 2013، إذ بلغ 3% مقابل 3,2% في العام السابق. ففي البلدان المتقدمة، تميزت السياسات المالية باستمرار تعزيز وضع الميزانية، مما ساهم في تقليص الحيز المالي المتاح للحكومات في مجال دعم الاقتصاد. وواصلت البنوك المركزية نهج سياسات نقدية جد تيسيرية، مع استخدام أكبر للتدابير غير التقليدية بهدف خفض أسعار الفائدة على المدى المتوسط والطويل ودعم الطلب الخاص. غير أن تأثير هذه الإجراءات ظل محدودا، إذ سجلت القروض المقدمة للقطاع الخاص تباطؤا حادا في الولايات المتحدة الأمريكية وواصلت انكماشها بوتيرة أقوى في منطقة الأورو. ونتيجة لكل ذلك، لم تتجاوز نسبة النمو في البلدان المتقدمة 1,3%. بعد 1,4% في سنة 2012، بفعل التباطؤ الملموس في الولايات المتحدة واستمرار تراجع النمو في منطقة الأورو، وإن بوتيرة أقل حدة من عام 2012.

في البلدان الصاعدة والنامية، لم يتزايد الناتج الداخلي إلا بنسبة 4,7%. مقابل 5% في 2012 و6,3% في 2011. بسبب التأثير المتراكم للضعف النسبي للطلب الخارجي والداخلي. وأدت الشكوك المرتبطة بتوقيت إنهاء برنامج التيسير الكمي في الولايات المتحدة إلى تقلبات كبيرة في تدفقات الرساميل ومارست ضغوطا قوية على عملات بعض البلدان الصاعدة. وقد أخذ البنك الاحتياطي الفيدرالي هذه التأثيرات بعين الاعتبار في سياسته التواصلية الاستشرافية.

وشهدت أسواق الشغل بعض علامات التحسن في البلدان المتقدمة، كالولايات المتحدة وبريطانيا وخصوصا ألمانيا التي اقترب فيها معدل البطالة من المستويات التي كان عليها قبل الأزمة. لكن هذا المعدل ظل مرتفعا على العموم في منطقة الأورو عند نسبة 12,1%. مع تسجيل مستويات عالية استثنائية في بعض البلدان الشريكة للمغرب. لاسيما إسبانيا وإيطاليا وفرنسا. وتبقى بطالة الشباب على وجه الخصوص ظاهرة مثيرة للقلق في أغلب البلدان المتقدمة وأحد أبرز مخلفات الأزمة العالمية.

في أسواق السلع الأساسية، سجلت الأسعار انخفاضا، وإن كان بمعدل أقل بالنسبة للنفط بسبب جدد التوتر في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وساهم هذا التطور في تراجع التضخم في العالم واستمرار توجهه نحو الاعتدال. مع تراجع حاد في منطقة الأورو التي بلغت نسبة التضخم فيها 1,3%. وهو أدنى معدل منذ عام 2009.

وقد كان لتباطؤ النشاط الاقتصادي تأثير على التجارة العالمية، التي لم تتجاوز وتيرة نموها 3%. بعد 2,8% في سنة 2012 و4,7% في المتوسط بين 2000 و2007. وبعد انخفاض قوي بنسبة 22,1% في عام 2012، تزايدت تدفقات الاستثمارات المباشرة بنسبة 11% واستفادت منها بالأساس البلدان النامية.

على المستوى الوطني، تميزت سنة 2013 بتراجع ملموس لعجز الميزانية وعجز الحساب الجاري وتحسن النمو من 2,7% إلى 4,4%. مع تسجيل تباين في نمط النمو مقارنة مع سنة 2012، فبفضل الظروف المناخية الاستثنائية.

ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 19%. بعد انخفاض قدره 8,9% في السنة السابقة. غير أن الظرفية الخارجية غير المواتية عموماً والصعوبات التي تعرفها بعض القطاعات ساهمت في تباطؤ كبير للأنشطة غير الفلاحية التي تراجع نموها من 4,4% إلى 2,3%. وتباطأ نمو القطاع الثانوي من 1,4% إلى 0,3%. متأثراً على الخصوص بانخفاض مستوى أنشطة التعدين وتدني وتيرة نمو قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية على الرغم من دينامية بعض الفروع ذات القيمة المضافة العالية. وفي ما يخص الخدمات. واصلت الأنشطة السياحية انتعاشها. بحيث ارتفع عدد السياح الوافدين على المغرب بنسبة 7,2%. متجاوزاً لأول مرة عتبة 10 ملايين سائح التي كانت مستهدفة في إطار رؤية 2010.

وسجل استهلاك الأسر نمواً بنفس وتيرة السنة السابقة. في سياق تميز باعتدال التضخم وارتفاع المدخيل الفلاحية. في حين تباطأ نمو استهلاك الإدارات العمومية. وشهدت الاستثمارات تراجعاً طفيفاً للعام الثاني على التوالي. يعزى جزئياً إلى تقليص نفقات التجهيز العمومية.

وقد كان لتراجع وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية تأثير كبير على وضعية سوق الشغل. إذ سجل قطاع البناء والأشغال العمومية على الخصوص تناقصاً جديداً في اليد العاملة. وبعد أربع سنوات من الانخفاض. لم تظهر وضعية التشغيل في القطاع الصناعي أي علامات انتعاش. بحيث لم يتم إحداث سوى 5000 منصب شغل. وبلغ مجموع مناصب الشغل المحدث 114,000. وذلك بفضل قطاع الخدمات. الذي أكد مكانته كأول مشغل لليد العاملة. والأنشطة الفلاحية. وأخذاً في الاعتبار التحاق 157,000 من النشيطين الجدد بسوق الشغل. ارتفع معدل البطالة بمقدار 0,2 نقطة مئوية إلى 9,2% على الصعيد الوطني و14% في المناطق الحضرية. وبلغ 36% لدى الشباب في الوسط الحضري المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة.

على صعيد الحسابات الخارجية. واصلت صادرات المهن العالية للمغرب ارتفاعها. لاسيما صناعة السيارات. لتساهم في تخفيف تأثير الانخفاض الكبير في مبيعات الفوسفات ومشتقاته الذي بلغ 22,9% بسبب ضعف الطلب على الأسمدة وهبوط الأسعار في الأسواق الدولية. ومكنت هذه التغيرات وتحسن التحويلات العمومية من تقليص عجز الحساب الجاري بمقدار 2,2 نقطة مئوية ليصل إلى 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. بعد سنتين من التدهور. ويعزى هذا التقلص كذلك إلى انخفاض الواردات بفعل تراجع الفاتورة الغذائية والطاقية على إثر هبوط الأسعار الدولية للسلع الأساسية وتحقيق محصول فلاحى جيد. وسجلت عائدات الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج انخفاضاً طفيفاً يعكس استمرار تأثيرها السلبي بتبعات ضعف النشاط الاقتصادي العالمي. بالإضافة إلى ذلك. شهدت السنة تدفقات مهمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغت 39,6 مليار درهم. مما ساهم في الإبقاء على الاحتياطيات الدولية الصافية في مستوى يتجاوز بقليل عتبة أربعة أشهر من واردات السلع والخدمات.

وفي ما يتعلق بالمالية العمومية. تقلص عجز الميزانية بحوالي نقطتين مئويتين من الناتج الداخلي الإجمالي. بعد تزايد ملحوظ في سنة 2012. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى رفع أسعار الوقود وإعادة تفعيل نظام مقايضة أسعار

المواد النفطية. مما أدى إلى انخفاض ملموس في نفقات المقاصة التي بلغت 4,8% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 6,6% في عام 2012. ويعزى هذا التقلص كذلك إلى القرارات التي اتخذتها الحكومة بغية التحكم في النفقات الأخرى. لاسيما الاعتمادات المخصصة للاستثمار. بالإضافة إلى تحصيل الهبات الممنوحة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى العكس من ذلك. سجلت عائدات الضرائب انخفاضا يفسر على الخصوص بتراجع مداخيل الضريبة على الشركات والرسوم الجمركية. وفي المجمل. بلغ عجز الميزانية 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 7,4% في 2012 دون احتساب مداخيل الخوصصة. غير أن إصدارات الخزينة في السوق الداخلية تزايدت بشكل كبير وأثرت سلبا على شروط تمويلها. ونتيجة لذلك. واصلت مديونية الخزينة المسار التصاعدي الذي بدأ منذ عام 2009. متجاوزة عتبة 60% من الناتج الداخلي الإجمالي. بحيث ارتفع مكوناتها الداخلي بنسبة 12,6% والخارجي بنسبة 11,1%.

وبالإضافة إلى نفقات المقاصة. تظل كتلة الأجور مصدرا هاما من مصادر هشاشة الميزانية. إذ بلغت نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي 11,3% في سنة 2013. مما يعد من أعلى المعدلات في المنطقة. فعلى الرغم من عملية المغادرة الطوعية لسنة 2005. تزايد عدد الموظفين بنسبة 9,2% ونفقات الموظفين بنسبة 56,2% بين عامي 2006 و2013. وخلال نفس الفترة. ارتفع الأجر المتوسط للموظفين بنسبة 43,1%. أي 5,3% سنويا. وبلغ متوسط دخل الموظف المغربي 4 أضعاف الناتج الداخلي الإجمالي للفرد. وهي نسبة أعلى بكثير من المعدل المسجل عبر العالم. لاسيما في البلدان ذات الدخل المتوسط حيث تبلغ هذه النسبة 1,4.

ورغم التدابير المتعلقة بدعم أسعار المواد النفطية التي تم اتخاذها خلال العامين الماضيين. مكنت السياسة النقدية الحذرة من احتواء التضخم في مستوى ينسجم مع هدف بنك المغرب المتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار في المدى المتوسط. فقد بلغ التضخم 1,9% مقابل 1,3% في 2012. فيما ارتفع التضخم الأساسي. الذي يرصد التوجه الرئيسي للأسعار. من 0,8% إلى 1,5%.

وفي ما يتعلق بالأوضاع النقدية. أدى ضعف الطلب ونهج البنوك مقارنة حذرة بسبب ارتفاع مخاطر إقراض بعض القطاعات الاقتصادية والأسر إلى استمرار تباطؤ القروض البنكية. التي تراجعت وتيرة نموها من 4,6% إلى 3,9%. وهو مستوى يقل عن المعدلات المسجلة تاريخيا. وقد شمل هذا التباطؤ جميع فئات القروض. باستثناء قروض التجهيز.

في هذا السياق. أبقى بنك المغرب على سعر الفائدة الرئيسي عند نسبة 3% على الرغم من الغموض الذي كان يحيط بتوقيت وكيفية مراجعة نظام المقاصة وكذا تطور الأسعار العالمية للسلع الأساسية. وبالموازاة مع ذلك. حافظ البنك على نسبة الاحتياطي الإلزامي عند مستوى منخفض ورفع بشكل كبير حجم السيولة التي يضخها في السوق ما بين البنوك. ومن أجل تحسين ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل البنكي. أحدث البنك المركزي آلية جديدة للقروض المضمونة. تستفيد منها على الخصوص هذه الفئة من المقاولات العاملة في القطاع الصناعي أو التي توجه إنتاجها نحو التصدير.

وتأثرت نتائج القطاع البنكي بتباطؤ الائتمان وارتفاع القروض المتعثرة، التي انتقلت نسبتها من 4,9% إلى 5,9%. وقد تم تعويض هذا التأثير جزئياً بالأداء الجيد لأنشطة البنوك في الخارج، خاصة في القارة الإفريقية. وإذا كان توسع هذه الأنشطة خارج الحدود يشكل بالتأكيد رافعة للنمو، فإنه قد يحمل في طياته كذلك بعض المخاطر. ولأجل ذلك، قام بنك المغرب بتعزيز مراقبته للأنشطة العابرة للحدود بالتعاون مع السلطات الرقابية في البلدان المضيفة. وعلاوة على ذلك، عملت البنوك على تقوية قاعدة رأسمالها، في إطار تطبيق المتطلبات الجديدة لرأس المال التي تم اعتمادها في عام 2013.

على مستوى المراقبة الاحترازية الكلية، يواصل البنك تحسين الإطار التحليلي لتقييم الاستقرار المالي وآليات التنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى. وفي هذا السياق، تم وضع أدوات جديدة خاصة بتتبع مديونية المقاولات والأسر. وفي إطار جهوده الرامية إلى تحسين الإدماج المالي، استحدث بنك المغرب تقارير جديدة يتعين على البنوك موافاته بها من أجل تقييم مستوى الولوج إلى الخدمات المالية. وموازية مع ذلك، يتم إجراء بحث ميداني بالتعاون مع البنك الدولي لفهم تصورات الساكنة في هذا المجال. وبعد إنشائها في عام 2012، شرعت المؤسسة المغربية للتربية المالية في ممارسة أنشطتها في 2013، مع اعتماد مخططها الاستراتيجي الأول وإطلاق العديد من المشاريع الهيكلية. في مجال حماية المستهلك، وضع بنك المغرب بالتعاون مع القطاع البنكي مركزاً للوساطة، يوجد حالياً حيز التنفيذ. كما وقع على اتفاقية مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بهدف تعزيز ثقافة حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية في القطاع البنكي والمالي. ومن ناحية أخرى، أثمرت الجهود التي بذلتها كافة الجهات المعنية لتقوية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وضمان مطابقتها للمعايير الدولية عن حذف المغرب من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي.

في أسواق الأصول، تراجعت بشكل ملموس حدة هبوط مؤشرات البورصة الذي بدأ منذ سنة 2011. بحيث انتقلت الوتيرة السنوية لانخفاض مؤشر مازي إلى أقل من 3%. وظل حجم المعاملات في السوق محدوداً ومركزاً في عدد قليل من القيم. وقد أدى ضعف مستوى السيولة إلى خفض تصنيف بورصة الدار البيضاء في مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI) من فئة «الأسواق الصاعدة» إلى قائمة «الأسواق المحدودة». وسجلت أسعار الأصول العقارية ارتفاعاً بنسبة 1,1% يعكس زيادة قدرها 0,4% في أسعار العقارات السكنية و3,9% في أسعار الأراضي. وذلك في سياق تميز بتراجع حجم المعاملات بنسبة 5,6% بعد زيادة بلغت 4,8% في سنة 2012.

لقد حقق المغرب في السنوات الأخيرة تقدماً ملموساً على مستوى التوازنات الماكرواقتصادية وتمكن في سنة 2013 من استرداد انزلاقات 2012. وقد حظيت هذه الجهود بتقدير واسع من المؤسسات الدولية. كما يؤكد ذلك التجديد المتوالي لأهليته في الاستفادة من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي والتقييمات الإيجابية الصادرة مؤخراً عن وكالات التصنيف الدولية. وقد أكسبه هذا التطور أيضاً ثقة المستثمرين التي يعكسها نجاح مختلف اقتراضات الخزينة في السوق الدولية والتدفقات المهمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويعود الفضل في

هذه الخصوصية المغربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المقام الأول إلى الاستقرار السياسي الذي ينعم به بلدنا والمكتسبات الديمقراطية التي جاء بها الدستور الجديد لعام 2011 والتي يتعين تكريسها وتعزيزها. ويعود كذلك للعمل الذي قامت به السلطات العمومية من أجل الحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية.

إن توجه المغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء أصبح اليوم خيارا استراتيجيا يفرض نفسه في سياق يتميز بسعي المجموعات الاقتصادية عبر العالم إلى تنظيم نفسها بشكل أفضل على الصعيدين الإقليمي والقاري. بينما لا يزال الاندماج المغربي يخلف موعده مع التاريخ وتظل وتيرة انتعاش الاقتصاد الأوروبي بطيئة. ويتعين على جميع السلطات والفاعلين، لاسيما القطاع البنكي الذي كان رائدا في هذا الصدد، أن يواصلوا انخراطهم في هذا التوجه الذي تقوده أعلى سلطة في البلاد، وذلك في إطار شراكة مبنية على التنمية المشتركة وتقاسم القيم الثقافية والدينية.

ومن شأن إحداث لجنة إفريقيا للتتبع والتقييم المستمر لتنفيذ التزامات الجانبين أن يرسي العلاقات بين المغرب والقارة الإفريقية، بمكونها اللغويين الرئيسيين الإنجليزية والفرنسية، على أساس من الثقة الدائمة والمنفعة المتبادلة.

إن القطب المالي للدار البيضاء، الذي أنشئ ليمتدح كمرکز مالي موجه نحو إفريقيا، سيجد في هذه الدينامية الجديدة دفعة قوية له ليساهم في دعم هذه الاستراتيجية ويكون حلقة وصل بين أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا. وقد تم تعزيز موقعه وجاذبيته بشكل كبير بفضل العديد من الإصلاحات التي همت على الخصوص تيسير شروط ممارسة الأنشطة المستهدفة والنظام الضريبي ونظام الصرف. وقد حصلت حوالي 30 مؤسسة على صفة القطب المالي للدار البيضاء، منها بعض المؤسسات الرائدة التي اختارت المغرب كقاعدة إقليمية لها. وتوجت هذه الجهود بإدراج الدار البيضاء ضمن المؤشر العالمي للمراكز المالية، حيث احتلت المرتبة 62 على المستوى الدولي والثانية على صعيد القارة الإفريقية. وإن الحفاظ على هذا الموقع وتحسينه، في ظل منافسة إقليمية تزداد احتداما، يستدعي تضافر كافة الجهود ضمن رؤية شمولية ومؤطرة.

وإذ يحده هذا الطموح الإقليمي، يتوجب على المغرب أيضا أن يتقوى على المستوى الداخلي، وذلك من خلال الإسراع بتفعيل كافة الإصلاحات التي تم الشروع فيها على الأصعدة المؤسساتية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

فالعديد من مشاريع الإصلاح التي تم إعدادها أو مناقشتها على نطاق واسع يتعين أن تجد طريقها إلى التنفيذ. ويتعلق الأمر بإصلاح أنظمة التقاعد الذي يعد من أكثر الأوراش استعجالا، إلى جانب مشاريع أخرى ذات بعد هيكلي أكبر. لاسيما ورش الجهوية الموسعة الذي سيمكن من تجسيد مفهوم الديمقراطية المحلية والتشاركية على أرض الواقع وكذا ورش إصلاح العدالة الذي من شأنه تعزيز دولة الحق والقانون والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال الذي لا يزال يسجل فيه بلدنا تأخرا ملحوظا على الرغم من بعض التقدم، مما يؤثر سلبا على قدرته التنافسية. وتعاني هذه الأخيرة كذلك من معيقات أخرى تتمثل على الخصوص في ضعف مستوى البحث العلمي والابتكار التكنولوجي وجودة نظام التربية والتكوين.

من المؤكد أن التعليم الأساسي حقق تقدما على المستوى الكمي. إلا أن نسب الهدر المدرسي تظل مرتفعة ومعدلات التمدرس في التعليم الثانوي والجامعي لا تزال متدنية. فمتوسط سنوات الدراسة، الذي يعد من المؤشرات الرئيسية في هذا المجال، يبلغ 4,4 سنوات في المغرب مقابل 4,7 في دول إفريقيا جنوب الصحراء و6 سنوات في البلدان العربية. في نفس السياق، ورغم تطوره الكمي المهم في السنوات الأخيرة ومواكبته لبعض المخططات القطاعية، يعرف نظام التكوين المهني مستوى مرتفع للبطالة في صفوف خريجيه، مما يطرح إشكالية جودة هذا التكوين ومدى ملاءمته لاحتياجات سوق الشغل.

على الصعيد الاقتصادي، تثير النتائج المتباينة للغاية للاستراتيجيات القطاعية عدة تساؤلات، سواء بشأن درجة انسجامها أو ظروف إعدادها وتنفيذها. وعلاوة على خصوصيات كل قطاع، فإن وضع أهداف واقعية وتعبئة الوسائل اللازمة ونهج مقارنة تشاورية وإجراء تقييم لهذه الاستراتيجيات كلها شروط من بين أخرى كفيلة بتحقيق أقصى قدر من فرص النجاح. وفي هذا الصدد، فإن إحداث وكالة مستقلة لتقييم الاستراتيجيات القطاعية من شأنه أن يكون سبيلا لتحقيق هذا الهدف.

ومن الضروري كذلك مواصلة الجهود لتطوير وإنعاش المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، التي تعد مكونا أساسيا للنسيج الاقتصادي الوطني. ويشكل تيسير استفادة هذه المقاولات من التمويل أحد المحاور الرئيسية التي يتعين الانكباب عليها والذي يتطلب إشراك جميع المتدخلين، بما في ذلك المقاولات نفسها في ما يتعلق بالشفافية المالية. في هذا الصدد، وبالإضافة إلى الآليات القائمة، يسعى البنك بمعية شركائه إلى إنشاء صندوق خاص لدعم هذه الفئة من المقاولات بهدف تقوية متانتها وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي. ومن أجل تحسين توفر المعلومات اللازمة لذلك، يجري العمل حاليا على إنشاء مرصد لهذا الغرض بشراكة مع الأطراف المعنية. وفي إطار سياسة القرب من الفاعلين الاقتصاديين، عمل البنك على مأسسة حوار منتظم مع ممثلي التنظيمات المهنية والمقاولات، من خلال تنظيم لقاءات في جميع جهات المملكة.

وعلى مستوى القطاع البنكي بشكل أعم، يشكل تحسين الإدماج المالي والخدمات البنكية أحد أبرز مستجدات الإطار القانوني الجديد المنظم للنشاط البنكي، عبر إدخال التمويل التشاركي وخدمات الاستثمار وفئة جديدة من المؤسسات خاصة بعمليات الأداء. وسيتمكن هذا الإطار الجديد كذلك من تعزيز حكامه البنوك وتقوية آليات معالجة صعوباتها. وفي الشق المتعلق بالمراقبة الاحترازية، يعمل البنك على ملاءمة منظومته مع المعايير الدولية ذات الصلة، بحيث قام بمراجعة نظام رأس المال والسيولة طبقا للمعايير الاحترازية الجديدة لبازل 3 ووفق جدول زمني للتطبيق التدريجي خلال الفترة 2014-2019.

إن اختيار المغرب الانخراط في حركة العولمة والطموح الذي يحده ليصبح مركزا ماليا إقليميا يسائلنا جميعا عن مدى ملاءمة نظام الصرف الذي يعتمد بلدنا، فالهشاشة الهيكلية لمستوى الاحتياطيات الدولية والعجز المتواصل للحساب الجاري يثير مسألة قابلية استمرار هذا النظام. وإذا كان الانتقال نحو مرونة أكبر قد يبدو ملائما في كثير

من الجوانب. فمن الضروري استكمال الشروط الأساسية لإجازه وتبني رؤية مندمجة وجدول زمني واضح قبل القيام بأي إجراء في هذا الصدد.

وفي ما يتعلق بالإصلاح الضريبي، تم اتخاذ العديد من الإجراءات في سنة 2013 همت على الخصوص إخضاع القطاع الفلاحي للضريبة بشكل مستهدف وتدرجي. إلا أن العديد من المقترحات الأخرى التي كانت موضوع إجماع خلال المناظرة الوطنية الأخيرة حول الجبايات ينبغي أن تتجسد على أرض الواقع في أقرب الآجال. ويظل إدماج القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي المنظم أحد التحديات التي تتعين معالجتها في هذا المجال. وإلى جانب التأثير الإيجابي لهذا الإجراء على العائدات الضريبية، من شأنه كذلك أن يساهم في تحسين الأداء العام للاقتصاد وجودة التشغيل.

في مجال حكامه المالية العمومية، من المؤكد أن مشروع القانون التنظيمي للمالية، الذي تمت إحالته على البرلمان من أجل المصادقة عليه، يشكل خطوة مهمة إلى الأمام من المتوقع أن تساعد على تحسين فعالية الميزانية. غير أنه من الممكن تعزيز القيمة المضافة لهذا القانون التنظيمي الجديد من خلال توسيع نطاقه وتقوية الانضباط المالي عبر ربط الالتزامات بتوفر الموارد، فضلا عن فرض صرامة أكبر في مجال إنشاء وشفافية الحسابات الخصوصية للخزينة.

ومن جهة أخرى، يتعين الإسراع بتوسيع نطاق إصلاح نظام المقاصة من أجل عكس الأسعار الواقعية مع العمل على دعم الفئات المحدودة الدخل ووضع شبكات أمان لفئاتها. وبفضل هذا التوجه، ستتمكن السلطات العمومية من توفير موارد مالية للاستثمار في البنيات التحتية وتطوير القطاعات التي تساهم في التنمية البشرية، مثل التعليم والصحة والسكن الاجتماعي.

إن وضع استراتيجيات هادفة ومنتاسقة وعميق وتوسيع الإصلاحات الهيكلية الرامية في نفس الوقت إلى تعزيز القدرة التنافسية وإعادة توزيع الثروات يظل السبيل الوحيد لبلدنا من أجل تحسين مستوى معيشة السكان على نحو مستدام وإبراز طبقة متوسطة حقيقية والارتقاء إلى مصاف البلدان الصاعدة.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2014

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية



1.1 المحيط الدولي

تميز المحيط الدولي خلال سنة 2013 بعدة شكوك حول تعزز النمو في الولايات المتحدة وانتعاش الاقتصاد بمنطقة الأورو. إضافة إلى بعض المخاوف بشأن تضائل قوة النشاط في البلدان الصاعدة. ورغم تسجيل بعض التحسن خلال النصف الثاني من السنة، بقي النمو العالمي ضعيفا على العموم، حيث وصل إلى 3% مقابل 3,2% سنة 2012 و4,1% في المتوسط ما بين سنتي 2000 و2007.

وفي الاقتصادات المتقدمة، تقلص النمو بشكل طفيف، إذ انتقل من 1,4% إلى 1,3%. فقد عرف انخفاضا قويا في الولايات المتحدة، فيما شهدت منطقة الأورو تراجعا جديدا رغم أنه كان أدنى مقارنة بسنة 2012. وبالمقابل، تسارعت وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالمملكة المتحدة وتحسنت بشكل نسبي باليابان. وفي البلدان الصاعدة والنامية، تباطأ النشاط بشكل عام، حيث تراجعت وتيرة النمو من 5% إلى 4,7% مع تسجيل تدهور في روسيا والهند واستقرار في الصين وانتعاش نسبي في البرازيل.

وفي سوق الشغل، واصلت نسبة البطالة منحائها التنازلي بالولايات المتحدة، بينما ارتفعت في معظم بلدان منطقة الأورو. لتصل إلى مستويات قياسية بإيطاليا وإسبانيا. وفي أبرز البلدان الصاعدة (الصين والبرازيل وروسيا)، بقيت نسبة البطالة شبه مستقرة.

أما أسعار المواد الأولية، فقد توجهت نحو الانخفاض، باستثناء أسعار المواد الطاقية التي بقيت في مستويات مرتفعة بسبب عودة التوتر إلى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وفي هذه الظروف، واصل التضخم عبر العالم اعتداله، مع تقلص مهم بالبلدان المتقدمة، لا سيما منطقة الأورو. وانخفاض طفيف في البلدان الصاعدة والنامية.

وَأثر ضعف النشاط الاقتصادي على التجارة الدولية التي لم يتجاوز نموها 3% مقارنة بنسبة 2,8% سنة 2012 ومتوسط 4,7% ما بين سنتي 2000 و2007. وعلى العموم، تقلصت اختلالات الحسابات الجارية لميزان الأداءات، مع تسجيل تحسن في البلدان المتقدمة وانخفاض للفوائض بالبلدان الصاعدة والنامية. وموازية مع ذلك، وبعد التقلص المسجل سنة 2012، انتعشت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، سواء تجاه الاقتصادات المتقدمة أو الاقتصادات الصاعدة والنامية.

وعلى صعيد الأسواق المالية بالبلدان المتقدمة، كانت الظروف أكثر ملائمة على العموم مقارنة بسنة 2012. فقد سجلت أسواق البورصة أداء هاما، عكس عودة الثقة لدى المستثمرين. ارتباطا بتحسّن نسبي في الآفاق المستقبلية

والتزام البنوك المركزية بشكل أكثر وضوحا بدعم النمو. وفي أسواق السندات كذلك، توجهت العوائد نحو الانخفاض. لا سيما في البلدان الطرفية بمنطقة الأورو. ومع ذلك، واصل الائتمان البنكي تباطؤه بالولايات المتحدة وانخفاضه بمنطقة الأورو.

ومن جهة أخرى، أدت الشكوك المتعلقة بالجدول الزمني لإنهاء سياسة التيسير الكمي بالولايات المتحدة إلى تقلب تدفقات الرساميل ومارست ضغوطا كبيرة على عملات بعض البلدان الصاعدة.

1.1.1 تطور الاقتصاد العالمي

عرف النمو الاقتصادي العالمي تباطؤا طفيفا خلال سنة 2013، ليلبغ 3% مقابل 3,2%. فقد انتقل من 1,4% إلى 1,3% في الاقتصادات المتقدمة ومن 5% إلى 4,7% في البلدان الصاعدة والنامية.

جدول 1.1.1 : تطور النمو العالمي (%)

2013	2012	2011	2010	2009	
3,0	3,2	3,9	5,2	-0,4	العالم
1,3	1,4	1,7	3,0	-3,4	الاقتصادات المتقدمة
1,9	2,8	1,8	2,5	-2,8	الولايات المتحدة
-0,5	-0,7	1,6	2,0	-4,4	منطقة الأورو
0,5	0,9	3,4	3,9	-5,1	ألمانيا
0,3	0,0	2,0	1,7	-3,1	فرنسا
-1,9	-2,4	0,4	1,7	-5,5	إيطاليا
-1,2	-1,6	0,1	-0,2	-3,8	إسبانيا
1,8	0,3	1,1	1,7	-5,2	المملكة المتحدة
1,5	1,4	-0,5	4,7	-5,5	اليابان
4,7	5,0	6,3	7,5	3,1	الاقتصادات الصاعدة والنامية
6,5	6,7	7,9	9,7	7,7	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
7,7	7,7	9,3	10,4	9,2	الصين
4,4	4,7	6,6	10,3	8,5	الهند
2,7	3,1	4,6	6,0	-1,3	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
2,3	1	2,7	7,5	-0,3	البرازيل
1,1	3,9	4	5,1	-4,7	المكسيك
2,1	3,4	4,8	4,9	-6,4	رابطة الدول المستقلة
1,3	3,4	4,3	4,5	-7,8	روسيا
2,8	1,4	5,4	4,7	-3,4	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
4,3	2,2	8,8	9,2	-4,8	تركيا
4,9	4,9	5,5	5,6	2,6	إفريقيا جنوب الصحراء
1,9	2,5	3,6	3,1	-1,5	جنوب إفريقيا
2,2	4,1	3,9	5,5	3,0	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

وهكذا، تباطأ النمو في الولايات المتحدة الأمريكية من 2,8% إلى 1,9%. نتيجة تراجع وتيرة نمو الصادرات من 3,5% إلى 2,7% والتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت من 5,5% إلى 2,9%. وكذا تقلص النفقات العمومية بنسبة 2%. مما يعكس سياسة ميزانية أكثر صرامة.

وفي منطقة الأورو، تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 0,5% بدل 0,7% سنة 2012. بسبب تقلص انخفاض الاستهلاك الخاص من 1,4% إلى 0,7% والتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت من 4,1% إلى 3%. وبشكل خاص. وبعد الاستقرار المسجل سنة 2012، تزايد الناتج الداخلي الإجمالي بواقع 0,3% في فرنسا، ارتباطاً بالأساس بتزايد استهلاك الأسر بنسبة 0,4%. بدل انخفاض بنسبة 0,3%. وفي البلدان الطرفية الرئيسية، انتقل تراجع الناتج الداخلي الإجمالي من 2,4% إلى 1,9% بإيطاليا ومن 1,6% إلى 1,2% بإسبانيا. بفعل تقلص انخفاض الاستثمار وتحسن الصادرات على التوالي. وبالمقابل، انعكس تضائل الصادرات، في ألمانيا، على النمو الذي انخفضت وتيرته من 0,9% إلى 0,5%.

وفي المملكة المتحدة، انتعش النمو بشكل ملحوظ، إذ تزايد من 0,3% إلى 1,8%. نتيجة لنمو الاستهلاك الخاص بواقع 2,3% حيث استفاد من تحسن الظروف في سوق الشغل. وبالمثل، واصل الناتج الداخلي الإجمالي باليابان ارتفاعه، إذ تزايد بنسبة 1,5% مقابل 1,4%. وهذا راجع بشكل جزئي لنمو الصادرات والاستهلاك العمومي بفضل الإجراءات التوسعية التي اتخذتها الحكومة (إطار 3.1.1).

وعلى مستوى أبرز البلدان الصاعدة، تمكنت الصين، بفضل ارتفاع الصادرات والاستثمارات خلال النصف الثاني من السنة، لا سيما نتيجة خطة التحفيز التي أطلقتها الحكومة، من تحقيق استقرار للنمو في مستوى 7,7%. وهي نسبة تبقى مع ذلك دون المعدل المسجل على المدى الطويل. وفي البرازيل، تزايد الناتج الداخلي الإجمالي بواقع 2,3% مقابل 1%. بفضل تحسن الاستثمار. وبالمقابل، انخفض النمو من 4,7% إلى 4,4% بالهند ومن 3,4% إلى 1,3% ببروسيا.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تأثر النمو بشكل كبير بتدني إنتاج النفط وضعف الاستثمار وتواصل الضغوط السياسية والاجتماعية في بعض البلدان، حيث انتقل من 4,1% إلى 2,2%. وبشكل خاص، تقلصت وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 5,8% إلى 3,8% في المملكة العربية السعودية، ومن 3,6% إلى 2,7% بتونس، ومن 3,3% إلى 2,7% بالجزائر ومن 2,2% إلى 2,1% بمصر.

وفي إفريقيا جنوب الصحراء، بقي النمو قويا في مستوى 4,9%. مدعوما بتحسين الإنتاج الفلاحي والاستثمار في البلدان المنخفضة الدخل. ورغم ذلك، تباطأ النشاط الاقتصادي بجنوب إفريقيا، أحد أبرز اقتصادات المنطقة، من 2,5% إلى 1,9%. بفعل تراجع الاستثمار.

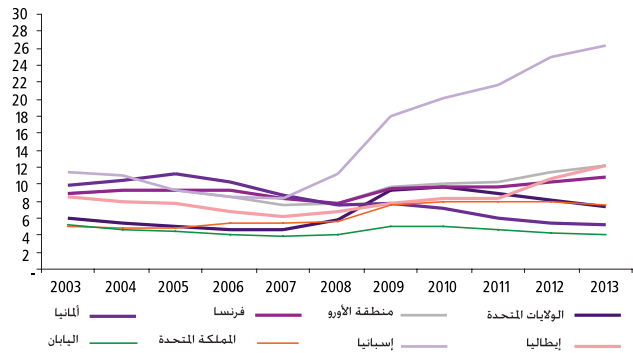
2.1.1 سوق الشغل

في البلدان المتقدمة، انخفضت نسبة البطالة من 8,1% إلى 7,4% بالولايات المتحدة، ومن 4,3% إلى 4% باليابان. ومن 8% إلى 7,6% في المملكة المتحدة. وبالمقابل، وفي منطقة الأورو، بلغت هذه النسبة مستوى قياسيا جديدا وصل إلى 12,1% مقابل 11,4% سنة 2012. وعبدا ألمانيا، التي شكلت استثناء ملحوظا حيث انخفضت البطالة بها من 5,5% إلى 5,3%. تزايدت حدة البطالة في أغلب البلدان، لتنتقل من 10,2% إلى 10,8% بفرنسا. ومن 10,7% إلى 12,2% بإيطاليا، وتصل إلى 26,4% بإسبانيا. وفي أبرز البلدان الصاعدة والنامية، لم تتغير نسبة البطالة تقريبا إذ بلغت 4,1% بالصين و5,5% بروسيا و5,4% بالبرازيل.

جدول 2.1.1 : تطور نسبة البطالة بالنسبة المئوية

2013	2012	2011	2010	2009	
البلدان المتقدمة					
7,4	8,1	8,9	9,6	9,3	الولايات المتحدة
12,1	11,4	10,2	10,2	9,7	منطقة الأورو
5,3	5,5	6,0	7,1	7,8	ألمانيا
10,8	10,2	9,6	9,7	9,5	فرنسا
12,2	10,7	8,4	8,4	7,8	إيطاليا
26,4	25,0	21,7	20,1	18,0	إسبانيا
7,6	8,0	8,1	7,9	7,7	المملكة المتحدة
4,0	4,3	4,6	5,0	5,1	اليابان
البلدان الصاعدة					
5,5	5,5	6,5	7,3	8,4	روسيا
4,1	4,1	4,1	4,1	4,3	الصين
5,4	5,5	6,0	6,7	8,1	البرازيل

رسم بياني 1.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة



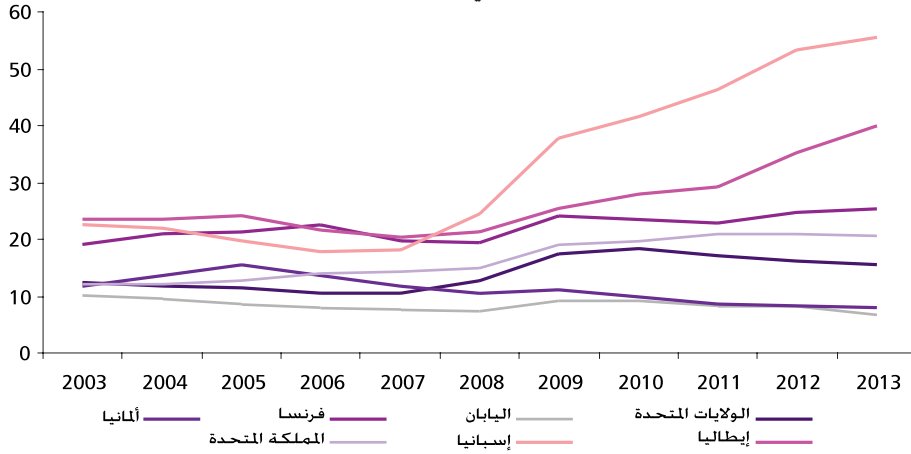
المصدر: صندوق النقد الدولي

ومن جهة أخرى، بقيت بطالة الشباب¹ في مستوى عال على العموم، لا سيما في بعض الاقتصادات الطرفية بمنطقة الأورو حيث يعاني منها حوالي شاب واحد من بين كل اثنين. فقد ارتفعت بطالة هذه الفئة من 24,7% إلى 25,5% بفرنسا ووصلت إلى مستويات قياسية بلغت 40% بإيطاليا و55,7% بإسبانيا. وفي الولايات المتحدة

1 الشباب البالغون ما بين 15 و24 عاما

والمملكة المتحدة. تراجعت هذه النسبة من 16,2% إلى 15,5% ومن 21% إلى 20,5%. على التوالي. على الرغم من بقائها في مستويات فاقت فترة ما قبل الأزمة. وبالمقابل. سجلت أدنى النسب بألمانيا حيث بلغت 7,9% وباليابان بوتيرة 6,8%.

رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة في البلدان المتقدمة



المصدر: مكتب الإحصاء الأوروبي EUROSTAT

إطار 1.1.1: التدابير المتعلقة بسوق الشغل بمنطقة الأورو

أمام بقاء البطالة في مستويات مرتفعة. لا سيما في صفوف الشباب. واصلت عدة بلدان بمنطقة الأورو خلال سنة 2013 جهودها الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة. ففي فرنسا. تم في أبريل 2013 تطبيق خطة إصلاح. ترمي إلى خلق 150.000 منصب شغل بحلول نهاية سنة 2014. من خلال برنامج «ضمانة الشباب». الذي يمكنهم من الحصول على عمل مستدام. عن طريق الاستفادة من أنشطة التكوين ومن دعم مالي في حالة وجودهم في وضعية بطالة لمدة طويلة.

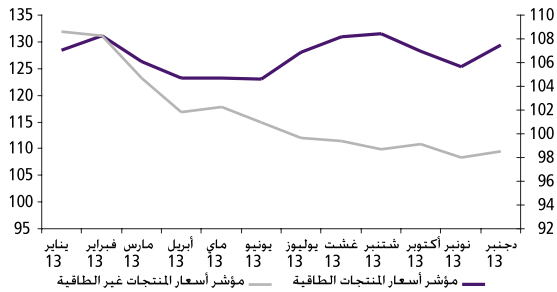
وفي إسبانيا. تم اعتماد إجراءات جديدة في مجال الشغل في مارس 2013. بهدف مكافحة بطالة الشباب التي بلغت مستوى قياسيا جديدا. وتمكن هذه الخطة من تكوين الأشخاص العاطلين عن العمل تكوينا مناسبيا. ومنح مساعدات لإنشاء المقاولات وتقليص تكاليفها الاجتماعية لفترة تمتد إلى ثلاث سنوات.

وفي إيطاليا. تمثلت أبرز الإجراءات الرامية إلى تعزيز تشغيل الشباب في تحسين نظام التعليم والتكوين المهني إضافة إلى تقديم مساعدات مالية للأشخاص الموجودين في وضعية صعبة. وعلاوة على ذلك. تم في يونيو 2013 تطبيق آلية للضمان. تنص على منح مخصصات خلال فترات التدريب.

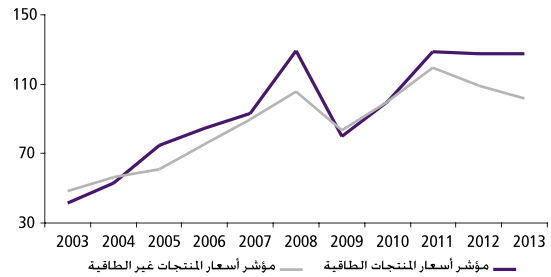
3.1.1 أسواق المواد الأولية

بفعل تباطؤ الطلب. لا سيما الصادر عن البلدان الصاعدة. توجهت أسعار السلع الأولية نحو الانخفاض بشكل عام خلال سنة 2013. باستثناء أسعار المواد الطاقية التي بقيت شبه مستقرة مقارنة بالسنة الفارطة.

رسم بياني 4.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الأولية (2013)



رسم بياني 3.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الأولية (2013-2003)

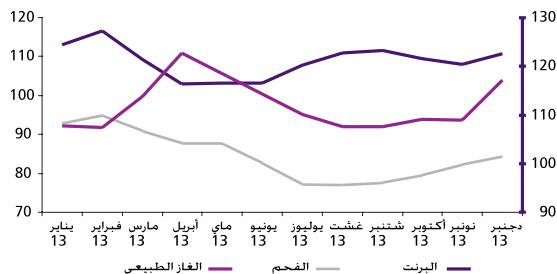


المصدر: البنك الدولي

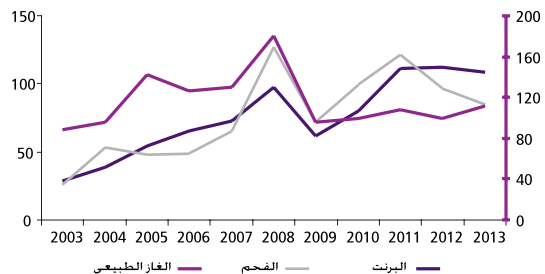
ويغطي الاستقرار شبه التام لأسعار المواد الطاقية ارتفاعا بنسبة 13,1% في أسعار الغاز الطبيعي وانخفاضا بنسبة 12,2% في أسعار الفحم و0,9% في أثمان النفط. ورغم توقف الإمدادات لعدة مرات بالشرق الأوسط وإفريقيا، تراجعت أسعار البرنت على الخصوص بنسبة 2,8% لتصل إلى 108,86 دولارا في المتوسط، مما يعكس تباطؤ الطلب الصادر عن الصين وارتفاع الإنتاج بالملكة العربية السعودية.

وتزايدت أسعار الغاز الطبيعي من جهته بنسبة 35,4% بالولايات المتحدة وبواقع 2,7% بأوروبا. لا سيما بسبب موجة البرد الاستثنائي التي ميزت موسم الشتاء. أما بخصوص الفحم، فقد تراجعت أسعاره بواقع 12,2%. ارتباطا بالسياسات البيئية التي اعتمدها الصين والتي تهدف إلى تقليص استهلاك هذا المعدن.

رسم بياني 6.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية (2013)



رسم بياني 5.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية (2013-2003)

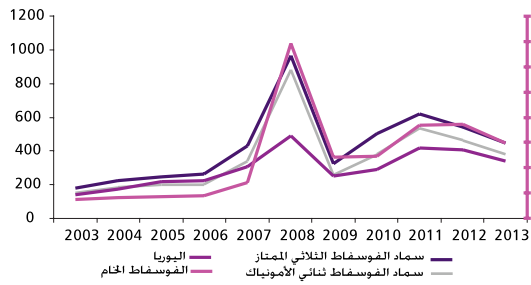


المصدر: البنك الدولي

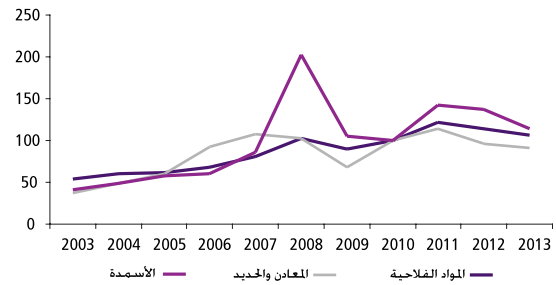
وبخصوص المنتجات غير الطاقية، تدنت أسعارها بواقع 7,2%. مما يعكس بالخصوص انخفاضا بنفس الوتيرة في أسعار السلع الفلاحية. ارتباطا بتحسّن العرض. وبواقع 5,5% في أسعار المعادن. وهذا راجع جزئيا إلى تحسّن

الطاقات الإنتاجية. وحسب المنتج. تراجعت أسعار النيكل بواقع 14,3% والألومنيوم بنسبة 8,7% والنحاس بوتيرة 7,9%. وبالمثل، تقلصت الأسعار بوتيرة 15,9% بالنسبة للشعير و17,9% بالنسبة للسكر و19,2% بالنسبة للبن. وبخصوص الأسمدة، عرفت أسعار الفوسفات الخام انخفاضا ملحوظا بلغ 20,3%. ليصل إلى 148,1 دولارا للطن في المتوسط. أما في ما يتعلق بالأسمدة الفوسفاتية، فقد تراجعت أسعار الفوسفات ثنائي الأمونياك بواقع 17,6% والفوسفات الثلاثي الممتاز بنسبة 17,3% واليوريا بواقع 16,1%.

رسم بياني 8.1.1: تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته (دولار/طن)



رسم بياني 7.1.1: تطور أسعار المنتجات غير الطاقية



المصدر: البنك الدولي

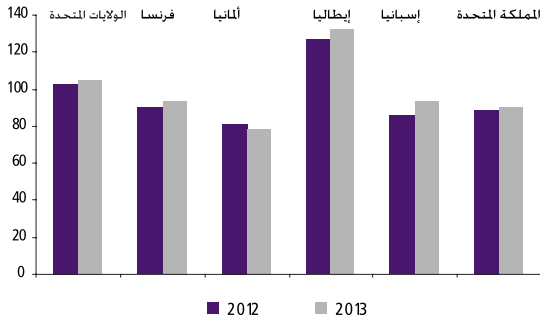
وبعد أن تزايدت أسعار المعادن النفيسة لمدة إحدى عشر سنة متتالية، عرفت انخفاضا ملموسا بلغ 17%. فقد تقلص سعر الذهب، بالخصوص، بواقع 15,4%. بسبب تقلص جاذبيته للمستثمرين وبفعل الإجراءات التي اتخذتها الهند لتقليص وارداته. كما تدنت أسعار الفضة بنسبة 23,4% والبلاتين بوتيرة 4,1%.

4.1.1 المالية العمومية

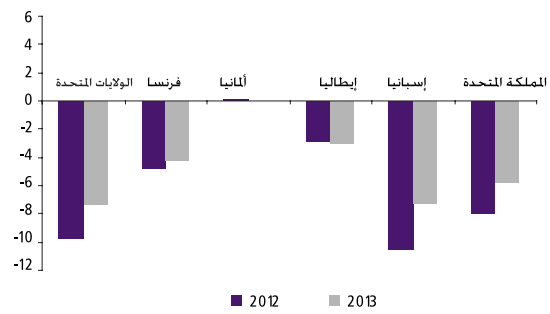
خلال سنة 2013، واصلت أغلب البلدان المتقدمة سياسات تصحيح المالية العمومية، من أجل ضمان استقرار ميزانيتها وحصر ارتفاع المديونية. وهكذا، تقلص عجز الميزانية من 9,7% إلى 7,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بالولايات المتحدة، ومن 8,7% إلى 8,4% باليابان ومن 3,7% إلى 3% بمنطقة الأورو. كما تدنى هذا العجز من 4,8% إلى 4,2% بفرنسا، بينما انتقلت ألمانيا من فائض بقيمة 0,1% إلى رصيد منعدم. وفي الاقتصادات الطرفية لمنطقة الأورو، تقلص عجز الميزانية بشكل كبير، إذ انتقل من 10,6% إلى 7,2% بإسبانيا، ومن 6,3% إلى 2,6% باليونان، ومن 6,5% إلى 4,9% بالبرتغال. وبالمقابل، تزايد بشكل طفيف في إيطاليا حيث ارتفع من 2,9% إلى 3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

ورغم هذه الجهود، تصاعد مستوى المديونية في أغلب هذه البلدان. وهكذا، سجل الدين العمومي ارتفاعا جديدا، حيث انتقل من 102,4% إلى 104,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بالولايات المتحدة، ومن 237,3% إلى 243,2% باليابان ومن 92,8% إلى 95,2% في منطقة الأورو. وفي فرنسا، ارتفع الدين العمومي من 90,2% إلى 93,9%. بينما تراجع في ألمانيا من 81% إلى 78,1%. وفي البلدان الطرفية، تصاعدت نسبة المديونية من 85,9% إلى 93,9% في إسبانيا، ومن 127% إلى 132,5% بإيطاليا، ومن 157,2% إلى 173,8% في اليونان ومن 124,1% إلى 128,8% بالبرتغال.

رسم بياني 10.1.1 : تطور الدين العمومي الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 9.1.1 : تطور رصيد الميزانية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي البلدان الصاعدة، تم التحكم بشكل أفضل نسبيا في وضعية المالية العمومية، حيث كانت نسب المديونية أدنى بكثير من نظيراتها في البلدان المتقدمة. وهكذا، انخفض عجز الميزانية في الصين من 2,2% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 1,9% كما تقلصت نسبة الدين العمومي من 26,1% إلى 22,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي الهند، تدنى العجز. رغم بقاءه في مستويات مرتفعة بلغت 7,3% وتزايد الدين العمومي بشكل طفيف، من 66,6% إلى 66,7% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي البرازيل، انتقل عجز الميزانية من 2,8% إلى 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. مع انخفاض نسبة المديونية من 68,2% إلى 66,3%.

5.1.1 الحسابات الخارجية

بعد التباطؤ القوي الذي سجل سنة 2012، تزايدت وتيرة نمو التجارة الدولية بشكل طفيف حيث انتقلت من 2,8% إلى 3%. مما يعكس تسارع الصادرات من 4,2% إلى 4,4% في البلدان الصاعدة والنامية، ومن 2,1% إلى 2,3%

في الاقتصادات المتقدمة. وقد صاحب هذا التطور تحسن ملموس في الحساب الجاري للاقتصادات المتقدمة وانخفاض في فوائض بعض البلدان الصاعدة والنامية.

جدول 3.1.1 : تطور أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

2012	2012	2011	2010	2009	
0,4	-0,1	-0,1	0,0	-0,1	البلدان المتقدمة
-2,3	-2,7	-2,9	-3	-2,6	الولايات المتحدة
2,9	2,0	0,8	0,6	0,3	منطقة الأورو
7,5	7,4	6,8	6,4	5,9	ألمانيا
-1,6	-2,2	-1,8	-1,3	-1,3	فرنسا
0,8	-0,4	-3,1	-3,5	-2	إيطاليا
0,7	-1,1	-3,8	-4,5	-4,8	إسبانيا
-3,3	-3,7	-1,5	-2,7	-1,4	المملكة المتحدة
0,7	1	2	3,7	2,9	اليابان
1,1	0,8	0,9	2,5	3,5	البلدان الصاعدة والنامية الآسيوية
2,1	2,3	1,9	4	4,9	الصين
-2,0	-4,7	-4,2	-2,7	-2,8	الهند
-2,7	-1,9	-1,4	-1,3	-0,7	بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي
-3,6	-2,4	-2,1	-2,2	-1,5	البرازيل
-1,8	-1,2	-1,1	-0,3	-0,9	المكسيك
-3,9	-4,5	-6,4	-4,9	-3,2	البلدان الصاعدة والنامية في أوروبا
0,7	2,6	4,3	3,4	2,6	مجموعة الدول المستقلة
1,6	3,6	5,1	4,4	4,1	روسيا
10,3	13,7	14,1	7,1	2,2	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

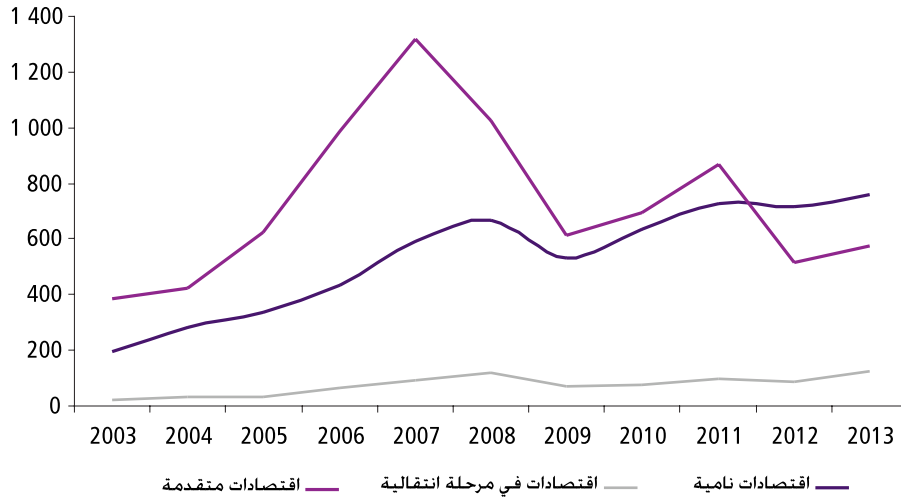
وهكذا. ففي الولايات المتحدة. واصل عجز الحساب الجاري انخفاضه. حيث انتقل إلى 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل 2,7% سنة 2012 و2,9% سنة 2011. وفي منطقة الأورو. بقي الفائض مرتفعا في مستوى 7,5% بألمانيا. فيما سجل الرصيد فائضا طفيفا في كل من إيطاليا وإسبانيا. في مستوى 0,8% و0,7%. على التوالي. وبالمقابل. انخفض العجز من 2,2% إلى 1,6% بفرنسا.

وفي باقي البلدان المتقدمة. انخفض العجز من 3,7% إلى 3,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بالمملكة المتحدة. فيما تدنى الفائض باليابان من 1% إلى 0,7%. لا سيما على إثر ارتفاع تكلفة الواردات بسبب ضعف الين.

وعلى مستوى البلدان الصاعدة. تقلص الفائض من 2,3% إلى 2,1% من الناتج الداخلي الإجمالي بالصين ومن 3,6% إلى 1,6% بروسيا. وعلى العكس. تزايد العجز بحدة في البرازيل. حيث انتقل من 2,4% إلى 3,6% فيما تقلص بالهند من 4,7% إلى 2%.

وفي ما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وبعد انخفاض بنسبة 22,1%. انتعشت بوتيرة 11% سنة 2013. مما يعكس عودة الثقة نتيجة حسن الآفاق الاقتصادية.

رسم بياني 11.1.1 : تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية (بملايير الدولارات)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED

وعرفت التدفقات الموجهة إلى الاقتصادات المتقدمة ارتفاعا بنسبة 12% لتصل إلى 576 مليار دولارا. ويعزى هذا التطور على الخصوص إلى ارتفاع هذه التدفقات بنسبة 61% في اتجاه اليابان وبنسبة 37,7% نحو الاتحاد الأوروبي. مع تسجيل زيادة بالنسبة لأغلب بلدان هذه المنطقة. عدا فرنسا التي شكلت استثناء مميّزا حيث عرفت التدفقات انخفاضا بواقع 77%.

وفي الاقتصادات الصاعدة والنامية. تزايدت تدفقات الرساميل بنسبة 17% في الهند و5% في الصين وانتعشت بواقع 83% في روسيا. وعلى العكس. فقد تراجعت بوتيرة 15% في تركيا و3,9% في البرازيل.

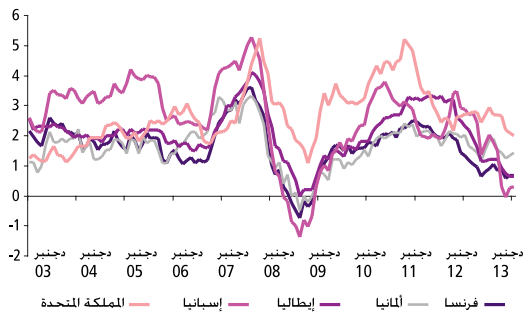
6.1.1 تطور التضخم

بفعل تباطؤ الطلب العالمي وتدني أسعار المواد الأولية، تراجع التضخم من 3,9% إلى 3,6%. ويعكس هذا التطور على الخصوص انخفاضا من 2% إلى 1,4% في الاقتصادات المتقدمة. إذ تراجع على الخصوص من 2,5% إلى 1,3% في منطقة الأورو ومن 2,1% إلى 1,5% بالولايات المتحدة. وانتقل التضخم من 3,3% إلى 1,3% بإيطاليا. ومن 2,4% إلى 1,5% بإسبانيا. ومن 2,2% إلى 1% بفرنسا ومن 2,1% إلى 1,6% بألمانيا.

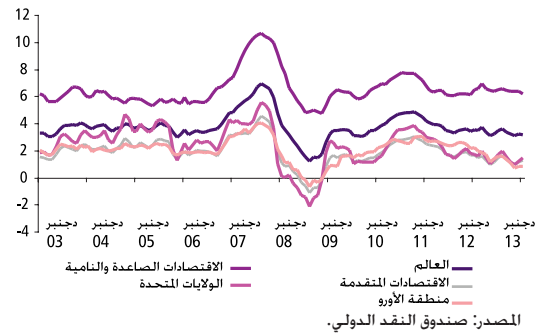
وفي المملكة المتحدة، ورغم بقاء التضخم مرتفعا نسبيا، فقد انخفض من 2,8% إلى 2,6%. وعلى العكس، وبعد عدة سنوات من الانكماش باليابان، تزايدت الأسعار بنسبة 0,4%. ارتباطا بتسجيل انتعاش نسبي في الطلب وتقلص قيمة الين، بفضل السياسة التيسيرية التي انتهجتها الحكومة والبنك المركزي.

وفي البلدان الصاعدة والنامية، تدنى التضخم بشكل طفيف، حيث انتقل من 6% إلى 5,8%. وبقي مستقرا بالصين في مستوى 2,6%. وتراجع بالهند من 10,2% إلى 9,5% فيما تزايد من 5,4% إلى 6,2% بالبرازيل.

رسم بياني 13.1.1 : تطور التضخم لدى أبرز شركاء المغرب



رسم بياني 12.1.1 : تطور التضخم في العالم



المصدر: صندوق النقد الدولي.

جدول 4.1.1 : تطور التضخم عبر العالم (بالنسبة المئوية)

2013	2012	2011	2010	2009	
3,6	3,9	4,9	3,6	2,5	العالم
1,4	2,0	2,7	1,5	0,1	البلدان المتقدمة
1,5	2,1	3,1	1,6	-0,3	الولايات المتحدة
1,3	2,5	2,7	1,6	0,3	منطقة الأورو
1,6	2,1	2,5	1,2	0,2	ألمانيا
1,0	2,2	2,3	1,7	0,1	فرنسا
1,3	3,3	2,9	1,6	0,8	إيطاليا
1,5	2,4	3,1	2,0	-0,2	إسبانيا
2,6	2,8	4,5	3,3	2,2	المملكة المتحدة
0,4	0,0	-0,3	-0,7	-1,3	اليابان
5,8	6,0	7,3	5,9	5,4	البلدان الصاعدة والنامية
6,8	5,1	8,4	6,9	11,7	روسيا
2,6	2,6	5,4	3,3	-0,7	الصين
9,5	10,2	9,6	10,5	13,0	الهند
6,2	5,4	6,6	5,0	4,9	البرازيل
10,5	10,5	9,3	6,5	6,3	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

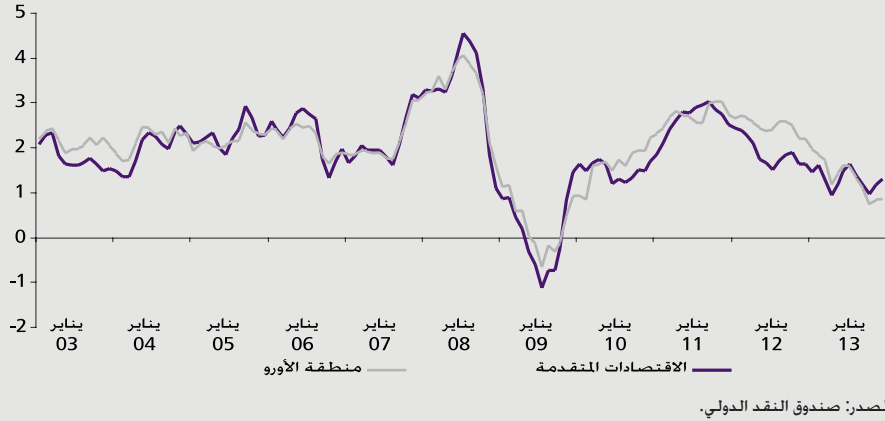
المصدر: صندوق النقد الدولي.

إطار 2.1.1: تراجع التضخم بمنطقة الأورو

يبرز تحليل التضخم في منطقة الأورو خلال السنوات العشر الأخيرة عدة مراحل ميزت تطوره. فبعد شبه استقرار في مستوى ناهز 2% ما بين سنتي 2003 و2007، تسارع التضخم سنة 2008 ليصل إلى 3,3%. وبلغ الذروة، أي 4,1%، في يوليو. بفعل ارتفاع أسعار المواد الأولية. وخلال نفس السنة، رفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس في البداية، لكنه ما لبث أن رفعه في نهاية السنة إلى 2,5%. مع القيام بضخ مبالغ كبيرة. وذلك بسبب تدهور الوضعية الاقتصادية والمالية. وفي سنة 2009، ومع تزايد حدة الآثار الانكماشية للأزمة، تقلص التضخم ليصل إلى 0,3%. بل إنه سجل مستويات سلبية ما بين شهري يونيو وأكتوبر. وانطلاقاً من تلك السنة، شرع البنك المركزي الأوروبي في تطبيق سياسة تيسيرية، تميزت على الخصوص بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي عدة مرات.

وخلال الفترة 2010-2011، تزايد التضخم، حيث بلغ 1,6% سنة 2010 و2,7% سنة 2011، قبل أن يتخذ منحى تنازلياً ابتداءً من سنة 2012. وفي سنة 2013، أصبح التراجع بالغ الحدة، حيث وصل التضخم إلى مستويات أدنى بكثير من هدف استقرار الأسعار. كما حدده البنك الأوروبي المركزي، مما كثف ضغوط تراجع التضخم على اقتصادات منطقة الأورو. وفي هذه الظروف، خفض البنك سعر الفائدة الرئيسي من جديد ليصل إلى 0,25%. وهو أدنى مستوى يصل إليه على الإطلاق.

رسم بياني 1.2.1.1: تطور التضخم خلال الفترة 2003-2013



وحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سيبقى التضخم في مستويات منخفضة في أفق سنة 2015، وهذا ما سيسفر عن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وكلفة الدين ويؤدي إلى تناقص الطلب والإنتاج بشكل أكبر.

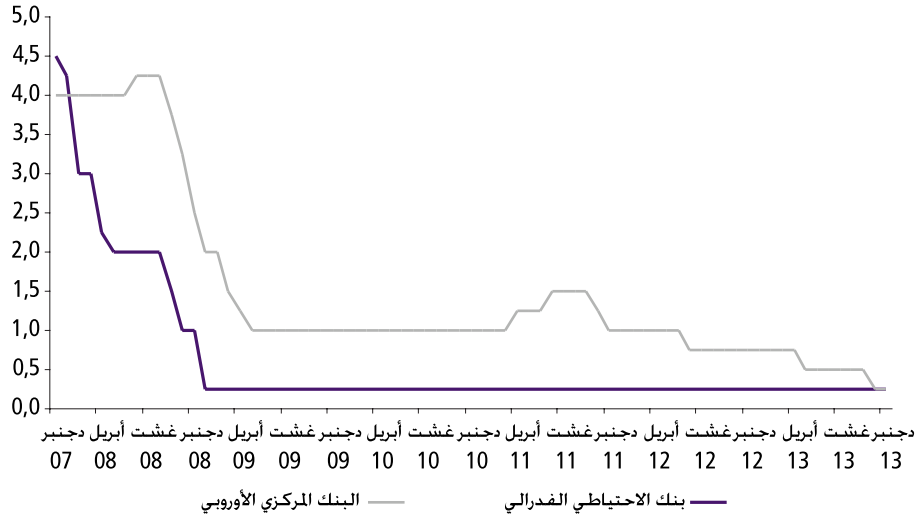
7.1.1 التدابير الرئيسية للسياسة النقدية

اتسمت السياسات النقدية للبنوك المركزية في أبرز البلدان المتقدمة خلال سنة 2013 بالإبقاء على أسعار الفائدة الرئيسية في مستويات قريبة من الصفر. وتميزت السنة أيضا بتواصل تطبيق تدابير التيسير النقدي، بل وتعزيزها كما هو الحال بالنسبة للبنك المركزي الياباني، وكذلك باعتماد بنوك مركزية جديدة للتوجيه الاستراتيجي¹. وفي البلدان الصاعدة، كان توجه السياسات النقدية متباينا، حيث شددت البلدان التي عرفت ضغوطا على الأسعار و/أو قلصا في قيمة عملاتها سياساتها النقدية.

وفي سياق يتسم بالشكوك بشأن انتعاش النشاط الاقتصادي وبالضغوط المتعلقة بتراجع التضخم، قام البنك الأوروبي المركزي مرتين، في ماي وفي نونبر، بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي ليصل إلى 0,25%. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن أنه سيواصل تزويد السوق النقدية بالسيولة بطريقة لا محدودة إلى غاية منتصف سنة 2015، وأشار في يوليوز 2013، إلى أن أسعار الفائدة الخاصة به ستبقى منخفضة لفترة طويلة.

1 يتمثل التوجيه الاستراتيجي (Forward Guidance) في إعطاء الكيانات الاقتصادية مؤشرات بشأن التوجه المستقبلي للسياسة النقدية، وبشكل خاص، يهدف التواصل بشأن مسار تطور أسعار الفائدة الرئيسية إلى التأثير على أسعار الفائدة الطويلة الأمد، وعلى الأوضاع المالية بشكل عام.

رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية



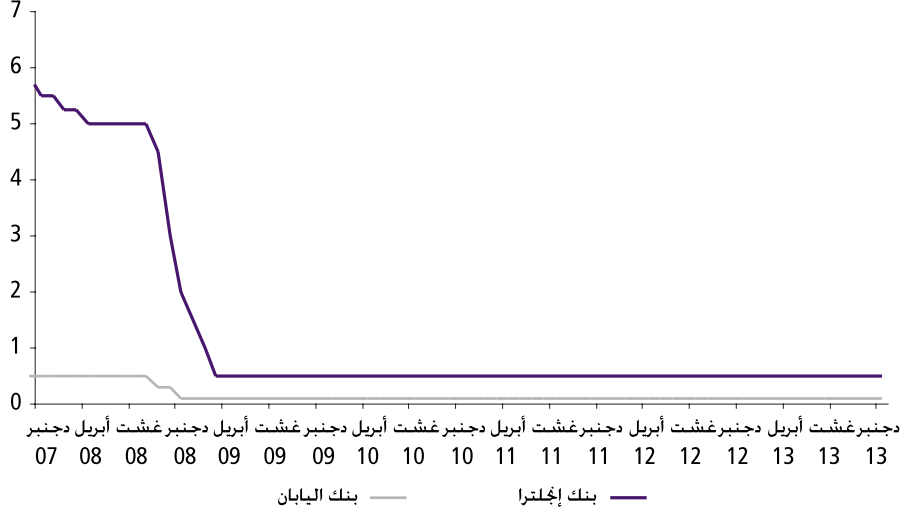
المصدر: Datastream

وحافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة الخاص به دون تغيير في نطاق يتراوح ما بين 0% و 0,25% وعزز «التوجه الاستشراقي». من خلال الالتزام بعدم رفع أسعار الفائدة. طالما بقيت البطالة فوق مستوى 6,5% و لم تتجاوز نسبة التضخم 2,5%. ومع ذلك، أعلن البنك في دجنبر أنّ أفق الاستمرار في نهج سياسة جد تيسيرية سيكون رهنا بعوامل أخرى تشمل مؤشرات إضافية تتعلق بسوق الشغل والضغط والتوقعات الخاصة بالتضخم وتطور الأوضاع المالية. أما بالنسبة للتدابير غير التقليدية، وبعد أن أعلن البنك بتاريخ 22 ماي أنه قد يقلص مشترياته من السندات في حال تحسنت الآفاق الاقتصادية، قرر خلال اجتماعه المنعقد في دجنبر أن يخفضها من 85 إلى 75 مليار دولار شهريا ابتداء من يناير 2014. وإضافة إلى ذلك، أدت الشكوك حول انتهاء العمل بسياسة التيسير الكمي بالولايات المتحدة إلى تقلب تدفقات الرساميل ومارست ضغوطا على عملات بعض البلدان الصاعدة.

ومن جهة أخرى، قرر بنك انكلترا الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي في مستوى 0,5%. من خلال الالتزام، ابتداء من شهر غشت، بعدم رفعه طالما بقيت نسبة البطالة أعلى من 7%. كما أبقى على برنامجه لإعادة شراء الأصول بمبلغ إجمالي وصل إلى 375 مليار جنيه إسترليني وكذلك آلية تمويل الإقراض¹، التي أحدثتها سنة 2012 بالتعاون مع الخزينة.

1 تسمح آلية تمويل الإقراض « Funding for Lending » بتقليص كلفة تمويل البنوك وشركات البناء بغرض حثها على رفع قروضها المقدمة للأسر.

رسم بياني 15.1.1 : تطور أسعار الفائدة لبنك إنجلترا وبنك اليابان



المصدر: Datastream

وفي إطار محاربة انكماش الأسعار، قام البنك المركزي الياباني بتيسير سياسته النقدية بشكل أكبر. حيث حدد كهدف له بلوغ التضخم نسبة 2% في أفق عامين. وإضافة إلى الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي في مستوى يتراوح ما بين 0% و1%. أعلن في أبريل تطبيق سياسة التيسير «النوعي والكمي». وهي جزء من برنامج أشمل للتحفيز الاقتصادي (إطار 3.1.1). فمن الناحية النوعية، قرر البنك توسيع نطاق مشترياته من الأصول ليشمل سندات الخزينة اليابانية لأجل 40 سنة مع السماح بمخاطر أكبر عن طريق رفع مشترياته من سندات الصناديق المدرجة في البورصة والصناديق المشتركة العقارية اليابانية. وعلى المستوى الكمي، اعتمد بنك اليابان بالخصوص هدفا يتعلق بالقاعدة النقدية من خلال رفعها سنويا من 60,000 إلى 70,000 مليار ين.

إطار 3.1.1: السياسة الاقتصادية اليابانية الجديدة

بعد سنتين من انخفاض الصادرات وتضاؤل الإنتاج الاقتصادي. إضافة إلى انكماش الأسعار الذي استمر منذ 15 سنة. أعلنت الحكومة المعينة في دجنبر 2012 مجموعة من التدابير المتعلقة بالسياسة الاقتصادية عرفت باسم «Abenomics». والهدف الرئيسي من هذه الاستراتيجية هو تحفيز النمو الاقتصادي مع ضمان خروج سريع من مرحلة الانكماش. قبل رفع الضريبة على القيمة المضافة بمقدار 3 نقاط في أبريل 2014. وتقوم هذه الآلية على ثلاث ركائز رئيسية هي:

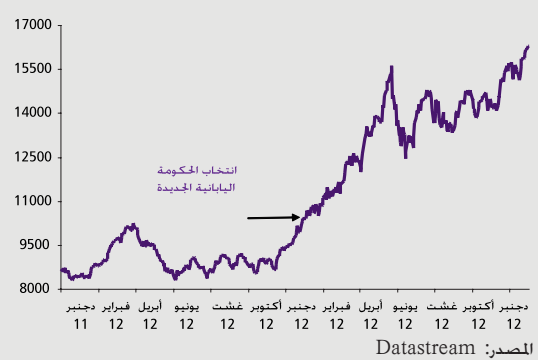
- التيسير النقدي الكمي والنوعي بهدف بلوغ التضخم نسبة 2% سنة 2015. ويتعلق الأمر بضخ مبالغ كبيرة من السيولة في الاقتصاد لإحداث التضخم وتحفيز الاستهلاك وتقليص قيمة الين وإنعاش الصادرات والإنتاج.
- سياسة ميزانية توسعية قائمة على محورين: (1) مخطط تحفيز يطبق على مدى 15 شهرا (ابتداء من 2013) بقيمة تناهز نقطتين من الناتج الداخلي الإجمالي؛ (2) وتصحيح الميزانية ابتداء من 2014 من أجل تخفيض العجز الأولي بنسبة النصف خلال سنة 2015 وتوفير فائض أولي بحلول سنة 2020.
- إصلاحات هيكلية لتحفيز الاستثمار والتشغيل والإنتاجية على المدى الطويل. وتشمل هذه الإصلاحات. من جملة أمور أخرى. عقد اتفاقيات للتبادل الحر. تقتضي تحرير بعض القطاعات. وتحسين مشاركة المرأة في سوق الشغل لمواجهة ارتفاع نسبة الشيخوخة وسط السكان.

وقد أدت هذه السياسة في سنة 2013 إلى تحسن ملحوظ في أسواق البورصة باليابان وانخفاض قوي في قيمة الين. وفي ما يخص النمو. يرى صندوق النقد الدولي أن جزءا كبيرا من النمو الذي عرفته اليابان في نائجها الداخلي الإجمالي سنة 2013 حقق بفضل سياسة «Abenomics». وبالمثل. تسارع التضخم ابتداء من يونيو 2013. ليصل إلى 1,6% في 2013 فيما تراجعت البطالة خلال نفس الشهر إلى 3,7%. وهو أدنى مستوى تبلغه منذ ست سنوات.

رسم بياني 2.3.1.1: تطور سعر صرف الين



رسم بياني 1.3.1.1: تطور مؤشر النيكاي 225



ولا يرتقب صندوق النقد الدولي أن يكون لسياسة «Abenomics» تأثير هام على آفاق النمو بسبب التصحيح المتوقع للميزانية. ومن المنتظر أن يتزايد الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 1,4% سنة 2014 و1% سنة 2015. ومن جهة أخرى. يتوقع أن يواصل التضخم ارتفاعه ليصل إلى 2,8% سنة 2014 قبل أن ينخفض إلى 1,7% سنة 2015.

* عبارة مكونة من كلمة Abe. نسبة إلى Shinzo Abe. الوزير الأول الياباني الذي عين في 26 دجنبر 2012. و Economics.

جدول 1.3.1 : تطور المؤشرات الماكرواقتصادية الرئيسية لليابان

التوقعات									
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
1,0	1,4	1,5	1,4	-0,5	4,7	-5,5	-1,0	2,2	الناج الداخلي الإجمالي الحقيقي
1,7	2,8	0,4	0,0	-0,3	-0,7	-1,3	1,4	0,1	التضخم (بالنسبة المئوية)
3,9	3,9	4,0	4,4	4,6	5,1	5,1	4,0	3,8	نسبة البطالة (بالنسبة المئوية)
-6,4	-7,2	-8,4	-8,7	-9,8	-9,3	-10,4	-4,1	-2,1	رصيد الميزانية (بالنسبة المئوية من الناج الداخلي الإجمالي)
1,3	1,2	0,7	1,0	2,0	3,7	2,9	3,3	4,9	رصيد الحساب الجاري (بالنسبة المئوية من الناج الداخلي الإجمالي)

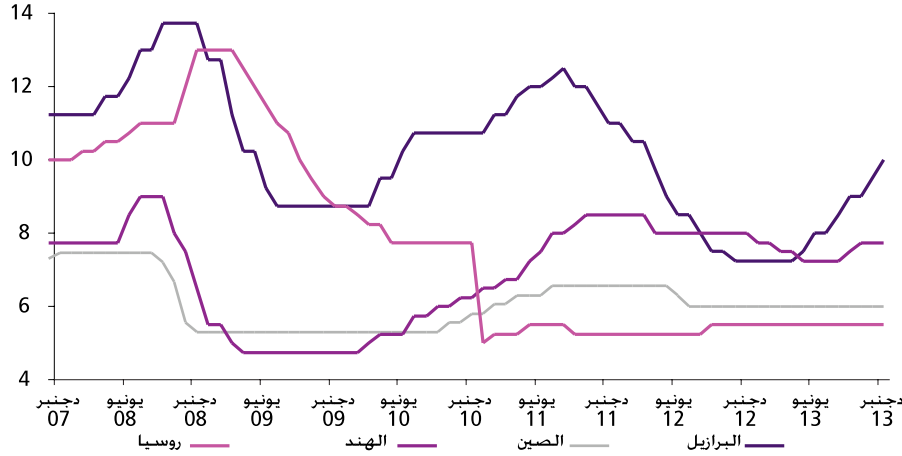
المصدر: صندوق النقد الدولي - أبريل 2014

ويبقى نجاح سياسة «Abenomics» رهينا بالتطبيق التام وفي الأجل المحددة للركائز الثلاثة. لا سيما وأن هذه الأخيرة مترابطة بشكل وثيق. فالإصلاحات الهيكلية ضرورية لتعزيز النمو على المدى الطويل وضمان استدامة المالية العمومية. وهذه الأخيرة ضرورية بدورها لتوفير حيز لتدبير الميزانية بشكل يدعم السياسة النقدية. التي تخضع لإكراه الحد الأدنى لسعر الفائدة (قريب من الصفر) ويمنع ارتفاع أسعار الفائدة الطويلة الأمد بشكل كبير.

وعلى مستوى البلدان الصاعدة الرئيسية. قام البنك المركزي للبرازيل بتشديد السياسة النقدية لمواجهة التضخم. حيث تم رفع سعر الفائدة المسمى Selic¹ ست مرات. لينتقل من 7,25% في بداية سنة 2013 إلى 10% في نهاية السنة. وفي الهند. وبغية تحفيز النمو الاقتصادي. خفض البنك المركزي. مرتين. سعر الفائدة الرئيسي بما قدره 25 نقطة أساس. في مارس وماي. حيث قلصه من 7,75% إلى 7,25%. ورغم ذلك. وأخذاً بعين الاعتبار بقاء التضخم في مستويات مرتفعة. رفع البنك هذا السعر مرتين. انطلاقاً من شتنبر. ليصل إلى 7,75% في دجنبر. وفي الصين. أبقى البنك المركزي على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في مستوى 6% واضطر إلى التدخل. ابتداء من يونيو. عن طريق ضخ السيولة لمواجهة احتياجات عاجلة في السوق القائمة بين البنوك.

1 سعر SELIC (Special System for Settlement and Custody) هو سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي للبرازيل.

رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية في أبرز البلدان الصاعدة



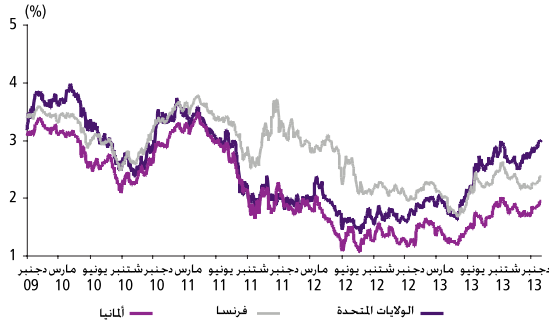
المصدر: Datastream

8.1.1 الأسواق المالية الدولية

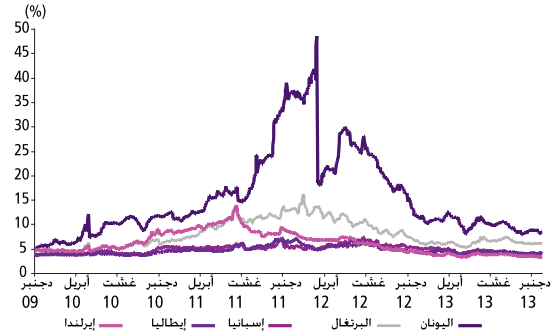
بفعل التحسن النسبي للظرفية الماكرو-اقتصادية خلال النصف الثاني من السنة وتقلص الضغوط المرتبطة بأزمة الدين السيادي، سجلت أسعار الفائدة السيادية للبلدان الطرفية لمنطقة الأورو انخفاضات كبيرة خلال سنة 2013. فقد تدنى عائد السندات السيادية لأجل عشر سنوات، من نهاية سنة إلى أخرى، من 11,5% إلى 8,5% في اليونان، ومن 5,3% إلى 4,1% في إسبانيا، ومن 6,7% إلى 6,2% في البرتغال ومن 4,5% إلى 4,1% في إيطاليا. أما في إيرلندا، فقد واصل عائد السندات السيادية انخفاضه، للسنة الثانية على التوالي، حيث بلغ 3,4% مقابل 4,6%. وبالمثل، تراجعت مبادلات التخلف عن الأداء¹ في البلدان الطرفية، باستثناء اليونان حيث ارتفعت بواقع 13,8%. وهكذا، انخفضت بنسبة 45,3% بإسبانيا و39,6% في إيطاليا و55,4% بالبرتغال و67,8% بإيرلندا.

¹ مبادلات التخلف عن الأداء (CDS) عبارة عن أقساط تأمين ضد مخاطر التخلف عن أداء قرض معين.

رسم بياني 18.1.1 : تطور أسعار الفائدة السيادية لمدة 10 سنوات للولايات المتحدة، وفرنسا وألمانيا



رسم بياني 17.1.1 : تطور عائدات سندات الاقتراض لمدة 10 سنوات للبلدان الطرفية في منطقة الأورو



المصدر: Datastream

وفي البلدان المركزية لمنطقة الأورو، كانت التطورات متباينة، حيث سجل، على الخصوص، نمو طفيف في سندات الدين الألمانية من 1,5% إلى 1,6% وتراجعت نظيرتها الفرنسية لعشر سنوات من 2,5% إلى 2,2%.

وفي ما يتعلق بسعر الفائدة على سندات الدين الأمريكية لأجل 10 سنوات، فتطوره خلال السنة تأثر بإعلانات بنك الاحتياطي الفيدرالي المتعلقة بالجدول الزمني لسحب برنامج شراء الأصول. وهكذا، وبعد بلوغه أدنى مستوياته خلال السنة أي 1,6% بتاريخ 2 ماي، ارتفع بالتدريج ليصل إلى 3%، وهو أعلى مستوى يبلغه منذ سنتين.

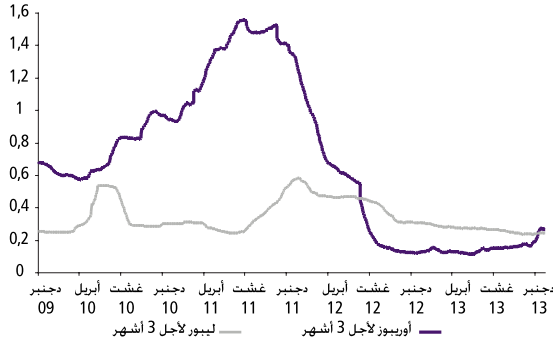
كما أثرت إعلانات بنك الاحتياطي الفيدرالي على تطور عوائد السندات السيادية لأبرز البلدان الصاعدة خلال السنة، ومن نهاية سنة إلى أخرى، ارتفعت عوائد السندات لأجل 10 سنوات من 8,5% إلى 12,7% بالنسبة للبرازيل ومن 3,6% إلى 4,5% في الصين. وبالمثل، تزايدت عوائد نظيرتها بالهند وتركيا، حيث انتقلت من 8,2% إلى 9,2% ومن 6,7% إلى 9,5%، على التوالي.

وفي الأسواق القائمة بين البنوك، لوحظ انخفاض في أسعار الفائدة والفوارق في منطقة الأورو وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد تقلص سعر الفائدة المتبادل بين البنوك الأوروبية (EURIBOR)¹ لثلاثة أشهر ليصل إلى 0,15% في المتوسط خلال سنة 2013 مقابل 0,49% سنة من قبل، بينما عرف الفارق بين سعر الفائدة بين

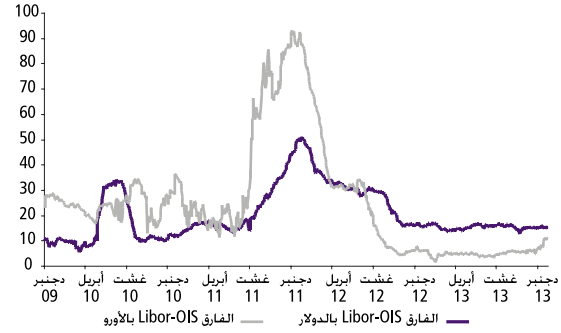
1 سعر الفائدة المتبادل بين البنوك الأوروبية (EURIBOR) هو سعر الفائدة المرجعي للقروض التي تتراوح آجالها ما بين أسبوع واحد و12 شهرا في السوق القائمة بين البنوك بمنطقة الأورو.

البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (LIBOR-OIS)¹ بالأورو انخفاضا قويا بلغ 28,3 نقط أساس ليصل إلى 5,3 نقطة. وبالمثل، تدنى سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن (LIBOR)² بالدولار لأجل 3 أشهر من 0,43% إلى 0,27% وتقلص فارق (LIBOR-OIS) بالدولار من 29,1 نقطة أساس إلى 15,5 نقطة.

رسم بياني 20.1.1 : تطور أسعار الفائدة الأوريبور والليبور لمدة 3 أشهر



رسم بياني 19.1.1 : تطور الفارق (Libor-OIS)



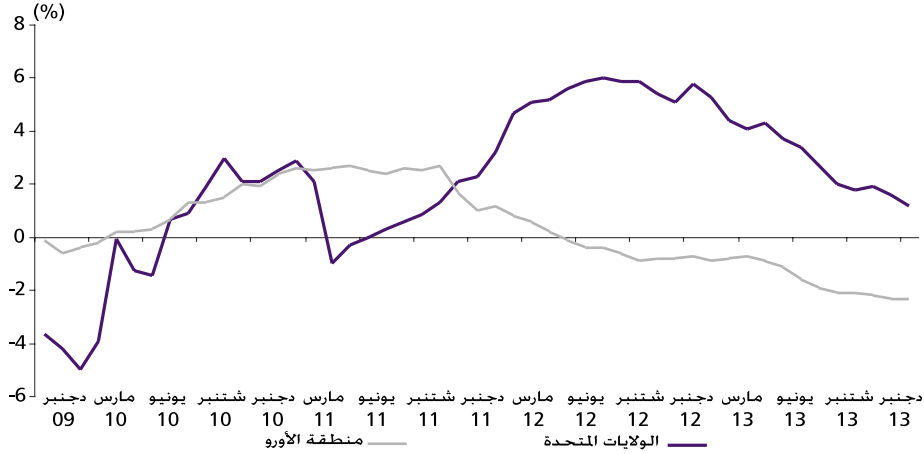
المصدر: Datastream

ومع ذلك، بقي مستوى القروض الموزعة في البلدان المتقدمة ضعيفا طيلة السنة. وهكذا، زادت حدة تدني الائتمان بمنطقة الأورو. بوتيرة متوسطة بلغت 1,6%. مقابل 0,2% سنة من قبل. بينما تراجع نسبة نمو المتوسطة من 5,3% إلى 3% بالولايات المتحدة الأمريكية. وفي أبرز البلدان الصاعدة. تباطأت هذه الوتيرة أيضا لنتقل من 16,6% إلى 14,9% بالبرازيل ومن 29,7% إلى 21,2% بروسيا. وبالمقابل، تشير البيانات المتوفرة بالصين إلى أن نمو قروض الاستهلاك سجل تسارعا ملحوظا. إذ انتقل من 16,6% إلى 23,4%.

1 يمثل الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (Spread Libor-OIS) الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر (LIBOR Eurodollar) والسعر المرجعي لمبادلة المؤشرات لليلة واحدة (OIS) لنفس الأجل.

2 سعر الفائدة ما بين البنوك في سوق لندن (LIBOR) هو سعر الفائدة المرجعي لأجل قصير. ويتم قياسه بناء على أسعار الفائدة المطبقة من طرف عينة من البنوك الأكثر ملاءة في العالم.

رسم بياني 21.1.1 : تطورات القروض بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو. (على أساس سنوي)



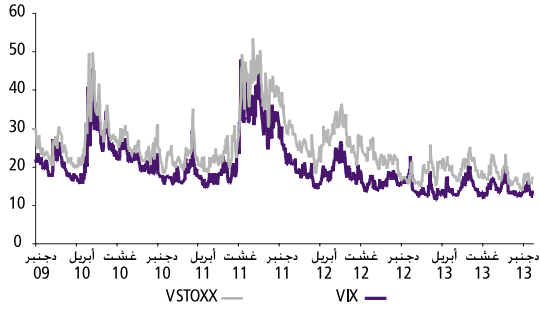
المصدر: Datastream

وفي أسواق البورصة، سجلت أبرز مؤشرات البورصة الخاصة بالاقتصادات الصاعدة ارتفاعا ملحوظا. يعكس عودة الثقة لدى المستثمرين. لا سيما على إثر تحسن آفاق النمو ومواصلة البنوك المركزية تطبيق سياسة نقدية تيسيرية. وهكذا، سجل مؤشر EUROSTOXX50 ارتفاعا متوسطا بلغ 15,8%. وتزايد مؤشر DAX30 بنسبة 21,2% ومؤشر CAC40 بواقع 18% وFSTE100 بواقع 12,7%. وبالمثل، ارتفع مؤشر Dow Jones Industrial بنسبة 15,7% وسجل مؤشر NIKKEI225 ارتفاعا هاما بلغ 48,8%. وقد صاحب هذا الأداء انخفاض كبير في التقلب. حيث تراجع مؤشر VSTOXX¹ بمقدار 24,6 نقطة أساس ليصل إلى 18,5 وVIX² بواقع 17,8 نقطة ليصل إلى 14,2.

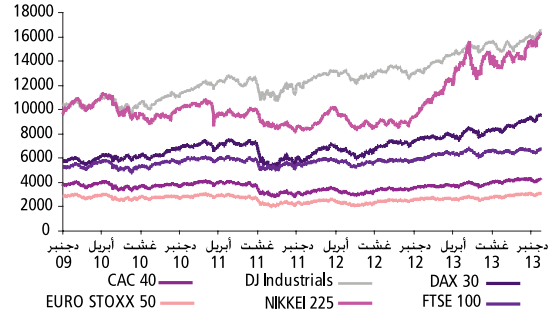
ومن جهة أخرى، سجلت أبرز مؤشرات البورصة بالبلدان الصاعدة ارتفاعا معتدلا. حيث تزايد مؤشر MSCI EM إجمالا بنسبة 1,7%. وتزايد هذا المؤشر بوتيرة 6,7% في الصين و1,7% في الهند و16,3% في تركيا. وبالمقابل، سجل تراجعا بواقع 12,7% بالبرازيل و2,3% في روسيا و3,7% في جنوب إفريقيا.

1 مؤشر VSTOXX عبارة عن مؤشر مرجعي لقياس تقلب أسواق البورصة الأوروبية ويمكن من معرفة تقلب EUROSTOXX50.
2 مؤشر VIX عبارة عن مؤشر مرجعي لتقلب سوق البورصة الأمريكية يمكن من معرفة تقلب مؤشر S&P500.

رسم بياني 23.1.1 : تطور مؤشرات التقلب

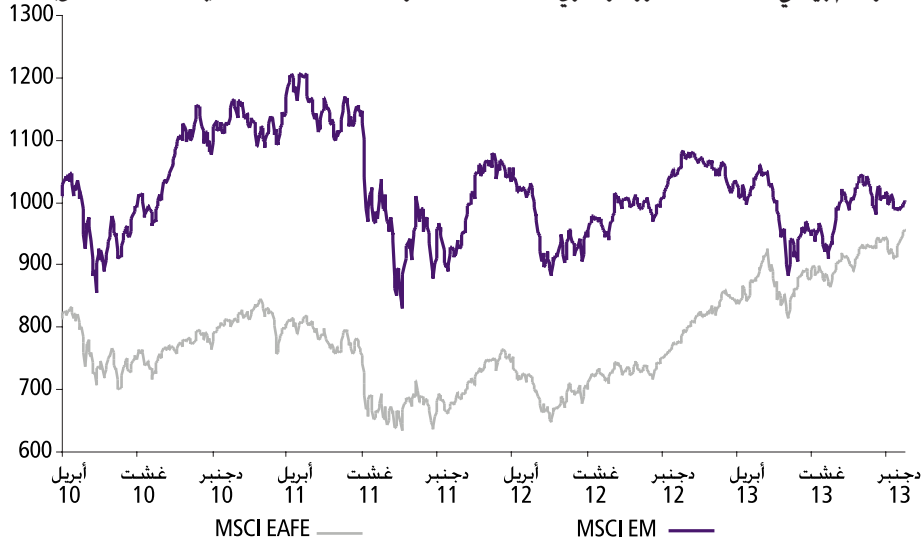


رسم بياني 22.1.1 : تطور مؤشرات البورصة الرئيسية



المصدر: Datastream

رسم بياني 24.1.1 : تطور مؤشري MSCI EM* و MSCI EAFE** (بالنقط الأساس)

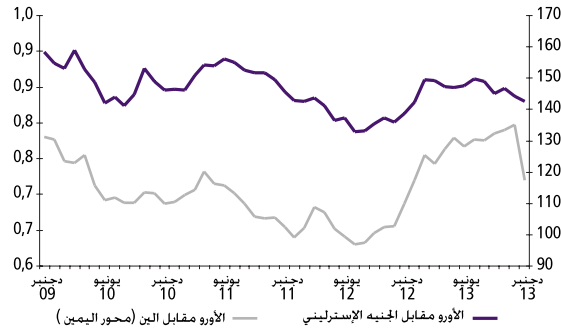


* مؤشر MSCI EM هو مؤشر بورصة مركب لقياس أداء أسواق الأسهم الرئيسية في بلدان وسط أوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا (جمهورية التشيك، هنغاريا، بولونيا، روسيا، تركيا، الأردن، مصر، المغرب وجنوب إفريقيا).

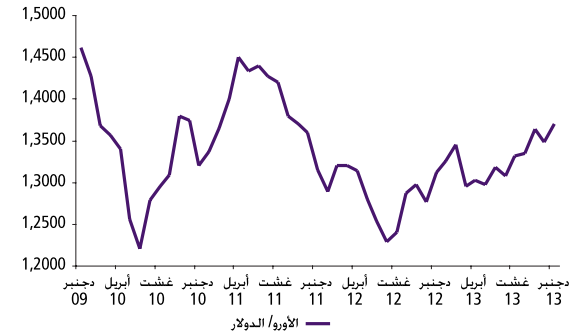
** مؤشر MSCI EAFE مؤشر خاص برسمة البورصة صمم لقياس عائدات أسواق البورصة في البلدان المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة وكندا. وهو يجمع مؤشرات السوق في حوالي 20 بلدا متقدما هي: أستراليا والنمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهونغ كونغ وإيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزلندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

وفي أسواق الصرف، واصل الأورو ارتفاعه الذي بدأ منذ النصف الثاني من سنة 2012، رغم هشاشة الانتعاش الاقتصادي في أوروبا. فقد تزايد، في المتوسط، بواقع 3,4% مقارنة بالدولار ليصل إلى 1,33 دولارا و4,6% مقابل الجنيه الإسترليني، ليبلغ 0,85 جنيه. وأدت السياسة النقدية للبنك المركزي لليابان، التي كانت جد تيسيرية، إلى انخفاض كبير في قيمة الين بنسبة 27,2% مقابل الأورو و22,7% مقابل الدولار، ليصل إلى 129,8 ين و97,6 ين على التوالي.

رسم بياني 26.1.1 : تطور أسعار صرف الأورو مقابل الجنيه الإسترليني والأورو مقابل الين



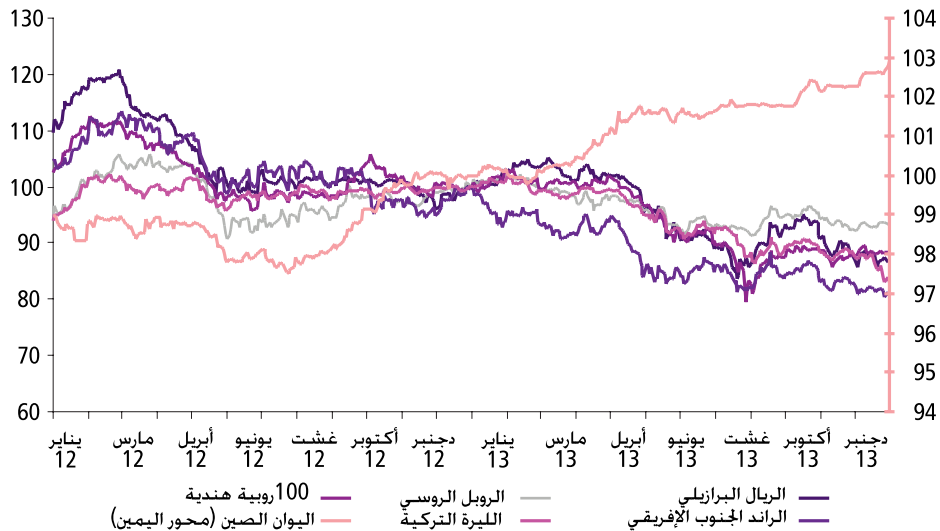
رسم بياني 25.1.1 : تطور أسعار صرف الأورو مقابل الدولار



المصدر: Datastream

أما البلدان الصاعدة الرئيسية، فقد تعرضت عملاتها لضغوط قوية مرتبطة بالشكوك المتعلقة ببرنامج إعادة شراء أصول بنك الاحتياطي الأمريكي وانعكاساته على تدفقات الرساميل. وهكذا، تقلصت قيمة الريال البرازيلي في المتوسط بنسبة 9,5% مقارنة بالدولار، والروبل الروسي بوتيرة 2,4% والرانند الجنوب أفريقي بواقع 14,9%. وبالمثل، فقدت الليرة التركية 6,1% من قيمتها وتقلصت الروبية الهندية بنسبة 9,6%. وبالمقابل، تزايدت قيمة الريميني بنسبة 2,6% لتصل إلى 6,1 يوان للدولار الواحد.

رسم بياني 27.1.1 : تطور عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الأورو والدولار (=100 فاتح يناير 2013)



المصدر: Datastream وحسابات بنك المغرب

2.1 الإنتاج والطلب

بفضل الظروف المناخية الجيدة، ارتفعت القيمة المضافة الفلاحية خلال سنة 2013 بنسبة 19% ليصل النمو الإجمالي إلى 4,4% بعد 2,7% في 2012. وبالمقابل، تدنت وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية بشكل ملموس من 4,4% إلى 2,3%. حيث تباطأ النمو في القطاعين الثانوي والثالثي. وعلى الخصوص، انكمش النمو في الصناعة الاستخراجية. بينما تواصل بنسب ضعيفة في قطاع البناء والأشغال العمومية وفي الصناعات التحويلية. على الرغم من الحيوية التي عرفتها مؤخرا بعض الفروع ذات القيمة المضافة القوية. وعلى مستوى الخدمات، تعزز انتعاش السياحة خلال سنة 2013، بينما تدنت وتيرة نمو البريد والاتصالات بشكل قوي من 25,6% إلى 2,8%.

أما الطلب، فقد تزايد مكونه الداخلي بنسبة 2,6% مقابل 3% في 2012. نظرا لتدني وتيرة نمو النفقات العمومية. وبقاء وتيرة نمو استهلاك الأسر في نفس المستوى المسجل في 2012 وكذا للتراجع الطفيف للاستثمار للسنة الثانية على التوالي. وفي ما يتعلق بمكونه الخارجي، فقد بلغت مساهمته في النمو 1,6 نقطة مئوية بفعل انخفاض واردات السلع والخدمات إلى جانب تحسن الصادرات، بالقيمة الحقيقية.

وبالأسعار الجارية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 872,8 مليار درهم، متزايدا بنسبة 5,5%. كما ارتفعت التحويلات والمدخيل الجارية الصافية الصادرة عن الخارج بنسبة 27,7% لتصل إلى 49,2 مليار درهم. هكذا، نما الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 6,5% بعد 2,7%.

جدول 1.2.1 : تطور القيم المضافة بالقيمة الحقيقية (%)

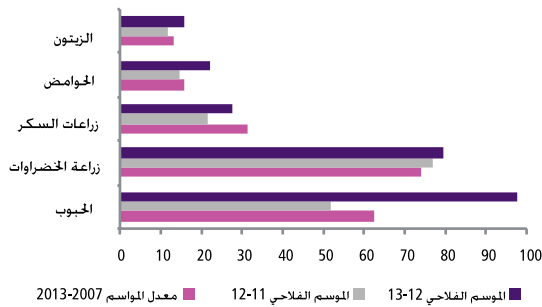
2013	2012	2011	2010	2009	
18,7	-7,2	5,1	-2,3	28,9	القطاع الأولي
19	-8,9	5,6	-1,9	30,4	الزراعة
15,7	13,7	-1,5	-9,5	12,2	الصيد البحري
0,3	1,4	4,0	6,5	-4,7	القطاع الثانوي
-2,9	-2,4	5,9	38,6	-23,8	الصناعة الاستخراجية
0,8	1,5	2,3	3,1	0,9	الصناعة (باستثناء تكرير النفط)
4	-1,8	28,5	-21,5	-70,7	تكرير النفط ومنتجات طاقة أخرى
0,4	6,9	6,0	7,1	3,5	الكهرباء والماء
1,4	2,1	4,2	2,6	3,4	البناء والأشغال العمومية
2,7	5,9	6,0	3,3	3,6	القطاع الثالثي
1,1	2,3	4,7	-0,4	3,5	التجارة
4,6	2,5	-2,0	8,1	-1,2	الفنادق والمطاعم
2,2	3,7	5,9	7,2	2,9	النقل
2,8	25,6	19,0	4,4	2,8	البريد والاتصالات
-0,2	4,9	7,6	0,5	1,1	الأنشطة المالية والتأمينات
1,7	5,3	4,4	2,6	1,9	الخدمات المقدمة للشركات والخدمات الشخصية
3,4	6,7	5,8	2,9	9,3	الإدارة العمومية والضمان الاجتماعي
3,8	4,9	8,4	4,8	3,2	التعليم والصحة والأعمال الاجتماعية
2,1	1,1	1,0	1,1	2,3	خدمات غير مالية أخرى
-1,9	2,5	8,3	-2,2	1,5	فرع افتراضي
4,4	2,7	5,0	3,6	4,8	الناتج الداخلي الإجمالي

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

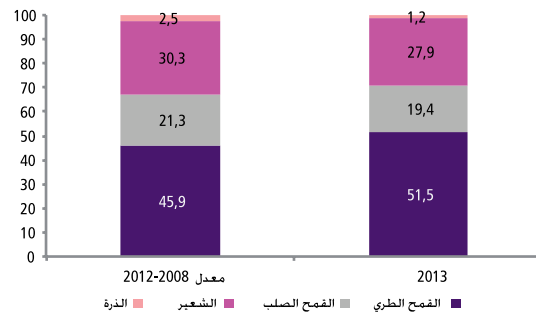
1.2.1 الإنتاج

ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الأولي بنسبة 18,7% بعد تراجعها بواقع 7,2% سنة 2012، وهو ما يعكس تحسن الإنتاج الفلاحي وتربية المواشي وتسارع نمو الصيد البحري. وتميز الموسم الفلاحي 2013/2012 بظروف مناخية جد ملائمة. خاصة أن الحجم الكبير للتنساقطات كان موزعا بشكل جيد في الزمان والمكان وأن المساحة المزروعة بالقمح اتسعت بنسبة 2,7%. هكذا، ارتفع إنتاج أنواع الحبوب الرئيسية الثلاثة بنسبة 90% ليصل إلى 96,6 مليون قنطار، حيث بلغ محصول القمح الطري مستوى استثنائيا قدره 50,3 مليون قنطار.

رسم بياني 2.2.1 : المنتجات النباتية الرئيسية (بملايين القنطارات)



رسم بياني 1.2.1 : بنية إنتاج الحبوب حسب الزراعات

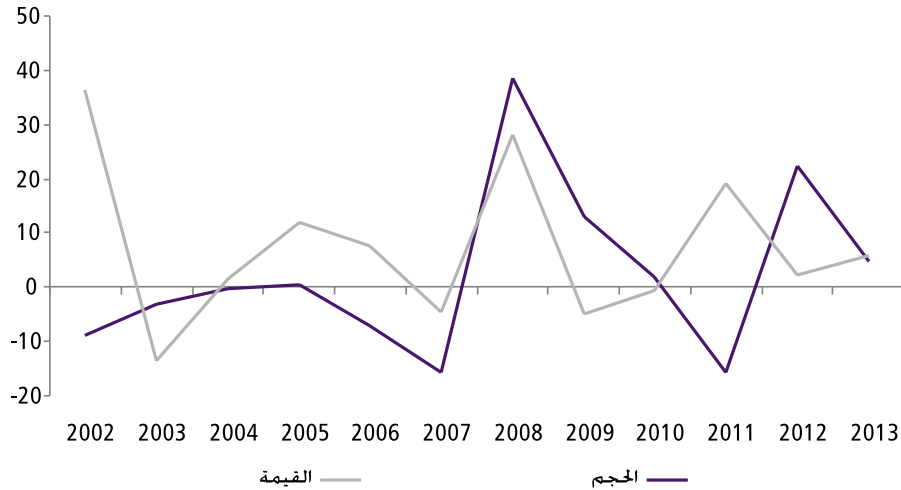


المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

وفي ما يتعلق بباقي الزراعات، ارتفع إنتاج القطن والخضراوات والحوامض وزراعات السكر والزيتون بنسبة 12,4% و3,5% و50,5% و27,4% و33% على التوالي. وفي ما يخص تربية الماشية، تزايد عدد رؤوس المواشي بنسبة 6,8% ليصل إلى 26,9 مليون رأس. مكونة بنسبة 69% من الأغنام و20% من الماعز و11% من الأبقار.

وفي الصيد الساحلي والتقليدي، ارتفع الإنتاج بنسبة 4,6% من حيث الحجم، ليصل إلى 1,2 مليون طن. وبواقع 6% من حيث القيمة حيث بلغ 5,5 مليار درهم. وقد تم تخصيص 33,3% من هذا الإنتاج للاستهلاك الطري، و37,3% لوحادات التجميد، و15,5% لمعامل صناعة «دقيق وزيت السمك» و13% لمعامل التصبير.

رسم بياني 3.2.1 : تغير الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي (%)

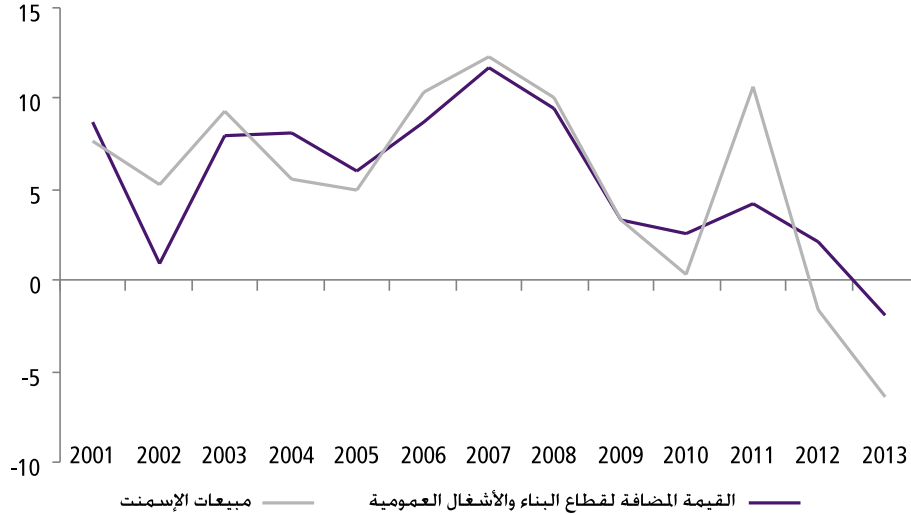


المصدر: المكتب الوطني للصيد البحري.

وعلى مستوى القطاع الثانوي، تفاقمت المشاكل التي تعرفها عدة قطاعات خلال سنة 2013، بينما استمر نمو بعض الفروع ذات إمكانيات النمو العالية. هكذا، واصلت وتيرة نمو الصناعات باستثناء التكرير تباطؤها، حيث تزايدت بنسبة 0,8% مقابل 1,5% في 2012 و 2,3% في 2011. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تراجع القيمة المضافة لقطاع النسيج والجلد بواقع 2,7%. مقابل ارتفاعها بنسبة 2,8% في 2012، وتباطؤ وتيرة نمو القيمة المضافة للصناعة الغذائية من 4% إلى 2,5% ووتيرة نمو الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية من 0,9% إلى 0,3%. وذلك رغم حيوية قطاعات صناعة السيارات والطيران. وعلى العكس من ذلك، تزايدت الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية بنسبة 3,7% بعد انكماشها بواقع 0,7%.

وفي ما يتصل بقطاع البناء والأشغال العمومية، وبعد فترة النمو السريع التي بدأها سنة 2003، تقلصت وتيرة نموه منذ سنة 2009 حيث بلغ نموه 1,4% سنة 2013 مقابل 2,1% في 2012 و 4,2% في 2011. وقد ظهر هذا الأداء السلبي على مستوى مبيعات الإسمنت، التي تدنت بنسبة 1,6% سنة 2012 و 6,3% في 2013، بعد نموها بواقع 8,8% في المتوسط بين 2003 و 2008.

رسم بياني 4.2.1: تغيرات القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية ومبيعات الإسمنت (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وجمعية مهنيي الإسمنت.

إطار 1.2.1: تطور قطاع البناء والأشغال العمومية

نظرا للمشاريع العمومية الهامة الخاصة بالبنية التحتية، وحيوية سوق العقار والاستثمارات السياحية، شهد قطاع البناء والأشغال العمومية تطورا كبيرا بين سنتي 2003 و2008، حيث بلغت نسبة نموه في المتوسط 8,6%. إلا أنه منذ سنة 2009، عرفت وتيرة نمو هذا القطاع تباطؤا كبيرا إلى 3,1% في المتوسط بين سنتي 2009 و2012 ونموا بواقع 1,4% في 2013.

وبغض النظر عن مساهمته في النمو التي تراجعت من المستوى القياسي المسجل في 2007، أي 0,7 نقطة مئوية إلى 0,1 نقطة في 2013، كان للأداء السلبي لقطاع البناء والأشغال العمومية تأثير على الفروع الأخرى. وتبين الحسابات المنجزة استنادا إلى معطيات الحسابات الوطنية أن انخفاض الطلب الموجه لهذا القطاع بدرهم واحد يؤدي إلى تدني الإنتاج بما قدره 1,3 درهم في الفروع الأخرى. وهو ما انعكس أيضا على التشغيل إذ سُجِّل فقدان 20.937 منصب شغل في 2012 و49.827 في 2013 وذلك بعد إحداث سنوي لمنصب الشغل بلغ في المتوسط 47.432 منصب بين سنتي 2003 و2011.

وقد يعكس التطور الأخير لأنشطة البناء والأشغال العمومية تباطؤا وتيرة نمو الاستثمار الذي يظهر من خلال مبيعات الإسمنت. فقد انتقل متوسط نمو مبيعات الإسمنت من 8,8% في الفترة الممتدة ما بين 2003 و2008 إلى 4,8% بين 2009 و2011. قبل أن ينخفض بنسبة 1,6% و6,3% في 2012 و2013 على التوالي. ومن المرجح أن يكون هذا التوجه مرتبطا جزئيا بتباطؤ نمو قطاع العقار. كما يتضح من خلال الانخفاض القوي لتوتيرة نمو عدد المعاملات. من 23,8% سنة 2007 إلى 1,5% في المتوسط بين 2008 و2013. علاوة على ذلك، سجل الائتمان تراجعاً ملموساً في وتيرة نموه التي انتقلت من 14,9% في 2008 إلى 6,3% في 2013 بالنسبة للسكن ومن 58,5% إلى 0,6% بالنسبة للإنعاش العقاري.

جدول 1.1.2.1: تطور بعض المؤشرات المتعلقة بقطاع البناء والأشغال العمومية

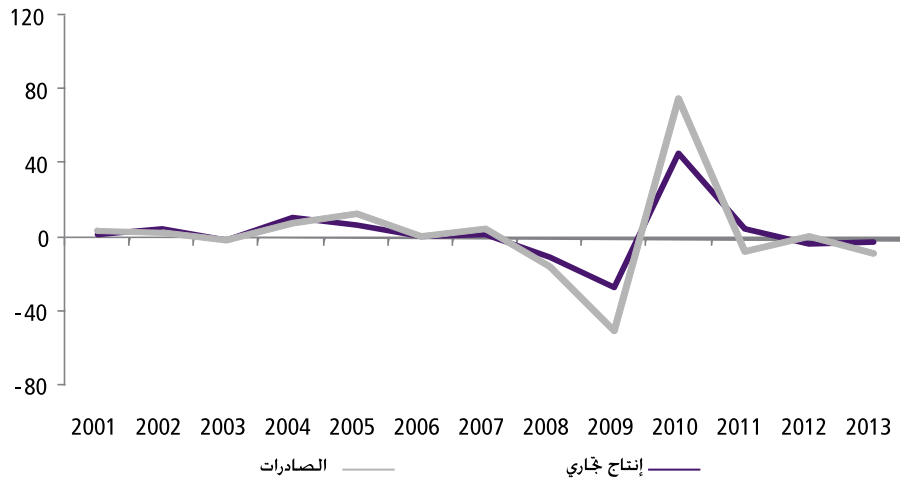
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
1,4	2,1	4,2	2,6	3,4	9,4	11,7	8,7	6,1	8,0	8,0	القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية (%)
-6,3	-1,6	10,7	0,4	3,4	10,1	12,4	10,4	5,0	5,6	9,3	مبيعات الإسمنت (%)
4,8	6,1	10,2	8,7	13,0	27,6	64,8	28,4	23,8	15,5	16,5	القروض العقارية (%)
0,6	-0,3	6,8	1,1	14,0	58,5	453,3	56,4	80,4	40,4	11,7	القروض المقدمة للمنعثين العقاريين
-49.827	-20.937	29.857	63.393	61.976	64.916	49.254	106.608	35.028	20.672	-4.813	مناصب الشغل المحدثة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط. وبنك المغرب. وجمعية مهنيي الإسمنت.

وبالنسبة للآفاق. من المتوقع أن يستعيد القطاع حيويته على المدى المتوسط. هكذا. رغم الإنجازات الهامة المسجلة خلال السنوات الأخيرة. تظل الحاجيات المتعلقة بالبنية التحتية مرتفعة وكذا العجز في المسكن. وإضافة إلى ذلك. من المرجح أن يؤدي النهوض الاقتصادي المرتقب في منطقة الأورو. المصدر الرئيسي للسياح نحو المغرب. إلى تقوية الطلب والاستثمار في القطاع السياحي.

في سياق تميز بضعف الطلب الدولي على الفوسفات والأسمدة. انخفض الإنتاج التجاري للفوسفات الخام بنسبة 2,3% ليصل إلى 26,4 مليون طن. هكذا. تراجعت القيمة المضافة لقطاع المعادن بنسبة 2,9% بعد انخفاضها بواقع 2,4% في 2012.

رسم بياني 5.2.1 : تغير إنتاج وتصدير الفوسفات الخام. من حيث الحجم (%)

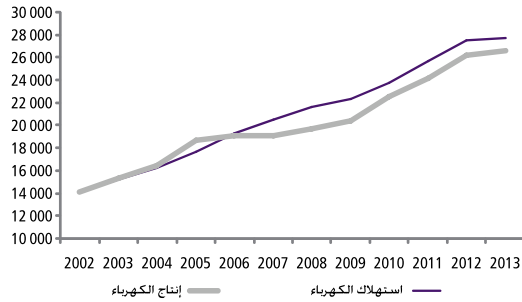


المصدر: المكتب الشريف للفوسفات.

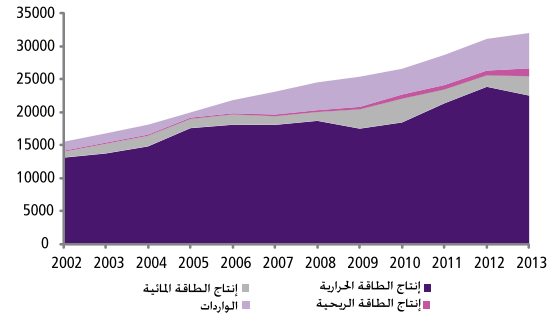
أما قطاع الطاقة. فقد تميز بالتباطؤ القوي لوتيرة نمو القيمة المضافة لفرع الكهرباء والماء. التي انتقلت من 6,9% إلى 0,4% وابتعثت صناعة التكرير. فقد بلغ الإنتاج الصافي المحلي للكهرباء 26,6 مليار كيلوواط للساعة.

متزايدا بنسبة 1,6% مقابل 8,6% سنة من قبل. نتيجة لتدني مكونه الحراري بواقع 5,6%. بعد ارتفاعه بنسبة 11,7%. وبخصوص الطاقات الأخرى. التي تساهم في حدود 29,9% في الإنتاج الوطني. فقد تزايدت بمقدار 64,7% بالنسبة للطاقة المائية و66,9% في الطاقة الريحية.

رسم بياني 7.2.1 : إنتاج واستهلاك الكهرباء
(جيجاواط للساعة)



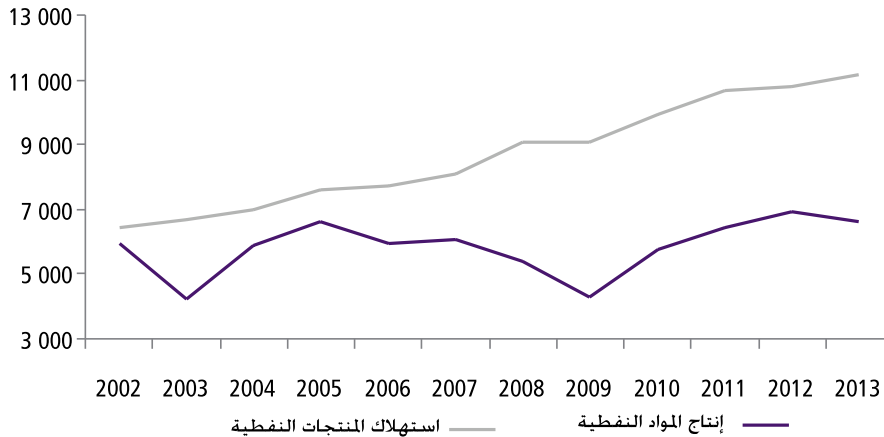
رسم بياني 6.2.1 : تطور الكهرباء المتوفر حسب المصدر
(جيجاواط للساعة)



المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء.

بعد نمو الإنتاج في صناعة التكرير بنسبة 8,2%. تدنى بواقع 4,9% ليصل إلى 6,6 مليون طن. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى انكماش إنتاج الغازوال والوقود بنسبة 9,7% و7,4% على التوالي. وموازاة مع ذلك. تزايد الاستهلاك الإجمالي للمواد النفطية بنسبة 3,6% ليصل إلى 11,1 مليون طن. نتيجة بالخصوص لارتفاع الاستهلاك الإجمالي للغازوال والوقود بنسبة 3,4% و4% على التوالي.

رسم بياني 8.2.1 : إنتاج واستهلاك المواد النفطية (بآلاف الأطنان)



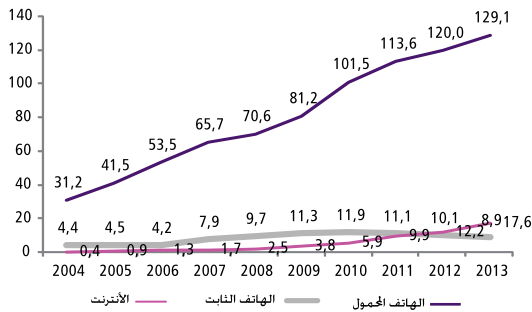
المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

وفي ما يتعلق بالأنشطة الثالثية. المساهم الرئيسي في النمو غير الفلاحي. تباطأت وتيرة نموها بشكل ملموس من 5,8% إلى 2,7%. ويعود هذا التطور إلى تراجع وتيرة نمو فروع «البريد والاتصالات». و«الخدمات المقدمة للمقاولات

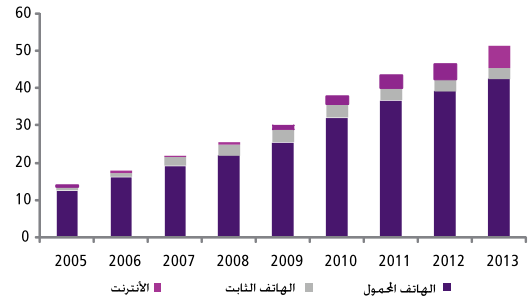
والخدمات الشخصية» والإدارة العمومية والضمان الاجتماعي». وعلى العكس من ذلك، عزز القطاع السياحي انتعاشه المبتدئ سنة 2012.

هكذا، وبعد ارتفاعين هاميين بنسبة 19% في 2011 و25,6% في 2012، تزايدت القيمة المضافة للبريد والاتصالات بواقع 2,8% فقط. وتشير مؤشرات نشاط هذا الفرع إلى تزايد عدد المنخرطين في خدمة الأنترنت بنسبة 46% ليصل إلى 5,8 مليون، مما رفع نسبة الولوج من 12,2% إلى 17,6%. كما تزايد عدد المشتركين في خدمة الهاتف النقال بواقع 8,7% ليصل إلى 42 مليون شخص. بينما واصل عدد المنخرطين في الهاتف الثابت منحاه التنازلي المنطلق منذ سنة 2011، متراجعا بنسبة 10,8% إلى 2,9 مليون مشترك. وقد تميز تطور النشاط بانخفاض الأسعار بنسبة 9,2% في 2013 و19,6% في 2012.

رسم بياني 10.2.1 : تطور نسبة الولوج (%)



رسم بياني 9.2.1 : تطور عدد المنخرطين حسب القطاع (بالآلاف)



المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات

وقد همَّ انخفاض وتيرة نمو النشاط أيضا خدمات النقل التي تزايدت قيمتها المضافة بنسبة 2,2% مقابل 2,7%. وتميز نقل المسافرين بتباطؤ وتيرة نمو النقل السككي وانتعاش النقل الجوي والبحري. وفي ما يخص نقل البضائع، فقد تزايد النقل البحري الإجمالي بنسبة 9%. إلا أنه عند استثناء نقل البضائع من سفينة إلى أخرى، يتضح أنه تراجع بنسبة 1,8% نتيجة لتدني المبادلات الخارجية للمغرب. ومن جهته، تزايد النقل السككي للسلع بنسبة 0,6% بعد انخفاضه بواقع 2,7%.

وفي ما يتعلق بالأنشطة السياحية، تحسنت القيمة المضافة لفرع «الفنادق والمطاعم» بنسبة 4,6% مقابل 2,5% سنة من قبل. وعلى الرغم من استمرار الظرفية الاقتصادية الصعبة في الدول المصدرة، تزايد عدد السياح الوافدين بنسبة 7,2%. متجاوزا للمرة الأولى عتبة 10 مليون سائح. وهو الهدف الذي تم تحديده في إطار رؤية 2010 السياحية. ويبين هذا التطور ارتفاع عدد المغاربة المقيمين بالخارج والسياح الأجانب بنسبة 8,2% و6,2% إلى 4,7 مليون و 5,3 مليون على التوالي.

جدول 2.2.1: تطور تدفقات السياح (بالآلاف)

حصة السوق (%)				التغير (%)			2013	2012	2011	2010	
2013	2012	2011	2010	12-13	11-12	12-11					
53	53,5	52,8	52,9	6,2	1,6	0,5	5.323	5.012	4.934	4.910	السياح الأجانب
39,8	41,1	41,6	41,9	3,6	-0,7	-0,2	3994	3856	3882	3889	الاتحاد الأوروبي
3,1	2,7	2,7	2,7	25,1	-2	0,2	313	250	256	255	أوروبا باستثناء الاتحاد الأوروبي
2,9	2,8	2,6	2,7	14,2	7,6	-4,5	295	258	240	251	أمريكا
4,3	4	3,3	3	16,8	20,6	11,4	435	372	309	277	البلدان العربية
2,9	2,9	2,7	2,6	4,1	11,1	4,2	286	275	248	238	باقي دول العالم
47	46,5	47,2	47,1	8,2	-1	0,7	4.723	4.363	4.408	4.378	المغاربة المقيمون بالخارج
-	-	-	-	7,2	0,4	0,6	10.046	9.375	9.342	9.288	المجموع

المصدر: وزارة السياحة

وبالمثل، تزايدت عدد ليالي المبيت في المؤسسات الفندقية المصنفة بنسبة 9,3%. نتيجة لارتفاع عدد ليالي مبيت غير المقيمين بواقع 11% والمقيمين بنسبة 5%. وأخذا بعين الاعتبار تحسن الطاقة الإيوائية للفنادق التي وصلت إلى 207.500 سرير، ارتفعت نسبة الملاء بثلاث نقط مئوية لتبلغ 43%. وعلى الرغم من هذه التطورات، تراجعت المداخل السياحية من جديد بنسبة 0,7% مقابل 1,8% في 2012.

إطار 2.2.1: تأثير الأزمة العالمية «والربيع العربي» على تطور السياحة

بعد تباطؤ ملموس إلى 1,7% في 2008 وانخفاض بنسبة 4,2% في 2009. نتيجة للأزمة العالمية، استعادت السياحة العالمية حيويتها بشكل سريع إذ عرف عدد السياح الأجانب الوافدين نموا بنسبة 5,2% في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013. ويشمل هذا الأداء تطورات متباينة حسب المناطق. وعلى الخصوص وارتباطا «بالربيع العربي»، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على العموم انخفاضا هاما في 2011، متبوعا بارتفاع طفيف في 2012. وقد هم هذا الأداء السلبي الدول التي عرفت حراكا سياسيا. لاسيما تونس ومصر وسوريا. ويبدو أن التراجع المسجل في هذه البلدان أتى لصالح دول البحر الأبيض المتوسط. خصوصا تركيا التي عرفت ارتفاع تدفق السياح بنسبة 10,5% في 2011 مقابل 3,9% في 2010 أو قبرص وكرواتيا اللتين شهدتا ارتفاعات بنسبة 10,1% و9% مقابل 1,5% و4,8% على التوالي.

وفي المغرب، وبعد نمو بنسبة 12,6% في المتوسط بين 2003 و2007، تباطأت وتيرة نمو عدد الزوار الأجانب إلى 4,5% في 2008 و1,9% في 2009. ويبين هذا التطور المعتدل نسبيا بفضل تدفقات المغاربة المقيمين بالخارج. أن المغرب تأثر، وإن بدرجة أقل، بأثار الأزمة العالمية. وقد استفاد خلال 2010 من انتعاش السياحة العالمية إذ ارتفع العدد الإجمالي للوافدين بنسبة 11,4%. وخلال السنتين التاليتين، تباطأت وتيرة نمو عدد السياح بشكل كبير في ظل ظرفية تميزت بالاعتداء الإرهابي الذي حدث في مراكش في أبريل 2011. وانعدام الاستقرار السياسي في بعض بلدان المنطقة وتدهور النمو من جديد في منطقة الأورو. وتبشر سنة 2013 باستعادة القطاع لحيويته. ذلك أن تدفقات السياح تزايدت بنسبة 7,2%.

جدول 1.2.2.1: تطور تدفقات السياح

الحصة (%)		التطور (%)								
2013	2010	2001	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007-2001	
0,2	0,2	0,4	-2,4	3,1	10,1	1,5	-10,9	-0,5	-1,8	قبرص
1,0	0,9	0,9	5,7	4,5	9,0	4,8	0,3	1,2	4,6	كرواتيا
9,1	10,3	6,2	6,1	1,2	-9,7	15,1	-2,7	15,0	10,4	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
3,6	3,2	1,5	9,8	3,0	10,5	3,9	1,3	14	15,9	تركيا
0,9	0,9	0,6	7,2	0,4	0,6	11,4	5,9	6,4	9,2	المغرب
0,9	1,4	0,6	-15,1	17,9	-32,4	17,9	-3,1	15,9	16,0	مصر
0,6	0,7	0,8	5,4	24,3	-30,7	0	-2,1	4,3	3,9	تونس
-	0,9	0,3	-	-	-40,7	40,3	12,2	30,6	11,3	سوريا
0,3	0,4	0,2	-17,8	5,1	-5,9	11	1,6	8,7	12,7	الأردن
-	-	-	5,0	4,5	4,6	6,6	-4,2	1,7	5,1	العالم

المصادر: البنك الدولي، والمؤسسات الوطنية للإحصائيات ووزارات السياحة.

وبتشير تحليل تطور المداخل السياحية إجمالاً إلى توقف الحيوية القوية الملاحظة إلى حدود سنة 2007. هكذا، تأرجحت نسبة نمو هذه المداخل حول متوسط شبه منعدم منذ 2008، وذلك بعد أن بلغت 14% في المتوسط بين 2004 و2007.

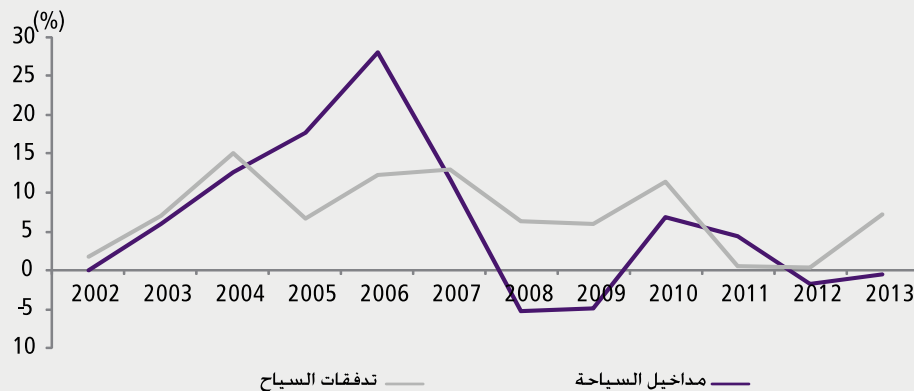
جدول 2.2.2.1: تطور العائدات السياحية

التطور (%)				
2012	2011	2010	2009	
-1,5	16,0	-4,2	-23,4	قبرص
-8,0	16,8	-11,3	-20,3	كرواتيا
-1,8	4,4	6,8	-4,9	المغرب

المصدر: البنك الدولي

وتشير هذه التطورات إلى أن الظرفية الاقتصادية في الدول المصدرة تؤثر أكثر على المداخل السياحية مقارنة بالتدفقات. وتؤكد هذه الملاحظة بالنظر إلى المعطيات الخاصة ببعض البلدان مثل قبرص أو كرواتيا، التي ظهر فيها أثر الانكماش الاقتصادي الذي عرفته منطقة الأورو بشكل أكبر على مستوى المداخل مقارنة بالتدفقات.

رسم بياني 1.2.2.1: تطور مداخل السياحة وتدفقات السياح بالمغرب (%)

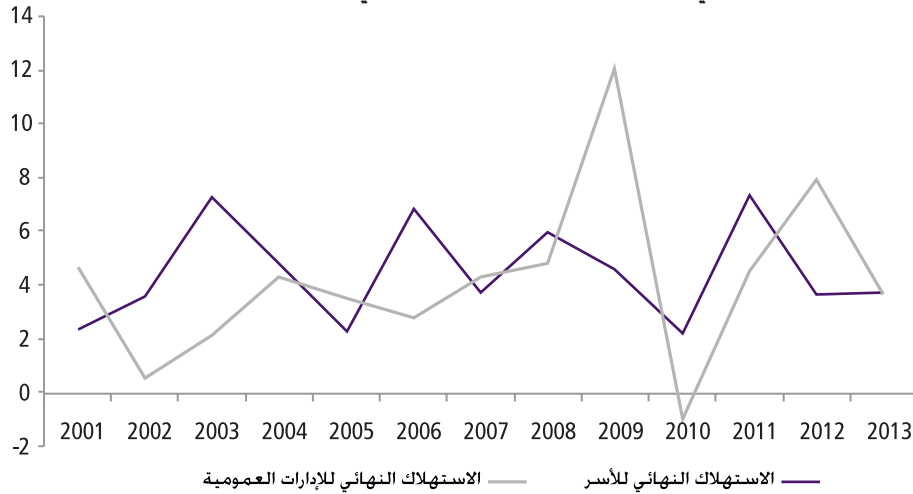


المصادر: وزارة السياحة ومكتب الصرف

2.2.1 الطلب

تدنت وتيرة نمو الاستهلاك النهائي الوطني خلال سنة 2013 إلى 3,7% مقابل 4,6% سنة من قبل. لتتخلف بذلك مساهمته في النمو من 3,6 إلى 2,9 نقط مئوية. ويعكس هذا التباطؤ انخفاض وتيرة نمو استهلاك الإدارات العمومية من 7,9% إلى 3,7%. ارتباطا بجهود تعزيز وضعيّة الميزانية العمومية. وعلى العكس من ذلك، بقي نمو نفقات استهلاك الأسر مستقرا في 3,7%. غير أنه تسارع في الفصل الرابع. ويعزى هذا التطور إلى تحسن المداخيل. الناتج عن تحسن الإنتاج الفلاحي واستمرار ارتفاع الأجور في القطاع الخاص. على الرغم من تدهور وضعيّة سوق الشغل في الوسط الحضري.

رسم بياني 11.2.1: تطور الاستهلاك النهائي، بالقيمة الحقيقية (%)



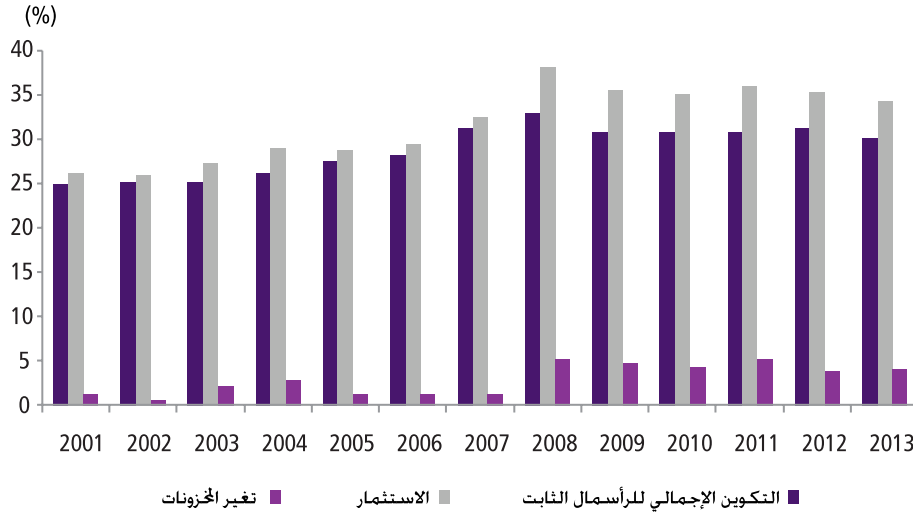
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وفي ما يتعلق بالاستثمار، فقد انخفض مجددا وإن بوتيرة اعتدلت حدها من 0,7% إلى 0,1%. نتيجة لتباطؤ التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت إلى 0,2%. وظلت مساهمته في النمو سلبية في حدود 0,1 نقطة مئوية. وإضافة إلى تراجع نفقات الخزينة، من المرجح أن يكون هذا الانخفاض راجعا إلى ضعف الاستثمار الخاص كما يتضح من خلال تطور مجموعة من المؤشرات. فقد تميزت السنة بنمو ضعيف لقروض التجهيز وتلك المخصصة للإنعاش العقاري. وبالجمم المحدود للسندات التي تصدرها المقاولات غير المالية وكذا بتراجع مبيعات الإسمنت للسنة الثانية على التوالي.

ومن جهته، سجل تغير المخزون ارتفاعا إلى 34,9 مليار درهم مقابل 33 مليار في 2012. نتيجة بالخصوص لتزايد تغير مخزون المنتجات الفلاحية.

وإجمالاً وبالمقارنة الدولية، يظل مستوى الاستثمار مرتفعاً حيث بلغت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي 34,2%. مع هيمنة الاستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية والبناء والتي لا تظهر آثارها على النمو إلا على المدى المتوسط والطويل.

رسم بياني 12.2.1: تطور نسبة الاستثمار (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

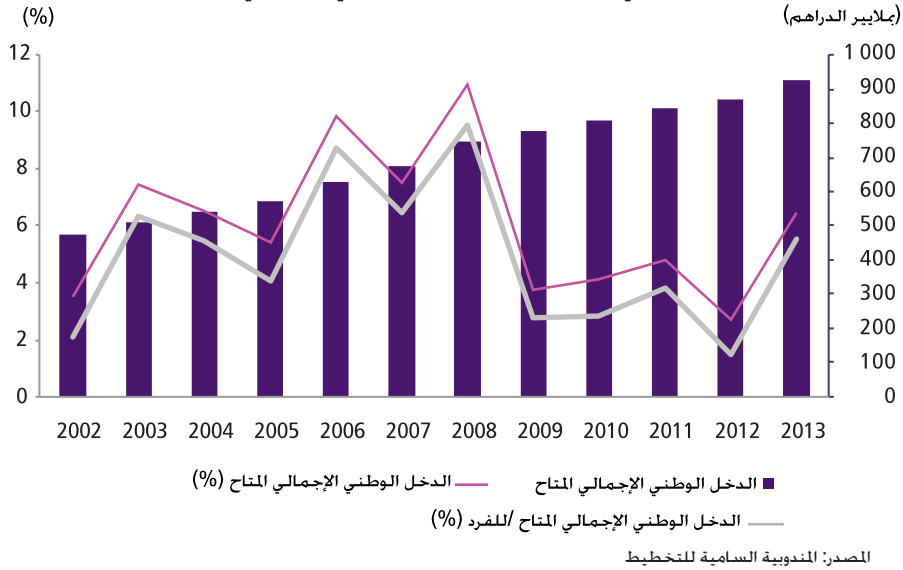


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وبالأسعار الجارية، سجل الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة 5,5% إلى 872,8 مليار درهم. وبالموازاة مع ذلك، تمت التحويلات الجارية الصافية بنسبة 10,6% إلى 73,3 مليار درهم. بفضل تحصيل 5,2 مليار درهم من الهبات الممنوحة من طرف بلدان مجلس التعاون الخليجي، بينما اعتدلت المدفوعات الصافية برسم مداخيل الملكية ذات المصدر الخارجي من 27,8 إلى 24,1 مليار درهم. وفي المجموع، تحسن الدخل الوطني الإجمالي المتاح بنسبة 6,5% ليصل إلى 922 مليار درهم. وأخذاً بعين الاعتبار تزايد السكان بنسبة 1,1%، ارتفع الدخل الفردي بنسبة 5,5% أي بوتيرة متسارعة مقارنة بما لوحظ منذ 2009. وإن كانت دون المتوسط الملاحظ بين سنتي 2003 و2008، أي 6,8%.

ومن جهته، بلغ الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية، 690 مليار درهم، وهو ما يمثل 74,8% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح. وبلغ الاستهلاك النهائي للأسر 524,4 مليار درهم أو 56,9% من الدخل الوطني الإجمالي المتاح.

رسم بياني 13.2.1: تطور الدخل الوطني الإجمالي المتاح

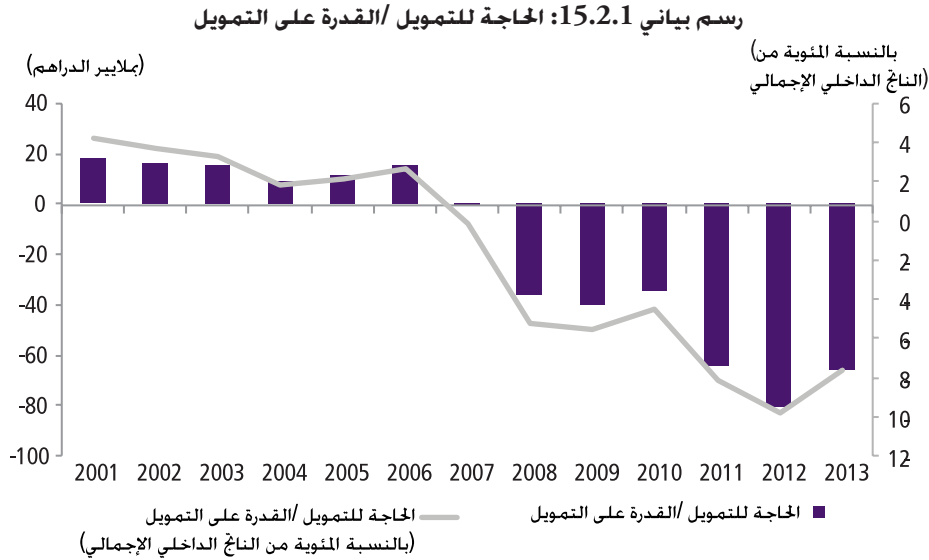


هكذا، وصل الادخار الوطني إلى 232 مليار درهم. متزايدا بنسبة 9,8% مقابل تراجعته بواقع 5,7% في 2012. وبلغ مكونه الداخلي 182,8 مليار درهم. مرتفعا بنسبة 5,9% بعد انخفاضه بواقع 5,8%. وبلغت نسبة الادخار الوطني، التي يتم حسابها مقارنة بالدخل الوطني الإجمالي المتاح، 25,2% متزايدة بشكل طفيف من سنة لأخرى. وإن ظلت دون مستواها الملاحظ خلال العشرية 2000.

رسم بياني 14.2.1: تطور الادخار الوطني



وأخذا بعين الاعتبار نفقات الاستثمار التي قدرت بالقيم الاسمية في 298,2 مليار درهم، اعتدلت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد لتصل إلى 66,2 مليار، أي 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 9,7% في 2012. ارتباطا جزئيا بانخفاض حاجيات الخزينة من 65,6 إلى 58 مليار درهم.



3.1 سوق الشغل

كان لتباطؤ وتيرة النمو غير الفلاحي خلال سنة 2013 تأثير على سوق الشغل في الوسط الحضري. فقد واصل هذا الأخير تدهوره حيث لم تتجاوز مناصب الشغل المحدثة 26.000 منصب مقابل 48.000 في 2012 و103.000 في 2011. هكذا، سجلت نسبة البطالة ارتفاعا هاما. لا سيما لدى الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، إذ انتقلت من 33,5% إلى 36%. بالرغم من انخفاض نسبة المشاركة في اليد العاملة¹. وبالمقابل، وارتباطا بالموسم الفلاحي الجيد، تم إحداث 88.000 منصب شغل في المناطق القروية بعد فقدان 47.000 منصب في 2012. وإجمالا، أنتج الاقتصاد الوطني 114.000 منصب شغل، بينما بلغ عدد الوافدين الجدد على سوق الشغل 157.000، وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بواقع 0,2 نقطة لتصل إلى 9,2%.

وعلى مستوى القطاعات، تراجع التشغيل مجددا في قطاع البناء والأشغال العمومية بفقدان 50.000 منصب شغل، بينما أكد قطاع الخدمات مكانته كأول مشغل. أما الصناعة، فلم تشهد سوى إحداث ضعيف لمناصب الشغل بعد أربع سنوات من فقدان مناصب الشغل.

وفي هذه الظروف، تباطأت وتيرة نمو الإنتاجية الظاهرة للعمل² نتيجة لتدني الفارق بين وتيرتي نمو القيمة المضافة غير الفلاحية والتشغيل في القطاع غير الفلاحي. وبالموازاة مع ذلك، ارتفعت تكاليف الأجور، كما يتضح من خلال تطور الأجر الأدنى الصناعي المضمون بالقيمة الحقيقية، والحد المضمون للأجور في القطاع الفلاحي ومؤشر متوسط الأجور في القطاع الخاص.

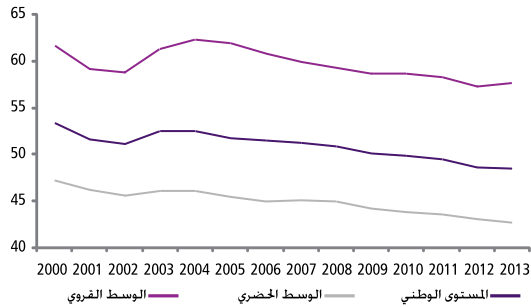
1.3.1 مؤشرات النشاط

تزايد عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق بنسبة 1,4% في 2013 ليصل إلى 11,7 مليون شخص. بوتيرة قوية في الوسط القروي بلغت 1,6% مقابل 1,2% بالمناطق الحضرية. وتتميز هذه الساكنة بنسبة النساء القليلة والتي لا تتجاوز 26,8% وبضعف مؤهلاتها حيث بلغت نسبة الأشخاص غير الحاصلين على شهادة 60%.

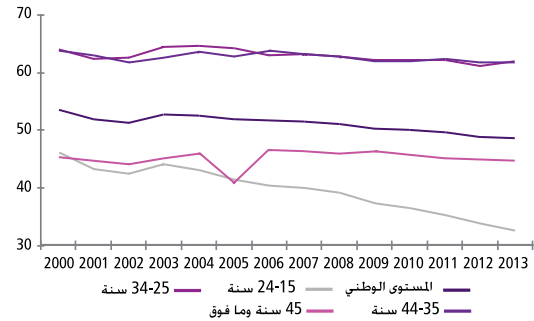
وأخذا في الاعتبار النمو الديمغرافي، واصلت نسبة المشاركة في اليد العاملة انخفاضها. وإن بوتيرة ضعيفة نسبيا حيث بلغت 48,3% مقابل 48,4% سنة من قبل. وهو ما يشمل تدهورها من 42,8% إلى 42,4% في المناطق الحضرية وارتفاعها من 57% إلى 57,4% في الوسط القروي. وقد سُجِّلت أهم الانخفاضات لدى فئة الشباب البالغين بين 15 و24 سنة وفئة الحاصلين على الشهادة بما قدره 1,3 نقطة مئوية و0,6 نقطة على التوالي. وعلى العكس من ذلك، تحسنت نسبة المشاركة في اليد العاملة بما قدره 0,9 نقطة بالنسبة للفئة العمرية 25-34 سنة وبواقع 1,2 نقطة بالنسبة للنساء في الوسط القروي.

1 يقصد بنسبة المشاركة في اليد العاملة نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى النسبة الإجمالية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.
2 تقاس بنسبة القيمة المضافة غير الفلاحية إلى السكان النشيطين المشتغلين في القطاع غير الفلاحي.

رسم بياني 2.3.1: تطور نسبة المشاركة في اليد العاملة حسب مكان الإقامة (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 1.3.1: تطور نسبة المشاركة في اليد العاملة حسب الفئة العمرية (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

إطار 1.3.1: الظرفية الاقتصادية وعروض الشغل

خلال فترات النمو الضعيف، تدفع الصعوبات المتعلقة بإيجاد عمل لبعض العاطلين المحبطين إلى الانسحاب من سوق الشغل. وهو ما يؤدي إلى انخفاض عدد الساكنة النشيطة (عروض الشغل) ومن ثم إلى تدني نسبة المشاركة في اليد العاملة. وإلى اعتدال حدة تزايد البطالة.

وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، عرفت نسبة المشاركة في اليد العاملة منذ بداية الأزمة منحنى تنازليا حيث انتقلت من 66% في 2008 إلى 63,2% في 2013، بينما لم ترتفع نسبة البطالة سوى بما قدره 1,6 نقطة مئوية.

وفي المغرب، وعلى الرغم من التباطؤ الكبير لتوتيرة النمو غير الفلاحي إلى 1,2% في 2009، تراجعت نسبة البطالة في الوسط الحضري بما قدره 0,9 نقطة. وبالمثل، وفي 2002، بلغ النمو غير الفلاحي 2,6% وتراجعت نسبة البطالة بواقع 1,2 نقطة. وقد يعكس هذا الانفصال الظاهر إحباط بعض العاطلين عن العمل الذين ينسحبون من سوق الشغل. وشهدت نسبة المشاركة في اليد العاملة في المدن، انخفاضات هامة خلال السنتين الأخيرتين بواقع 0,7 نقطة في 2009 و0,6 نقطة في 2002. وتوضح الحسابات المقدمة فيما يلي أنه لو بقيت نسبة المشاركة في اليد العاملة دون تغيير مقارنة بالسنة الماضية، كانت نسبة البطالة ستصل إلى 19,3% عوض 18,3% في 2002 و15,1% عوض 13,8% في 2009.

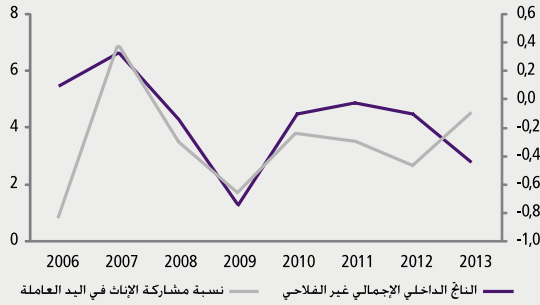
الوضعية في حالة عدم انخفاض		الوضعية الملاحظة		
2009	2002	2009	2002	
13.446	11.696	13.446	11.696	عدد السكان البالغين سن المشاركة في اليد العاملة ⁽¹⁾
⁽³⁾ 44,7	⁽²⁾ 46,0	44,0	45,4	نسبة المشاركة في اليد العاملة (%)
6.010	5.380	5.916	5.315	عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق
909	1.038	815	973	عدد السكان العاطلين عن العمل ⁽¹⁾
15,1	19,3	13,8	18,3	نسبة البطالة (%)

(1) بالآلاف: (2) نسبة مسجلة في 2001، (3) نسبة مسجلة في 2008.

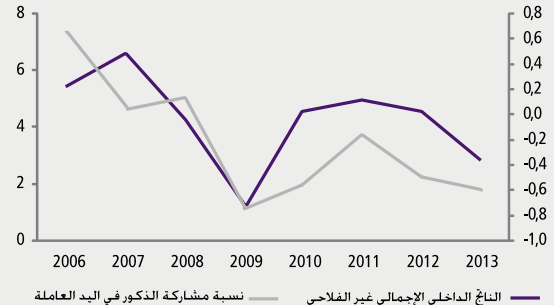
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

وخلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013، يشير تحليل تطورات النمو غير الفلاحي ونسبة المشاركة في اليد العاملة إلى توجه نسبة المشاركة في اليد العاملة إلى التراجع كيفما كانت الظرفية الاقتصادية، وإلى أن حجم الانخفاض يرتبط إلى حد كبير بمستوى النمو. وتأتي هذه الملاحظة لتؤكد أن تطور عروض الشغل يتباطأ كلما كانت الظرفية الاقتصادية صعبة.

رسم بياني 2.1.3.1: النمو غير الفلاحي وتغير نسبة مشاركة الإناث في اليد العاملة في الوسط الحضري (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 1.1.3.1: النمو غير الفلاحي وتغير نسبة مشاركة الذكور في اليد العاملة في الوسط الحضري (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

2.3.1 مؤشرات الشغل

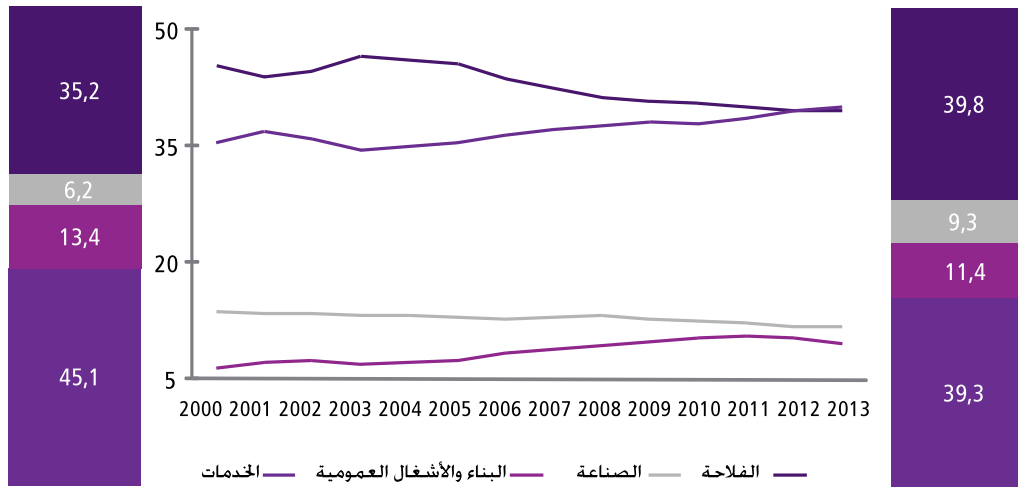
تزايد عدد السكان النشيطين المشتغلين بنسبة 1,1%، ليصل إلى 10,6 مليون شخص. بعد استقراره خلال سنة 2012، وذلك على إثر إحداث صافي للشغل بلغ 114.000 منصب في سنة 2013. غير أن نسبة التشغيل¹ واصلت منحها التنازلي حيث بلغت 43,8% خلال 2013 عوض 44,1% سنة من قبل. ويشمل هذا التراجع انخفاضا من 37% إلى 36,4% بالمناطق الحضرية وارتفاعا من 54,7% إلى 55,2% في الوسط القروي.

وشهد قطاع الخدمات إحداث 101.000 منصب شغل، همت بالأساس فروع «الخدمات الشخصية» و«تجارة التقسيط وإصلاح الأدوات المنزلية» و«الخدمات المقدمة أساسا للمقاولات». أما التشغيل في قطاع الفلاحة، فقد تزايد بما عدده 58.000 منصب شغل، بعد فقدان ما مجموعه 59.000 منصب سنة 2012. ومن جهتها، عرفت مناصب الشغل المحدثة في قطاع الصناعة ارتفاعا طفيفا بما قدره 5.000 منصب مقابل فقدان 25.000 منصب في المتوسط السنوي على مدى الأربع سنوات الأخيرة. وبالمقابل، سجل قطاع البناء والأشغال العمومية خسارة جديدة قدرها 50.000 منصب بعد فقدان ما مجموعه 21.000 منصب سنة 2012 وإحداث 55.000 منصب كمعدل سنوي خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2011.

1 يقصد بنسبة التشغيل نسبة السكان المشتغلين البالغين 15 سنة فما فوق إلى النسبة الإجمالية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.

وفي الأخير. أكد قطاع «الخدمات» مكانته كالمشغل الأول في المغرب بحصة 39,8% من السكان النشيطين المشغولين متقدما بذلك على الفلاحة التي تشغل 39,3%. أما بالنسبة للقطاع الثانوي، فقد واصلت حصة الصناعة منحها التنازلي من 13,4% سنة 2000 إلى 11,4% سنة 2013. بينما انخفضت حصة التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية على السنة الثانية على التوالي لتصل إلى 9,3%. وذلك بعد ارتفاع دام عدة سنوات.

رسم بياني 3.3.1: تطور بنية التشغيل حسب قطاع النشاط (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

يكشف التحليل الجهوي لتطور التشغيل الذي أجز في الفترة الممتدة بين 2006 و2012¹ أن الجهات الأكثر نشاطا هي: الجهة الشرقية بارتفاع حجم التشغيل بنسبة 17,7%. تليها الجهات الجنوبية بما قدره 15,6% وجهة الرباط-سلا-زمور-زعير بنسبة 14%. وعلى العكس، انخفض حجم التشغيل بنسبة 4,2% بجهة تادلة-أزبال و0,5% بجهة فاس-بولان.

1 لم تتوفر بعد المعطيات الخاصة بسنة 2013. و تميزت سنة 2006 بالشروع في استخدام عينة جديدة في الاستقصاء الوطني حول التشغيل

جدول 1.3.1: بنية وتطور التشغيل حسب المناطق

النمو خلال 2006-2012 (%)	الحصة في التشغيل الإجمالي		
	2012	2006	
15,6	2,2	2,0	وادي الذهب-لكوية – لعيون-كلميم-السمارة
6,1	10,4	10,4	سوس-ماسة-درعة
2,5	6,6	6,9	الغرب-الشراردة-بني حسن
1,3	6,6	6,8	الشاوية-ورديفة
3,0	11,0	11,3	مراكش-تانسيغت-الجوز
17,7	5,9	5,3	الجهة الشرقية
6,1	11,9	11,8	الدار البيضاء الكبرى
14,0	8,0	7,4	الرباط-سلا-زمور-زعير
10,5	7,8	7,4	دكالة-عبدة
-4,2	4,4	4,8	تادلة-أزيلال
5,3	6,4	6,4	مكناس-تافيلالت
-0,5	5,0	5,3	فاس-بولمان
2,7	6,4	6,5	تازة-الحسيمة-تاوانات
7,7	7,6	7,4	طنجة-تطوان

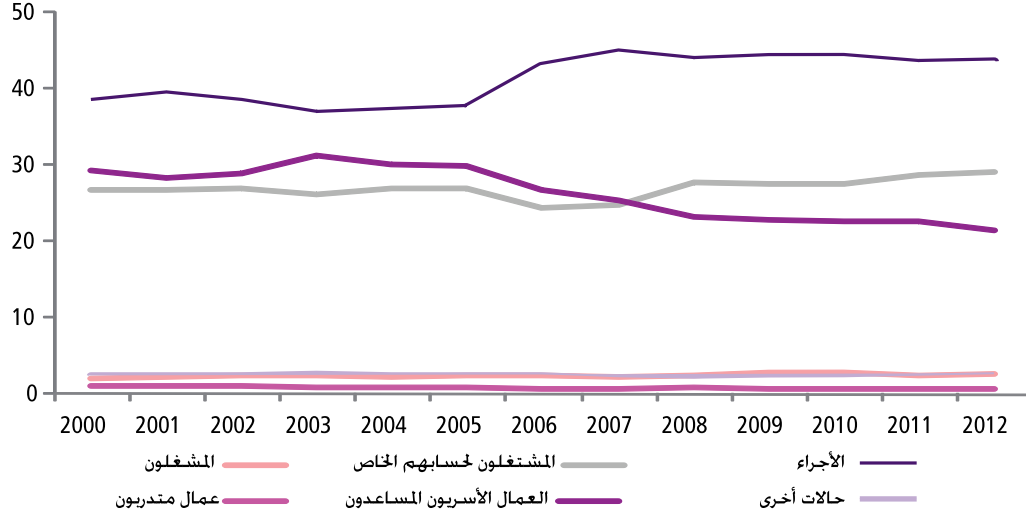
المصدر: الندوبية السامية للتخطيط.

ويكتشف تحليل التشغيل حسب الوضعية المهنية عن تغييرات مهمة حدثت خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2012¹. هكذا، انخفضت حصة تشغيل الأجراء في الوسط الحضري من 66,4% إلى 63,7% وارتفعت في الوسط القروي من 22,1% إلى 23,1%. بينما تزايدت حصة المشتغلين لحسابهم الخاص من 20,9% إلى 25% ومن 27,7% إلى 33,4% في الوسطين على التوالي. أما بالنسبة للعمال الأسريين المساعدين، فقد عرفت حصتهم على الصعيد الوطني انخفاضا من 26,7% إلى 21,5%. وفي ظل هذه الظروف، بلغت حصة مناصب الشغل الهشة، التي تتكون من العاملين بدون أجر² والمشتغلين لحسابهم الخاص 50,7% سنة 2012 مقابل 51,9% سنة 2006.

1 بيانات 2013 غير متاحة حاليا.

2 يتعلق الأمر بالأساس بالعمال الأسريين المساعدين.

4.3.1: تطور بنية الشغل حسب الوضعية المهنية (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

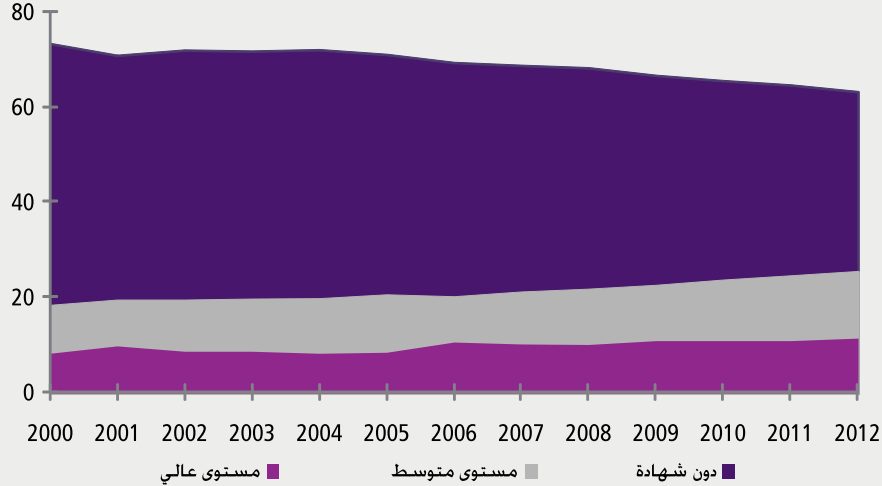
علاوة على ذلك، يتضح من خلال تحليل خصائص الشغل الأخرى أن جودة التشغيل ضعيفة، خاصة أن نسبة المتعاقدين من الأجراء لم تتجاوز 36% وأن خمس الساكنة المشغلة فقط تستفيد من التغطية الاجتماعية.

إطار 2.3.1: المؤهلات في سوق الشغل بالمغرب

على الرغم من تحسنها المستمر خلال السنوات الأخيرة، لا تزال مؤهلات اليد العاملة بالمغرب ضعيفة على العموم. حيث يشكل غير الحاصلين على شهادة ما يناهز ثلثي الساكنة، بينما يمثل حاملو الشواهد متوسطة المستوى 25,5% وحملة الشهادات العليا 11,3%.

وعلى الصعيد القطاعي، يمثل الأشخاص غير الحاصلين على شهادات 85,5% من المشتغلين بالقطاع الفلاحي، و64,5% من العاملين في قطاع البناء والأشغال العمومية و56,4% في قطاع التجارة و52,8% في الصناعة. أما حملة الشواهد، فيتركزون في الإدارة المركزية، حيث يملك 23,3% منهم شهادات متوسطة بينما يتوفر 42,1% منهم على مستوى عالي.

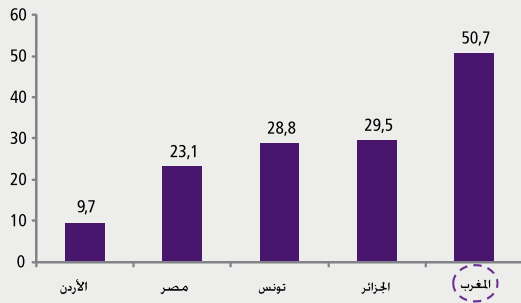
رسم بياني 1.2.3.1: تطور بنية الشغل حسب مستوى الشهادة (بالنسبة المئوية)



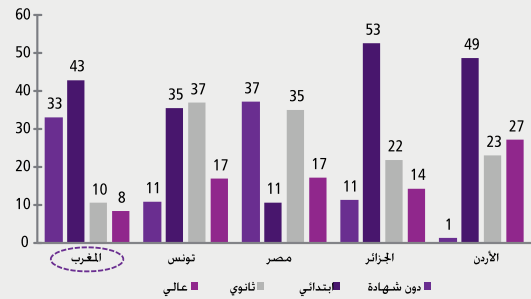
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

وعلى المستوى الإقليمي، توضح المعطيات المتوفرة أن المغرب لا يزال متأخرا في هذا المجال. فحصة السكان النشيطين المشتغلين الذين يتوفرون على مستوى دراسي عالي بالمغرب تصل إلى 8% مقابل 17% في تونس ومصر. وإلى 27% في الأردن. أما نسبة الساكنة النشيطة المشتغلة التي لا تملك أي مستوى دراسي، فتبلغ 37% في مصر و33% بالمغرب و11% في تونس و1% في الأردن. وينعكس ضعف التأهيل هذا على مستوى جودة الشغل. هكذا، تشير المقارنة التي تم إجازها استنادا إلى حصة مناصب الشغل الهشة إلى أن حصة هذه الفئة تعتبر الأكثر ارتفاعا في المغرب.

رسم بياني 3.2.3.1: حصة مناصب الشغل الهشة في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 2.2.3.1: بنية الشغل حسب المستوى الدراسي في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بالنسبة المئوية)

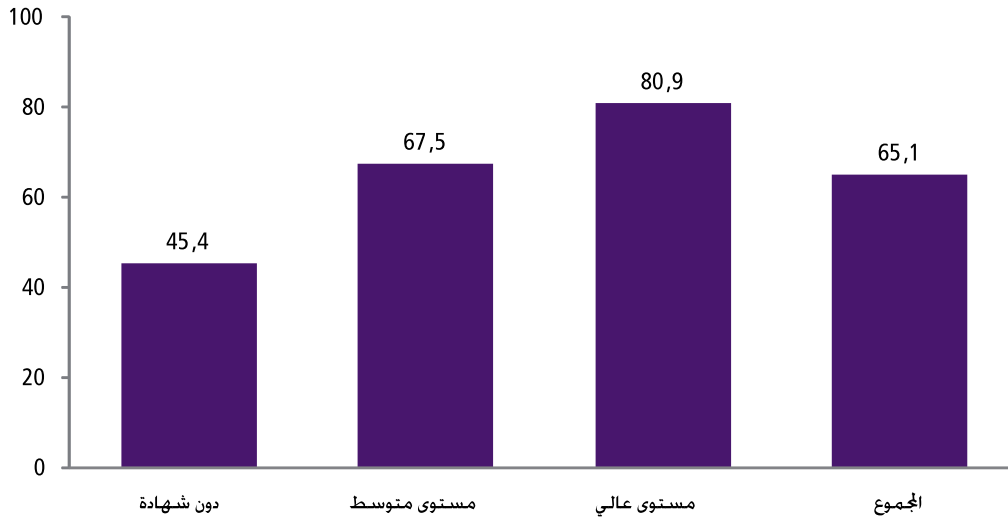


المصدر: مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي.

3.3.1 مؤشرات البطالة

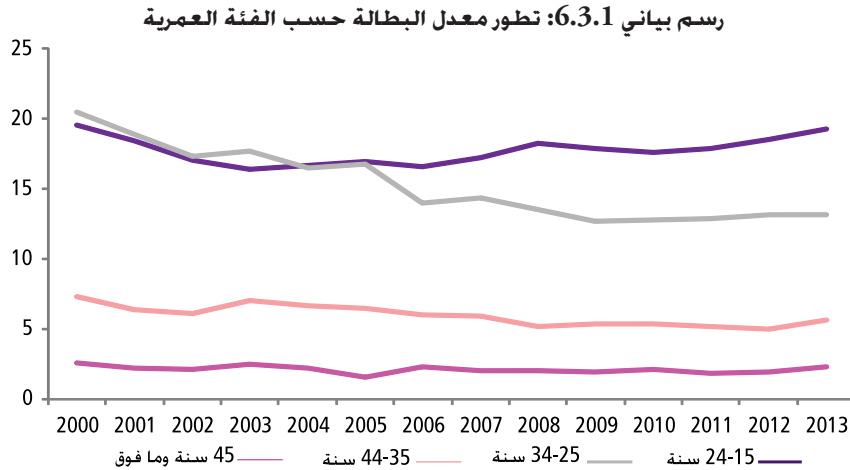
تزايدت الساكنة النشيطة العاطلة عن العمل بنسبة 4,1% لتصل إلى 1,1 مليون شخص. ويشمل هذا الارتفاع الأكبر من نوعه خلال العقد الأخير. تزايد عدد الأشخاص العاطلين عن العمل في المناطق الحضرية بنسبة 5,7%. وتراجعته بنسبة 1,9% في الوسط القروي. ولا تزال البطالة الطويلة الأمد¹. لا سيما لدى فئة الحاصلين على شهادات عليا. تهيمن على الساكنة العاطلة عن العمل. والمكونة بأزيد من النصف من الباحثين عن أول عمل.

رسم بياني 5.3.1: البطالة الطويلة الأمد حسب مستوى الشهادة (بالنسبة المئوية)



ارتفع معدل البطالة بما قدره 0,2 نقطة مئوية إلى 9,2% وهو ما يشمل تزايدته من 13,4% إلى 14% في الوسط الحضري وانخفاضه من 4% إلى 3,8% في الوسط القروي. وقد لوحظ ارتفاع معدل البطالة على الخصوص وسط الشباب البالغين بين 15 و24 سنة من 33,5% إلى 36%. ورغم تدني معدل البطالة لدى النساء من 9,9% إلى 9,6%. إلا أنه يبقى مرتفعا خاصة في الوسط الحضري حيث بلغ 20,4% مقابل 12,3% بالنسبة للرجال. وحسب المستوى الدراسي. يتضح أن الساكنة النشيطة التي تتوفر على مستوى دراسي عالي تجد صعوبة في ولوج سوق الشغل. إذ بلغت نسبة بطالتها 18,1% مقابل 1,9% فقط من السكان الذين لا يتوفرون على أي مستوى دراسي.

1 يقصد به البطالة التي تدوم سنة أو أكثر.



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

4.3.1 الإنتاجية وكلفة الشغل

نظرا لانخفاض النمو غير الفلاحي من 4,3% إلى 2% وارتفاع الساكنة النشيطة المشتغلة بنسبة 0,9%. مقابل 1% سنة 2012. تباطأت وتيرة نمو الإنتاجية الظاهرة للعمل من 3,3% إلى 1,1%. ويعكس هذا التطور تباطؤ وتيرة نمو الإنتاجية بكل من القطاعين الثانوي والثالثي من 3,5% إلى 2,3% ومن 3% إلى 0,3% على التوالي.

وبالموازاة مع ذلك، ارتفع كل من الأجر الأدنى المضمون في قطاعي الفلاحة والصناعة بنسبة 2,3% بالقيمة الاسمية ليصلا إلى 97,92 و 63,39 درهم في اليوم على التوالي. وهو ما يعادل 0,4% بالقيمة الحقيقية. وبالمثل، ارتفع مؤشر متوسط الأجور في القطاع الخاص، الذي يتم حسابه بناء على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بنسبة 3,2% بالقيمة الاسمية و1,2% بالقيمة الحقيقية مقابل 3,5% و2,2% على التوالي سنة 2012. وفي القطاع العام، عرفت وتيرة نمو مؤشر متوسط الأجور تباطؤا قويا من 7,3% إلى 0,8% بالقيمة الاسمية، بينما تدنت بنسبة 1,1% بالقيمة الحقيقية مقابل ارتفاعها بواقع 5,9% سنة من قبل.

جدول 2.3.1: مؤشرات كلفة اليد العاملة (التغير السنوي بالنسبة المئوية)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	
1,1	3,3	3,3	2,5	-0,8	0,7	مؤشر الإنتاجية الظاهرة للعمل
3,2	3,5	1,0	2,5	6,1	5,4	المؤشر الاسمي لمتوسط الأجور
1,2	2,2	0,1	1,5	5,0	1,6	المؤشر الحقيقي لمتوسط الأجور
0,8	7,3	11,8	1,5	6,8	5,5	المؤشر الاسمي لمتوسط الأجور
-1,1	5,9	10,7	0,6	5,7	1,7	المؤشر الحقيقي لمتوسط الأجور
2,3	7,2	5,0	2,4	4,9	2,5	الأجر الأدنى المضمون في القطاع الصناعي/في القطاع الفلاحي بالقيمة الاسمية
0,4	5,8	4,0	1,5	3,9	-1,2	الأجر الأدنى المضمون في القطاع الصناعي/في القطاع الفلاحي بالقيمة الحقيقية

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة التشغيل والتكوين المهني وحسابات بنك المغرب.

جدول 3.3.1: المؤشرات السنوية للنشاط والبطالة حسب مكان الإقامة

تغيرات مطلقة	المجموع		الوسط القروي			الوسط الحضري			
	2013	2012	تغيرات مطلقة	2013	2012	تغيرات مطلقة	2013	2012	
353	32.950	32.597	-2	13.437	13.439	355	19.513	19.158	مجموع الساكنة
376	24.230	23.854	74	9.558	9.484	302	14.672	14.370	الساكنة البالغة 15 سنة فما فوق
157	11.706	11.549	84	5.488	5.404	73	6.218	6.145	السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق
114	10.625	10.511	88	5.278	5.190	26	5.347	5.321	السكان المشتغلون
43	1.081	1.038	-4	210	214	47,0	871	824	السكان العاطلون
-0,1	48,3	48,4	0,4	57,4	57	-0,4	42,4	42,8	نسبة المشاركة في اليد العاملة
									حسب الجنس
-0,6	73,0	73,6	-0,4	79,3	79,7	-0,6	69,0	69,6	ذكر
0,4	25,1	24,7	1,2	36,8	35,6	-0,1	17,5	17,6	أنثى
									حسب السن
-1,3	32,2	33,5	-1,1	43,0	44,1	-1,4	23,1	24,5	15 – 24 سنة
0,9	61,6	60,7	1,2	65,3	64,1	0,7	59,1	58,4	25 – 34 سنة
0	61,4	61,4	0,2	69,8	69,6	-0,2	56,7	56,9	35 – 44 سنة
-0,2	44,4	44,6	1,2	59,0	57,8	-0,7	36,1	36,8	45 سنة فما فوق
									حسب الشهادة
0,3	48,9	48,6	1,2	60,0	58,8	-0,5	37,1	37,6	دون شهادة
-0,6	47,5	48,1	-1,9	48,7	50,6	-0,3	47,2	47,5	حاملو الشهادات
0,2	9,2	9,0	-0,2	3,8	4,0	0,6	14,0	13,4	نسبة البطالة
									حسب الجنس
0,4	9,1	8,7	0	4,9	4,9	0,8	12,3	11,5	ذكر
-0,3	9,6	9,9	-0,3	1,6	1,9	-0,2	20,4	20,6	أنثى
									حسب السن
0,7	19,3	18,6	-0,5	8,4	8,9	2,5	36,0	33,5	15 – 24 سنة
0	13,2	13,2	-0,1	4,2	4,3	0,2	19,8	19,6	25 – 34 سنة
0,6	5,6	5,0	0,2	2,3	2,1	0,9	7,9	7,0	35 – 44 سنة
0,4	2,3	1,9	0,1	1,1	1,0	0,8	3,5	2,7	45 سنة فما فوق
									حسب الشهادة
0,5	4,5	4,0	0	2,4	2,4	1,2	8,1	6,9	دون شهادة
-0,1	16,3	16,4	-0,8	9,8	10,6	0	18,2	18,2	حاملو الشهادات

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

4.1 التضخم

رغم أن التضخم، الذي يقاس بتغير مؤشر أسعار المستهلك، بقي في مستوى معتدل. إلا أنه سجل ارتفاعا ملموسا خلال سنة 2013 مقارنة بمستواه خلال السنوات الأربع الأخيرة. فقد بلغ 1,9% مقابل 1% في المتوسط ما بين سنتي 2009 و2012.

وتميزت السنة قيد الدراسة بتصاعد نسبي للضغوط التضخمية الداخلية. ارتباطا بتطور أسعار بعض الخدمات وتنامي أسعار الوقود وتراجع عرض بعض السلع الفلاحية. ومع ذلك فقد خفّ تأثير هذه الضغوط بفعل تدني الضغوط الخارجية. في ظل تقلص الأسعار الدولية للسلع الأولية وتراجع التضخم في منطقة الأورو.

وحسب المكونات، يعكس تزايد التضخم، بالخصوص، ارتفاعا في التضخم الأساسي من 0,8% سنة 2012 إلى 1,5% سنة 2013. لاسيما بفعل تسارع وتيرة نمو أسعار الكراء والتعليم وتناقص انخفاض أسعار الاتصالات. كما نتج، من جهة أخرى، عن ارتفاع تضخم المنتجات المقننة من 1,6% إلى 2,3%. ارتباطا بآثار رفع أسعار الوقود خلال شهر يونيو 2012، وكذلك بدرجة أدنى، بإعادة تفعيل نظام المقايسة في شتنبر 2013. كما يعزى أيضا إلى تنامي تضخم المواد الغذائية المتقلبة من 3% إلى 3,3%.

ومن جهة أخرى، وبفعل تراجع أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية، تدنت أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية بنسبة 1,8% بعد ارتفاعها بواقع 2,9% سنة 2012.

1.4.1 تطور مكونات مؤشر أسعار المستهلك

يعكس ارتفاع التضخم خلال سنة 2013 تسارع أسعار المكونات الثلاثة لمؤشر أسعار المستهلك (جدول 1.5.1). وهكذا، تنامت أسعار المواد الغذائية المتقلبة بنسبة 3,3% مقابل 3% سنة 2012. مما أبقى على مساهمتها في التضخم في مستوى 0,4 نقطة مئوية. ويعزى هذا التطور إلى تزايد أسعار الحوامض، بواقع 31,3%. بعد انخفاضها بنسبة 3% سنة 2012. ارتباطا بتراجع إنتاجها خلال الموسم الفلاحي 2012/2011. وإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار "الدواجن والأرانب" بواقع 5,5% و"الخضر الطرية" بنسبة 1,2% و"الأسمك الطرية" بوتيرة 2,1%. وقد عوض هذه الارتفاعات، ولو بشكل جزئي فقط، انخفاض أسعار "الفواكه الطرية" بواقع 1,7% و"الحبوب غير المحولة" بنسبة 3,8%.

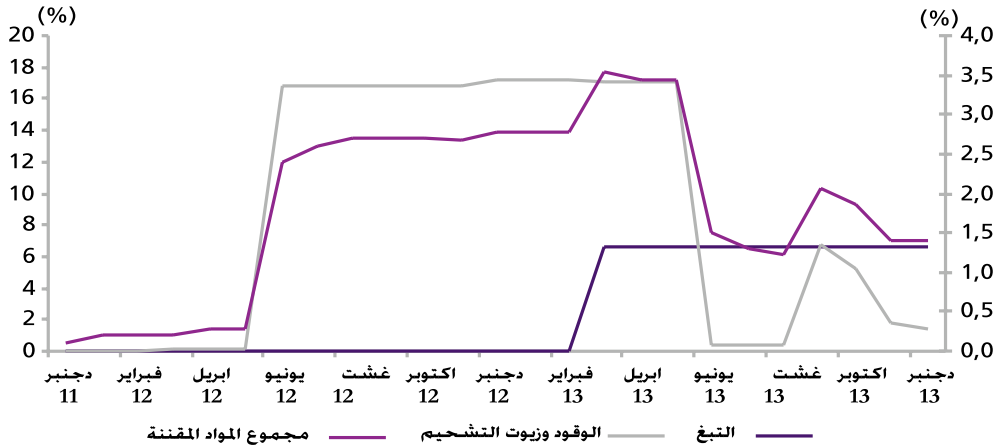
جدول 1.4.1: تطور المكونات الرئيسية لمؤشر أسعار الاستهلاك (2006 = سنة الأساس)

مجموعات المنتجات	التغير السنوي %			الترجيحات
	2013	2012	2011	%
مؤشر أسعار الاستهلاك	1,9	1,3	0,9	100
المنتجات الغذائية المتقلبة	3,3	3,0	-2,0	12,1
المنتجات المقننة	2,3	1,6	0,1	20,9
- الوقود وزيوت التشحيم	8,0	9,9	0,0	2,4
- المواد المقننة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم	1,4	0,7	0,1	18,4
التضخم الأساسي	1,5	0,8	1,8	67,1
- مواد غذائية مدرجة في التضخم الأساسي	1,6	2,2	3,3	26,1
- ملابس وأحذية	1,6	2,1	1,6	3,9
- السكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى ⁽¹⁾	2,2	1,0	1,0	7,0
- الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنزل	0,2	0,1	0,8	4,9
- الصحة ⁽¹⁾	0,9	2,0	0,3	0,1
- النقل ⁽¹⁾	1,2	0,9	-0,3	7,0
- الاتصالات	-9,2	-19,6	-5,4	3,5
- الترفيه والثقافة	0,4	0,5	-0,7	2,2
- التعليم	5,5	3,8	4,1	3,9
- المطاعم والفنادق	3,2	2,0	1,7	2,9
- سلع وخدمات متنوعة	1,3	1,4	2,1	5,5

(1) باستثناء المواد المقننة
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

أما بالنسبة للمواد المقننة، فقد بلغت وتيرة نمو أسعارها 2,3% خلال سنة 2013 مقابل 1,6% سنة 2012 و0,5% في المتوسط ما بين سنتي 2008 و2011، مما جعل مساهمتها في التضخم تصل إلى 0,5 نقطة مئوية مقابل 0,3 و0,1 نقطة، على التوالي. وهمت أقوى الارتفاعات «الوقود وزيوت التشحيم»، بنسبة 8%. نتيجة آثار مراجعة أسعار البيع بالتقسيط في يونيو 2012 وإعادة تفعيل نظام المقايسة الجزئية بتاريخ 16 شتنبر 2013، وانعكس هذا التصاعد على أسعار «النقل الطرقي للمسافرين» التي تزايدت بواقع 4,3% عوض 3,8% سنة 2012. وبالمثل، أدى تعديل النظام الضريبي الخاص بالسجائر المصنعة، الذي تم اعتماده في قانون المالية لسنة 2013، إلى تنامي أسعارها بنسبة 5,5%. ولم تعرف أسعار المواد المقننة الأخرى تغييرات هامة، حيث استقرت أسعار التزويد بالماء وسُجّلت زيادات خفيفة في أسعار بعض الخدمات، لاسيما الطبية والاستشفائية.

رسم بياني 1.4.1: تطور تضخم المواد المقننة خلال السنة (على أساس سنوي)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

إطار 1.4.1: نظام مقايسة أسعار المنتجات النفطية

منذ بداية التسعينات. عرفت أسعار المنتجات النفطية ارتفاعات هامة. مع تزايد تقلبها. فقد انتقل متوسط سعر النفط الخام¹ من 18 دولارا للبرميل خلال التسعينات إلى 28 دولارا للبرميل سنة 2000. ودفع تصاعد الأسعار بهذا الشكل السلطات العمومية إلى القيام. سنة 2000. بتعليق العمل بنظام مقايسة أسعار المنتجات النفطية. الذي كان ساري المفعول منذ تحرير هذا القطاع سنة 1995. وتعبئته بآلية للأسعار الثابتة تتحمل الدولة بموجبها الفرق بين كلفة العائد وأسعار الاستهلاك. ومع ذلك. وبفعل تواصل ارتفاع الأسعار الدولية خاصة مع بلوغ متوسط السعر 97 دولارا للبرميل سنة 2008 و104 دولارا للبرميل ما بين سنتي 2011 و2013. تنامت تكاليف المقاصة الخاصة بالمنتجات النفطية بشكل كبير حيث انتقلت. رغم بعض التعديلات التي أدخلت في يونيو 2012 على الخصوص. من 7,9 مليار درهم سنة 2006 إلى 48,2 مليار سنة 2012 قبل أن تتراجع إلى 36,3 مليار سنة 2013.

وأمام هذا الوضع. الذي ساهم بشكل كبير في تفاقم عجز الميزانية. قررت الحكومة تفعيل نظام المقايسة من جديد في شتنبر 2013. وهذا النظام. الذي يهتم الغازوال والوقود الممتاز والفيول الصناعي فقط. جزئي في شكله الجديد. حيث إن الدولة تواصل تحمل مصاريف الدعم الأحادي لهذه المنتجات. الذي يحدّد بشكل سنوي حسب الميزانية المخصصة لتكاليف المقاصة. ولحساب الأسعار الداخلية. يعتمد هذا النظام على معدل الأسعار خلال شهرين ولا يعكس التغيرات إلا عندما تتجاوز في المطلق عتبة 2,5%. مما يحد من انتقال تقلبات الأسعار الدولية إلى الأسعار الداخلية.

تأثير هذا الإجراء على أسعار المنتجات النفطية

كان لإعادة تفعيل نظام المقايسة في شتنبر 2013 أثر فوري تمثل في ارتفاع سعر الغازوال بواقع 8,5% والبنزين بوتيرة 4,8%. لا سيما نتيجة انخفاض الدعومات للوحدة. فقد تم تقليص هذه الدعومات إلى 2,6 درهم للتر بالنسبة للغازوال و0,8 درهم للتر بالنسبة للبنزين و930 درهم للطن بالنسبة للفيول مقابل 3,1 درهم للتر و1,2 درهم للتر و1584,7 درهم للطن على التوالي. في المتوسط. خلال الأشهر الثمانية الأولى من السنة. وفي ما بعد. أدى الأثر المزدوج لانخفاض الأسعار الدولية وتزايد سعر الصرف إلى تراجع أسعار البنزين بوتيرة 2,5% في أكتوبر وأسعار البنزين والغازوال بواقع 3,5% و3,4%. على التوالي. في شهر نونبر. وإجمالا. في الفترة ما بين يونيو 2012 ونهاية دجنبر 2013. انتقلت أسعار الغازوال من 7,15 إلى 8,54 درهم للتر وأسعار البنزين من 10,18 إلى 12,02 درهم.

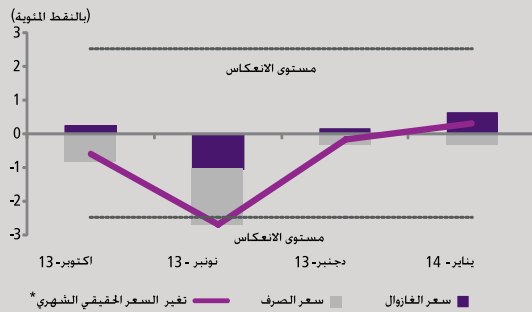
1 متوسط أسعار المواد الثلاثة، خام ويست تكساس إنترميديت، خام دبي الخفيف، برنت بحر الشمال

جدول 1.1.4.1: تطور أسعار المواد النفطية

المواد	ماي 12	يونيو 12	16 سبتمبر*	16 أكتوبر 13	16 نونبر 13	16 دجنبر 13
الوقود الممتاز(د/لتر)	10,18	12,18	12,77	12,45	12,02	12,02
الغازوال 50 (د/لتر)	7,15	8,15	8,84	8,84	8,54	8,54
الفيول الصناعي (د/الطن)	3678	4666	5329	5329	5077	5077

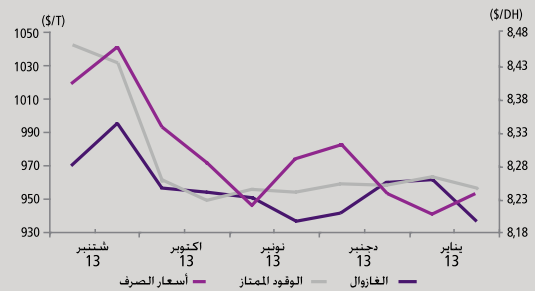
* تاريخ إعادة تفعيل نظام المقاصة

رسم بياني 2.1.4.1: مساهمة سعر الصرف والأسعار الدولية في تغير سعر بيع الغازوال بالتقسيط



* إذا جاوز هذا التغير 2,5%، يتم تطبيقه على سعر البيع بالتقسيط. وفي الحالة العكسية، يتم الإبقاء على السعر المطبق في الشهر السابق.

رسم بياني 1.1.4.1: تطور أسعار الصرف والأسعار الدولية للمواد النفطية

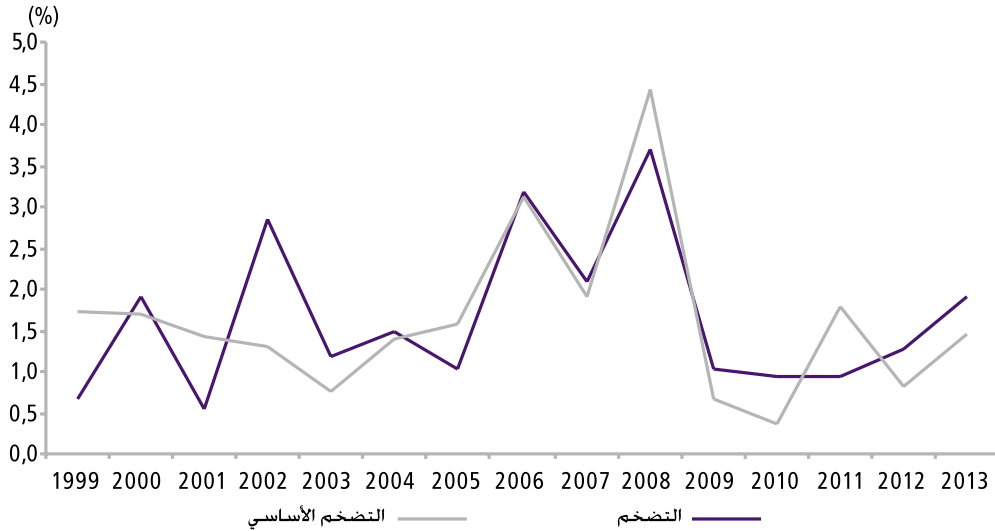


المصدر: البنك الدولي، صندوق المقاصة وبنك المغرب.

وأخذا بعين الاعتبار تكلفة المقاصة المخصصة للمنتجات النفطية في قانون المالية لسنة 2014، قررت السلطات العمومية بتاريخ 16 يناير 2014 إلغاء دعم أسعار البنزين والفيول الصناعي. والتقليص تدريجيا من الدعم الأحادي الخاص بالغازوال من 2,6 درهم للتر إلى 0,8 درهم للتر في أكتوبر 2004.

وفي ما يخص التضخم الأساسي، الذي يبين المنحى الأساسي للأسعار، وبفعل ارتفاعه من 0,8% إلى 1,5%، انتقلت مساهمته في نمو مؤشر أسعار الاستهلاك من 0,5 إلى نقطة مئوية واحدة. ويعزى هذا التطور إلى تسارع وتيرة نمو الأسعار من 1% إلى 2,2% بالنسبة "للسكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى" ومن 3,8% إلى 5,5% في "التعليم". كما يرجع أيضا إلى تقلص انخفاض أسعار الاتصالات من 19,6% إلى 9,2%. وبالمقابل، عرفت أسعار المواد الغذائية المدرجة ضمنه انخفاضا في وتيرة نموها من 2,2% إلى 1,6%. مع بقاء مساهمتها في تصاعد مؤشر التضخم الأساسي في مستوى مرتفع بلغ 0,7 نقطة مئوية.

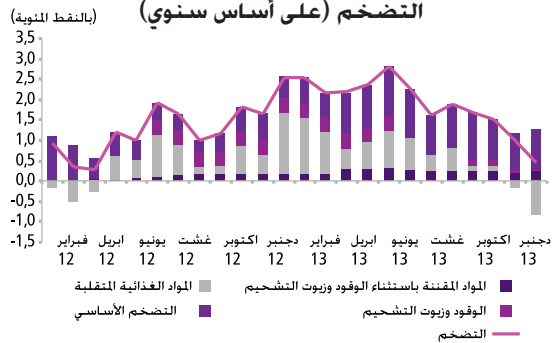
رسم بياني 2.4.1: تطور التضخم والتضخم الأساسي (على أساس سنوي)



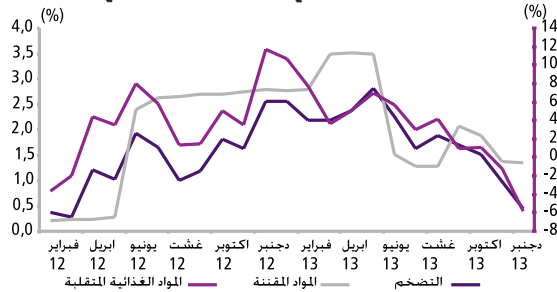
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وتميزت حركية الأسعار خلال السنة بتباطؤ قوي حيث تراجع إيقاع النمو من 2,4% خلال الفصل الأول إلى 1% خلال الفصل الرابع. ولا يزال تطور أسعار المواد الغذائية المستثناة من التضخم الأساسي يحدد هذا التطور. فبعد ارتفاع بواقع 7,3% خلال الفصل الأول، عرفت أسعارها انخفاضا بنسبة 2,1% خلال الفصل الرابع. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى تحسن عرض الفواكه والخضر الطرية. ارتباطا بجودة الموسم الفلاحي 2013/2012.

رسم بياني 4.4.1: مساهمة البنود الرئيسية في



رسم بياني 3.4.1: تطور أسعار المواد المستثناة من مؤشر التضخم الأساسي (على أساس سنوي)

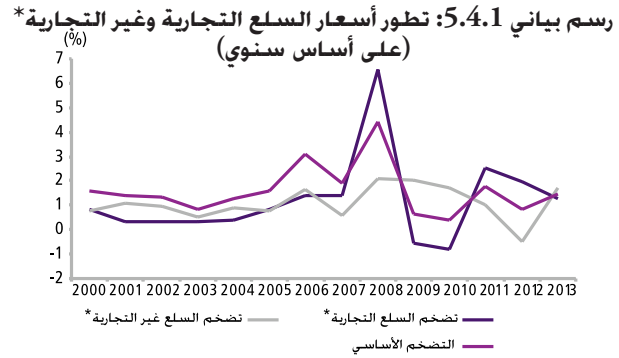
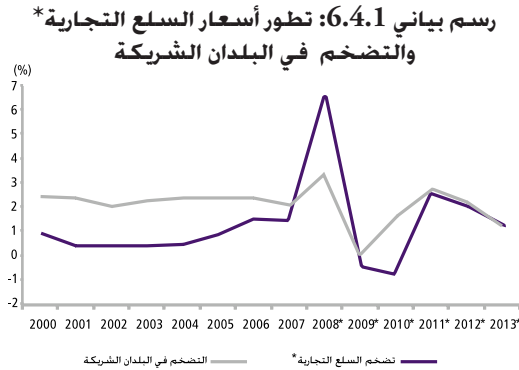


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

2.4.1 أسعار السلع التجارية وغير التجارية

يُمكن التمييز بين السلع التجارية والسلع غير التجارية من التفريق بين مصادر الضغوط التضخمية. ويبيّن هذا التوزيع استمرار تقلص الضغوط الخارجية خلال سنة 2013، في سياق تراجع التضخم لدى شركائنا الأساسيين بمنطقة الأورو وعودة تضخم السلع غير التجارية إلى مستوى قريب من منحاه الطويل الأمد.

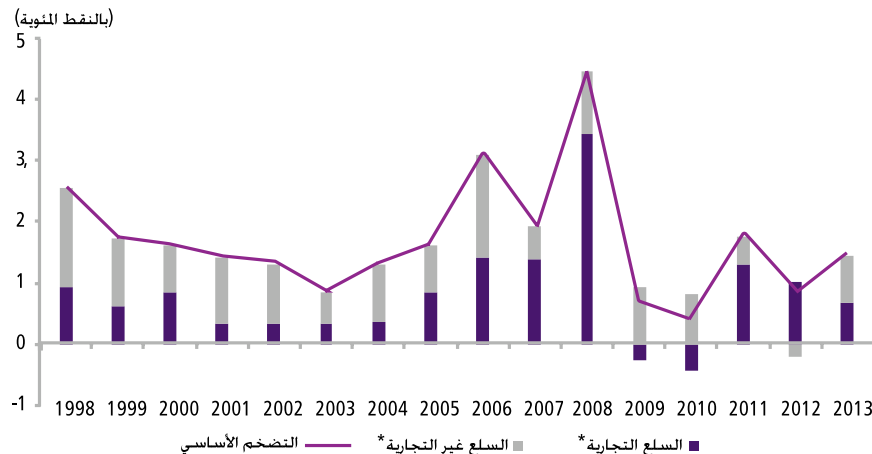
وهكذا، تباطأ تضخم السلع التجارية من 2 % سنة 2012 إلى 1,2 % سنة 2013. ارتباطاً على الخصوص بتباطؤ وتيرة تطور أسعار «الزيوت» من 7,9 % إلى 4,4 % و«منتجات الحبوب» من 1,6 % إلى 0,1 %. وبالمقابل، شكّل تأثير ارتفاع الأسعار الدولية لمسحوق الحليب على الأسعار الداخلية، ابتداءً من شهر غشت، العامل الرئيسي لتزايد تضخم السلع التجارية من 1,2 % خلال النصف الأول من السنة إلى 1,4 % خلال باقي السنة.



*دون الأخذ بعين الاعتبار المواد المستثناة
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وبالنسبة لأسعار السلع غير التجارية، وبعد انخفاض بواقع 0,5 % سنة 2012، تزايدت بنسبة 1,7 % سنة 2013، لتساهم بواقع 0,7 نقطة مئوية في التضخم الأساسي مقابل -0,2 نقطة سنة 2012. ويفسر هذا الارتفاع على الخصوص بتنامي الأسعار في قطاعات "التعليم الأولي والابتدائي" بنسبة 6,9 % و"المطاعم والمقاهي والمؤسسات المماثلة" بواقع 3,2 % و"اللحوم الطرية" بنسبة 1,8 %. وقد عوضت هذه التطورات بشكل كبير انخفاض أسعار "خدمات الهاتف والنسخ" بوتيرة 10,6 %.

رسم بياني 7.4.1: مساهمة أسعار السلع التجارية وغير التجارية* في التضخم الأساسي على أساس السنوي



*دون الأخذ بعين الاعتبار المواد المستثناة
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

3.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن

يبرز تحليل أسعار الاستهلاك حسب المدن وجود فوارق هامة. فقد سجلت أعلى نسب التضخم في وجدة وطنجة حيث وصل إلى 2,7% وفي فاس حيث بلغ 2,4%. وبالمقابل. بقيت الأسعار مستقرة بتطوان ولم يتجاوز ارتفاعها 0,5% ببني ملال.

ومن جهة أخرى. جدر الإشارة إلى أن فوارق التضخم بين المدن كانت أكبر سنة 2013 مقارنة بسنة 2012. وهكذا. بلغ الفارق بين أعلى نسبة. وسجلت في طنجة. وأدناها. وعرفت تطوان. 2,7 نقطة مئوية مقابل فارق أقصى بلغ 2,2 نقطة سنة من قبل. وكان بين مدينتي العيون ووجدة. ومن حيث مستويات الأسعار. يتضح أن مكناس والدار البيضاء هي المدن الأعلى فيما أسفي هي الأقل غلاء.

جدول 2.4.1: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن

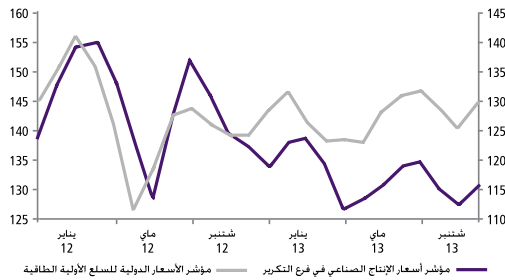
التضخم (%)		المؤشرات المتوسطة السنوية			
2013	2012	2013	2012	2011	
1,8	1,4	112,1	110,1	108,6	اكادير
0,5	2,0	111,7	111,1	108,9	بني ملال
1,7	2,0	114,9	112,9	110,7	الدار البيضاء
1,3	2,1	111,8	110,4	108,1	الداخلة
2,4	1,3	113,2	110,5	109,1	فاس
1,9	1,0	112,5	110,4	109,2	كلميم
1,7	1,1	114,0	112,2	110,9	الحسيمة
1,8	1,2	112,3	110,3	109,0	القنيطرة
1,0	2,1	112,6	111,5	109,1	العيون
1,8	1,8	112,9	111,0	109,0	مراكش
2,1	1,2	114,9	112,5	111,2	مكناس
2,7	0,0	112,6	109,6	109,6	وجدة
2,0	0,6	110,5	108,4	107,7	الرباط
2,2	0,8	108,2	105,9	105,0	أسفي
1,2	1,5	112,7	111,4	109,7	سطات
2,7	1,2	114,7	111,7	110,4	طنجة
0,0	1,0	112,0	112,0	110,8	تطوان
1,9	1,3	112,9	110,8	109,4	وطني
2,7	2,2				موسم (بالنقط المئوية)

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

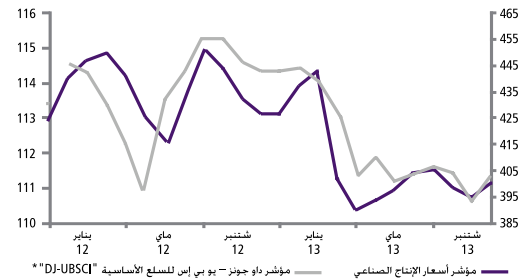
4.4.1 تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي

انتقل تراجع الأسعار الدولية للمواد الأولية خلال سنة 2013 إلى أسعار الإنتاج الصناعي¹، التي تقلصت بنسبة 1,8% بعد ارتفاعها بواقع 2,9% سنة 2012.

رسم بياني 9.4.1: تطور مؤشر الأسعار الدولية للمواد الطاقية** ومؤشر أسعار فرع تكرير البترول (بالمستوى، الأساس = 2010)



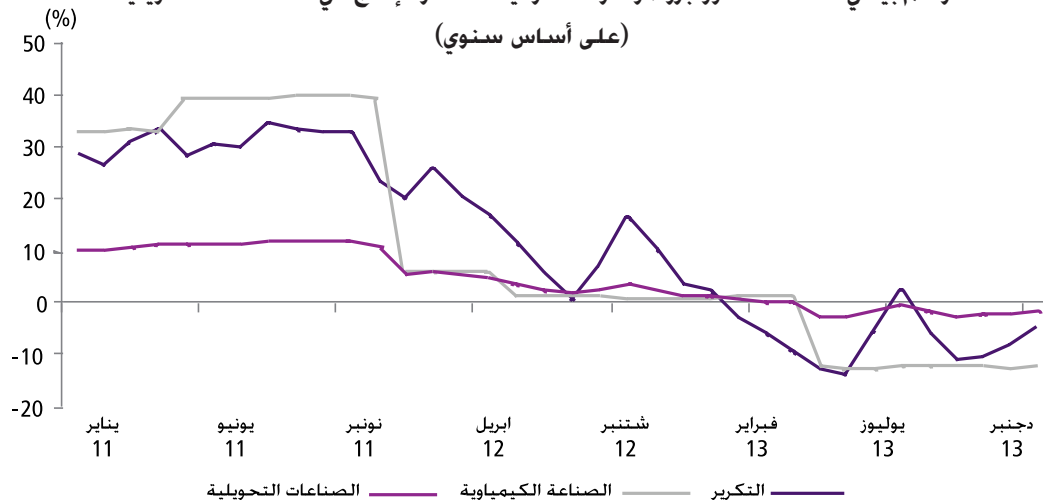
رسم بياني 8.4.1: تطور مؤشر - DJ-UBSCI الإجمالي* ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي (بالمستوى، سنة الأساس = 2010)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط و DataStream والبنك الدولي.

ويعزى هذا التطور بالخصوص إلى تراجع "أسعار التكرير" بنسبة 7,8% و"الصناعة الكيماوية" بنسبة 9,5%. نتيجة بالأساس لانخفاض الأسعار الدولية للنفط الخام والكبريت، وهي المدخلات الرئيسية لهذين الفرعين. وبالموازاة مع ذلك، تزايدت أسعار «الصناعات الغذائية» بواقع 1,5% مقابل 3,2% سنة 2012.

رسم بياني 10.4.1: تطور أبرز المؤشرات الفرعية لأسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية (على أساس سنوي)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

1 المؤشر الجديد للإنتاج الصناعي (أساس 2010) يتكون مؤشر Dow Jones-UBS Commodity (DJ-UBSCI) من أسعار العقود الآجلة لـ 22 سلعة أولية تشمل المنتجات الطاقية والفلاحية والمعادن النفيسة والمعادن الأساسية. ** مؤشر يضعه البنك الدولي.

جدول 3.4.1: مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية (2010 = سنة الأساس)

2013	2012	2011	التغيرات %
1,5	3,2	4,5	الصناعات الغذائية
-9,5	2,1	36,7	الصناعات الكيماوية
-0,3	0,8	2,1	صناعة النسيج
0,7	0,8	0,6	صناعة الملابس
-7,8	10,9	29,8	تكرير النفط
-1,8	2,9	10,6	المؤشر العام

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

5.1 المالية العمومية

سجلت وضعية المالية العمومية في 2013 تحسنا هاما مقارنة بسنة 2012. مع تقلص عجز الميزانية من 7,4% إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. ورغم كون هذا المستوى من العجز ينسجم مع ما التزمت به السلطات المغربية في إطار الاستفادة من خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي. فإنه يظل مرتفعا وأعلى من الهدف المحدد في قانون المالية.

ويعزى هذا التحسن في العجز بالأساس إلى التراجع الكبير في حمولات المقاصة. نتيجة الرفع من أسعار بيع الوقود بالتفسيط في يونيو 2012 وتفعيل نظام المقايسة الجزئية لأسعار بعض المواد النفطية في شتنبر 2013. أيضا. سجل انخفاض على مستوى الاستثمارات بعد اتخاذ السلطات لقراري وقف تنفيذ بعض نفقات الاستثمار في أبريل وتحديد نهاية أكتوبر كأجل أقصى لإصدار مقترحات الالتزام. وعلى مستوى المداخيل. شهدت السنة تراجع الموارد الجبائية. وذلك للمرة الثانية خلال العشرين سنة الأخيرة بعد سنة 2009. إلا أن هذا الانخفاض الذي حدث في سياق يتسم بتباطؤ الأنشطة غير الفلاحية. تم تعويضه بالنمو الكبير للمداخيل غير الجبائية. ارتباطا بتحصيل الهبات الممنوحة من بلدان مجلس التعاون الخليجي وتزايد مبالغ المساعدات.

في ظل هذه الظروف وأخذا بعين الاعتبار سداد 6,4 مليار من متأخرات الأداء. بلغت الحاجيات التمويلية للخزينة. دون احتساب مداخيل الخوصصة. 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 7,5% في 2012. وقد تم تمويلها في حدود 72% من خلال السوق الداخلية. فيما تم تمويل الباقي من الخارج. خاصة عن طريق إصدار سندات في السوق الدولية بقيمة 6,4 مليار درهم. ونتيجة لذلك. ارتفعت نسبة مديونية الخزينة من 59,7% في 2012 إلى 63,5% في 2013.

1.5.1 قانون المالية 2013

ارتكزت الفرضيات الأساسية المعتمدة في قانون المالية 2013 على نسبة نمو تصل إلى 4,5% ومتوسط سعر برميل النفط في 105 دولار ومتوسط سعر صرف الدولار في 8,5 درهم ومعدل تضخم عند 2%. وحدد عجز الميزانية المتوقع في 4,8% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,4% في قانون المالية 2012. مع توقع ارتفاع إجمالي النفقات بنسبة 7,3%. تتضمن نمو النفقات العادية بنسبة 8,2% ونفقات الاستثمار بنسبة 3,2%. أما بالنسبة للموارد العادية باستثناء الخوصصة. فكان من المتوقع تحسنها بنسبة 10%. نتيجة نمو المداخيل الجبائية بنسبة 5,1% وغير الجبائية بنسبة 70,3%.

جدول 1.5.1: توقعات الميزانية لسنتي 2012 و2013

التغير بالقيمة	التغير بالنسبة المئوية	قانون المالية لسنة 2013	قانون المالية لسنة 2012	
21 382	10,0	234 554	213 171	الموارد العادية باستثناء الخوصصة
9 876	5,1	203 486	193 610	الموارد الجبائية ¹
11 507	70,3	27 868	16 361	الموارد غير الجبائية
0	0,0	3 200	3 200	مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
19 210	7,3	282 198	262 987	إجمالي النفقات
17 731	8,2	234 726	216 995	النفقات العادية
6 947	4,9	148 262	141 315	السلع والخدمات
2 148	10,6	22 392	20 244	فوائد الدين
7 475	23,0	40 000	32 525	المقاصة
1 162	5,1	24 072	22 910	التحويلات للجماعات الترابية ²
		-173	-3 824	الرصيد العادي
1 479	3,2	47 471	45 992	الاستثمار
		4 000	3 000	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-43 644	-46 816	العجز الكلي للخزينة
		-4,8%	-5,4%	بالنسبة المئوية للناج الداخلي الإجمالي
		10 000	-17 000	تغير متأخرات الأداء
		-33 644	-63 816	عجز أو فائض في التمويل
		10 060	47 268	التمويل الداخلي
		23 584	13 348	التمويل الخارجي
		0	3 200	الخوصصة

1 بما فيها 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

إطار 1.5.1 : أبرز التدابير الجبائية في قانون المالية 2013

تم تخفيض الضريبة على الشركات إلى 10% لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تحقق أرباحا تعادل أو تقل عن 300.000 درهم، وتمديد التخفيض الممنوح لعمليات الإدراج في البورصة إلى نهاية 2016.

وفيما يتعلق بالضريبة على الدخل، تم رفع التخفيض الجزافي المطبق على معاشات التقاعد من 40% إلى 55%. وتشجيعا لاستخدام مخطط الادخار في المقاولات، تم إحداث آلية ضريبية محفزة، تعتمد على (1) إعفاء الدفعة التكميلية التي تساهم بها المقاولات المشغلة لفائدة الأجير في حدود 10% من الأجر السنوي الخاضع للضريبة و(2) إعفاء المداخيل والأرباح المحققة شريطة الاحتفاظ بمختلف الدفعات خلال مدة 5 سنوات على الأقل ودون أن تتجاوز قيمة الدفعات 600.000 درهم.

من ناحية أخرى، تقرر رفع نسبة الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل المقتطعة من المنبع من 10% إلى 15% فيما يتعلق بعائدات الأسهم وحصص المشاركة والمداخيل المعتبرة في حكمها. كما راجع قانون المالية ضوابط المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح، التي أحدثها قانون المالية لسنة 2012 من خلال توسيع نطاقها لتشمل المداخيل وإعادة تعديل نسبها.

جدول 1.5.1 : جدول المساهمة الاجتماعية للتضامن

نسبة الضريبة المطبقة	الربح الصافي المحاسبي (بمليون درهم)
0,5%	من 15 إلى أقل من 25
1,0%	من 25 إلى أقل من 50
1,5%	من 50 إلى أقل من 100
2,0%	أكبر من أو تساوي 100

نسبة الضريبة المطبقة	الداخل الصافية من الضريبة (بالدرهم)
2%	من 360.000 إلى 600.000
4%	من 600.000 إلى 840.000
6%	أكبر من 840.000

وفيما يتعلق بالضريبة على القيمة المضافة، تم تمديد الإعفاء المطبق على عمليات الإقراض التي تقوم بها جمعيات القروض الصغرى وعلى الواردات من التجهيزات والمعدات المخصصة لتسييرها إلى غاية نهاية 2016. إضافة إلى ذلك، تم رفع رقم المعاملات من أجل الاستفادة من الإعفاء الضريبي بالنسبة لتعاونيات الإنتاج من 5 إلى 10 مليون درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة ودون الحق في الخصم. وتم أيضا إعفاء السلع والتجهيزات والبضائع والخدمات التي تفتنيها مؤسسة محمد السادس لطباعة المصحف الشريف.

إلى جانب ذلك، تم تخفيض رسوم الاستيراد المطبقة على السيارات النفعية من 17,5% إلى 10% والضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على التبغ المصنع. مع إحداث آلية ضريبية خاصة والإبقاء على جزء من الضريبة يتناسب مع سعر البيع للعموم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الخاصة.

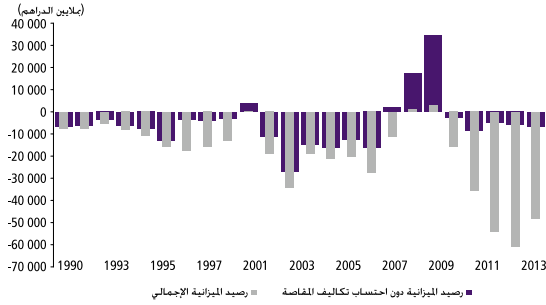
أيضا، أدرج قانون المالية، في إطار العفو الضريبي، إمكانية الإلغاء الكامل للغرامات، والزيادات عن التأخير وصوائر تحصيل الضرائب والرسوم الواجب تحصيلها قبل فاتح يناير 2012 والتي ظلت غير مؤداة، وذلك شريطة قيام الملتزمين المعنيين بأداء أصل الضرائب والرسوم والواجبات بطريقة طوعية قبل 31 دجنبر 2013.

2.5.1 تنفيذ قانون المالية 2013

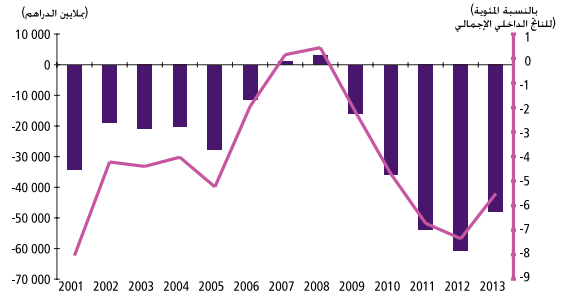
اتسم تنفيذ قانون المالية في سنة 2013 بارتفاع الموارد غير الجبائية بنسبة 49,5%. فيما تراجعت الموارد الجبائية بنسبة 1,4% بعد نموها بنسبة 7,3% في 2012. مؤدية بذلك إلى تباطؤ نمو الموارد العادية. بموازاة ذلك، تقلصت النفقات الإجمالية بنسبة 3,4%. ارتباطا بتراجع تكاليف المقاصة بواقع 24,2% والاستثمارات بنسبة 6,2%. ويظهر تطور هذه النفقات خلال السنة أن التسارع المسجل عادة في شهر دجنبر قد تم التحكم فيه نسبيا في سنة 2013. وأخذا بعين الاعتبار انخفاض متأخرات الأداء بواقع 6,4 مليار درهم، بلغت الحاجيات التمويلية 54,5 مليار درهم، أي ما يعادل 6,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. بدلا من 62,5 مليار أو 7,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2012.

رسم بياني 2.5.1 : تطور رصيد الميزانية مع احتساب

تكاليف المقاصة ودونها



رسم بياني 1.5.1 : تطور رصيد الميزانية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

الموارد العادية

تراجعت في سنة 2013 الموارد الجبائية بنسبة 1,4% إلى 195,8 مليار. مما أدى إلى تخفيف الضغط الجبائي من 24% إلى 22,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وسجلت عائدات الضرائب المباشرة انخفاضا بنسبة 2,9% لتبلغ 76,6 مليار. وتعكس بذلك تراجع عائدات الضريبة على الشركات بنسبة 5,6% والضريبة على الدخل بنسبة 0,5% عقب ارتفاعها على التوالي بنسبة 9,7% و 14,8% في السنة السابقة. وبوجه خاص. تراجعت مداخيل الضريبة على الدخل الخاصة بالأرباح العقارية بنسبة 7%. فيما ارتفعت الضريبة على رواتب القطاع العمومي¹ بنسبة 5,8%.

بموازاة ذلك. لم يتجاوز ارتفاع عائدات الضرائب غير المباشرة 0,5% مقابل 4,7% في 2012. نتيجة تباطؤ مداخيل الضريبة على القيمة المضافة من 4,9% إلى 0,5% وعائدات الضريبة الداخلية للاستهلاك من 4% إلى 0,6%. وحسب المكونات. انخفضت الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة بالواردات بنسبة 1% مقابل نموها بواقع 6,1% في 2012. فيما سجلت نظيرتها الداخلية ارتفاعا بنسبة 3% مقابل 2,8% في السنة الفارطة. وبنطوي تطور عائدات الضريبة الداخلية للاستهلاك على انخفاض الاقتطاعات على التبغ المصنع بنسبة 1,8%. مقابل ارتفاعها بنسبة 8,8% في 2012. ونموها بالنسبة للمواد الطاقية بنسبة 1,5% مقابل 1,4%.

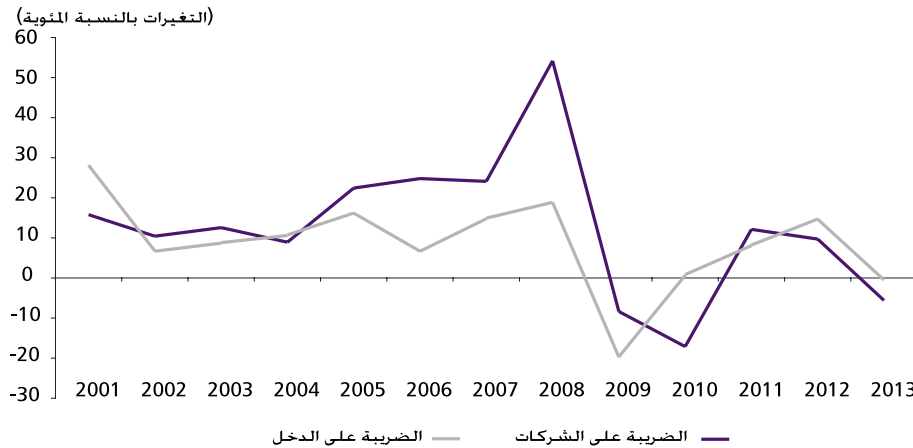
وتراجعت مداخيل الرسوم الجمركية. التي بلغت 84,4% مما كان مبرمجا في قانون المالية. بنسبة 14,7% لتصل إلى 7,7 مليار. نتيجة انخفاض الواردات واستمرار إلغاء الرسوم الجمركية مع الاتحاد الأوروبي.

وبالرغم من تأثير فترة الأساس المرتبط بتحصيل مليار درهم في سنة 2012 عقب الاندماج بين المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب. ارتفعت حقوق التسجيل والتمبر بنسبة 3% مقابل 22,4% في السنة الفارطة. لتصل إلى 13,5 مليار. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى تعديل تعريف الضريبة الخصوصية السنوية

1 معطيات صادرة عن المركز الوطني للرواتب التابع للخزينة العامة للمملكة. ويقوم هذا المركز بتجميع ما يناهز 89% من كتلة الأجور الخاصة بالإدارة المركزية.

على السيارات ورسوم التمبر بالنسبة لعملية التسجيل الأولى للسيارات. وكذا رفع نسبة الضريبة المحفظة لشراء المحلات من 3% إلى 4% اعتباراً من شهر ماي 2012.

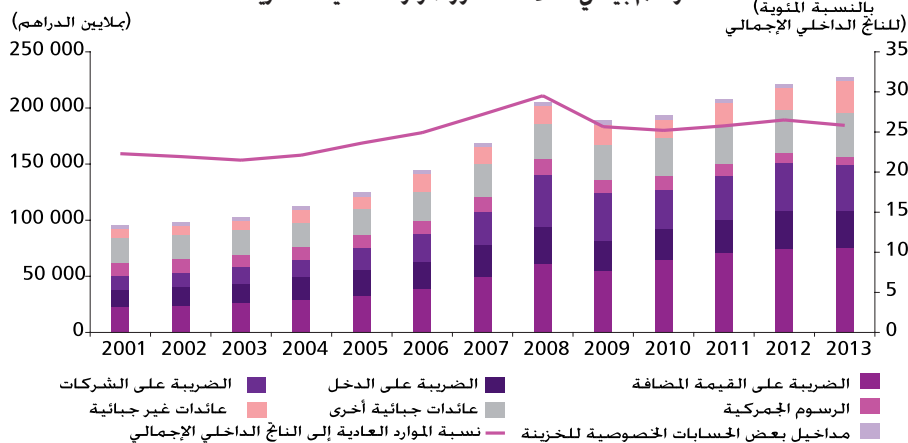
رسم بياني 3.5.1: تطور مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

ومن جهتها، سجلت المداخيل غير الجبائية نمواً بنسبة 49,5% لتصل إلى 28,4 مليار درهم. بعد انخفاضها بنسبة 4,7% في 2012. ويعزى هذا التحسن بالأساس إلى تحصيل هبات بقيمة 5,2 مليار درهم. ونمو مبالغ المساعدات بنسبة 96,5% لتصل إلى 4,4 مليار درهم وإتاوة أنبوب الغاز بنسبة 8,4% إلى 2,3 مليار. أما بالنسبة لعائدات الاحتكار، فقد بلغت 13,2 مليار. مسجلة تزايداً بنسبة 14,9%. وتشمل بالأساس نمو العائدات المتأتية من المكتب الشريف للفوسفات والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخزائنية على التوالي بنسبة 20,7% و35% مقابل تراجع العائدات المحصلة من اتصالات المغرب بنسبة 23,5% وبنك المغرب بنسبة 1,8%.

رسم بياني 4.5.1: تطور الموارد العادية للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

جدول 2.5.1: وضعية حمولات وموارد الخزينة

التنفيذ مقارنة بقانون المالية 2013 %	التغيرات %	2013	2012 ¹	
96,8	2,9	227 104	220 772	الموارد العادية باستثناء الخصوصية
96,2	-1,4	195 760	198 504	الموارد الجبائية ²
98,8	-2,9	76 619	78 911	الضرائب المباشرة
95,8	-5,6	40 754	43 187	الضريبة على الشركات
100,9	-0,5	33 238	33 418	الضريبة على الدخل
95,1	0,5	98 006	97 530	الضرائب غير المباشرة
93,6	0,5	75 131	74 786	الضريبة على القيمة المضافة ²
100,5	0,6	22 875	22 744	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
84,4	-14,7	7 681	9 003	الرسوم الجمركية
101,8	49,5	28 360	18 974	المدخلات غير الجبائية
52,7	-	5 166	0	هبات مجلس التعاون الخليجي
93,3	-9,4	2 984	3 294	مدخلات بعض الحسابات الخصوصية للخزينة
99,2	-3,4	279 815	289 517	إجمالي النفقات
98,6	-2,7	231 545	238 059	النفقات العادية
97,7	3,0	144 904	140 656	السلع والخدمات
100,7	2,0	98 641	96 673	الموظفون
100,5	12,0	22 502	20 097	قوائد الدين
99,2	11,5	18 620	16 702	الداخلي
107,2	14,3	3 882	3 395	الخارجي
104,0	-24,2	41 600	54 870	المقاصة
93,6	0,5	22 539	22 436	التحويلات للجماعات الترابية
		-4 441	-17 287	الرصيد العادي
		-25 614	-40 755	الرصيد الأولي
101,7	-6,2	48 270	51 458	نفقات الاستثمار
		4 594	7 893	رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة
		-48 117	-60 852	رصيد الميزانية الإجمالي
		-6 350	-1 614	تغير متأخرات الأداء
		-54 467	-62 466	الحاجيات التمويلية
		39 368	43 925	التمويل الداخلي
		15 099	15 249	التمويل الخارجي
		23 105	23 146	السحوبات
		-8 006	-7 897	الاستخدامات
		0	3 292	الخصوصية

1 أرقام مراجعة

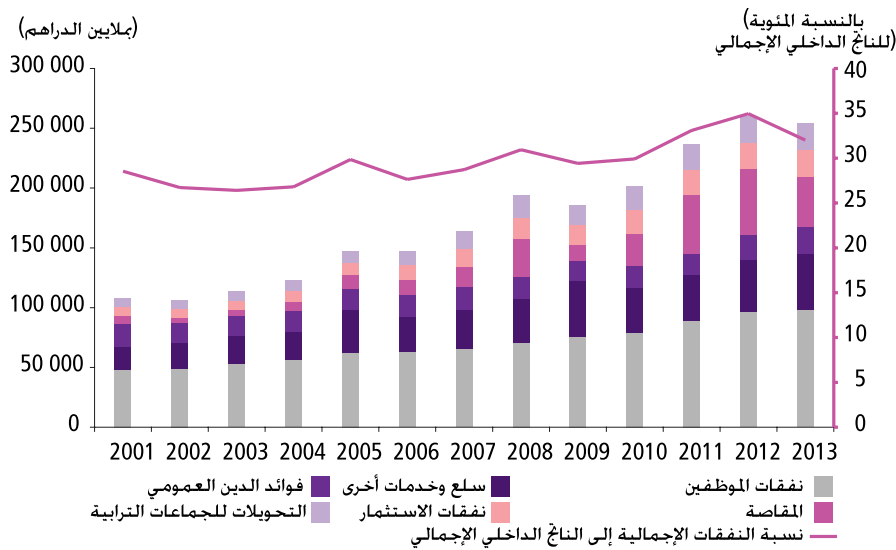
2 بما فيها 30% من عائدات الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات الترابية.

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

إجمالي النفقات

في سنة 2013، انخفضت النفقات العادية بنسبة 2,7%. وهو الانخفاض الأول المسجل منذ التراجع بنسبة 3,5% في 2009. وقد انعكس هذا التطور إلى جانب تدني نفقات الاستثمار بواقع 6,2%. على النفقات الإجمالية التي انخفضت بنسبة 3,4% إلى 279,8 مليار.

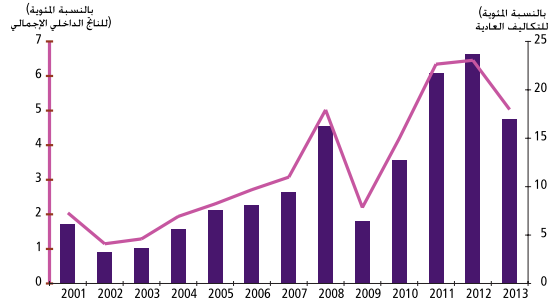
رسم بياني 5.5.1 : تطور إجمالي نفقات الخزينة



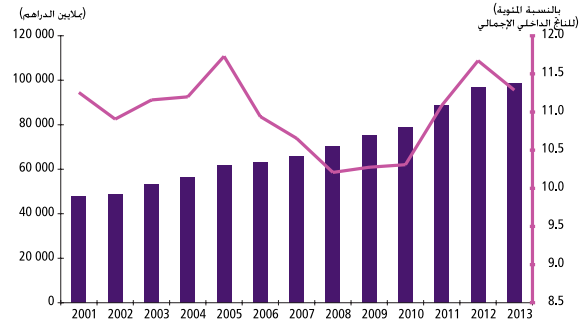
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

سجلت النفقات برسوم السلع والخدمات ارتفاعاً بنسبة 3% مقابل 10,6% في 2012 و 8,4% في 2011. وعرفت نفقات الموظفين على الخصوص نمواً بنسبة 2% إلى 98,6 مليار. وهي نسبة أدنى بشكل كبير من متوسط 7,4% المسجل ما بين 2007 و 2012. إلا أن نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي تظل عالية حيث بلغت 11,3% مقابل 10,7% في المتوسط خلال نفس الفترة. وفيما يتعلق بالنفقات برسوم السلع والخدمات الأخرى، فقد ارتفعت بنسبة 5,2% إلى 46,3 مليار. وهو مبلغ يقل بأربع مليارات عما هو وارد في توقعات قانون المالية. ويعزى تطور هذا البند في جزء منه إلى تزايد التحويلات إلى الصندوق المغربي للتقاعد بنسبة 17% وإلى الحسابات الخصوصية للخزينة بنسبة 8%. فيما ظلت التحويلات الموجهة إلى مؤسسات عمومية مختلفة في نفس مستواها المسجل في السنة المنصرمة.

رسم بياني 7.5.1: تطور تكاليف المقاصة



رسم بياني 6.5.1: تطور كتلة الأجور



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزانة والمالية الخارجية)

وفيما يتعلق بتحملات المقاصة، فقد تراجعت بنسبة 24,2% إلى 41,6 مليار أي 4,8% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 6,6% في 2012. ويعزى هذا التطور إلى تأثير رفع أسعار بيع الوقود بالتقسيط في يونيو 2012 واعتماد نظام المقايسة الجزئية في شتنبر 2013. وكذا الانخفاض الطفيف في أسعار النفط الخام على الصعيد الدولي، حيث تدنى متوسط سعر البرنت من 112 إلى 108,9 دولار للبرميل. وتراجع الدعم المقدم إلى المنتجات النفطية بنسبة 25,1% إلى 35,5 مليار والدعم المخصص للمواد الغذائية بنسبة 18,7% إلى 6,1 مليار.

وتزايدت التحملات المترتبة عن فوائد الدين العمومي بنسبة 12% إلى 22,5 مليار بعد ارتفاعها بنسبة 10,2% في 2012 و3,8% في 2011. وحسب المكونات، وعقب نموها بنسبة 9,9% في 2012، ارتفعت فوائد الدين الداخلي بنسبة 11,5% إلى 18,6 مليار. نتيجة تزايد كل من المبلغ الجاري وأسعار الفائدة المطبقة على الإصدارات الجديدة. وعلى نفس المنوال، ارتفعت الفوائد على الدين الخارجي بنسبة 14,3% إلى 3,9 مليار ارتباطا على الخصوص بالاقتراضات من السوق المالية الدولية في دجنبر 2012 وماي 2013.

إطار 2.5.1: مستوى الأجور في القطاع العمومي وتطورها

يهدف هذا الإطار إلى تقييم مستوى الأجور في القطاع العمومي في ضوء بعض المقارنات الدولية. وقد تم استخدام مؤشرين رئيسيين لهذا الغرض. وهما نسبة كتلة الأجور إلى الناتج الداخلي الإجمالي ومعامل متوسط الأجور إلى الناتج الداخلي الإجمالي للفرد. ويعتمد التحليل على عدد من الدراسات المنجزة على الصعيد الدولي، وخاصة على الحسابات المنجزة بناء على معطيات منظمة العمل الدولية ووزارة الاقتصاد والمالية.

وفي هذا الصدد، تظهر دراسة للبنك الدولي تشمل 92 بلدا أنه من حيث ثقل كتلة الأجور ضمن الناتج الداخلي الإجمالي، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتوفر على أعلى النسب حيث تصل إلى 9,8%. هذه المنطقة أيضا تتسم بتحسين رواتب الأجورين في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص. ويتقاضى الموظف في المتوسط 30% أكثر مما يتقاضاه المستخدم في القطاع الخاص. وفي إفريقيا، فإن هاتين الفئتين من الأجور متساوية مع بعضها. في حين يمنح القطاع الخاص أجورا أعلى في المناطق الأخرى من العالم (انظر الجدول 1.2.5.1).

جدول 1.2.5.1: أجور الإدارة المركزية في بداية سنوات التسعينات

عدد البلدان	نسبة أجور القطاع العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي	نسبة متوسط أجور القطاع العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي للفرد	الأجور في القطاع العمومي مقارنة بالقطاع الخاص
إفريقيا	21	6,7	1,0
آسيا	14	4,7	0,8
أوروبا وآسيا الوسطى	21	3,7	0,7
أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي	12	4,9	0,9
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	8	9,8	1,3
المجموع	92	5,4	0,8

المصدر: سكيافو-كامبو، دي توماسو ومخريجي: «استقصاء إحصائي دولي للوظائف والأجور في القطاع الحكومي». نونبر 1999. البنك الدولي.

من ناحية أخرى، تشير دراسة لصندوق النقد الدولي تغطي 57 بلدا. خلال الفترة ما بين 2000 و2008، أن متوسط أجر الموظف العمومي أعلى بواقع 1,9 مرة من الناتج الداخلي الإجمالي للفرد في البلدان ذات الدخل الضعيف. مقابل 1,4 مرة في البلدان ذات الدخل المتوسط و1,2 مرة في البلدان ذات الدخل المرتفع.

جدول 2.2.5.1: الأجور في القطاع العمومي ما بين سنوات 2009 و2011

متوسط الأجور في القطاع العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي للفرد	كتلة الأجور في القطاع العمومي إلى الناتج الداخلي الإجمالي	البلد
3,9	13,0	المغرب
1,0	7,2	مصر
0,6	5,6	هنغاريا
0,7	3,0	البيرو
1,1	4,5	جنوب إفريقيا
1,6	5,2	الفلبين
1,0	6,0	رومانيا
1,0	4,1	النشيلي
1,0	2,5	إسبانيا
1,2	9,7	فرنسا

وتظهر الحسابات المنجزة بناء على معطيات منظمة العمل الدولية للفترة 2009-2011 أن نسبة كتلة الأجور (بما فيها الاقتطاعات الاجتماعية) إلى الناتج الداخلي الإجمالي مرتفعة في المغرب. حيث تصل إلى 13%، مقابل 7,2% في مصر و3% في البيرو مثلا (جدول 2.2.7.1). إضافة إلى ذلك، يبين تحليل عدد الموظفين في القطاع العمومي مقارنة بحجم الساكنة أن المغرب، بنسبة تصل إلى 2,7%. يظل في نفس مستويات البلدان المشمولة في العينة. وتشذ مصر ورومانيا بشكل واضح عن القاعدة بالنظر إلى العدد الكبير نسبيا للموظفين، الذين يمثلون على التوالي 21,4% و16,6% من مجموع الساكنة المحلية. هكذا، فإن نسبة الأجر العمومي المتوسط إلى الناتج الداخلي الإجمالي للفرد في المغرب تبدو أعلى بشكل كبير من المستويات المسجلة في البلدان الأخرى للعينة.

المصدر: حسابات بنك المغرب. بناء على معطيات منظمة العمل الدولية ومؤشرات التطورات الدولية الصادرة عن البنك الدولي

جدول 3.2.5.1: تطور مؤشرات كتلة الأجور في القطاع العمومي بالمغرب

متوسط الأجور مقارنة بالناج الداخلي الإجمالي للفرد	متوسط الأجر الإجمالي الشهري	نسبة كتلة الأجور إلى الناج الداخلي الإجمالي	السنة
3,9	5 303	11,2	2003
4,0	5 598	11,2	2004
4,2	6 095	11,7	2005
4,1	6 422	10,9	2006
4,0	6 649	10,7	2007
3,8	7 012	10,2	2008
3,9	7 491	10,3	2009
3,8	7 604	10,3	2010
4,1	8 497	11,1	2011
4,3	9 114	11,7	2012
4,2	9 182	11,3	2013

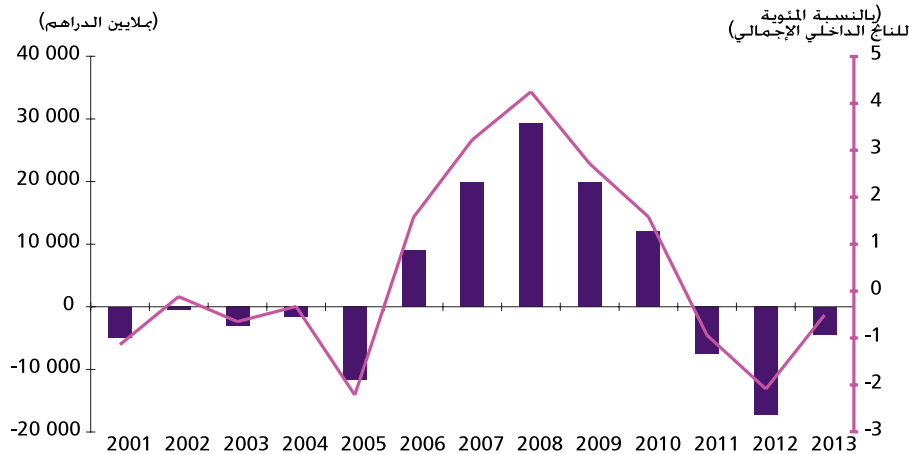
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية). حسابات بنك المغرب

* دون احتساب الاقنطاعات الاجتماعية

وتعزى هذه النتيجة إلى الزيادة الكبيرة التي عرفتتها الأجور في القطاع العمومي بالمغرب خلال السنوات الأخيرة. فما بين 2003 و2013، ارتفع عدد الموظفين بنسبة 7% في حين ارتفعت كتلة الأجور بأكثر من 85,3%. وبالتالي ارتفع الأجر الإجمالي المتوسط للموظفين خلال نفس الفترة بأكثر من 73,1%. أي بما يعادل 6,2% سنويا. وأخذا بعين الاعتبار متوسط معدل التضخم الذي بلغ 1,7% خلال نفس الفترة، فإن الأجور قد ارتفعت بنسبة 4,5% بالقيمة الحقيقية. ويعزى هذا الارتفاع أيضا إلى تحسن نسبة الأطر (السلم 10 فما فوق) التي انتقلت من 41% في 2003 إلى 60,3% في 2012.

أخذا بعين الاعتبار تطورات العائدات والنفقات الجارية، أفرز الرصيد العادي عجزا للسنة الثالثة على التوالي. ولكن في تحسن ملحوظ من 17,3 إلى 4,4 مليار. وفيما يتعلق بنفقات الاستثمار، فقد تقلصت بنسبة 6,2% إلى 48,3 مليار. غير أن هذه النفقات تم تنفيذها في حدود 102% مقارنة بما هو وارد في قانون المالية. وذلك رغم القرارين المتخذين بتجميد الاعتمادات الممنوحة في حدود 15 مليار. أي بتخفيض 25,5% من المبالغ الواردة في قانون المالية لهذا الغرض. وبتحديد نهاية أكتوبر كأجل أقصى لإصدار الالتزامات بهذه النفقات (إطار 3.5.1).

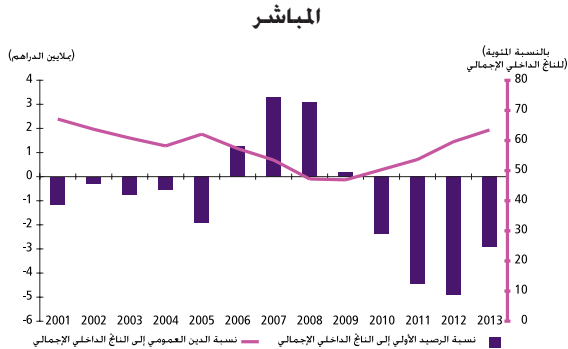
رسم بياني 8.5.1 : الرصيد العادي



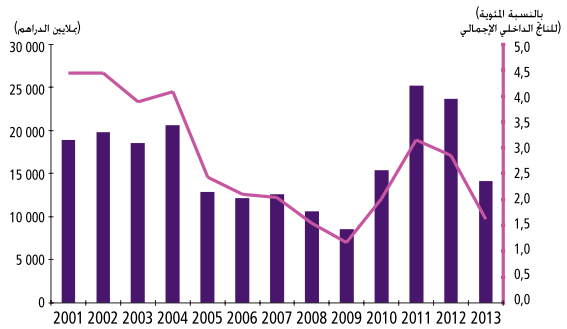
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

إجمالاً. وبالنظر للرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة البالغ 4,6 مليار. تقلص عجز الميزانية إلى 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 7,4% في السنة المنصرمة. علاوة على ذلك. وبالنظر لسداد متأخرات أداء بقيمة 6,4 مليار. ليصل بذلك المبلغ الجاري لهذه المتأخرات إلى 14,1 مليار. بلغت الحاجيات التمويلية 54,5 مليار درهم. منخفضة بواقع 8 مليار عما تم تسجيله في 2012.

رسم بياني 10.5.1: تطور الرصيد الأولي والدين العمومي



رسم بياني 9.5.1: تطور المبلغ الجاري متأخرات الأداء



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية).

إطار 3.5.1: استثمارات الخزينة في 2013

بالنظر إلى وتيرة تطور مداخيل ونفقات الخزينة ومن أجل التقليل التدريجي لمستوى الاعتمادات المرحلة. قررت الحكومة شهر أبريل إيقاف تنفيذ 15 مليار درهم من الاستثمارات العمومية. وشمل هذا القرار معظم القطاعات الوزارية ومجموع النفقات المشتركة. بوزارة هذا القرار. شجعت الحكومة القطاعات الوزارية على التسريع في تنفيذ الاعتمادات الملتمزم بها في إطار قانون المالية 2012 والتي لم يتم الأمر بصرفها إلى غاية 31 دجنبر 2012. المقدرة في 21 مليار درهم.

جدول 1.3.5.1: توزيع تخفيض نفقات الاستثمار. بمليارات الدراهم

نسبة التخفيض	الحجز	الحصة ضمن المجموع (%)	قانون المالية 2013	
12,8	2 392	31,7	18 668	التحملات المشتركة (وزارة الاقتصاد والمالية)
27,1	2 210	13,8	8 141	وزارة الفلاحة والصيد البحري
30,1	1 756	9,9	5 841	وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك
13,0	600	7,8	4 610	إدارة الدفاع الوطني
43,2	1 515	6,0	3 509	وزارة الطاقة والمعادن
42,9	1 252	5,0	2 919	وزارة الداخلية
34,6	957	4,7	2 768	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
32,3	646	3,4	2 000	وزارة الصحة
52,4	634	2,1	1 210	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
28,1	331	2,0	1 180	وزارة الصناعة و التجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي
34,7	2 707	13,3	7 806	قطاعات وزارية أخرى معنية بالوقف
0,0	0	0,4	253	قطاعات وزارية أخرى غير معنية بالوقف
25,5	15 000	100	58 905	المجموع

المصدر: مرسوم صادر في 5 أبريل 2013 ومنتشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 8 أبريل 2013. قانون المالية 2013. حسابات بنك المغرب.

ويهدف هذان الإجراءان كذلك إلى تحسين تنفيذ برامج الاستثمار والتحكم في الالتزامات بنهاية السنة. ولهذه الغاية أيضا. تقرر تحديد تاريخ 31 أكتوبر 2013 كآخر أجل لتقديم مقترحات الالتزامات برسم نفقات الاستثمار.

وفي هذا السياق. تم نسبيا التحكم في نفقات الاستثمار برسم شهر دجنبر. حيث شكلت 13,2% من إجمالي نفقات الاستثمار في 2013 مقابل 21,1% في المتوسط ما بين 2003 و2012. وبالنسبة لمجموع السنة. ومن أصل مبلغ 47,5 مليار الوارد في قانون المالية. قامت الخزينة بإنفاق 48,3 مليار. أي بنسبة تنفيذ تصل إلى 102% بدلا من 111,6% في 2012.

جدول 2.3.5.1: التدفقات الشهرية لنفقات الاستثمار. بملايين الدراهم

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
3 811	3 472	3 382	3 329	3 361	2 909	2 071	1 502	1 440	1 453	1 526	المتوسط الشهري (يناير-نوفمبر)
6 353	13 266	12 711	10 410	9 243	6 174	5 434	3 992	5 558	3 832	3 466	نفقات دجنبر
13,2	25,8	25,4	22,1	20,0	16,4	19,3	19,5	26,0	19,3	17,1	نفقات دجنبر مقارنة بباقي السنة (%)

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية) وحسابات بنك المغرب.

3.5.1 تمويل الخزينة والمديونية

تمويل الخزينة

انعكس تراجع الاحتياجات التمويلية للخزينة على مستوى اللجوء إلى السوق الداخلية التي سجل تدفقا صافيا انخفاضا. فيما ظل اللجوء إلى الاستدانة من الخارج مستقرا من سنة لأخرى.

وبلغ تمويل الخزينة عن طريق السوق الداخلية 39,4 مليار. منخفضا بواقع 4,6 مليار من سنة لأخرى. ومع ذلك. فإن الإصدارات الصافية في سوق الأذونات بالمزايدة ارتفعت بنسبة 15,8% إلى 56,3 مليار. مع تركيز الإصدارات الجديدة على آجال الاستحقاق القصيرة¹ في حدود 76,6% مقابل 61,1% في 2012. وأجزت الاكتتابات الصافية على الخصوص من طرف البنوك بقيمة 18,8 مليار وهيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بمبلغ 12,5 مليار. فيما سجل تدفق صافي سلبي لمؤسسات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي بواقع 7,4 مليار.

وعلى المستوى الخارجي. قامت الخزينة بتعبئة موارد تصل إلى 23,1 مليار درهم. في شبه استقرار مقارنة بالسنة الماضية. فإلى جانب إصدار سندات اقتراض بقيمة 6,4 مليار شهر ماي. قامت الخزينة بتحصيل ما مجموعه 10,7 مليار من لدن البنك الدولي و2,1 مليار من البنك الإفريقي للتنمية. وسجلت تسديدات أصل الدين نمو بنسبة 1,4% إلى 8 مليار. لتبلغ بذلك التدفقات الصافية 15,1 مليار درهم.

1 آجال استحقاق أقل من أو تعادل سنتين.

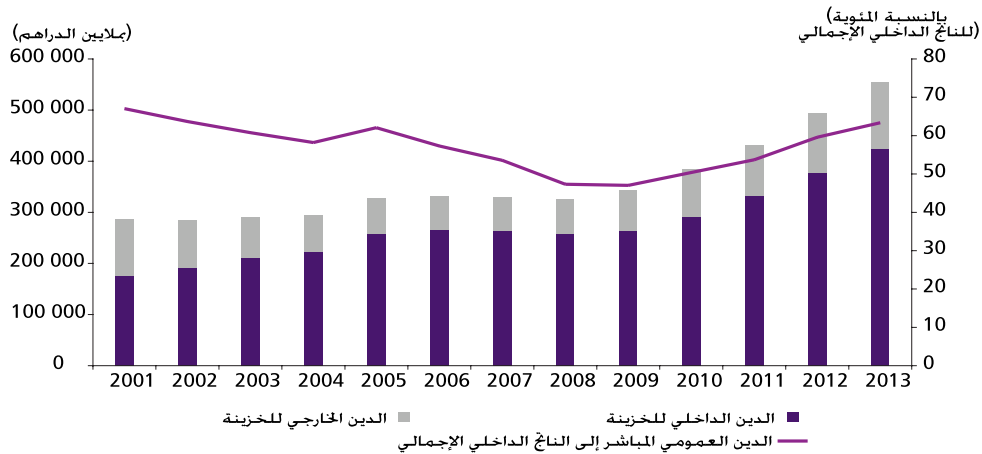
الدين العمومي

سجل الدين الإجمالي للخرزينة نموا بنسبة 12,3% ليصل إلى 554,3 مليار أي ما يعادل 63,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل 59,7% في 2012. وتراجع متوسط تكلفته الظاهرة¹ إلى 4,6% مقابل 4,7% في 2012 و5,3% في المتوسط خلال الفترة من 2007 إلى 2011.

وارتفع جاري الدين الداخلي للخرزينة بنسبة 12,6% ليصل إلى 424,5 مليار درهم أو 48,6% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 45,5% من هذا الناتج في 2012.

وبدوره. ارتفع الدين الخارجي للخرزينة بنسبة 11,1% إلى 129,8 مليار درهم أو 14,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. مقابل 14,1% في السنة المنصرمة. وتظهر بنية هذا الدين حسب فئة الدائنين هيمنة المؤسسات الدولية بحصة تصل إلى 50,6% بدلا من 47,5% في 2012. وتشكل حصة الدائنين الثنائيين 23,7% عوضا من 28,5% في 2012. ارتباطا على الخصوص بانخفاض مساهمة الاتحاد الأوروبي من 18,8% إلى 16,1%. وبالنسبة لبنية الدين حسب العملات. انتقلت حصة الدولار من 12,2% إلى 13,3%. بفعل الموارد التي عبأها الخزينة في الآونة الأخيرة. إلا أن حصة الدين المقومة بالأورو تظل مهيمنة بواقع 77,2%. مرتفعة بشكل طفيف من سنة لأخرى.

رسم بياني 11.5.1: تطور مديونية الخزينة



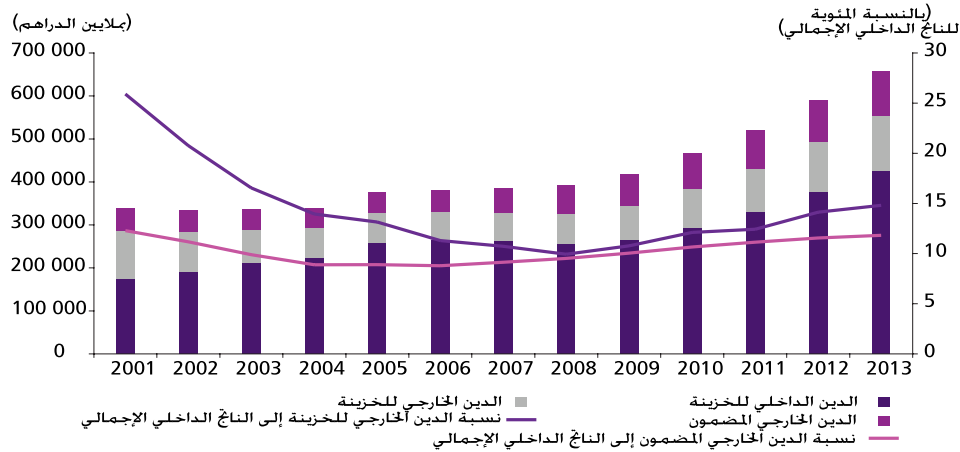
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

وإجمالا. ارتفع جاري الدين العمومي² بنسبة 11,8% إلى 659,2 مليار. لتتزايد بذلك نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 71,3% إلى 75,5%. ويمثل مكونه الخارجي. البالغ مخزونه 234,7 مليار درهم. 26,9% من الناتج

1 نظرا لعدم التوفر على المعطيات المتعلقة بالنسب المتوسطة المرجحة. يتم احتساب متوسط التكلفة الظاهرة على أساس نسبة فوائد وعمولات الدين المدفوعة في السنة الجارية إلى مخزون الدين للسنة السابقة.
2 دون احتساب الدين الداخلي المضمون الذي لن يتم نشر مبلغه لسنة 2013 إلا في أكتوبر 2014. بمناسبة إصدار مشروع قانون المالية لسنة 2015. وينبغي التذكير. على سبيل الإشارة. بأن المبلغ الجاري لهذا الدين بلغ 18,1 مليار درهم في 2012 و15,5 مليار في 2011. ليمثل بالنسبة لهاتين السنتين 4,7% من مجموع الدين الداخلي للخرزينة.

الداخلي الإجمالي بدلا من 25,7% في السنة المنصرمة. وحوزه في حدود 51% المؤسسات الدولية وبنسبة 32,8% الدائنون الثنائيون. وتفاقم الدين المضمون بواقع 104,9 مليار ليمثل 12% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 11,6%.

رسم بياني 12.5.1: تطور الدين العمومي



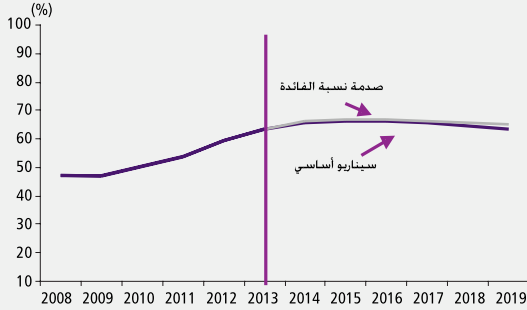
جدول 3.5.1: وضعية الدين العمومي

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
424 457	376 805	331 342	292 252	266 439	257 547	263 833	I- الدين الداخلي للخزينة (2+1)
48,6	45,5	41,3	38,3	36,4	37,4	42,8	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
412 971	356 721	314 211	277 815	257 937	252 677	259 625	1-مزايدات سندات الخزينة
47,3	43,1	39,1	36,4	35,2	36,7	42,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
11 486	20 084	17 131	14 437	8 502	4 870	4 208	2- أدوات الدين الداخلي الأخرى
1,7	3,4	3,3	3,1	2,0	1,2	1,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
129 804	116 872	99 581	92 353	78 738	68 259	65 946	II- الدين الخارجي للخزينة
14,9	14,1	12,4	12,1	10,7	9,9	10,7	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
554 261	493 677	430 923	384 605	345 177	325 806	329 779	III- المبلغ الجاري للدين المباشر (II+I)
63,5	59,7	53,7	50,3	47,1	47,3	53,5	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
104 931	95 934	89 448	81 515	73 545	65 309	56 140	IV- الدين الخارجي المضمون
12,0	11,6	11,1	10,7	10,0	9,5	9,1	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
234 735	212 806	189 029	173 868	152 283	133 568	122 086	الدين العمومي الخارجي (IV+II)
26,9	25,7	23,6	22,8	20,8	19,4	19,8	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
659 192	589 611	520 371	466 120	418 722	391 115	385 919	جاري الدين العمومي (IV+ III)
75,5	71,3	64,8	61,0	57,2	56,8	62,6	بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي
872 791	827 497	802 607	764 031	732 449	688 843	616 254	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية

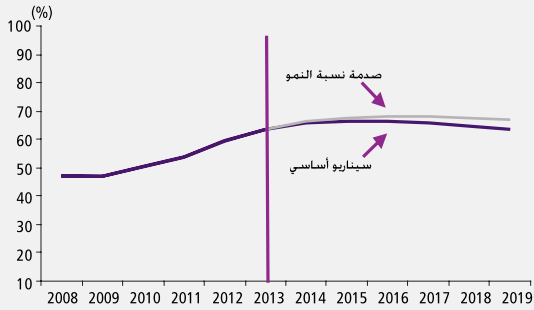
الأرقام بملايين الدراهم، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك.
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية (مديرية الخزينة والمالية الخارجية)

إطار 4.5.1: تقييم استدامة الدين

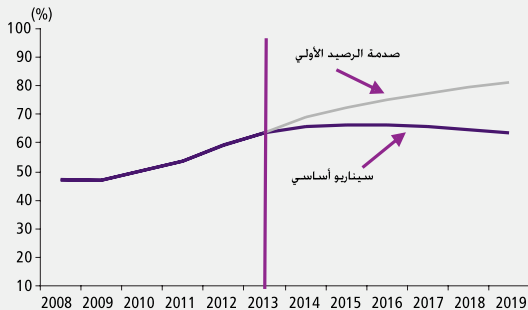
رسم بياني إ1.4.5.1: سيناريو صدمة نسبة الفائدة



رسم بياني إ2.4.5.1: سيناريو صدمة نسبة النمو



رسم بياني إ3.4.5.1: سيناريو صدمة الرصيد الأولي



يعتمد قانون المالية لسنة 2014 على فرضيات تحقيق نمو بنسبة 4,2%. وبلغ متوسط سعر النفط الخام 105 دولار للبرميل ومتوسط سعر صرف الأورو 1,3 دولار أي ما يعادل 8,5 درهم للدولار. ويستهدف قانون المالية نسبة عجز تصل إلى 4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي. بدلا من 4,8% الواردة في قانون المالية لسنة 2012. كما يتوقع نمو النفقات الإجمالية بنسبة 0,6% مقارنة بقانون المالية 2013. يشمل ارتفاع النفقات العادية بنسبة 2,3% وانخفاض نفقات الاستثمار بنسبة 7,9%. ومن المتوقع أن تقلص المدخيل العادية بنسبة 0,2%. لتعكس نمو العائدات الجبائية بنسبة 1,5% وتراجع الموارد غير الضريبية بنسبة 12,3%.

وفي ضوء هذه المعطيات. يستند تحليل استدامة المالية العمومية على المدى المتوسط على رصيد أولي متوسط متوازن حسب تقديرات بنك المغرب. انسجاما مع هدف الحكومة العودة تدريجيا إلى عجز للميزانية يعادل 3% من الناتج الداخلي الإجمالي في أفق سنة 2017. ومع افتراض تحقيق متوسط نمو بنسبة 5%. يفرز السيناريو الأساسي ارتفاع الدين من 63,5% في 2013 إلى 65,9% في 2014 قبل أن يرجع إلى 63,5% في 2019.

وتفرز الصدمات القياسية على السيناريو الأساسي نتائج متباينة. هكذا، فإن ارتفاعا بواقع نصف انحراف معياري¹ في سعر الفائدة يؤدي إلى تطور في المديونية شبيه بالسيناريو الأساسي. على العكس من ذلك، فإن انخفاضا بنفس الدرجة للنمو يرفع نسبة المديونية إلى 67,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2019. من ناحية أخرى، فإن صدمة ماثلة على الرصيد الأولي تفضي إلى زيادة المديونية إلى 81,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتظهر هذه النتائج أن مسار المديونية يتأثر بشكل أكبر بالسياسة المالية (الرصيد الأولي) منه من الصدمات على النمو وسعر الفائدة.

1 الانحراف المعياري. الذي يقيس التقلب. يحتسب على أساس الفترة 2002-2012.

6.1 ميزان الأداءات

تراجع عجز الحساب الجاري في سنة 2013 بواقع 2,1 نقطة مئوية إلى 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وذلك بعد سنتين متتاليتين من التناقص. ويعكس هذا التطور انخفاض عجز الميزان التجاري بواقع 2 نقط مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 22,4% وتحسن التحويلات خاصة بفضل التدفقات من الهبات العمومية. ودون احتساب مبيعات الفوسفاط ومشتقاته. التي سجلت مبيعاتها انخفاضا هاما. عرفت الصادرات نموا بنسبة 8% مستفيدا من حيوية المهن العالمية للمغرب. خاصة قطاع السيارات. بموازاة ذلك. سجلت الواردات تراجعا بنسبة 1,8%. نتيجة تقلص فاتورة المواد الغذائية والطاقيّة بفعل انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية والموسم الفلاحي الجيد. واستمرت المكونات الأخرى للحساب الجاري. خاصة مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين في الخارج. في التأثر سلبا بتداعيات الظرفية الاقتصادية الدولية الصعبة حيث انخفضت بشكل طفيف مقارنة مع سنة 2012.

وعلى مستوى حساب رأس المال. سجلت التدفقات برسم الاستثمارات المباشرة الأجنبية نموا من جديد. حيث بلغت مستوى قياسيا في حوالي 40 مليار درهم. وعلى نفس المنوال. تزايدت بشكل كبير اقتراضات المقاولات الخاصة والمؤسسات العمومية. فيما ظلت الاقتراضات الخارجية للخرينة في نفس مستواها بعدما ارتفعت بما يفوق الضعف في السنة الماضية.

وفي ظل هذه الظروف. تحسنت الاحتياطات الدولية الصافية بنسبة 3,9% إلى 150,3 مليار درهم. أي ما يعادل 4 أشهر و9 أيام من واردات السلع والخدمات.

جدول 1.6.1 : تطور أبرز مكونات الحسابات الخارجية

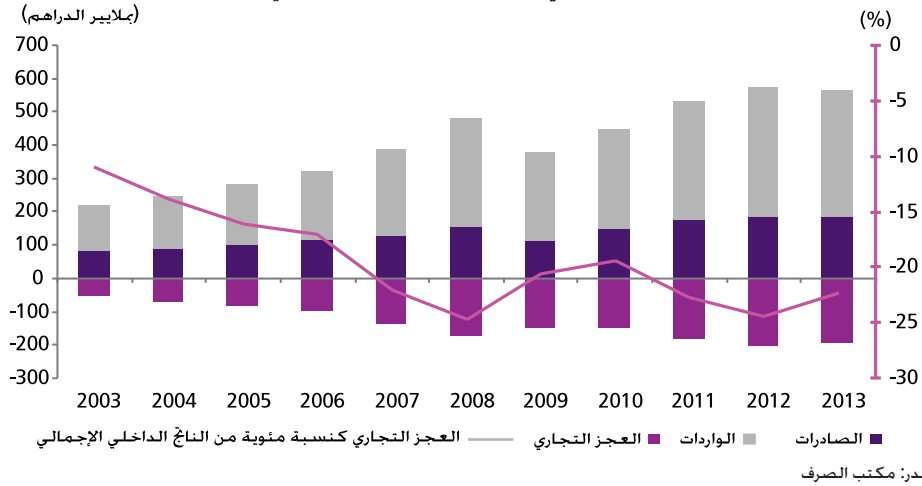
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007-2001	
-7,6	-9,7	-8,0	-4,5	-5,4	-5,2	2,4	الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
22,4	24,4	22,8	19,4	20,6	24,7	14,3	العجز التجاري (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
-0,4	-1,8	4,4	6,8	-4,9	-5,3	15,8	عائدات الأسفار (▲%)
-1,5	0,6	7,4	8,3	-5,4	-3,5	15,0	عائدات المغاربة المقيمين بالخارج (▲%)
7,3	10,0	8,4	4,9	6,0	5,7	-2,1	حساب الرأسمال والعمليات المالية (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
3,2	2,8	2,6	1,7	2,1	2,8	3,6	الاستثمارات المباشرة الأجنبية الصافية (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
3,7	2,8	1,8	3,1	3,1	1,6	-1,9	القروض (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)
4,3	4,1	5,2	6,9	7,3	6,1	8,9	الاحتياطات الدولية الصافية بعدد الأشهر من الواردات

المصدر: مكتب الصرف

1.6.1 تطور الميزان التجاري

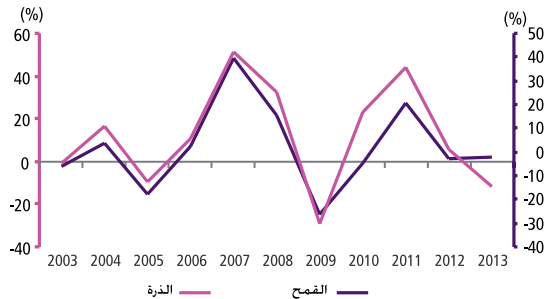
تقلص العجز التجاري في سنة 2013 بنسبة 3,4% إلى 195,2 مليار درهم نتيجة تراجع الواردات¹ وشبه استقرار في نمو الصادرات². وبالتالي. بلغت نسبة التغطية 48,6%. مسجلة تحسنا بواقع 0,8 نقطة مقارنة بسنة 2012. وانخفضت نسبة انفتاح³ الاقتصاد الوطني بواقع 2,2 نقطة مئوية إلى 32,3%.

رسم بياني 1.6.1 : تطور الميزان التجاري

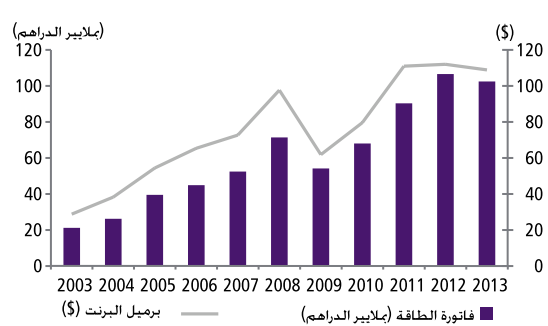


انخفضت الواردات بنسبة 1,8% إلى 380 مليار درهم. هكذا. وبعد ارتفاعها بنسبة 18% في 2012. سجلت الفاتورة الطاقية تحسنا بنسبة 4,2% إلى 102,1 مليار درهم. بالنظر على الخصوص إلى تراجع المشتريات من النفط الخام بنسبة 3,4%. حيث بلغت 36,3 مليار. ومن الغازوال والوقود بنسبة 3,6% إلى 35,6 مليار. ويعزى هذا التطور إلى انخفاض أسعار الوحدات في حين أن الكميات المستوردة كانت أعلى من نظيرتها في 2012.

رسم بياني 3.6.1: تطور أسعار استيراد المواد الغذائية الرئيسية



رسم بياني 2.6.1: تطور فاتورة الطاقة وسعر برميل البترنت



المصدر: مكتب الصرف والبنك الدولي.

1 مع احتساب التكلفة والتأمين والنسج

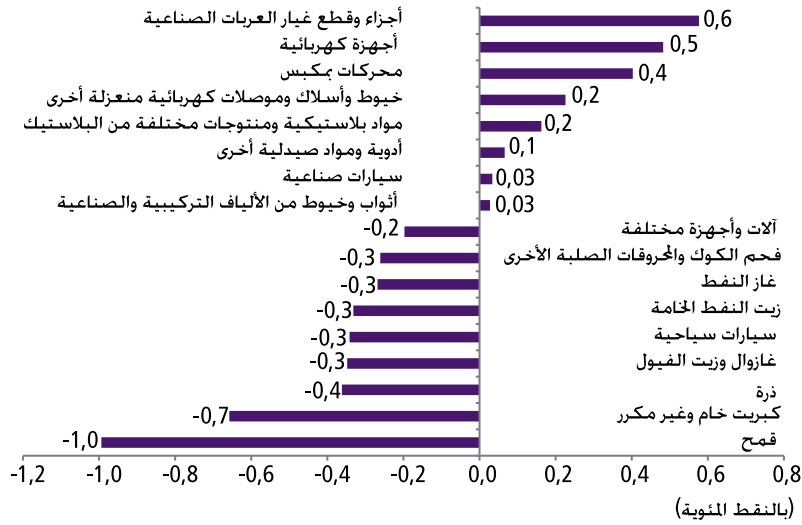
2 دون إدراج تكاليف النقل والتأمين

3 نسبة الانفتاح هي معامل : ((الواردات + الصادرات)/2)/الناج الداخلي الإجمالي.

وبدورها. تددت الواردات من المواد الغذائية بنسبة 14,6% إلى 35,7 مليار درهم. بعد نموها بنسبة 7,7% في 2012. وانخفضت التموينات من القمح بنسبة 33,4% من حيث الحجم و31,9% من حيث القيمة إلى 8,2 مليار. بموازاة ذلك. وبعد ارتفاعها بنسبة 14,7%. تراجعت المشتريات من الذرة بنسبة 25,8%. وهو ما يعكس تقلصا في الكميات المستوردة وفي الأسعار.

وارتباطا بتراجع المشتريات من العربات السياحية وقطع الغيار بنسبة 9,5%. انخفضت الواردات من سلع الاستهلاك بنسبة 2,3%. وعلى غرار ذلك. انخفضت أيضا المشتريات من المنتجات الخام. لا سيما الكبريت الخام. بنسبة 22,6%.

رسم بياني 4.6.1: أبرز المساهمات في تطور الواردات سنة 2013



المصدر: مكتب الصرف.

بالمقابل. واصلت المقتنيات من سلع التجهيز التي تمثل أكثر من خمس إجمالي الواردات. توجهها نحو الارتفاع الذي بدأ في 2011. لتصل قيمتها إلى 80,4 مليار درهم. مسجلة نمو بنسبة 9,9%. ويعزى هذا التطور إلى تزايد المشتريات من العربات الصناعية وقطع الغيار بنسبة 24,5% إلى 12,4 مليار درهم. والواردات الموجهة لقطاعي السيارات والطيران بنسبة 59,2% إلى 6,6 مليار درهم. وتتكون هذه الأخيرة من المحركات ذات المكبس في حدود 72,4% وأجزاء الطائرات والناقلات الجوية الأخرى بنسبة 27,6%.

بموازاة ذلك. تزايدت المشتريات من السلع نصف المصنعة بنسبة 3,9% إلى 80,1 مليار درهم. وهو ما يعكس تنامي الواردات من المواد البلاستيكية بنسبة 6% مقابل انخفاض الواردات من المواد الكيميائية بنسبة 2,1%.

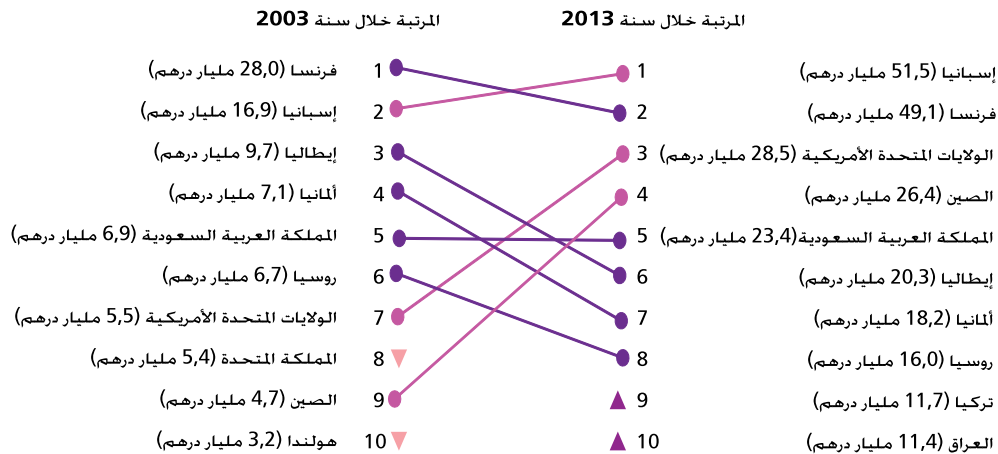
جدول 2.6.1 : أبرز الواردات (بملايير الدراهم)

التغير بالنسبة المئوية					
2013-2012	2012-2011	2013	2012	2011	
-1,8	8,2	379,9	387,0	357,8	واردات السلع
-4,2	18,0	102,1	106,6	90,4	الطاقة وزيوت التشحيم
-1,3	4,8	276,6	280,3	267,4	باستثناء الطاقة وزيوت التشحيم
-31,9	3,7	8,2	12,1	11,6	قمح
1,9	40,9	7,9	7,8	5,5	سيارات صناعية
-8,5	10,4	6,5	7,2	6,5	آلات وأجهزة مختلفة
-12,5	17,4	9,2	10,6	9	سيارات سياحية
6,0	8,5	11,3	10,6	9,8	مواد بلاستيكية
43,4	13,4	6,2	4,3	3,8	أجهزة كهربائية

المصدر: مكتب الصرف

ويشير توزيع الواردات حسب البلدان إلى أن إسبانيا تعد المزود الأول للمغرب للسنة الثانية على التوالي. حيث سجلت المشتريات من هذا البلد نموا طفيفا بنسبة 1% إلى 51,5 مليار درهم. وذلك بعد ارتفاعات هامة في سنتي 2011 و2012. وفيما يتعلق بفرنسا. فقد تزايدت الواردات من هذا البلد بنسبة 2,2% في 2013. بعد انخفاضها بنسبة 5,4% سنة من قبل. وهو ما يشمل تراجعاً على التوالي بنسبة 6% و13% في مقتنيات السلع الجاهزة ونصف المصنعة ونموا بنسبة 20% في مشتريات سلع التجهيز. واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثالثة في 2013. حيث ارتفعت الواردات من هذا البلد بنسبة 15,5% إلى 28,5 مليار درهم. فيما تباطأت وتيرة نمو الواردات من الصين من 9,8% إلى 3%. بموازاة ذلك. واصلت الواردات من تركيا توجهها التصاعدي الذي انطلق مع التوقيع على اتفاق التبادل الحر في سنة 2006. وذلك بنسبة 19% إلى 11,7 مليار. لتبلغ بذلك حصتها 11,7% في 2013 مقابل 3,6% فقط في 2005.

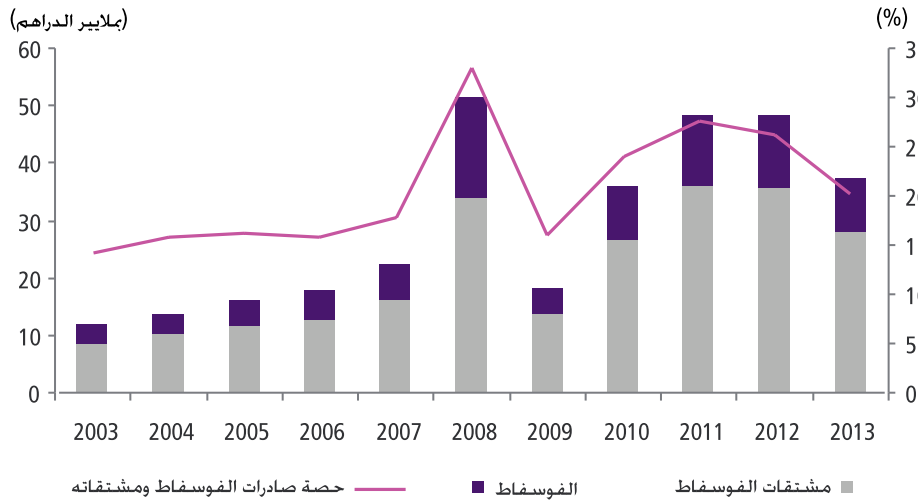
رسم بياني 5.6.1 : أبرز مزودي المغرب



المصدر: مكتب الصرف.

وبالنسبة للصادرات، وبعد ارتفاعها بنسبة 5,7% في 2012، ظلت تقريبا في نفس مستواها هذه السنة حيث بلغت قيمتها 184,7 مليار درهم. وذلك نتيجة التراجع الكبير في مبيعات الفوسفاط ومشتقاته مقابل نمو المنتجات الأخرى بنسبة 8%.

رسم بياني 6.6.1 : صادرات الفوسفاط ومشتقاته



المصدر: مكتب الصرف.

وبالنظر لضعف الطلب على الأسمدة وتراجع الأسعار العالمية، سجلت مبيعات الفوسفاط ومشتقاته انخفاضا كبيرا بنسبة 22,9% بعد شبه استقرارها في 2012. ويعكس هذا التطور تراجع مبيعات الفوسفاط الخام بنسبة 29,1%، بعد نموها بنسبة 1,7%. وتزايد انخفاض مبيعات مشتقاتها من 0,8% إلى 20,6%.

باستثناء الفوسفاط ومشتقاته، واصل قطاع السيارات ديناميته حيث سجل نمو بنسبة 24%. مدفوعا بمبيعات صناعة السيارات التي بلغت 12,7 مليار مقابل 7,3 مليار في 2012 و 2,7 مليار درهم في 2011. وبدورها تحسنت مبيعات «أسلاك السيارات» بنسبة 4,8% بعد تراجعها بنسبة 15,9% في 2012. وانتقلت حصة هذا القطاع ضمن إجمالي الصادرات من 11% في 2009 إلى 16,9% في 2013. في حين انخفضت حصة قطاع النسيج من 20,3% إلى 17,3% خلال نفس الفترة.

وارتباطا بضعف الطلب الموجه من أبرز الشركاء الرئيسيين، سجلت صادرات قطاع النسيج تراجعا بنسبة 3,3%. وانخفضت مبيعات الملابس الجاهزة بنسبة 2,6%. إلى 19 مليار، والملابس الداخلية بنسبة 10,8% إلى 7,3 مليار درهم. وذلك عقب ارتفاعها على التوالي بنسبة 5,9% و 5% في السنة المنصرمة.

إلى جانب ذلك، اتسمت سنة 2013 بالتزايد الكبير في مبيعات المشتقات النفطية التي، وبعد ارتفاعها بحوالي الضعف في 2012، سجلت نمواً بنسبة 24,1%. وبشكل خاص، انتقلت مبيعات الغازوال من 582,3 مليون في 2012 إلى 2,3 مليار درهم. وارتفعت مبيعات زيوت النفط بنسبة 6,5% إلى 6,7 مليار درهم. وبلغت حصة هذه المنتجات ضمن إجمالي الصادرات 7,2% مقابل 2,2% في 2009.

وفيما يتعلق بالصادرات الفلاحية والغذائية، فقد بلغت قيمتها 36,1 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 10,5% بدلا من 4,1% في 2012، مع تسجيل تسارع في وتيرة نمو صادرات الحوامض والبواكر مقابل تباطؤ نمو مبيعات الصناعة الغذائية.

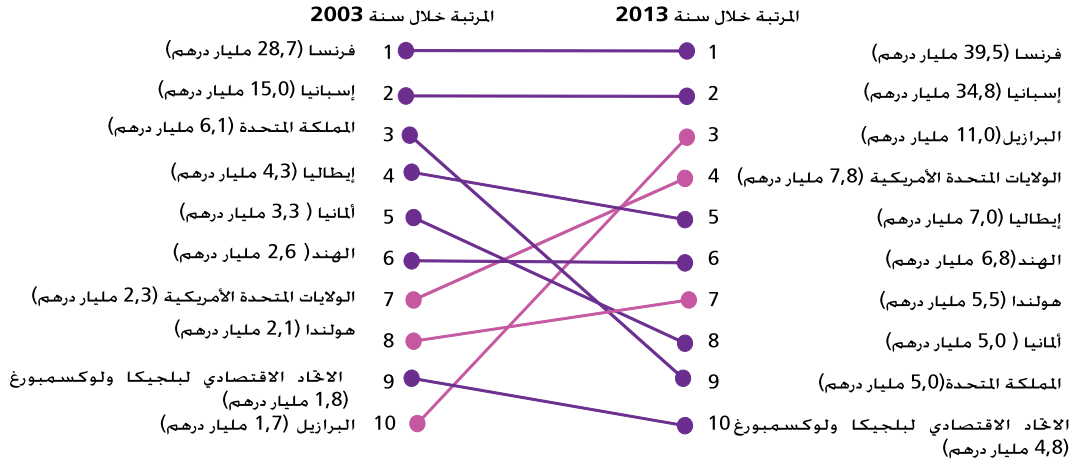
جدول 3.6.1 : الصادرات حسب القطاعات الرئيسية

البنية (%)		التغير (%)		
2013	2012	2013	2012	
20,2	26,2	-22,9	-0,1	الفوسفات ومشتقاته
19,5	17,7	10,5	4,1	الفلاحة والزراعة الغذائية
10,8	10,1	7,2	17,4	الصناعة الغذائية
17,3	17,9	-3,3	2,7	النسيج والجلد
10,3	10,6	-2,6	152,1	الألبسة الجاهزة
3,9	4,4	-10,8	-55,9	الملابس الداخلية
1,5	1,4	5,9	-14,1	الأحذية
16,9	13,6	24,0	7,7	صناعة السيارات
8,4	8,0	4,8	-15,9	صناعة الأسلاك
6,9	3,9	74,1	169,7	صناعة الهياكل
3,8	3,8	-1,5	-1,5	الإلكترونيك
2,3	2,4	-3,8	-10,6	المكونات الإلكترونية
4,2	3,7	16,4	16,1	صناعة الطيران
0,5	0,5	20,0	47,6	الصناعة الصيدلانية
10,3	11,0	-6,1	18,7	صناعات أخرى
7,2	5,8	24,1	41,6	مواد مشتقة من النفط
100	100	-0,1	5,7	المجموع

المصدر: مكتب الصرف.

وحسب وجهة هذه الصادرات، سجلت المبيعات نحو فرنسا، الزبون الأول للمغرب، انخفاضا طفيفا بنسبة 0,2% إلى 39,5 مليار درهم، بعد ارتفاعها بنسبة 7,6% في السنة السابقة. بالمقابل، بلغت الصادرات نحو إسبانيا، التي انتقلت حصتها في ظرف سنة من 16% إلى 19%. أما 34,8 مليار درهم مسجلة نمواً بنسبة 14,6%. أما بالنسبة للصادرات نحو البرازيل والهند، التي تتشكل أساسا من الفوسفات والأسمدة الكيماوية، فقد تباطأت وتيرة نموها بالنسبة للبلد الأول من 20,5% إلى 1,3% فيما سجلت انخفاضا هاما للمرة الثانية على التوالي نحو الهند بنسبة 32,7% في 2013 مقابل 16,3% في 2012.

رسم بياني 7.6.1: الزبناء الرئيسيون للمغرب



المصدر: مكتب الصرف.

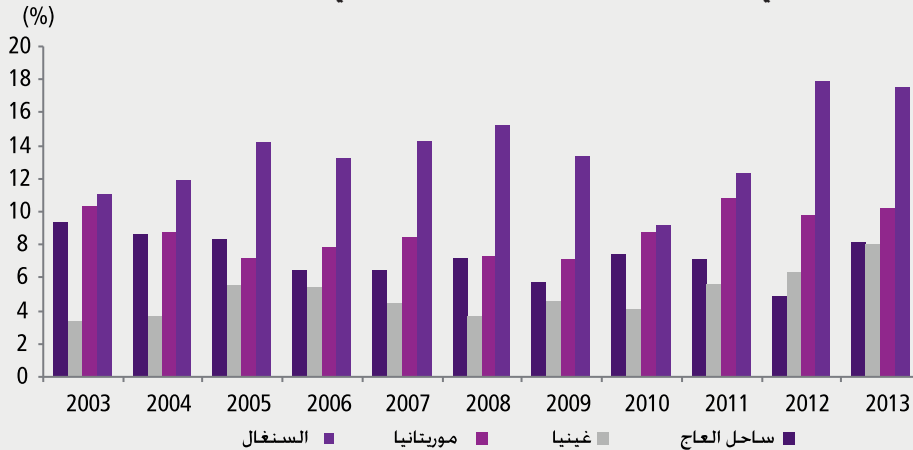
إطار 1.6.1: تطور المبادلات التجارية والاستثمارات بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء

1- المبادلات التجارية

عرفت المبادلات التجارية¹ مع إفريقيا جنوب الصحراء خلال العقد الأخير تحسنا مستمرا. رغم بقائها في مستوى ضعيف نسبيا. هكذا. فإن حصة هذه المنطقة ضمن التجارة الخارجية للمغرب بلغت 2,6% في 2013. مقابل 3,8% بالنسبة لشمال إفريقيا و11,9% لأمريكا و18,8% لآسيا و61,6% لأوروبا.

وسجلت الصادرات المغربية نحو بلدان هذه المنطقة نموا كبيرا. حيث بلغت 11,6 مليار درهم بدلا من 5,2 مليار في 2009 و2,2 مليار في 2003. وشكلت بذلك 6,3% من إجمالي الصادرات المغربية في 2013. واستهدفت هذه الصادرات بالأساس بلدان غرب إفريقيا. خاصة السنغال بحصة 17%. وموريتانيا بحصة 10% وساحل العاج وغينيا بحصة 8% لكل منهما.

رسم بياني 1.1.6.1: حصة أهم البلدان الإفريقية في صادرات المغرب نحو إفريقيا

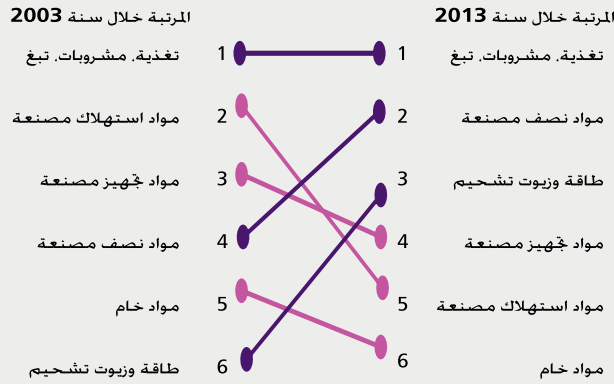


المصدر: مكتب الصرف.

¹ الصادرات + الواردات

وتغيرت بنية هذه الصادرات بشكل جوهري منذ سنة 2003. حيث تراجعت حصة المواد الغذائية من 54,2% إلى 33,9%. فيما انتقلت حصة المنتجات نصف المصنعة، لا سيما الأسمدة، من 11,6% إلى 20,1%. ولم تعرف حصة المواد المصنعة للاستهلاك والتجهيز تغييرات كبرى، حيث بلغت 12,6% و 11,7% على التوالي. إلى جانب ذلك، ومنذ 2012، أصبحت المنتجات الطاقية تمثل ما يفوق في المتوسط خمس الصادرات المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء.

رسم بياني 2.1.6.1: بنية صادرات المغرب نحو البلدان الإفريقية حسب الفئة



المصدر: مكتب الصرف.

أما من حيث الواردات، فلم تتجاوز قيمتها 2,8 مليار في 2013، وهي قادمة في معظمها من جنوب إفريقيا ونيجيريا على شكل منتجات طاقية بالأساس.

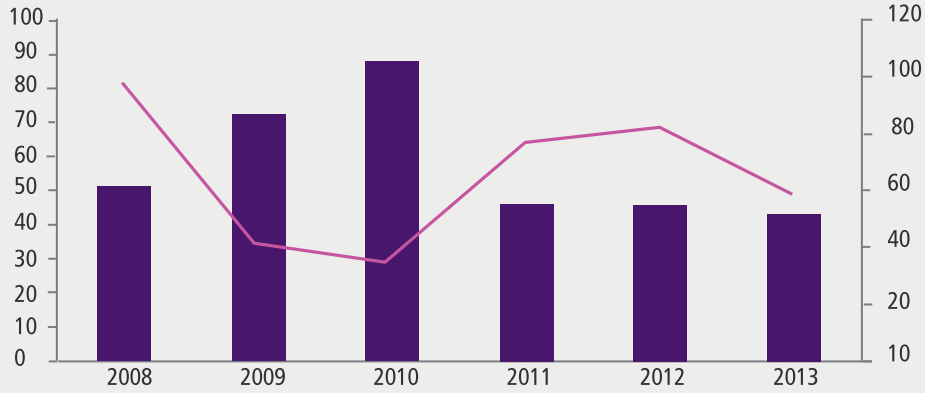
2- الاستثمارات المباشرة للمغرب

خلال السنوات الخمس الأخيرة، ظلت إفريقيا الوجهة المفضلة للاستثمارات المباشرة للمغرب في الخارج. بحصة تصل في المتوسط إلى 59%. غير أن حجم هذه الاستثمارات في سنة 2013 سجل تراجعاً إلى 1,2 مليار درهم مقابل 1,6 مليار في 2012 و 4,4 مليار كحد أقصى بلغته في 2010. وأجزت معظم هذه الاستثمارات في ساحل العاج بقيمة 900 مليون درهم في 2012 و 844 مليون في 2010، في حين بلغت تلك الموجهة لمالي 1,6 مليار في 2009 و 2010.

وحسب القطاعات، تركزت هذه الاستثمارات في المقام الأول على القطاع البنكي. بحصة تصل في المتوسط إلى 53% و 75% كحد أقصى في 2012. وبدوره، استقطب قطاع الاتصالات استثمارات بقيمة 1,8 مليار درهم في 2010 و 2 مليار في 2011.

ومنذ سنة 2012، بدأت هذه الاستثمارات في التوسع لتشمل بلداناً إفريقية أخرى وقطاعات جديدة، خاصة قطاعي العقار والتأمين.

رسم بياني 3.1.6.1: تطور الاستثمارات المباشرة نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء



■ حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء ضمن مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة
— حصة القطاع البنكي ضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء

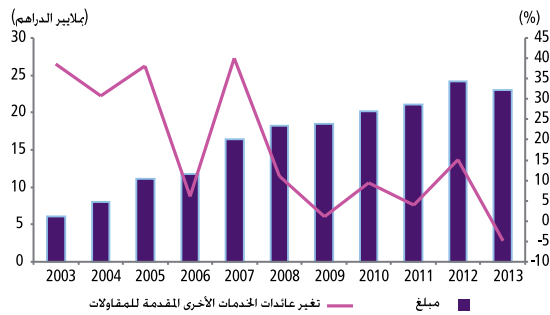
المصدر: مكتب الصرف.

2.6.1 تطور ميزان الخدمات

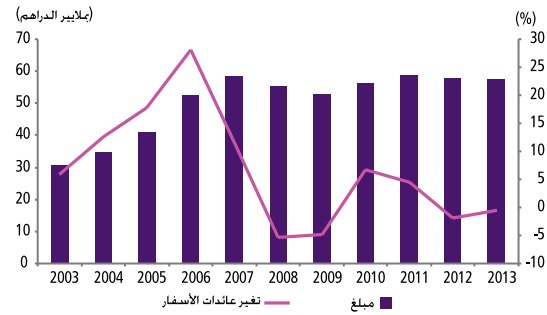
تحسن فائض رصيد الخدمات بوتيرة أقل سرعة مقارنة بسنة 2012 حيث بلغ 46,7 مليار درهم، أو ما يعادل 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعكس هذا التطور انخفاض المداخيل بنسبة تقل عن تراجع النفقات، أي بواقع 2,8% مقابل 6,8%. وبالنسبة لقطاع النقل على الخصوص، تراجعت العائدات بنسبة 11%. نتيجة بالأساس لتدني نشاط النقل الجوي، في حين تقلصت النفقات بنسبة 15,3% بالنظر إلى تراجع النقل البحري.

وفيما يتعلق بالأسفار، فإن عائدات هذا القطاع، التي تمثل ما يفوق نصف المداخيل برسم الخدمات، ظلت شبه مستقرة في 57,6 مليار، بعد تراجعها بنسبة 1,8% في السنة السابقة، في حين ارتفعت النفقات بنسبة 2,4% إلى 11 مليار درهم، مقابل 0,8% في 2012.

رسم بياني 9.6.1: تطور عائدات الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات



رسم بياني 8.6.1: تطور عائدات الأسفار



المصدر: مكتب الصرف.

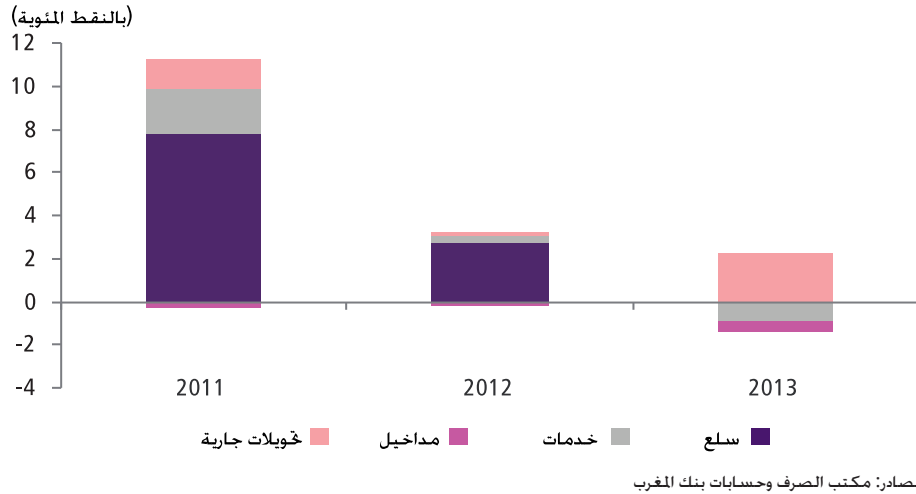
وبالنسبة لداخيل الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات، والمشكلة أساسا من أنشطة ترحيل الخدمات، فقد انخفضت بنسبة 4,8% إلى 23,1 مليار درهم، بعد نموها في المتوسط بنسبة 8% ما بين 2008 و2012. بالمقابل، ارتفعت النفقات بنسبة 10,9% إلى 14,8 مليار درهم، ليتراجع بذلك فائض رصيد هذا البند من 10,9 مليار إلى 8,3 مليار درهم في ظرف سنة.

3.6.1 تطور المداخيل والتحويلات الجارية

تزايدت عائدات التحويلات بنسبة 12,1% إلى 76,8 مليار درهم، لتعكس بذلك النمو المسجل على صعيد الهيئات العمومية، التي ارتفعت من 2,8 مليار إلى 7,3 مليار درهم، والتحويلات الخاصة، من 65,7 مليار إلى 69,4 مليار درهم. ويعزى تطور هذه الأخيرة إلى نمو بند «المعاشات والتعويضات العائلية» بواقع 1,8 مليار درهم والهيئات الخاصة بواقع 1,5 مليار درهم. بالمقابل، وبعد تحسن طفيف في سنة 2012، تراجعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 1,5%. ولا تزال منطقة الأورو تمثل المصدر الرئيسي لهذه التحويلات رغم الحصة الآخذة في التزايد لبلدان الخليج حيث بلغت 16% في 2013 مقابل 14% في 2012 و11% في 2011. وأخذا بعين الاعتبار تدفقات نحو الخارج بقيمة 3,5 مليار درهم، أفرز ميزان التحويلات الجارية فائضا بلغ 73,3 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 10,5% من سنة لأخرى.

وفيما يتعلق بالمداخيل، فقد تقلص عجزها بنسبة 22,6% إلى 14,9 مليار درهم، نتيجة بالأساس لانخفاض التدفقات نحو الخارج برسم أرباح الاستثمارات الأجنبية في المغرب فيما يعادل 7,5 مليار درهم. وبالنسبة للفئات الأخرى، فقد تراجعت عائدات التوظيفات المالية في الخارج بنسبة 37,6% إلى 2,3 مليار درهم، ارتباطا بانخفاض الفوائد على سندات الاقتراض، فيما ارتفعت حمالات فوائد الدين العمومي بنسبة 11,8% إلى 6,9 مليار درهم.

رسم بياني 10.6.1: المساهمات في المداخيل الجارية

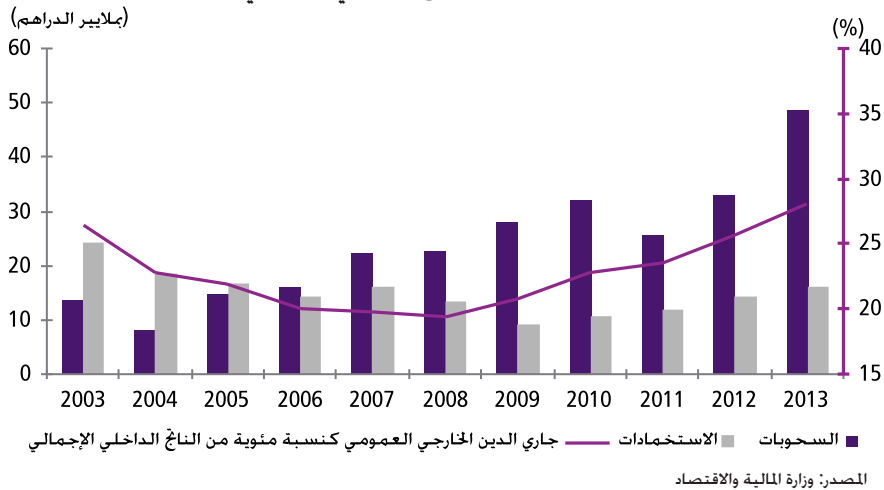


4.6.1 تطور حساب الرأسمال والعمليات المالية

اتسمت عمليات حساب الرأسمال سنة 2013 بتسجيل نمو كبير في التدفقات من الاستثمارات المباشرة والقروض. وقد بلغت هذه الأخيرة بالنسبة للقطاع الخاص 6,6 مليار درهم مقابل 527,9 مليون واستفاد منها بالأساس قطاع الطاقة. أيضا، ارتفعت سحبوات المؤسسات العمومية بنسبة 33,8% إلى 18,7 مليار درهم. في حين استقرت سحبوات الإدارة المركزية في 23 مليار درهم. وأخذا بعين الاعتبار تزايد عمليات السداد بواقع 1,7 مليار درهم. بلغ التدفق الصافي 32,4 مليار درهم، وهو ما يغطي 49% من عجز الحساب الجاري مقابل 29% في السنة السابقة.

رسم بياني 11.6.1: تطور السحبوات والاستخدامات وجاري الدين الخارجي العمومي

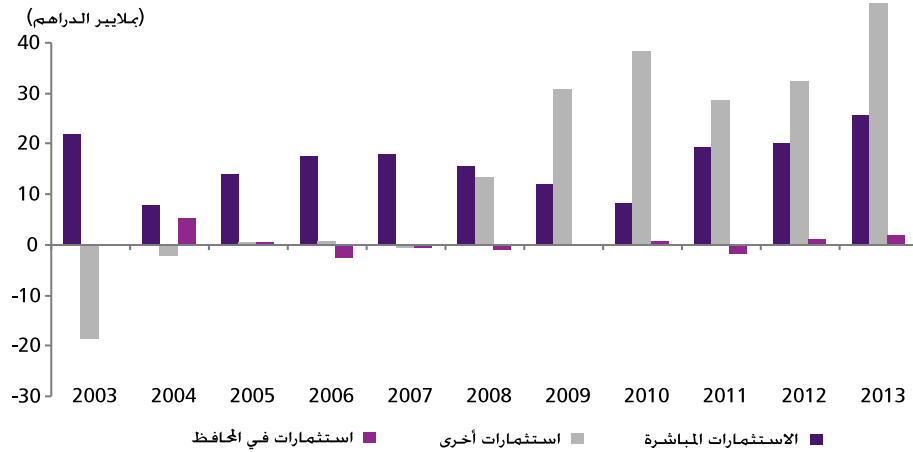
كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



وبالنسبة للاستثمارات المباشرة الأجنبية، فقد حققت مستوى قياسيا في 39,6 مليار درهم، مرتفعة بنسبة

23,4% مقابل 22,8% في السنة المنصرمة. وبلغت المساهمات في رأس المال 25,4 مليار درهم. بزيادة بواقع 53,4%. والأرباح التي تم إعادة استثمارها 3,6 مليار. مسجلة نمواً بنسبة 11% بعد تراجعها بنسبة 18%. بالمقابل. انخفضت الرساميل الأخرى. المكونة من التسبيقات والقروض الممنوحة من طرف المقاولات لفروعها ومقراتها في المغرب بنسبة 14% إلى 10,5 مليار درهم.

رسم بياني 12.6.1 : تطور أرصدة بنود حساب العمليات المالية



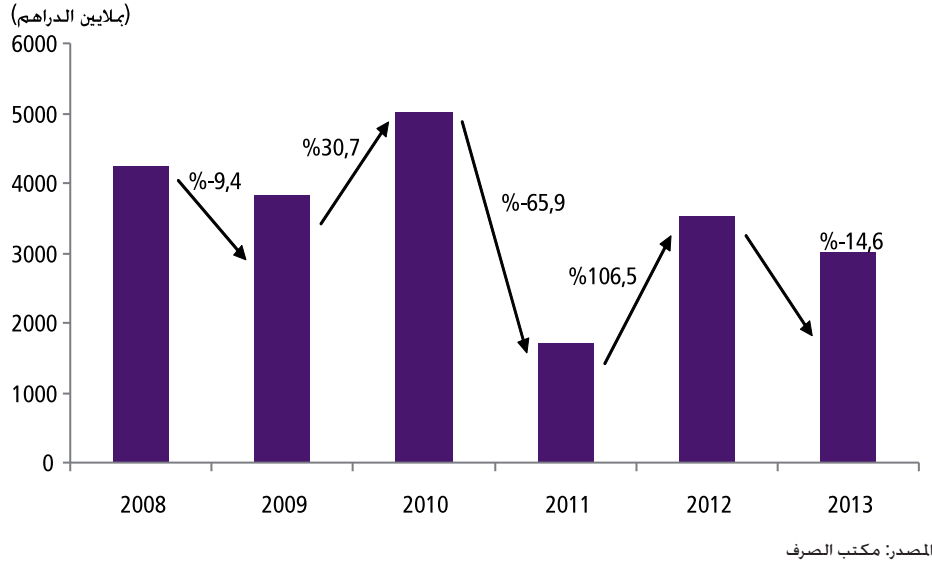
المصدر: مكتب الصرف

وترد الاستثمارات المباشرة الأجنبية بالأساس من فرنسا التي تظل المستثمر الأول بحصة تصل إلى 36,8% في 2013 وحجم في ارتفاع بنسبة 19,2% إلى 14,6 مليار درهم. بالمقابل. انخفضت استثمارات دولة الإمارات العربية المتحدة. التي تحتل المرتبة الثانية. بما يفوق النصف إلى 3,4 مليار. بعد نموها بنسبة 68,2% في السنة المنصرمة. وتميزت سنة 2013 بعملية شراء هامة قام بها أحد الفاعلين من سنغافورة في قطاع الصناعات الغذائية بمبلغ قيمته 3,2 مليار درهم.

وحسب قطاعات النشاط. توجهت الاستثمارات بالأساس إلى قطاع الصناعة التحويلية بحصة 38,7%. وارتفعت هذه الاستثمارات بنسبة 2,5% إلى 7,5 مليار في قطاع العقار ومن 1,7 مليار إلى 3,7 مليار في قطاع الإيواء والمطاعم.

وتظل الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج. البالغة 3 مليارات درهم في 2013. ضعيفة نسبياً وتتجه بنسبة 56,3% نحو إفريقيا جنوب الصحراء.

رسم بياني 13.6.1 : تطور الاستثمارات المباشرة للمغرب بالخارج



في ظل هذه الظروف، وبعد انخفاضه بواقع 29,9 مليار في 2012، ارتفع المبلغ الجاري للاحتياطيات الدولية الصافية بواقع 11,8 مليار إلى 150,3 مليار درهم، أي ما يعادل 4 أشهر و9 أيام من واردات السلع والخدمات، مقابل 4 أشهر ويومين في 2012.

رسم بياني 14.6.1 : الاحتياطيات الدولية الصافية



7.1 الأوضاع النقدية

تميزت سنة 2013 باستمرار تباطؤ الإنشاء النقدي، إذ لم يتجاوز نمو المجموع م¹3 ما قدره 3,1%. مقابل 4,5% سنة 2012 و9,7% في المتوسط بين سنتي 2007 و2011. ويعكس هذا التغير بالأساس تباطؤ القروض البنكية الناتج، من جهة، عن ضعف الطلب، في سياق تراجع النمو غير الفلاحي، ومن جهة أخرى، عن تشديد شروط منح القروض لبعض القطاعات التي تعرف صعوبات. في المقابل، وبعد سنتين من التذني، عرفت الاحتياطات الدولية الصافية تحسنا ملحوظا بفعل تراجع حدة عجز الحساب الجاري والارتفاع المهم لتدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية. أما الديون الصافية على الإدارة المركزية، فقد ساهمت إيجابا في نمو الكتلة النقدية للسنة الثالثة على التوالي.

وبخصوص الأوضاع النقدية، تراجع سعر الفائدة ما بين البنوك بواقع 13 نقطة أساس سنة 2013، كما تدنى متوسط سعر الفائدة على القروض بما قدره 7 نقط أساس. فيما ارتفعت كل من أسعار الفائدة على الودائع وأسعار الفائدة على سندات الخزينة. موازاة مع ذلك، انعكس ارتفاع سعر الأورو على سعر الصرف الفعلي للدرهم الذي تزايد بنسبة 1,5% من حيث القيمة الاسمية و1,3% بالقيمة الحقيقية.

1.7.1 النقد والتوظيفات السائلة

1.1.7.1 مقابلات المجموع م³

يشمل تباطؤ وتيرة نمو الكتلة النقدية بالأساس تباطؤ الديون على الاقتصاد من 5,1% إلى 3,5% وتنامي الاحتياطات الدولية الصافية بواقع 3,8%. بعد تقلصها بنسبة 16,7% سنة 2012. من جهة أخرى تنامت الديون الصافية على الإدارة المركزية بنسبة 19% عوض 22,8% سنة من قبل.

1 يشمل المجموع م³، الذي يمثل الكتلة النقدية بمعناها الواسع، العملة الائتمانية والنقود الكتابية والتوظيفات تحت الطلب وباقي الأصول النقدية، بما فيها على الخصوص التوظيفات لأجل، وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية والودائع بالعملة الأجنبية.

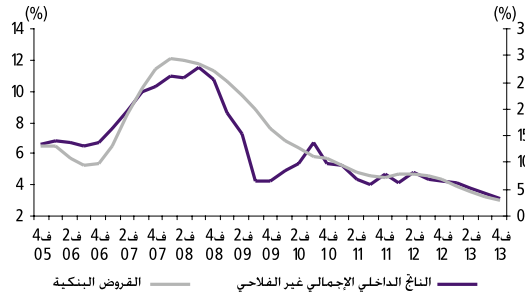
جدول 1.7.1: تطور مقابلات الكتلة النقدية م 3

نهاية 2013		نهاية 2012		نهاية 2011		
التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري		
3,8	150 267	-16,7	144 736	173 843		بملايين الدراهم
19,0	149 281	22,8	125 402	102 143		أ. الاحتياطيات الدولية الصافية
3,5	859 099	5,1	829 964	789 826		ب. الديون الصافية على الإدارة المركزية
3,9	747 008	4,6	719 201	687 333		ج. التمويلات المقدمة للاقتصاد بما فيها القروض البنكية
2,0	157 490	7,0	154 357	144 318		د. موارد ذات طابع غير نقدي
-743,2	12 005	-115,6	-1 867	17 316		هـ. عناصر صافية أخرى
-12,8	42 620	8,4	48 898	45 109		و. مقابلات الودائع لدى الخزينة
3,1	1 023 166	4,5	992 176	949 287		م 3

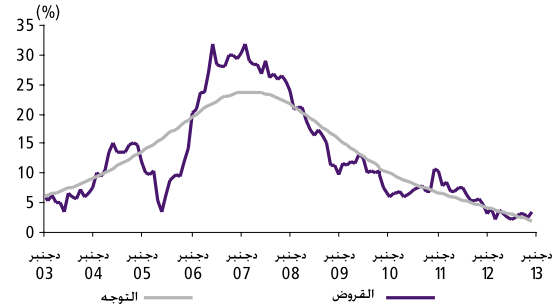
القروض البنكية

واصلت القروض البنكية تباطؤها منذ سنة 2008. إذ تنامت بواقع 3,9% مقابل 4,6% سنة من قبل. لتصل بذلك نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي إلى 85,3% بدل 86,9%. ويعزى هذا التغير إلى تراجع الطلب وإلى تشديد شروط منح القروض. على السواء. في هذا السياق. سجلت القروض المعلقة الأداء تطورا ملحوظا بنسبة 23,8%. لتصل بذلك نسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي 5,9% عوض 4,9% سنة 2012.

رسم بياني 2.7.1: التطورات السنوية للقروض والناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (المتوسط المتحرك لأربع فصول)

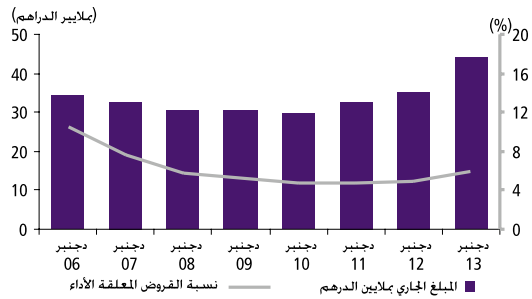


رسم بياني 1.7.1: النمو السنوي للقروض

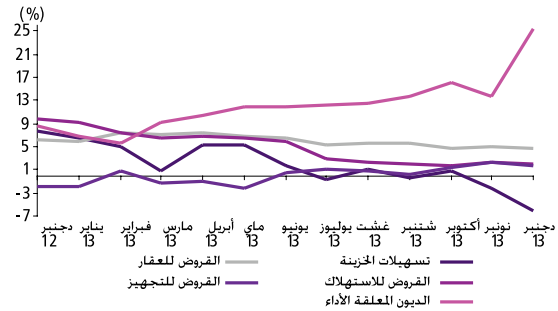


وحسب الغرض الاقتصادي. همّ تباطؤ القروض البنكية كافة مكوناتها. باستثناء القروض للتجهيز التي تزايدت بنسبة 1,5% بعد تراجعها سنة 2012. كما تدنت التسهيلات المقدمة للخزينة بواقع 5,6% مقابل ارتفاعها بمعدل 7,8%. ويعزى هذا التغير إلى جانب الوضعية الاقتصادية غير الملائمة. إلى تأثير فترة الأساس المرتبط بالارتفاع الذي سجل في دجنبر 2012. والذي بلغ 8 ملايين. في المقابل. تباطأت قروض الاستهلاك من 9,8% إلى 1,9%. وتلك الموجهة للسكن من 9,8% إلى 6,3%. أما قروض الإنعاش العقاري. فقد نمت بواقع 0,6% بعد أن تراجعت بنسبة 0,3%. بذلك. سجلت القروض العقارية تباطؤاً من 6,1% إلى 4,8%.

رسم بياني 4.7.1: تطور المبالغ الجارية ونسبة الدينون المعلقة الأداء

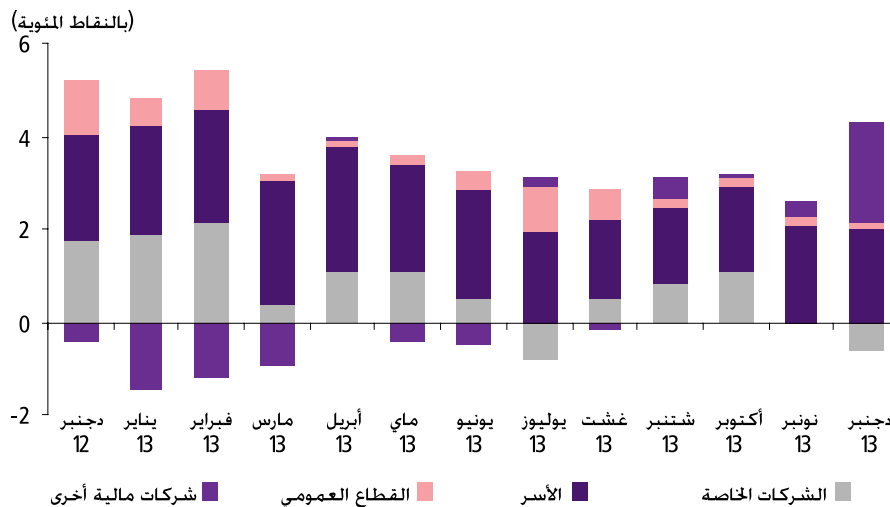


رسم بياني 3.7.1: نمو الفئات الرئيسية للقروض البنكية، على أساس سنوي (%)



وحسب القطاعات المؤسساتية، واصلت القروض الممنوحة للقطاع الخاص تباطؤها لتصل إلى 1,3% مقابل 4,7% سنة 2012 و 10,1% سنة 2011. ويشمل هذا التغير بالأساس تقلص القروض الممنوحة للشركات غير المالية بنسبة 3,5% بعد ارتفاعها بواقع 3,6%. وارتفاع القروض الممنوحة للأسر من 7% إلى 8,7%. من جهة أخرى، تراجعت القروض الممنوحة للقطاع العمومي¹ من 24,4% إلى 7,6%. فيما تعززت القروض الممنوحة للشركات المالية الأخرى بواقع 19,3% بعد تراجعها بنسبة 3,2%.

رسم بياني 5.7.1: مساهمة الوحدات الاقتصادية في نمو القروض البنكية على أساس سنوي



1 الشركات غير المالية العمومية والجماعات المحلية.

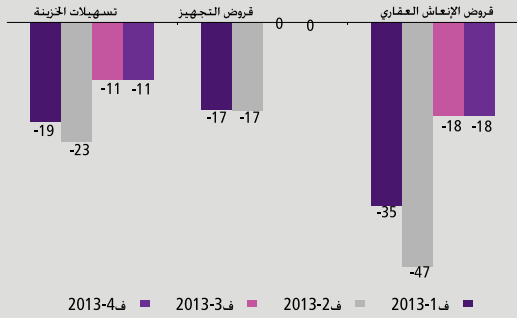
إطار 1.7.1: تقييم شروط منح القروض سنة 2013

يقوم بنك المغرب بإجراء استقصاء فصلي لدى البنوك بهدف الإحاطة بشروط منح القروض وبتطور الطلب عليها. وتشير نتائج الاستقصاء الخاصة بسنة 2013، إلى أن شروط منح القروض قد عرفت تشديدا نسبيا، خاصة خلال النصف الأول من السنة. كما أن الطلب على القروض قد تراجع، خصوصا في الفصلين الثاني والثالث.

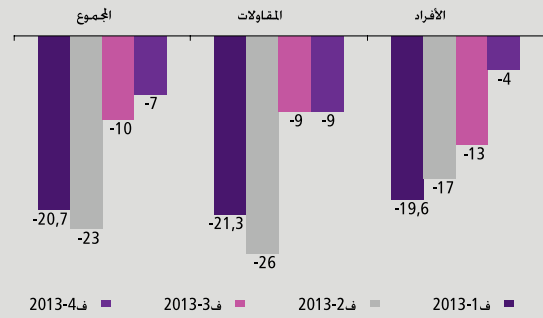
ففي ما يتعلق بمنح القروض، تبين النتائج المتعلقة بالنصف الأول من السنة تشديد ظروف استفادة المقاولات من القروض البنكية، خاصة القروض الموجهة للإنعاش العقاري وتسهيلات الخزينة. ويحتمل أن تكون هذه الوضعية مرتبطة بأفاق تطور النشاط الاقتصادي عموما وفي بعض القطاعات بشكل خاص. وفي ما يتعلق بالقروض الممنوحة للخواص، فيحتمل أن تكون الشروط التي تفرضها البنوك قد تشددت سواء في ما يتعلق بالقروض الموجهة للاستهلاك أو تلك الموجهة للسكن.

وخلال الفصلين الأخيرين من السنة، من المرجح أن تكون أغلب البنوك قد أبطت على شروط منح القروض دون تغيير سواء تلك الممنوحة للمقاولات أو للخواص.

رسم بياني 2.1.7.1: تطور معايير منح القروض للمقاولات سنة 2013 حسب الأغراض الاقتصادية (مؤشر الانتشار)

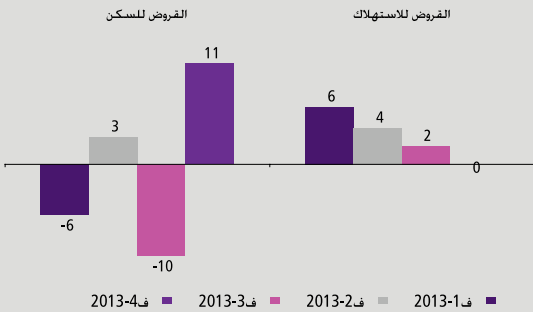


رسم بياني 1.1.7.1: تطور معايير منح القروض برسم سنة 2013 (مؤشر الانتشار*)

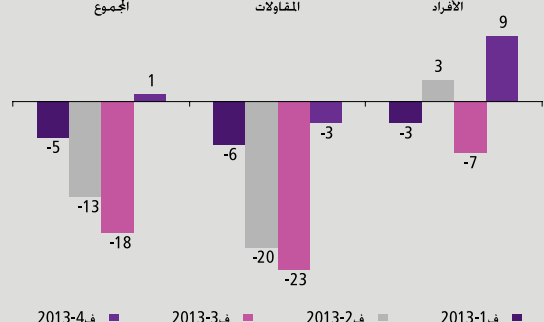


أما بخصوص الطلبات على القروض، فيحتمل أن تكون، حسب البنوك، قد تراجعت بالنسبة للمقاولات والخواص على السواء، خاصة خلال الفصلين الثاني والثالث، بالنسبة للمقاولات، يرجح أن يكون هذا التراجع ناجما عن تدهور آفاق تطور النشاط الاقتصادي وتدني الاستثمارات. أما على مستوى الخواص، فيرجح أن يكون تراجع الطلب على القروض قد هم أساسا القروض للسكن ارتباطا بأفاق تطور سوق السكن وتدني التوفير.

رسم بياني 4.1.7.1: تطور الطلب على القروض للخواص سنة 2013 حسب الغرض الاقتصادي (مؤشر الانتشار)



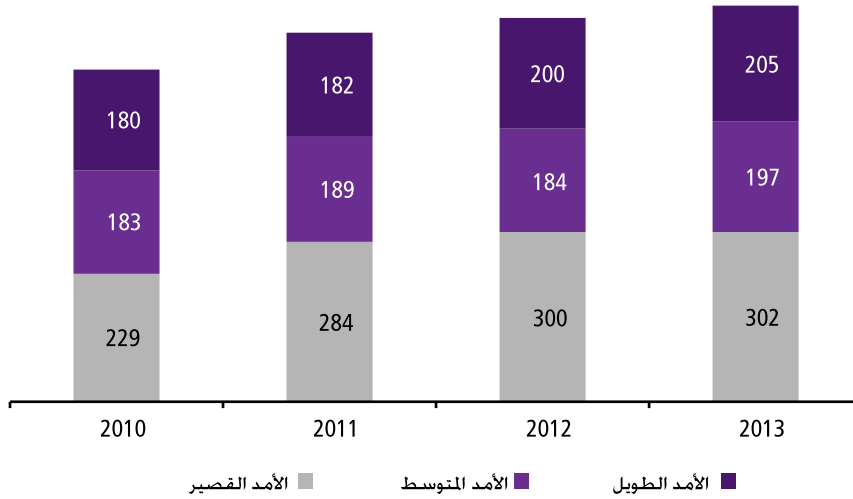
رسم بياني 3.1.7.1: تطور الطلب على القروض سنة 2013 (مؤشر الانتشار)



* يساوي مؤشر الانتشار الفارق بين نسب أجوبة «تليين» و «تشديد».

بتحليل القروض حسب الآجال¹. يتضح ارتفاع القروض لأجل قصير بواقع 0,7%، عوض 5,6% سنة من قبل. أما القروض لأجل متوسط، فقد تنامت بنسبة 6,7% بعد تراجعها بنسبة 2,5% سنة 2012، فيما تناقصت وتيرة نمو القروض لأجل طويل من 9,8% إلى 2,5%. وأخذاً في الاعتبار هذه التغيرات، بلغت حصة القروض لأجل قصير 40% سنة 2013 مقابل 26% للقروض المتوسطة الأجل و27% للقروض الطويلة الأمد.

رسم بياني 6.7.1: توزيع القروض حسب آجالها (بملايير الدرهم)

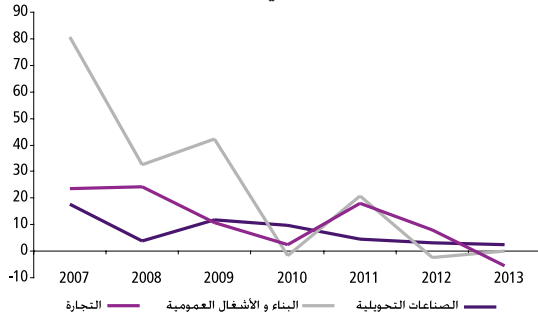


وحسب القطاعات، يتضح ضعف دينامية القروض الممنوحة للأنشطة غير الفلاحية. نتيجة للصعوبات التي تواجهها عدة أنشطة، خاصة الصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية. في المقابل، تنامت القروض الممنوحة للأنشطة الفلاحية بنسبة 3,6% بعد تراجعها بنسبة 1,4% سنة 2012. ارتباطاً بتحسّن الموسم الفلاحي.

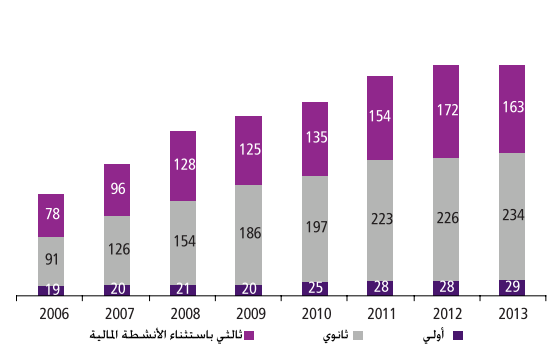
وقد تراجع نمو القروض الممنوحة للصناعات التحويلية من 3,2% إلى 2,4%. مما يعكس بالأساس تقلص القروض الممنوحة لقطاع الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية. بعد ارتفاعها سنة 2012، واستمرار تراجع تلك الموجهة لقطاع النسيج والملابس والجلد. في المقابل، تنامت القروض الممنوحة للصناعات الغذائية والتبغ بنسبة 12,8% مقابل 8%. أما القروض الموجهة لقطاع البناء والأشغال العمومية، فقد ظلت في شبه استقرار بعد انخفاضها بواقع 2,3% سنة من قبل، فيما تنامت القروض الممنوحة للأنشطة الاستخراجية بنسبة 49,1%.

1 أجل قصير: مدة أقل من سنتين. أجل متوسط: بين سنتين وخمس سنوات. أجل طويل: مدة تفوق خمس سنوات.

رسم بياني 8.7.1: نمو القروض في بعض فروع النشاط
(على أساس سنوي بالنسبة المئوية)



رسم بياني 7.7.1: توزيع القروض حسب القطاعات (%)



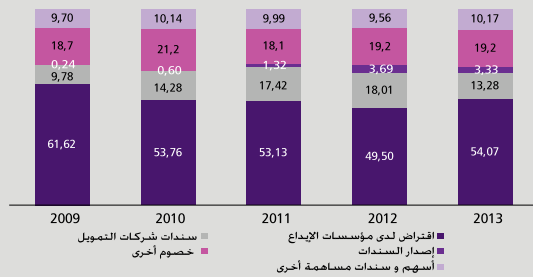
وبخصوص القروض الممنوحة للقطاع الثالثي باستثناء الأنشطة المالية، فقد تراجع جاري مبلغها بواقع 5,4% مقابل ارتفاعه بنسبة 12% سنة 2012. ويعزى هذا التغير إلى تدني القروض الممنوحة لقطاع «التجارة» بواقع 5,4% وتراجع القروض الموجهة لقطاع «النقل والاتصالات» بنسبة 1,5% بعد أن سجلت ارتفاعات بلغت 7,9% و2,2% على التوالي. علاوة على ذلك، عرفت القروض الممنوحة للأنشطة المالية ارتفاعا بلغت نسبته 16,9% عوض 4,2% سنة من قبل.

إطار 2.7.1: مساهمة شركات التمويل في تمويل القطاع الخاص

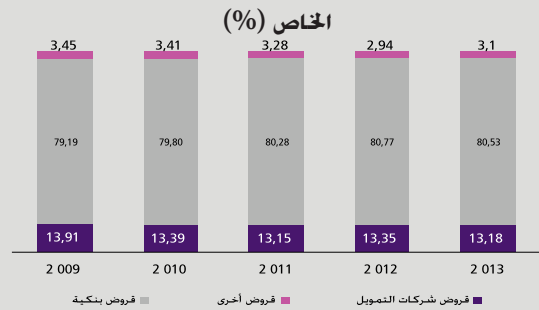
تساهم شركات التمويل¹ في المغرب بشكل كبير في تمويل الاقتصاد، خاصة عبر القروض للاستهلاك والقروض الإيجارية. وقد منحت هذه الشركات، خلال السنوات الخمس الأخيرة، ما متوسطه 13,9% من القروض المقدمة للقطاع الخاص من طرف الشركات المالية²، أي ما يعادل 16,5% من القروض للأسر و10,8% من القروض الموزعة على الشركات غير المالية الخاصة. فخلال السنوات الخمس الأخيرة، لوحظ أن القروض الممنوحة للأسر موجهة للاستهلاك بنسبة 68% في المتوسط. أما القروض الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة، فتتميز بهيمنة القروض للتجهيز بنسبة 84%.

وتستمد الشركات المالية تمويلاتها بنسبة 54,4% من الاقتراضات من القطاع البنكي وبنسبة 14,6% من إصدار السندات.

رسم بياني 2.2.7.1: بنية موارد شركات التمويل (%)



رسم بياني 1.2.7.1: بنية القروض الممنوحة للقطاع الخاص (%)



1 يصل عدد شركات التمويل إلى 36 شركة، منها على الخصوص 18 شركة مختصة في القروض للاستهلاك، 6 في القروض الإيجارية، وشركتين في القروض العقارية.

2 تتكون أساسا من البنوك وشركات التمويل والبنوك الحرة وصندوق الإيداع والتدبير وجمعيات القروض الصغرى.

في سنة 2013، عرف المبلغ الجاري للقروض الممنوحة من طرف هاته الشركات ارتفاعا بواقع 0,3% مقابل 5,7% سنة 2012، بفعل تباطؤ القروض الممنوحة للأسر والمقاولات على السواء، من 7,3% إلى 0,3% ومن 4,2% إلى 0,4% على التوالي.

وحسب الغرض الاقتصادي، عرفت وتيرة نمو قروض الاستهلاك، التي تمثل في المتوسط 35% من القروض الممنوحة من طرف هاته الشركات، تباطؤا خلال السنوات الخمس الأخيرة، إذ تراجعت من 16,2% سنة 2009 إلى 0,5% سنة 2013. أما بخصوص القروض الإيجارية، فقد سجلت وتيرة نمو مستقرة نسبيا قدرها 8,4% في المتوسط بين سنتي 2008 و2012، قبل أن تتباطأ إلى 0,5% سنة 2013. في المقابل، عرفت القروض الإيجارية التي وزعتها البنوك تراجعا في وتيرة نموها من 19,3% سنة 2008 إلى 1,3% سنة 2013.

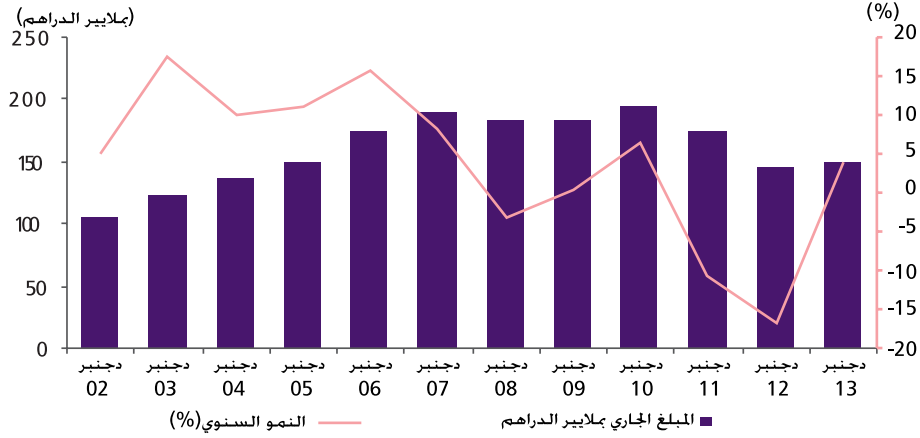


صافي الاحتياطيات الدولية

بعد تراجعها الملحوظ بنسبة 16,7% سنة 2012، سجلت الاحتياطيات الدولية الصافية¹ ارتفاعا بواقع 3,8%. بفضل تقلص عجز الحساب الجاري وتنامي القروض وتدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية. وتمثل هذه الاحتياطيات، التي بلغت 150,3 مليار درهم في متم شهر دجنبر، ما يساوي 4 أشهر و9 أيام من واردات السلع والخدمات عوض 4 أشهر ويومين السنة الماضية.

¹ يقصد بالاحتياطيات الدولية الصافية الموجودات الاحتياطية التي تخضع لمراقبة السلطة النقدية، ناقص الالتزامات نحو غير المقيمين لأجل قصير: الاحتياطيات الدولية الصافية: الموجودات من الذهب النقدي+الموجودات من حقوق السحب الخاصة+الموجودات بالعملات القابلة للتحويل+ وضعية احتياطي المغرب لدى صندوق النقد الدولي-الالتزامات الأجنبية بالعمل لأجل قصير.

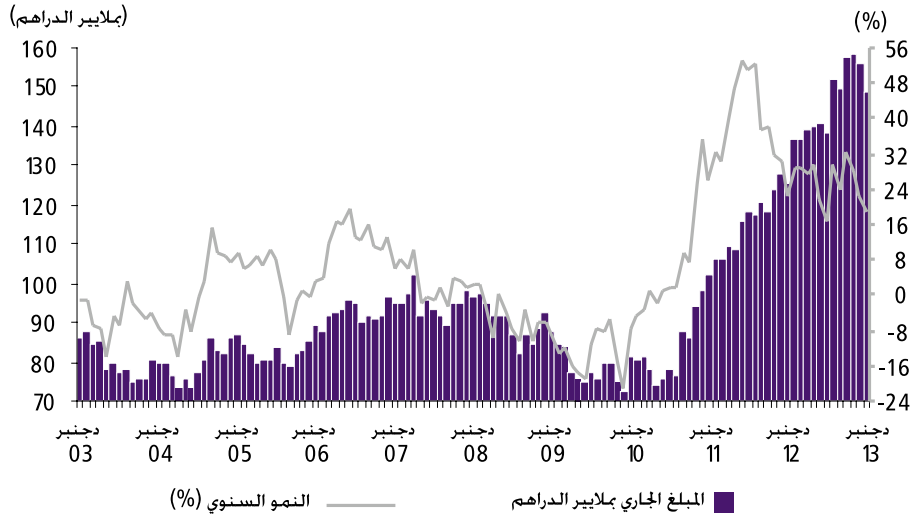
رسم بياني 9.7.1: التطور السنوي لصافي الاحتياطات الدولية



الديون الصافية على الإدارة المركزية

واصلت الديون الصافية على الإدارة المركزية ارتفاعها الذي انطلق سنة 2011. إذ تنامت بواقع 19% سنة 2013 لتصل إلى 149,3 مليار درهم. مساهمة بما قدره 2,4 نقطة مئوية في نمو المجموع النقدي م3. وتتكون هذه الديون بالأساس من سندات الخزينة التي تحوز البنوك 88% منها. فيما تحوز مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية 12% منها.

رسم بياني 10.7.1: التطور السنوي للديون الصافية على الإدارة المركزية



2.1.8.1 مكونات م3 ومجمعات التوظيفات السائلة

مكونات م3

تباطأ نمو الكتلة النقدية إلى 3,1% سنة 2013، وهو ما يعكس على الخصوص تباطؤ النقود الكتابية وتراجع الودائع بالعملة الأجنبية، بعد أن كانت قد سجلت ارتفاعاً قويا سنة من قبل. في المقابل، شهدت باقي مكونات المجمع م3 تسارعا مهماً.

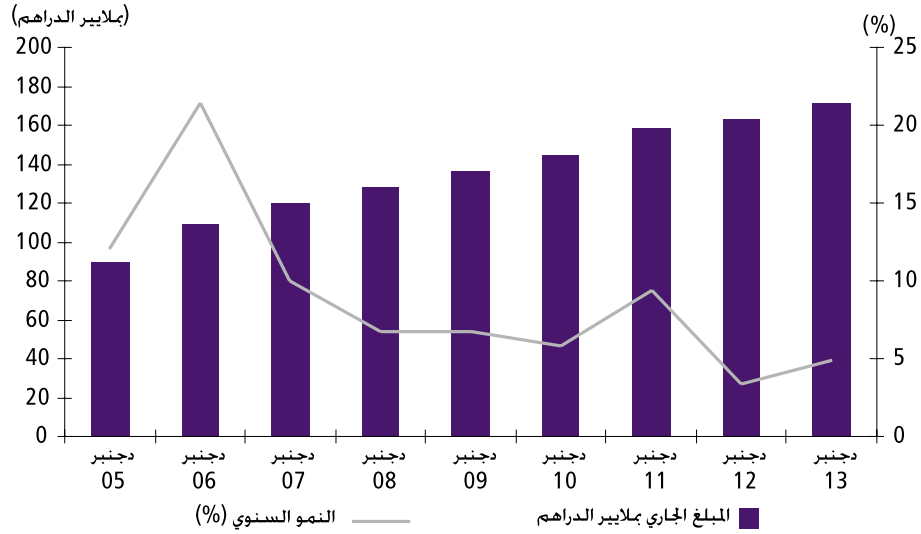
جدول 2.7.1: تطور مكونات الكتلة النقدية م3

المجمع م3	أصول نقدية أخرى*	التوظيفات تحت الطلب	النقود الكتابية	العملة الائتمانية	
المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (بملايير الدراهم)					
799,9	231,2	79,9	360,8	128,1	2008
856,0	243,2	87,3	388,7	136,7	2009
891,9	248,4	94,0	404,8	144,7	2010
949,3	259,6	102,9	428,5	158,3	2011
992,2	268,7	111,4	448,5	163,6	2012
1 023,2	273,9	120,3	457,6	171,4	2013
الحصة ضمن المجمع م3 بالنسبة المئوية					
100,0	28,9	10,0	45,1	16,0	2008
100,0	28,4	10,2	45,4	16,0	2009
100,0	27,8	10,5	45,4	16,2	2010
100,0	27,3	10,8	45,1	16,7	2011
100,0	27,1	11,2	45,2	16,5	2012
100,0	26,8	11,8	44,7	16,8	2013
التغيرات بالنسبة المئوية					
13,3	31,1	10,3	7,0	6,7	2008
7,0	5,2	9,3	7,7	6,7	2009
4,2	2,1	7,7	4,1	5,9	2010
6,4	4,5	9,5	5,8	9,4	2011
4,5	3,5	8,2	4,7	3,4	2012
3,1	2,0	8,1	2,0	4,7	2013

* تشمل الأصول النقدية الأخرى الحسابات لأجل والسندات لأجل ثابت، والودائع بالعملة الأجنبية، والقيم المستحقة، وشهادات الإيداع التي تساوي مدتها المتبقية أو تقل عن سنتين، وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية والودائع لأجل لدى الخزينة العامة للمملكة.

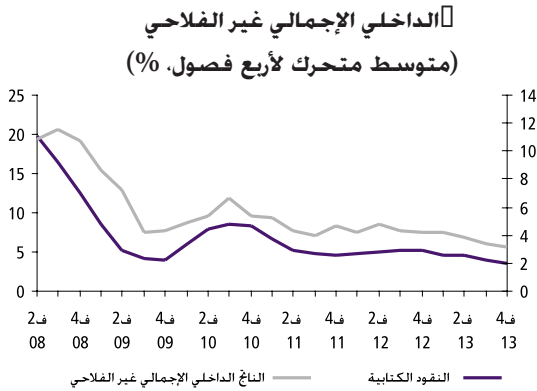
بلغت وتيرة تزايد العملة الائتمانية 4,7% بعد 3,4% سنة 2012، مساهمة بواقع 0,8 نقطة مئوية في نمو الكتلة النقدية، مقابل 0,6 نقطة سنة 2012، وخلال السنة، واصل مبلغها الجاري ارتفاعه منذ شهر مارس ليصل لأول مرة إلى أعلى مستوى له خلال شهر غشت بفعل تزامن العطلة الصيفية وشهر رمضان، ومرة ثانية في شهر أكتوبر مع حلول عيد الأضحى.

رسم بياني 11.7.1 : تطور التداول النقدي

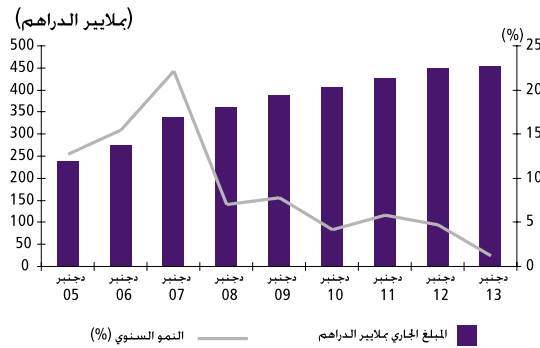


أما النقود الكتابية، فقد تراجعت وتيرتها من 4,7% إلى 2%، في سياق يتسم بتدني الأنشطة غير الفلاحية. لتصل بذلك مساهمتها في نمو المجموع م3 إلى 0,9 نقطة مئوية. بعد أن بلغت 2,1 نقطة. ويعزى هذا التغير بالأساس إلى تباطؤ وتيرة نمو الودائع تحت الطلب لدى البنوك من 4,2% إلى 4% وتدني الودائع لدى الخزينة بنسبة 14,9% بعد ارتفاعها بواقع 10,2%.

رسم بياني 13.7.1: النمو السنوي للنقود الكتابية وللناج

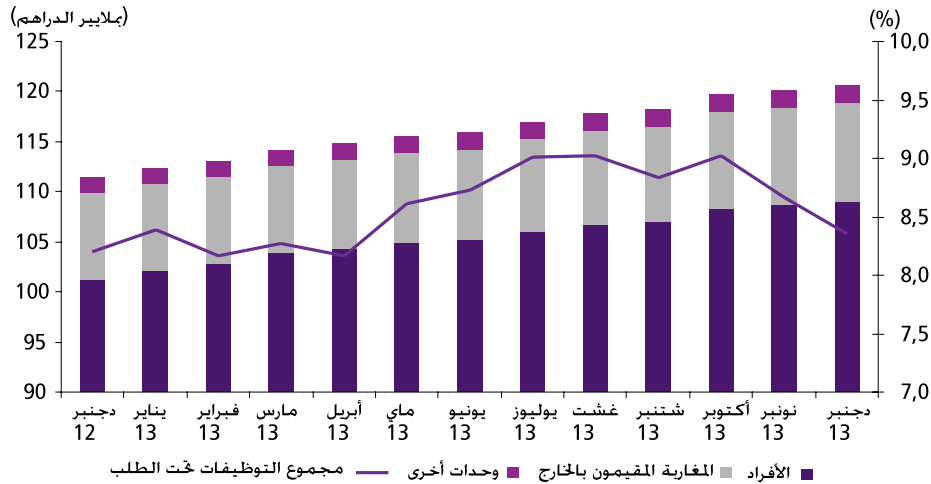


رسم بياني 12.7.1: تطور النقود الكتابية



سجلت التوظيفات تحت الطلب نموا بواقع 8,1% مقابل 8,2% سنة 2012. لتصل بذلك مساهمتها في نمو المجموع م3 إلى حدود 0,9 نقطة مئوية. وحسب أصناف المُودعين، يساهم الخواص بما قدره 7 نقط مئوية في هذا النمو. فيما تصل مساهمة المغاربة المقيمين بالخارج إلى 1,1 نقطة.

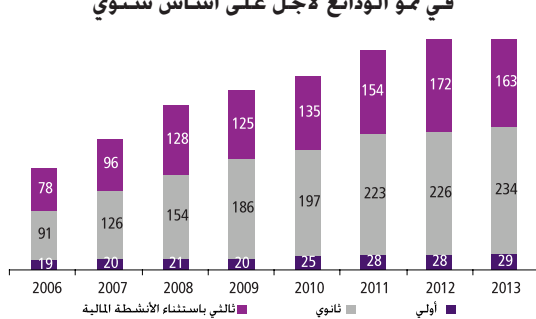
رسم بياني 14.7.1: تطور التوظيفات تحت الطلب سنة 2013



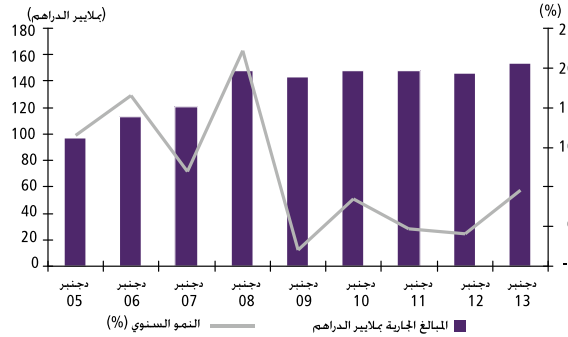
من جهة أخرى، ارتفعت الأصول النقدية الأخرى، المدرجة ضمن المجموع م3، بواقع 2% مقابل 3,5% سنة 2012. ويشمل هذا التغير بالأساس تقلصا بنسبة 8,7% في الودائع بالعملة الأجنبية بعد ارتفاعها بواقع 17,1% وتنامي وتيرة نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية بنسبة 4,8% بعد تراجعها بنسبة 0,4%. وبخصوص الودائع لأجل، وبعد انخفاضاتها المتتالية منذ سنة 2011، عادت لتحسن سنة 2013، وتنتهي السنة بارتفاع بنسبة 4,2% في سياق تزايد أسعار الفائدة على الودائع، وحسب المودعين. تنامت حسابات المقاولات غير المالية الخاصة بواقع 17,3% بعد تراجعها بنسبة 27,1% سنة 2012، كما تنامت حسابات الأسر بواقع 7,1% بعد ارتفاعها بنسبة 1,6%.

رسم بياني 16.7.1: مساهمة القطاعات المؤسساتية

في نمو الودائع لأجل على أساس سنوي



رسم بياني 15.7.1: تطور الودائع لأجل



مجمعات التوظيفات السائلة

سجلت مجمعات التوظيفات السائلة¹ سنة 2013 تراجعاً بنسبة 1,3% بعد ارتفاعها بواقع 6,9% سنة 2012. نتيجة بالأساس لتدني سندات الخزينة التي في حوزة مؤسسات الاحتياط والضمان الاجتماعي. في المقابل، تسارعت وتيرة نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي السنديّة. في حين ظلّ المبلغ الجاري لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض دون تغيير.

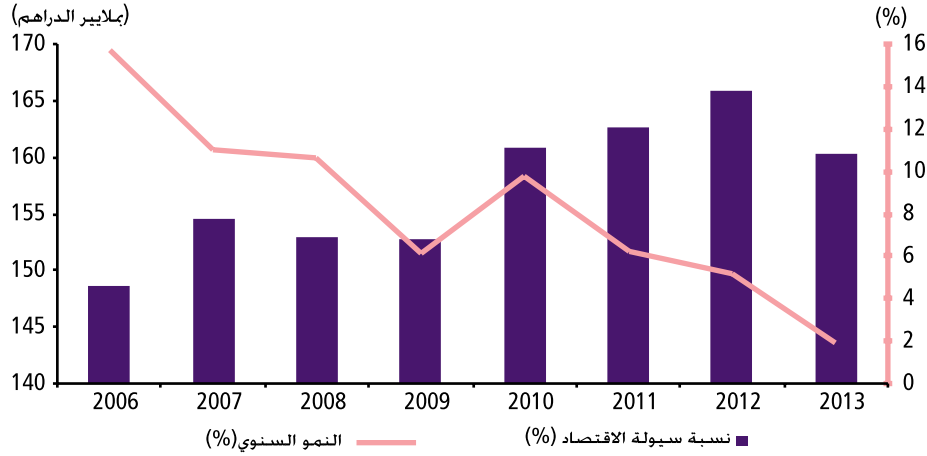
جدول 3.7.1: مجمعات التوظيفات السائلة

نهاية 2013		نهاية 2012		نهاية 2011	المبالغ الجارية بملايير الدراهم
التغير %	المبلغ الجاري	التغير %	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	
-4,0	234,5	11,1	244,4	219,9	مجمع ت.س1
-2,8	229,5	10,1	236,1	214,4	سندات الخزينة القابلة للتداول
-58,7	2,4	67,1	5,9	3,5	سندات شركات التمويل
20,6	1,6	0,4	1,4	1,4	أوراق الخزينة
-15,4	0,8	72,6	1,0	0,6	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية
4,4	114,9	3,3	110,0	106,4	مجمع ت.س2
4,4	114,9	3,3	110,0	106,4	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض
0,0	26,2	-11,4	26,2	29,6	مجمع ت.س3
0,0	26,2	-11,4	26,2	29,6	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض
-1,3	375,6	6,9	380,6	355,9	مجموع التوظيفات السائلة

في ظل هذه الظروف، تنامت سيولة الاقتصاد، التي تتكون من الكتلة النقدية ومجمعات التوظيفات السائلة، بنسبة 1,9% سنة 2013. كما سجلت سيولة الاقتصاد أول انخفاض لها منذ سنة 2009 إلى 160,3%.

¹ تشمل مجمعات التوظيفات السائلة الأصول المالية التي في حوزة الوحدات باستثناء مؤسسات الإيداع. وتمثل هذه الأصول احتياطياً للقدرة الشرائية. إلا أن سيولتها غير كافية ليتم إدراجها في المجمع م3.

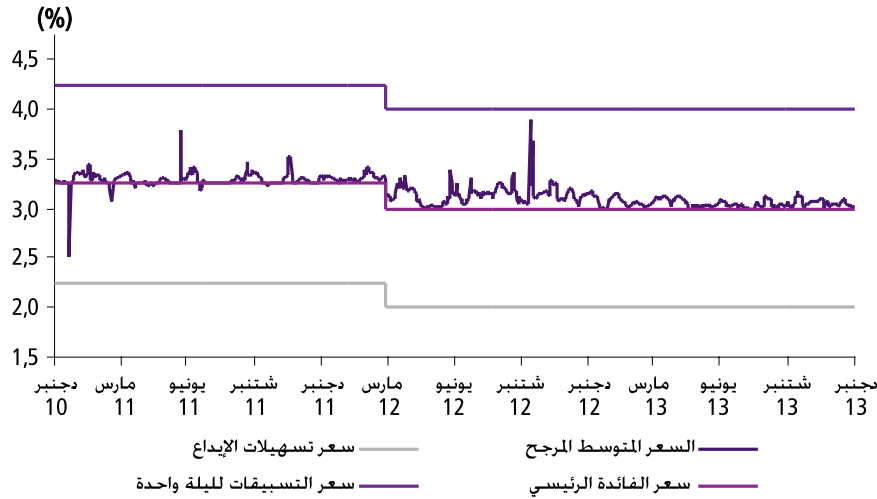
رسم بياني 17.7.1: سيولة الاقتصاد



2.7.1 أسعار الفائدة

انخفض سعر الفائدة ما بين البنوك في السوق النقدية خلال سنة 2013 بواقع 13 نقطة أساس مقارنة بسنة 2012 ليصل إلى 3,06% في المتوسط، وهي نسبة قريبة من سعر الفائدة الرئيسي. وقد صاحب هذا التغير تدني تقلب سعر الفائدة ما بين البنوك، إذ انخفض انحرافه المعياري من 8 إلى نقطتي أساس.

رسم بياني 18.7.1: تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة ما بين البنوك (معطيات يومية)



وبخصوص أسعار الفائدة على القروض¹ فقد سجلت انخفاضا بواقع 7 نقط أساس في المتوسط لتصل نسبتها إلى 6,23%. وحسب الغرض الاقتصادي، سُجل تدني كل من تسهيلات الخزينة من 6,31% إلى 6,20% والقروض

1 حسب نتائج الاستقصاء الفصلي لبنك المغرب لدى البنوك.

للتجهيز من 6% إلى 5,93% . فيما استقرت أسعار الفائدة على القروض للعقار والقروض للاستهلاك في حدود 6,12% و 7,34% على التوالي.

جدول 4.7.1: تطور أسعار الفائدة على القروض

2013					2012					
*2013	4ف	3ف	2ف	1ف	*2012	4ف	3ف	2ف	1ف	
6,20	6,62	6,28	6,02	5,87	6,31	6,17	6,41	6,08	6,56	أسعار الفائدة على القروض وتسهيلات الخزينة
5,93	5,49	6,12	5,99	6,10	6,00	6,14	5,76	5,93	6,16	قروض التجهيز
6,12	6,03	6,04	6,15	6,27	6,11	6,10	6,03	6,13	6,19	القروض العقارية
7,38	7,34	7,37	7,42	7,39	7,34	7,42	7,28	7,19	7,46	قروض الاستهلاك
6,23	6,52	6,30	6,09	6,01	6,30	6,20	6,35	6,13	6,52	مجموع القروض البنكية

* متوسط حسابي

المصدر : الاستقصاء الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك

وبخصوص الأسعار المطبقة على الودائع، واصل متوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع لسنة و12 شهرا توجهه نحو الارتفاع ليصل إلى 3,79% سنة 2013. ويحتمل أن يعكس هذا الارتفاع الجهود التي تبذلها البنوك ومدى تنافسها لجذب موارد مستقرة نتيجة استمرار حاجتها للسيولة. وحسب الآجال، ارتفعت الأسعار بواقع 8 نقاط أساس بالنسبة للودائع لمدة 12 شهرا و 7 نقط للودائع لأجل 6 أشهر. أما سعر الفائدة الأدنى الممنوح على الحسابات على الدفتر لدى البنوك¹، فقد بلغ 3,51%. أي بزيادة بواقع 51 نقطة أساس مقارنة بالسنة الماضية.

جدول 5.7.1: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر* (بالنسبة المئوية)

2013	2013	2013	2013	2013	2012	2011	2010	
4ف:	3ف:	2ف:	1ف:	1ف:				
3,56	3,59	3,55	3,56	3,52	3,49	3,32	3,31	الودائع لمدة 6 أشهر
3,91	3,92	3,83	3,89	4,02	3,83	3,76	3,69	الودائع لمدة 12 شهرا
3,79	3,79	3,73	3,76	3,85	3,70	3,59	3,54	الودائع لمدة 6 و 12 شهرا
3,51	3,74	3,74	3,28	3,28	3,00	2,97	2,97	الحسابات على الدفتر لدى البنوك

(*) متوسط حسابي

وبخصوص الأسعار المطبقة على سندات الخزينة في السوق الأولية، فقد سجلت ارتفاعات مهمة تراوحت بين 34 نقطة أساس بالنسبة للسندات لأجل 35 يوما و102 نقطة في السندات لأجل 10 سنوات. ويرجح أن يكون هذا التغير ناجما عن تزايد حاجيات الخزينة للتمويل، بالرغم من التراجع النسبي لعجز الميزانية. وتوجهت الأسعار أيضا نحو الارتفاع في السوق الثانوية. وكما هو الحال في السوق الأولية، سُجل اتساع الفارق بين آجال الاستحقاق القصيرة والمتوسطة والطويلة.

1 تتم مقايسته بمتوسط سعر الفائدة المرجح لسندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا خلال النصف السابق من السنة، ناقص 50 نقطة أساس.

جدول 6.7.1: أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية*

2013	4: 2013	3: 2013	2: 2013	1: 2013	2012	2011	2010	
أسعار الفائدة لأجل قصير								
-	-	-	-	-	-	3,28	3,37	21 يوما
-	-	-	-	-	3,71	-	-	24 يوما
4,12	-	-	-	4,12	3,78	-	-	35 يوما
-	-	-	-	-	3,38	-	-	39 يوما
-	-	-	-	-	3,48	-	-	43 يوما
-	-	-	-	-	3,41	-	-	44 يوما
-	-	-	-	-	3,97	-	-	45 يوما
3,71	3,48	3,50	3,94	3,93	3,33	3,31	3,36	13 أسبوعا
3,94	3,74	3,82	4,11	4,07	3,48	3,33	3,42	26 أسبوعا
4,16	4,13	4,11	4,23	4,20	3,69	3,47	3,54	52 أسبوعا
أسعار الفائدة لأجل متوسط وطويل								
4,64	4,69	4,61	4,68	4,57	3,94	3,64	3,68	سنتان
4,92	5,08	4,93	-	4,75	4,22	3,86	3,90	5 سنوات
5,51	5,60	5,42	-	-	4,49	4,14	4,17	10 سنوات
5,69	5,85	5,71	5,69	5,52	4,70	4,36	4,34	15 سنة
-	-	-	-	-	5,01	4,42	4,45	20 سنة
-	-	-	-	-	5,02	-	-	30 سنة

(*) متوسط حسابي

إطار 3.7.1: شروط تمويل الخزينة في السوق الوطنية سنة 2013

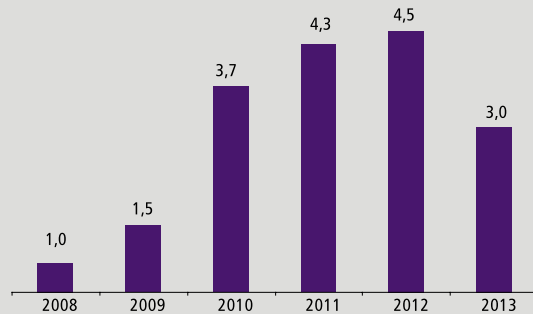
منذ سنة 2009 وعجز الميزانية في تفاقم. إذ انتقل من 16 مليار إلى 57,6 مليار درهم سنة 2012. ثم إلى 48,1 مليار درهم مع متم سنة 2013. إلا أن هذا التراجع لم يمنع من ارتفاع اقتراضات الخزينة بشكل ملحوظ سنة 2013. إذ بلغت 175,2 مليار درهم عوض 120,3 مليار سنة 2012.

وعرف متوسط أجل استحقاق إصدارات الخزينة ارتفاعا مستمرا. إذ انتقل من سنة واحدة في 2008 إلى 4,5 سنوات سنة 2012 ثم إلى 3 سنوات سنة 2013. فيما انخفضت حصص الأجل القصيرة من 95% سنة 2008 إلى 19% سنة 2012. قبل أن ترتفع إلى 46% سنة 2013. ويحتمل أن يكون هذا التغير مرتبطا بالأساس بالارتفاع المهم لعائدات الأجل المتوسطة والطويلة.

رسم بياني 2.3.7.1: تطور متوسط عائدات سندات الخزينة في السوق الأولية (%)

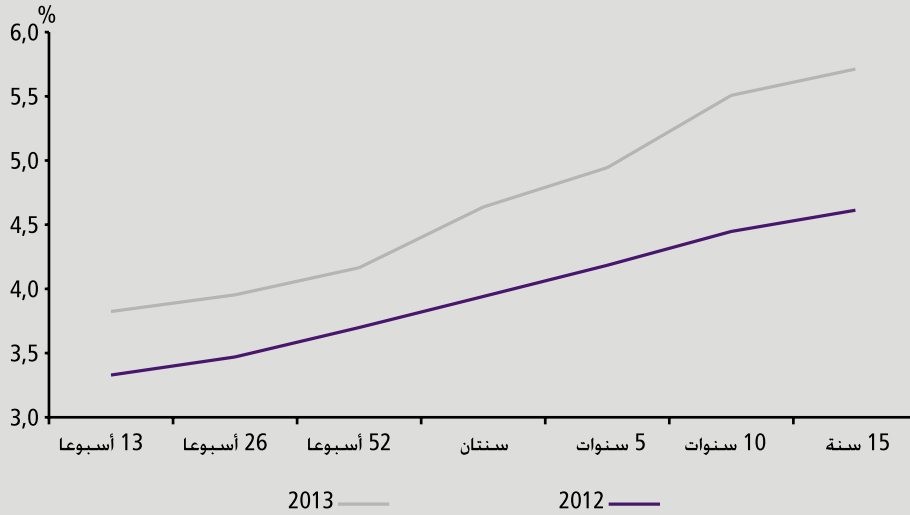


رسم بياني 1.3.7.1: تطور متوسط أجل استحقاق سندات الخزينة في السوق الأولية (بالسنوات)



في ظل هذه الظروف. ارتفع متوسط عائد إصدارات الخزينة من 3,6% بين 2008 و2011 إلى 4,1% سنة 2012 و4,5% سنة 2013. ويعزى هذا الارتفاع إلى التزايد الملحوظ والمعمم لعائدات كافة الآجال. خاصة منها تلك لأجل متوسط وطويل.

رسم بياني إ3.3.7.1: تطور أسعار إصدارات الخزينة

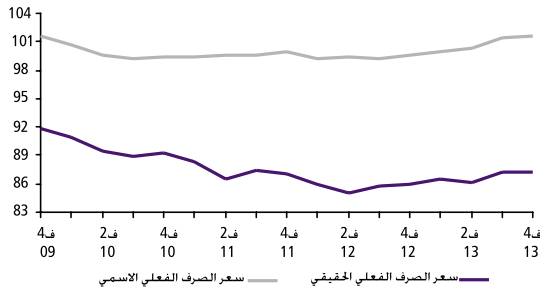


3.7.1 سوق الصرف

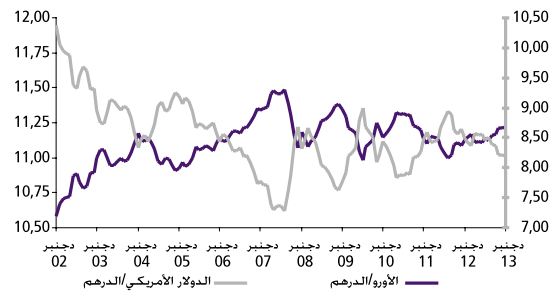
تراجع سعر الدرهم مقابل الأورو بواقع 0,60% وبنسبة 2,73% مقابل الدولار. مما يعكس تغير سعر الأورو مقابل الدولار الأمريكي. في ظل هذه الظروف. ارتفعت العملة الوطنية بشكل مهم مقابل عملات أبرز شركاء المغرب من الدول الصاعدة. خاصة تلك التي تأثرت بقرار سحب برنامج الاحتياطي الفدرالي لشراء الأصول. بذلك. ارتفعت قيمة الدرهم مقابل الريال البرازيلي بنسبة 13,18%. وبنسبة 12,14% مقابل الروبية الهندية وبواقع 8,44% مقابل الليرة التركية. وتزايد سعر الدرهم مقابل عملة الصين. ثالث مزود للمغرب. بشكل طفيف لم يتجاوز 0,75%.

وأخذا في الاعتبار أيضا تطور أسعار عملات باقي الشركاء والمنافسين. فقد تنامي سعر الصرف الفعلي للدرهم بنسبة 1,5% بالقيمة الإسمية وبنسبة 1,3% بالقيمة الحقيقية.

رسم بياني 20.7.1: سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدرهم (2000: سنة أساس)

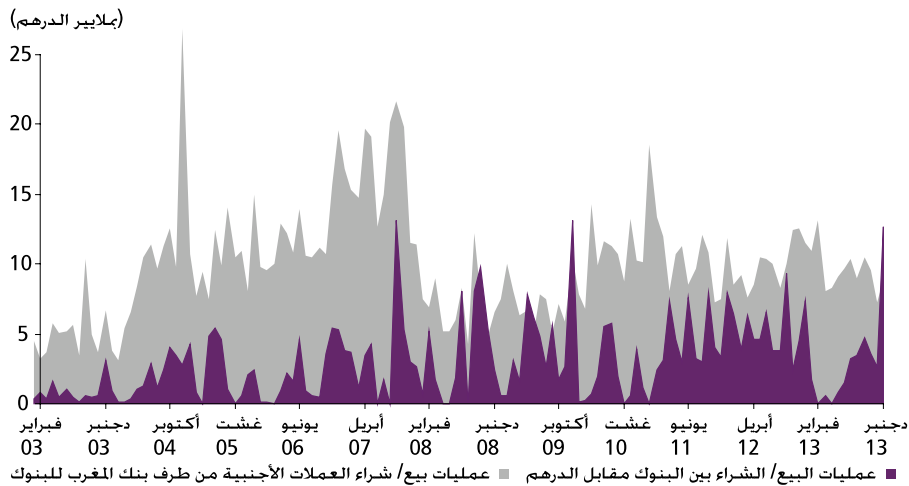


رسم بياني 19.7.1: سعر الصرف الخاص بالتحويل (متوسط شهري)



من حيث المعاملات، سجل مبلغ المبادلات بين البنوك من العملات الأجنبية مقابل الدرهم متوسطا شهريا قدره 9,6 مليار درهم، أي بتراجع بواقع 4% مقارنة بسنة 2012، إلى جانب ذلك، تدنت عمليات الإقراض والاقتراض ما بين البنوك بالعملات الأجنبية بنسبة 4,4%، ليصل متوسطها إلى قرابة 30,9 مليار درهم.

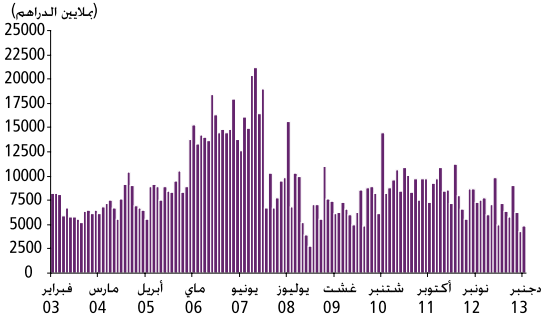
رسم بياني 21.8.1: المعاملات بالناجز في سوق الصرف



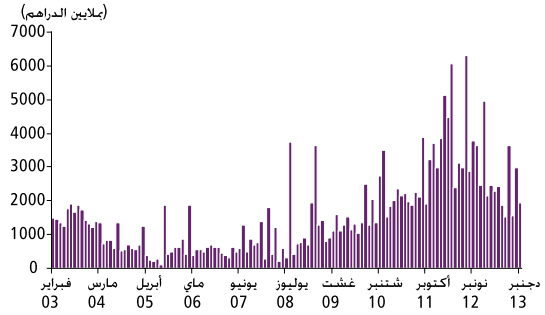
وتدنت مشتريات البنوك من العملات الأجنبية لدى بنك المغرب بواقع 49,5% بعد ارتفاعها بنسبة 11% سنة من قبل، ليصل بذلك متوسطها الشهري إلى 2,7 مليار. وقد كان هذا التراجع أكثر حدة خلال النصف الأول من السنة، إذ بلغ متوسط حجم المشتريات 760 مليون درهم، مقابل 5,4 مليار برسم نفس الفترة من سنة 2012، ارتباطا بالخصوص بالمداهيل المهمة للاستثمارات المباشرة، ومع تباطؤ التدفقات خلال النصف الثاني من السنة، تزايد لجوء البنوك إلى بنك المغرب إلى 4,6 مليار في المتوسط.

من جهة أخرى، تراجعت عمليات شراء العملات لأجل من طرف الزبناء لدى البنوك، خاصة لتغطية وارداتهم، بنسبة 19,7% سنة 2013 لتصل إلى 6,6 مليار درهم. كما تقلصت المبيعات لأجل بنسبة 36,6% ليصل مبلغها إلى 2,5 مليار.

رسم بياني 23.7.1: شراء العملات لأجل



رسم بياني 22.7.1: بيع العملات لأجل



أما العمليات التي تقوم بها البنوك بالعملات الأجنبية مع مراسليها في الخارج، فقد تعزز متوسط حجمها بنسبة 31,8% سنة 2013 ليصل إلى 76,8 مليار درهم. بعد تراجعه بنسبة 59,8% سنة من قبل. من جهة أخرى، تدنت ودائع البنوك وتوظيفاتها بالعملات الأجنبية في الخارج بنسبة 24,8% لتصل إلى 4,6 مليار درهم.

جدول 7.7.1: العمليات المنجزة في سوق الصرف (المتوسط الشهري بملايير الدراهم)

التغير (%)	التغير (%)	2013	2012	
2013/2012	2012/2011			
-4,0	-2,8	9,6	10,0	عمليات البيع والشراء بين البنوك مقابل الدرهم
-	-	0,2	0,0	عمليات شراء العملات الأجنبية من البنوك من طرف بنك المغرب
-49,5	11,0	2,7	5,3	عمليات بيع العملات الأجنبية للبنوك من طرف بنك المغرب
31,8	-59,8	76,8	58,3	عمليات شراء/بيع العملات الأجنبية مقابل العملات الأجنبية المنجزة مع مراسلين أجانب

8.1 أسواق الأصول

خلال سنة 2013، شهدت أسواق الأصول تطورا غير ملائم على العموم. فعلى صعيد بورصة القيم، واصلت أسعار الأسهم تراجعها المسجل خلال السنتين الأخيرتين. ليبدأ هذا التوجه في التغيير انطلاقا من شهر شتنبر. مما مكن من تقليص الأداء السلبي السنوي للبورصة بشكل ملحوظ. علاوة على ذلك، تواصل ضعف السيولة في سوق الأصول، مما نتج عنه إعادة تصنيفها من طرف MSCI ضمن «الأسواق الحدودية» عوض «الأسواق الصاعدة».

وعلى مستوى سوق الدين، ارتفعت اقتراضات الخزينة بواقع 45%. وهمت بالأساس الآجال القصيرة. ارتباطا بالارتفاع الأكثر حدة للأسعار المطبقة على الآجال المتوسطة والطويلة. أما على مستوى الدين الخاص، فلم يتجاوز مبلغ الاقتراضات السنوية الجديدة 4,5 مليار درهم عوض 19,6 مليار سنة 2012. وتميزت سنة 2013 أيضا بشبه غياب إصدارات سندات شركات التمويل. في حين ارتفعت إصدارات شهادات الإيداع وأوراق الخزينة.

وبخصوص الأصول العقارية، تنامت الأسعار بنسبة 1,1% مقابل 2,6% سنة من قبل. نتيجة بالأساس لارتفاع أسعار الأملاك السكنية بواقع 0,4% والأراضي الحضرية بنسبة 3,9%. وقد جاء هذا التطور في سياق تراجع عدد المعاملات بنسبة 5,6% بعد ارتفاعها بواقع 4,8% سنة 2012.

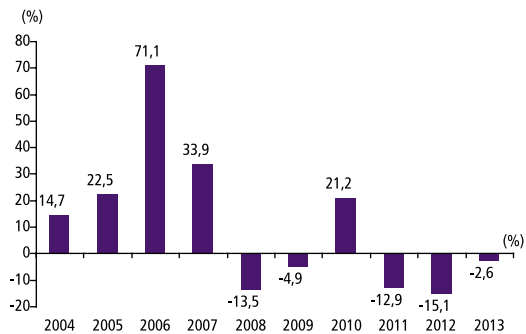
1.8.1 سوق البورصة

عاد مؤشر مازي ليتراجع من جديد بنسبة 2,6% سنة 2013. بعد أدائه السلبي الذي بلغ 12,9% سنة 2011 و15,1% سنة 2012. وحسب القطاعات، تدنت الاتصالات بواقع 9,4% وقطاع العقار بواقع 9,2% وقطاع البناء ومواد البناء بنسبة 4,6%. في المقابل، تنامي مؤشر القطاع البنكي بنسبة 3,4%.

رسم بياني 2.8.1: التطور اليومي لمؤشر مازي بين سنتي 2013 و2011



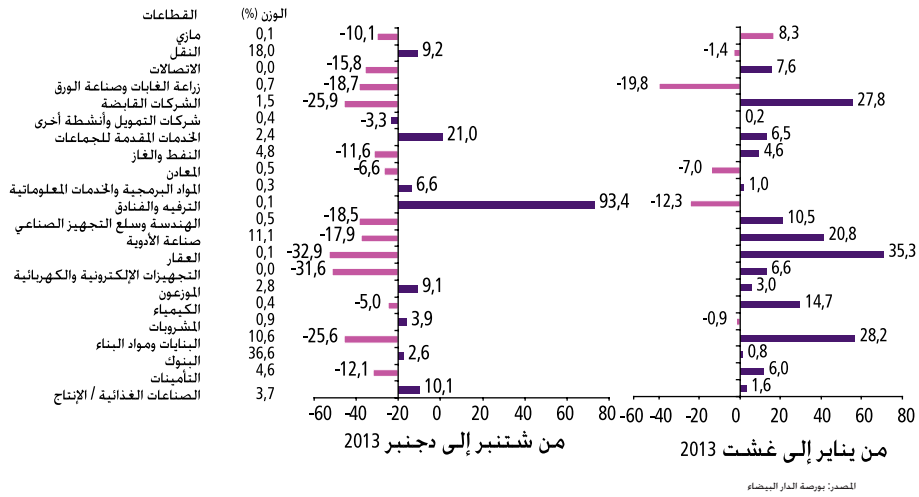
رسم بياني 1.8.1: الأداء السنوي لمؤشر مازي (%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء

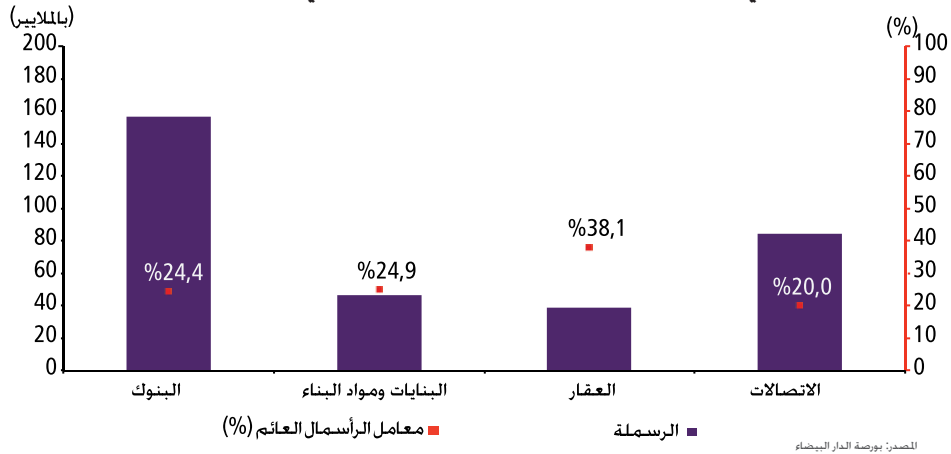
خلال السنة. وبعد تدنيه بنسبة 10,1% طيلة الأشهر الثمانية الأولى. عاد المؤشر لينتعش من جديد. ليخفف بشكل واضح في نهاية السنة من الخسارة التي سجلها. ويحتمل أن يعكس هذا التغيير تحسنا في الآفاق. خاصة في قطاع العقار والبناء ومواد البناء. كما يحتمل أن يكون مرتبطا بإدراج خمس قيم جديدة في مؤشر MSCI إثر إعادة تصنيف بورصة الدار البيضاء ضمن «الأسواق الحدودية» عوض «الأسواق الصاعدة».

رسم بياني 3.8.1: أداء المؤشرات القطاعية سنة 2013 (%)



وبالرغم من الانخفاض الذي سُجل على مستوى مؤشر مازي. ومن التشطيب على شركتين¹. تنامت رسملة البورصة بنسبة 1,3% لتصل إلى 451,1 مليار درهم. بفعل إدراج شركة JLEC التي تم تقييمها بما قدره 10,7 مليار. وكذا بفعل عمليات الزيادة في الرأسمال بواقع 3,2 مليار. في المقابل. عرفت الرسملة القائمة تراجعاً بنسبة 1,2%. مما يعكس تدني معامل الرأسمال القائم² من 25% إلى 24,2%.

رسم بياني 4.8.1: الرسملة ومعامل الرأسمال القائم في القطاعات الرئيسية



1 تم التشطيب على شركتي SOFAC و BRANOMA من قائمة الشركات المسعرة. بطلب منها.
2 يقصد بمعامل الرأسمال القائم نسبة عدد السندات القائمة إلى مجموع السندات التي تكون الرأسمال.

على مستوى التقييم، وبالرغم من تدني مؤشر مازي خلال السنوات الأخيرة، تبقى نسبة السعر إلى الأرباح¹ ببورصة الدار البيضاء أعلى مقارنة بالأسواق الأكثر تمثيلية في صنف «الأسواق الحدودية». أما العائد، الذي يتم قياسه «بالعائد الربحي»²، فيبقى أكثر ارتفاعا مقارنة بأهم البورصات في هذا الصنف، مما يدل على أن الشركات المغربية المصنفة قد وزعت ربحيات مهمة نوعا ما خلال سنة 2013.

جدول 1.8.1: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلا في صنف «الأسواق الحدودية»

2013	2012	2011		
18,3	16,7	14,3	نسبة السعر إلى الأرباح	الكويت
2,89	3,32	5,58	العائد الربحي	
14,0	11,3	12,6	نسبة السعر إلى الأرباح	قطر
3,79	3,64	3,48	العائد الربحي	
13,6	12,8	8,8	نسبة السعر إلى الأرباح	نيجيريا
2,73	3,36	4,9	العائد الربحي	
4,2	8,2	8,9	نسبة السعر إلى الأرباح	الأرجنتين
1,16	1,94	7,12	العائد الربحي	
15,7	15,1	16,9	نسبة السعر إلى الأرباح	المغرب
4,24	4,43	3,68	العائد الربحي	

المصدر: Datastream

في ما يتعلق بحجم المعاملات، فقد تنامى بنسبة 1,8% سنة 2013، بعد تقلصه بواقع 41% سنة 2012. ففي سوق الأسهم، ارتفعت المبادلات بنسبة 3,8% نتيجة للعمليات التي تمت في سوق الكتل بمبلغ قدره 22,1 مليار مقابل 12,5 مليار سنة 2012. وإلى جانب عملية إعادة الشراء التي همت قيم شركة الجرف الأصفر للطاقة، فقد تم بيع 37,8% من رأسمال «مركز الحليب» إلى شركة «Gervais Danone». من جهة أخرى، واصل حجم المبادلات في السوق المركزية توجهه نحو الانخفاض ليصل إلى 26,4 مليار، مقابل 29,7 مليار سنة 2012 و35,2 مليار سنة 2011. وقد همت المبادلات بالأساس القيم البنكية والعقارية وقيم اتصالات المغرب التي استحوذت على 69,1% من المجموع. وفي قسم السندات، واصل حجم المعاملات توجهه نحو الانخفاض ليبلغ 7,6 مليار درهم. ويشمل هذا التغيير تراجعاً بواقع 1,1 مليار في مبلغ المعاملات في السوق المركزية وارتفاعاً بواقع 345 مليون في قسم الكتل.

1 يقصد بنسبة السعر إلى الأرباح نسبة سعر السهم إلى الربح الصافي للسهم الواحد.

2 يساوي العائد الربحي نسبة الربحية التي تم توزيعها إلى سعر السهم.

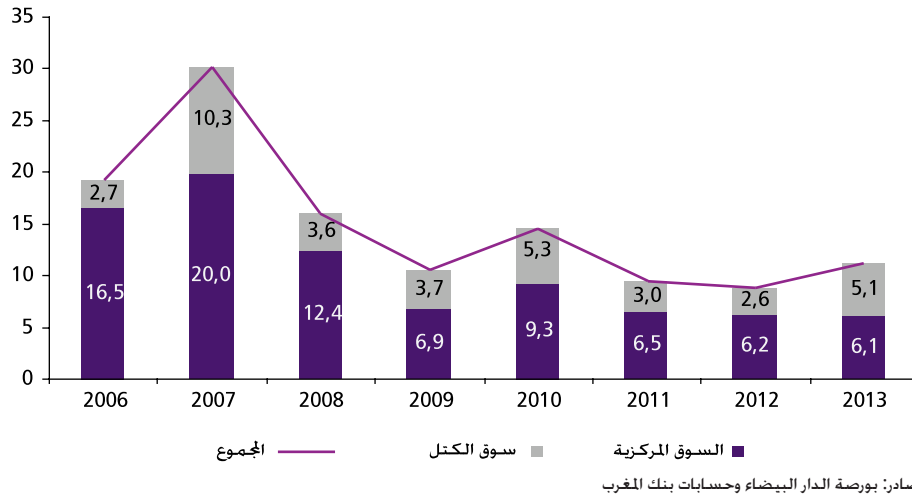
جدول 2.8.1: تطور حجم المعاملات (بملايين الدراهم)

2013	2012	2011	2010	
54 558	52 553	93 859	108 872	I- الأسهم
26 450	29 729	35 211	51 990	1- السوق المركزية
22 101	12 470	16 089	29 729	2- سوق الكتل
48 551	42 199	51 300	81 719	مجموع السوق الثانوية (2+1)
1 000	27	416	837	3- الإدراجات
644	2 063	33 783	8 484	4- إسهامات السندات
45	215	3	10 445	5- عروض مقدمة للعموم
1 116	580	978	1 156	6- التحويلات
3 202	7 469	7 379	6 231	7- الزيادة في الرأسمال
6 007	10 354	42 559	27 153	مجموع الأسواق الأخرى (7+6+5+4+3)
7 584	8 483	9 509	11 058	II- السندات
2 171	3 205	4 932	6 314	8- السوق المركزية
4 713	4 368	3 665	3 042	9- سوق الكتل
6 884	7 573	8 597	9 356	مجموع السوق الثانوية (8+9)
700	910	889	1 593	10- الإدراجات
0	0	23	109	11- إسهامات السندات
0	0	0	0	12- التحويلات
700	910	912	1702	مجموع الأسواق الأخرى (12+11+10)
62 142	61 036	103 368	119 930	المجموع (I+II)

المصدر: بورصة الدار البيضاء

وإجمالاً، ارتفع معدل السيولة، الذي يتم قياسه بنسبة المعاملات في السوق الثانوية للأسهم إلى رسملة البورصة، من 8,8% إلى 11,3%. وأخذاً في الاعتبار المعاملات التي تم تنفيذها في السوق المركزية وحدها، يتضح أن هذا المعدل واصل توجهه نحو الانخفاض، إذ تراجع من 20% سنة 2007 إلى 6,2% سنة 2012 و6,1% سنة 2013.

رسم بياني 5.8.1: التطور السنوي لمعدل السيولة (%)



إطار 1.8.1: تموضع بورصة الدار البيضاء

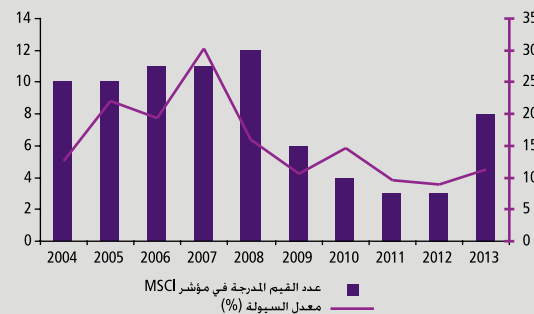
منذ سنة 2008 وعدد القيم المغربية المدرجة في مؤشر MSCI للأسواق الصاعدة تتراجع شيئا فشيئا من 12 قيمة لتصل إلى 3 قيم سنة 2012، وذلك ارتباطا بتدني سيولتها. في يونيو 2013، قرر MSCI إعادة تصنيف بورصة الدار البيضاء داخل فئة «الأسواق الحدودية» عوض «الأسواق الصاعدة». وابتداء من شهر نونبر أصبحت بورصة الدار البيضاء ممثلة على مستوى MSCI للأسواق الحدودية من طرف 8 شركات من أصل 143. أي ما يعادل 4,6% من إجمالي رسملة القيم المدرجة في المؤشر. وتمثل الكويت 18,1% من هذه الرسملة. تليها الإمارات العربية المتحدة وقطر بحصص تساوي على التوالي 15,3% و 15,2%. ومن المرتقب أن ترتفع حصص الشركات المغربية ابتداء من شهر ماي 2014، حيث ستدخل قرارات MSCI بإعادة تصنيف بورصة قطر والإمارات العربية المتحدة ضمن «الأسواق الصاعدة» حيز التنفيذ.

جدول 1.1.8.1: وزن أهم البلدان المدرجة في مؤشر MSCI للأسواق الحدودية إلى متم سنة 2013

البلد	الوزن (%)	عدد القيم
الكويت	18,14	8
الإمارات العربية المتحدة	15,26	10
قطر	15,16	13
نيجيريا	14,09	15
الأرجنتين	4,69	6
المغرب	4,57	8
بلدان أخرى	28,09	83
المجموع	100	143

المصدر: MSCI

رسم بياني 1.1.8.1: تطور عدد القيم المدرجة في مؤشر MSCI ومعدل سيولة بورصة الدار البيضاء



المصدر: Datastream وبورصة الدار البيضاء

سنة 2013، سجل مؤشر MSCI للأسواق الحدودية ارتفاعاً مهماً بنسبة 26,3%، مما يعكس بالأساس تنامي مؤشرات الإمارات العربية المتحدة بنسبة 90% والأرجنتين بنسبة 66% وقطر بنسبة 30%. أما مؤشر MSCI المغرب، فقد انخفض بنسبة 2,7%.

جدول 2.1.8.1: تطور مؤشرات MSCI لأبرز البلدان المصنفة ضمن الأسواق الحدودية سنة 2013 (%)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الكويت	-48,1	-10,1	36,1	-22,5	-3,3	2,1
الإمارات العربية المتحدة	-72,7	37,9	-1,9	-17,6	27,4	90
الأرجنتين	-54,5	64	77,4	-38,9	-37,1	66
قطر	-26,3	8,9	31,3	8,2	-2,1	30
نيجيريا	-57,9	-22,8	26,4	-16	62,9	29,2
المغرب	-10,9	-5,0	15,3	-14,8	-11,5	-2,7
مؤشر MSCI للأسواق الحدودية	-54,1	11,72	24,24	-18,38	9,25	26,32

المصدر: MSCI

وبخصوص معدل السيولة، تأتي بورصة الدار البيضاء، في المتوسط بين 2009 و2013، بعد بورصة الكويت والإمارات وقطر، وقبل بورصة كل من نيجيريا والأرجنتين.

جدول 3.1.8.1: سيولة أبرز البلدان المصنفة ضمن الأسواق الحدودية لمؤشر MSCI سنة 2013

البورصات	2009	2010	2011	2012	2013	متوسط 2009-2013
الكويت	106,7	42,5	23,8	27,4	35,7	47,2
دبي	77,9	29,9	16,8	26,3	52,2	40,6
قطر	33,4	16,7	19,0	15,3	12,9	19,5
أبو ظبي	23,6	25,0	11,2	7,9	18,3	17,2
المغرب	10,6	14,6	9,5	8,8	11,3	11,0
نيجيريا	11,0	12,5	9,5	7,3	7,9	9,6
الأرجنتين	6,5	5,9	7,2	5,9	5,4	6,2

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، صندوق النقد العربي، المواقع الرسمية للبورصات

جدول 4.1.8.1: مؤشرات التقييم والعائدات* للأسواق الحدودية

الصف	نسبة السعر إلى الأرباح	نسبة السعر إلى القيمة الدفترية	عائد الأرباح (%)
"الأسواق الحدودية"	13,63	1,78	3,63
الكويت	NA	NA	NA
الإمارات العربية المتحدة	17,7	1,65	1,78
قطر	15,28	2,03	4,08
نيجيريا	12,44	2,71	3,89
الأرجنتين	5,85	1,16	2,01
المغرب	13,94	2,69	4,48

* تم حساب هذه المؤشرات على أساس القيم المدرجة في مؤشر MSCI للأسواق الحدودية، وتم حصر المعطيات في 31 يناير 2014.

المصدر: MSCI

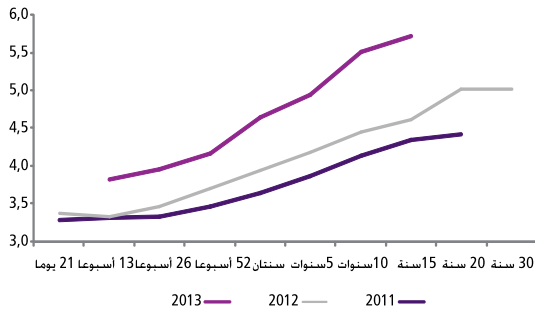
وبخصوص مؤشرات التقييم، بلغت نسبة السعر إلى الأرباح الخاصة ببورصة الدار البيضاء مستوى أعلى بقليل من متوسط فئة «السوق الحدودية». وبلغت هذه النسبة مستوى أدنى مقارنة ببورصة كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر، وأعلى من بورصة نيجيريا والأرجنتين. في المقابل، تبقى مردودية بورصة الدار البيضاء أكبر مقارنة بمتوسط فئة «الأسواق الحدودية».

2.8.1 سندات الدين

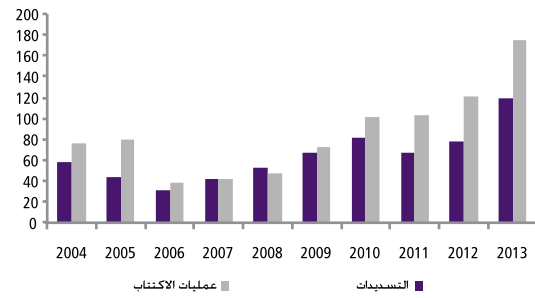
بالرغم من تقلص عجز الميزانية، عرفت إصدارات سندات الخزينة ارتفاعا قويا سنة 2013 ليصل مجموعها إلى 175 مليار درهم مقابل 120,3 مليار درهم سنة من قبل. ويشمل هذا التغيير تنامي حجم التسديدات سنة 2013. وتراجع الودائع لدى الخزينة وكذا شبه استقرار تدفقات التمويل الخارجي.

وقد همت 48% من الإصدارات تلك القصيرة الأجل، مقابل 35% سنة 2012. فيما تراجعت حصة الإصدارات المتوسطة والطويلة الأمد من 47% إلى 38% ومن 18% إلى 14% على التوالي. ويعزى الارتفاع الكبير نسبيا للإصدارات القصيرة الأمد إلى التنامي المتباين للعائدات حسب الآجال. فقد تراوح معدل ارتفاع النسب بين 47 و49 نقطة أساس بالنسبة للإصدارات القصيرة الأمد وبين 70 و110 نقطة أساس في الإصدارات المتوسطة والطويلة الأجل.

رسم بياني 7.8.1: تطور متوسط أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة في السوق الأولية (%)



رسم بياني 6.8.1: تطور تسديدات واكتتابات سندات الخزينة (بملايير الدراهم)



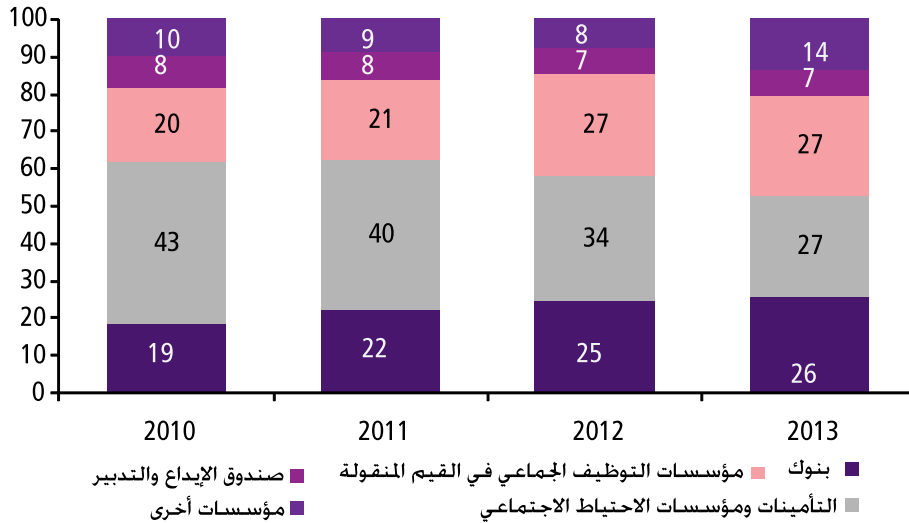
وأخذا في الاعتبار التسديدات البالغة 118,9 مليار درهم، انتقل المبلغ الجاري لسندات الخزينة مع متم دجنبر إلى 413 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 15,7%. وتتميز بنيتها بهيمنة الآجال الطويلة بنسبة 49%. تليها الآجال المتوسطة بحصة 43%.

جدول 3.8.1: المبالغ الجارية لسندات الخزينة (بملايير الدراهم)

	2013		2012		2011		2010		2009		المبالغ الجارية
	البنية %	الحجم	الحجم	البنية %	الحجم	البنية %	الحجم	البنية %	الحجم		
	100	412,97	356,7	314,2	277,4	100	257,9				
أجل قصير	8	33,85	15,7	16,4	33,8	23	58,95				
أجل متوسط	43	177,55	156,8	122,4	81,9	17	43,8				
أجل طويل	49	201,57	184,3	175,5	161,6	60	155,1				
الاكتتابات	100	175,2	120,3	103,5	101,1	100	72,9				
أجل قصير	48	83,9	42,1	25,4	42,3	68	49,9				
أجل متوسط	38	66,7	57	60,3	47,2	32	23,0				
أجل طويل	14	24,7	21,2	17,8	11,7	0	0,0				
التسديدات	100	118,9	77,8	67,1	81,6	100	67,7				
أجل قصير	55	65,7	42,74	43,3	67,4	38	25,9				
أجل متوسط	39	45,9	22,6	19,8	6,6	44	29,8				
أجل طويل	6	7,4	12,4	3,9	7,6	18	12,0				

وحسب الجهة الحائزة، تنامت حصة البنوك ومؤسسات التوظيف الجماعي بشكل متواصل بين 2010 و2013. إذ انتقلت على التوالي من 19% إلى 26% ومن 20% إلى 27%. في المقابل، عرفت الأصول التي في حوزة التأمينات ومؤسسات الاحتياط تراجعاً ملحوظاً إذ انتقلت حصتها من 43% إلى 27%.

رسم بياني 8.8.1: بنية المبالغ الجارية لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة (%)



على مستوى سندات الدين الخاص. تراجعت الإصدارات السنوية بشكل كبير من 19 مليار إلى 4 مليار درهم. كما ارتفعت النسب المطبقة على هاته الإصدارات مقارنة بالسنة الماضية. وقد همّ هذا الانخفاض كافة جهات الإصدار خصوصاً منها المقاولات غير المالية الخاصة. باقتراضات لم تتجاوز 50 مليون مقابل 9 ملايين درهم سنة 2012. وأخذاً في الاعتبار تسديدات بمقدار 4,3 مليار. بلغ جاري الاقتراضات السنوية 88,6 مليار درهم. أي بشبه استقرار مقارنة بسنة 2012. وتبقى ديون الشركات غير المالية هي المهيمنة بنسبة 70%.

جدول 4.8.1: تطور الإصدارات السنوية حسب جهة الإصدار (بملايين الدراهم)

التغير	الإصدارات						
	بالنسبة المئوية	بالملايين	2013	2012	2011	2010	2009
-77,07	-15 126	4 500	19 626	11 222	25 336	11 600	المجموع
-69,5	-5 126	2 250	7 376	1 560	1 840	6 400	شركات مالية
-30,77	-1 000	2 250	3 250	1 500	1 200	6 400	بنوك
-100	-4 126		4 126	60	640	-	شركات مالية أخرى
-81,63	-10 000	2 250	12 250	9 662	23 496	5 200	شركات غير مالية
-32,30	-1 050	2 200	3 250	6 000	7 500	3 400	عمومية (الطرق السيارة بالمغرب+ميناء طنجة المتوسط)
-99,45	-8 950	50	9 000	3 662	15 996	1 800	خاصة

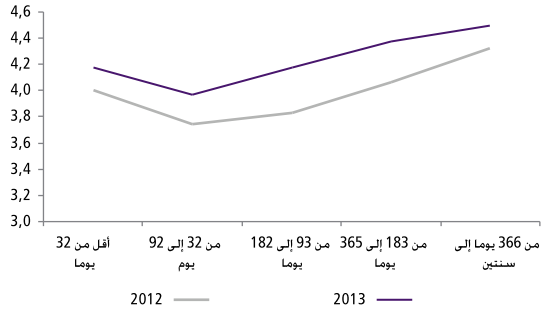
المصادر: ماروكليبر وحسابات بنك المغرب

وفي ما يتعلق بسندات شركات التمويل، وبعد توسعها القوي بين سنتي 2009 و2012. شهدت سنة 2013 شبه غياب الإصدارات. مما قد يكون ناجماً عن ارتفاع الأسعار المطبقة على باقي الأقسام. في ظل هذه الظروف. من المرجح أن تكون هاته الشركات قد لجأت بشكل أكبر للتمويل البنكي. الذي ارتفع مبلغه الجاري بنسبة 8,9%. وبحساب مبلغ التسديدات الذي وصل إلى 5,6 مليار درهم. انخفض جاري مبلغ هاته السندات من 18,8 مليار إلى 13,2 مليار درهم.

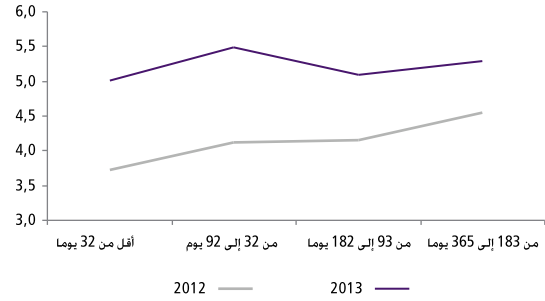
في المقابل. تنامت إصدارات شهادات الإيداع بنسبة 14,2% لتصل إلى 50,8 مليار. وقد همّت هذه الاقتراضات بالأساس الآجال التي تساوي أو تقل عن سنتين. بنسب تتراوح بين 3,97% و4,49%. بعد أن كانت تتراوح بين 3,74% و4,32% سنة 2012. وبالنظر إلى مبلغ التسديدات الذي وصل إلى 51,3 مليار درهم. ظل المبلغ الجاري لهذا الصنف من السندات شبه مستقر في مستواه الذي سُجّل سنة 2012. والذي بلغ 58,6 مليار درهم.

أما إصدارات سندات الخزينة. فلا تزال ضعيفة بالرغم من ارتفاعها بنسبة 7,5% سنة 2013. وقد عرفت النسب المطبقة على هاته الاقتراضات ارتفاعات مهمة. تراوحت بين 5,01% و5,49% عوض 3,73% و4,54% سنة من قبل. كما ظلّ مبلغه الجاري في نفس المستوى المسجل السنة الماضية. إذ بلغ 3,4 مليار إثر تنفيذ تسديدات بقيمة 9,7 مليار درهم.

رسم بياني 10.8.1: تطور متوسط الأسعار المطبقة على شهادات الإيداع (%)



رسم بياني 9.8.1: تطور متوسط الأسعار المطبقة على أوراق الخزينة (%)



3.8.1 سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

بلغت الاكتتابات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي ما قدره 518,1 مليار درهم. متراجعةً بنسبة 7,1% مقارنةً بسنة 2012. فقد سجلت 373,8 مليار درهم. مقابل 405,3 مليار في الصناديق النقدية. في حين بلغت 137,6 مليار درهم مقابل 143,2 مليار درهم في السندية منها. موازاةً مع ذلك. وصل مجموع عمليات إعادة الشراء إلى 520,9 مليار. ليصل صافي التدفقات إلى 2,8 مليار درهم.

وبالرغم من هذا التدفق السلبي. ارتفع صافي أصول مؤسسات التوظيف الجماعي بنسبة 1,5% ليصل إلى 245,5 مليار درهم. ارتباطاً بنسب أداء تتراوح بين 0,2% في صناديق الأسهم و4,3% في الصناديق السندية القصيرة الأجل.

وتحوز الشركات المالية باستثناء البنوك ما قدره 29% من هذه الأصول. فيما تحوز مؤسسات الاحتياط ونظام التقاعد الإجباري ما يساوي 24,7% منها. وبخصوص الوحدات غير المالية. بلغت حصة المقاولات 19,9% فيما ظلت حصة الأسر ضعيفة بحوالي 9,1% منذ سنة 2009. مقابل 14,6% كمتوسط بين 2005 و2008.

جدول 5.9.1: تطور الأصول الصافية واكتتابات وتسديدات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (بملايين الدراهم)

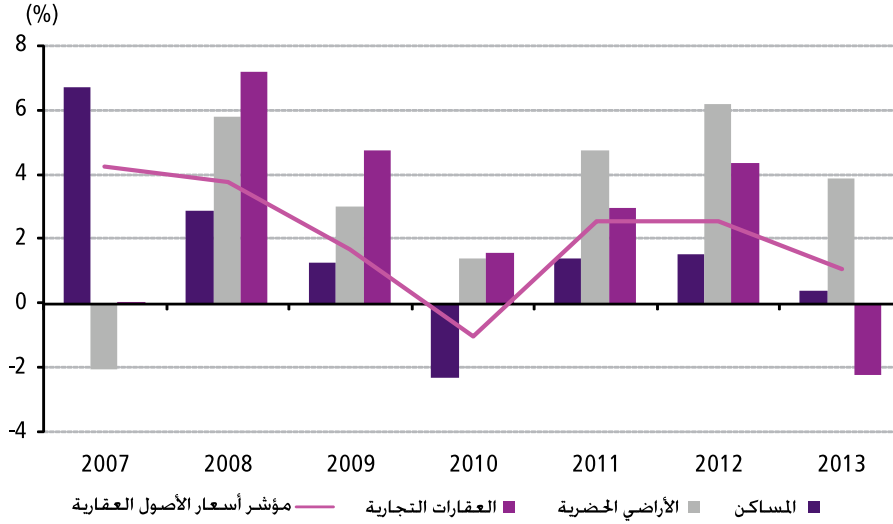
2013	2012	2011	2010	
245,5	241,9	229,5	222,7	صافي الأصول
20,0	20,7	22,2	25,6	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
68,0	71,4	60,6	57,6	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية
147,8	140,7	135,8	128,0	مؤسسات التوظيف الجماعي السنديّة
9,7	8,9	10,9	11,5	أخرى
518,1	558,0	516,2	507,7	الاكتتابات
2,3	3,9	4,5	7,4	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
373,8	405,3	388,1	365,1	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية
137,6	143,2	117,8	131,7	مؤسسات التوظيف الجماعي السنديّة
4,4	5,5	5,8	3,5	أخرى
520,9	547,1	513,9	484,6	عمليات إعادة الشراء
2,2	2,7	5,1	5,3	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
379,6	396,5	389,0	362,6	مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية
134,4	140,8	113,5	112,0	مؤسسات التوظيف الجماعي السنديّة
4,7	7,1	6,4	4,6	أخرى

المصدر: مجلس القيم المنقولة

4.8.1 الأصول العقارية

ارتفع مؤشر أسعار الأصول العقارية سنة 2013 بنسبة 1,1% مقابل 2,6% سنة 2012. ويعكس هذا التغير بالأساس تباطؤ وتيرة نمو أسعار المساكن من 1,5% إلى 0,4%. إذ تدنت وتيرة نمو أسعار الشقق من 1,2% إلى 0,3% ووتيرة نمو أسعار المنازل من 2,2% إلى 0,8%. في المقابل، عرفت أسعار العقار الموجه للاستعمال المهني تراجعاً بنسبة 1,8% بعد ارتفاعها بواقع 2,4%. مما يعكس تدني أسعار المحلات التجارية بنسبة 1,5% والمكاتب بنسبة 3,4%. بعد تناميها بنسب 1,9% و 3,9% على التوالي سنة 2012. أما الأراضي الحضرية، فقد استمرت أسعارها في الارتفاع وإن بوتيرة أقل مقارنة بسنة 2012، أي 3,9% مقابل 6,2%.

رسم بياني 11.8.1: التطور السنوي لأسعار الأصول حسب الصنف (%)



المصدر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

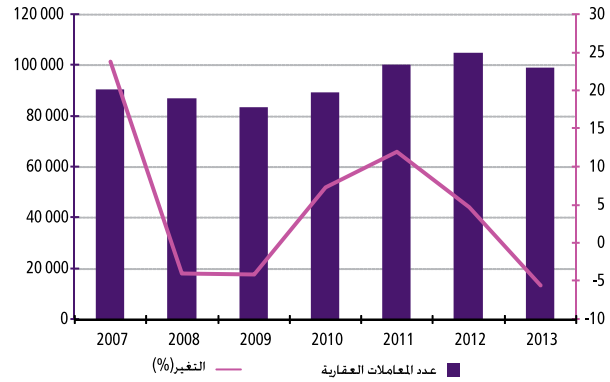
وحسب المدن. تراجعت الأسعار بنسب 0,6% و 1,9% بالقنيطرة ومكناس. بعد تزايدها بنسب بلغت 3,5% و 4,1% على التوالي. وانخفضت هذه الأسعار في كل من طنجة من 3,7% إلى 2,3% وفي فاس من 3% إلى 1,3% وبمراكش من 0,6% إلى 0,3%. في المقابل، تسارعت نسبة ارتفاع هذه الأسعار من 0,6% إلى 1,9% في الرباط ومن 0,2% إلى 1,9% بأكادير في حين ارتفعت بالدار البيضاء بنسبة 3,1% بعد تراجعها بنسبة 0,4%.

وبعد ثلاث سنوات متتالية من الارتفاعات بوتيرة متوسطة بلغت 8%. سجل عدد المعاملات تراجعاً بنسبة 5,6% سنة 2013. وقد همّ هذا التراجع كافة أصناف الأصول، خاصة منها الأملاك السكنية التي تراجعت مبيعاتها بنسبة 2,5%. يشمل تدني مبيعات الشقق بنسبة 1,2% والمنازل بنسبة 16,9%. إلى جانب ذلك، عرفت مبيعات المحلات المهنية تراجعاً بنسبة 4,8% خاصة التجارية منها بنسبة 6,8%. وبدرجة أقل، مبيعات المكاتب بنسبة 0,4%. وبخصوص الأراضي الحضرية، تراجعت معاملاتها بنسبة 14,4% بعد أن كانت قد تنامت بنسبة 13,5% في المتوسط خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

جدول 6.8.1: تغير عدد المعاملات حسب المدن (%)

2013	2012	
-4,5	48,3	أكادير
-8,4	19,8	القنيطرة
-20,8	6,5	مراكش
-7,8	9,9	وجدة
-3,8	6,6	الدار البيضاء
-12,9	-4,4	الرباط
-1,7	14,8	الجديدة
-33,1	11,0	مكناس
-6,5	3,7	فاس
14,1	20,4	طنجة

رسم بياني 12.8.1: التطور السنوي لعدد المعاملات العقارية



المصدر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

وحسب المدن. وباستثناء مدينتي طنجة والجديدة اللتين سجلتا ارتفاعا طفيفا في المبيعات من سنة لأخرى. تراجعت المبيعات في كافة المدن التي يشملها مؤشر أسعار الأصول العقارية. بوتيرة تتراوح بين 0,2% التي عرفتھا الدار البيضاء و61,6% المسجلة في فاس.

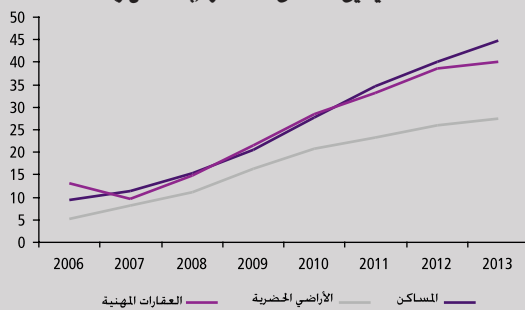
إطار 2.8.1: المضاربة وارتفاع أسعار العقار

خلال العقد الأخير، شهد سوق العقار في المغرب فترة من الحيوية، إذ تزايد عدد المعاملات العقارية بشكل كبير. كما تسارعت وتيرة نمو القروض للعقار. وقد صاحب هذه التغيرات ارتفاع الأسعار بنسبة 3,6% كمتوسط سنوي بين 2007 و2009. وابتداء من هذا التاريخ، بدأ نشاط هذا القطاع في التباطؤ وتراجعت نسبة ارتفاع الأسعار إلى 1,3% كمتوسط بين سنتي 2010 و2013.

ومن المحتمل أن يكون للعوامل المرتبطة بالنقص الكبير في السكن، والحوافز الضريبية المخصصة للسكن الاجتماعي، إلى جانب تلبين ظروف الولوج لتمويلات البنكية في سياق يتسم بفائض السيولة، دور مهم في الدينامية التي شهدھا سوق العقار. إلا أن السؤال لا زال مطروحا بخصوص مدى مساهمة المضاربة في ارتفاع الأسعار. وللإحاطة بهذه الظاهرة، يتم نهج طرق عديدة أهمھا المؤشر الذي يركز على المدة الفاصلة بين عمليتي بيع متاليتين لنفس العقار. فكلما كانت هذه المدة قصيرة، تؤكد وجود ظاهرة المضاربة.

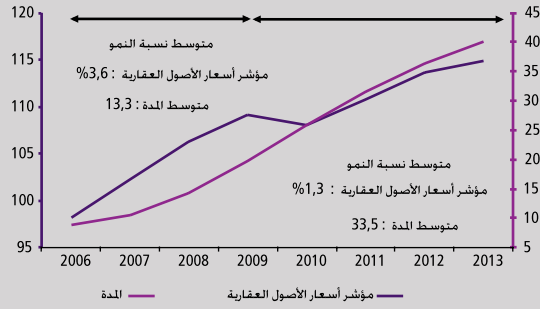
رسم بياني 1.2.9.1: متوسط المدة الفاصلة بين عمليتي بيع

متاليتين لنفس العقار (بالأشهر)



وحساب هذا المؤشر، تم الاعتماد، في المغرب، على المعطيات التي توفرھا الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية ابتداء من 2006. وتشير النتائج المحصل عليها إلى استمرار امتداد هذه المدة، إذ انتقلت من 9 أشهر سنة 2006 إلى 3 سنوات وأربع أشهر سنة 2013. وقد همّ هذا الامتداد كافة الأصول العقارية، خاصة منها السكنية التي بلغت 3 سنوات و9 أشهر عوض 10 أشهر. أما في الأراضي الحضرية، فقد طالّت المدة بواقع 22 شهرا لتصل إلى سنتين و4 أشهر في سنة 2013.

رسم بياني 2.2.8.1: المدة الفاصلة بين عمليتي بيع متاليتين لنفس العقار، بالأشهر، حسب الصنف



المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

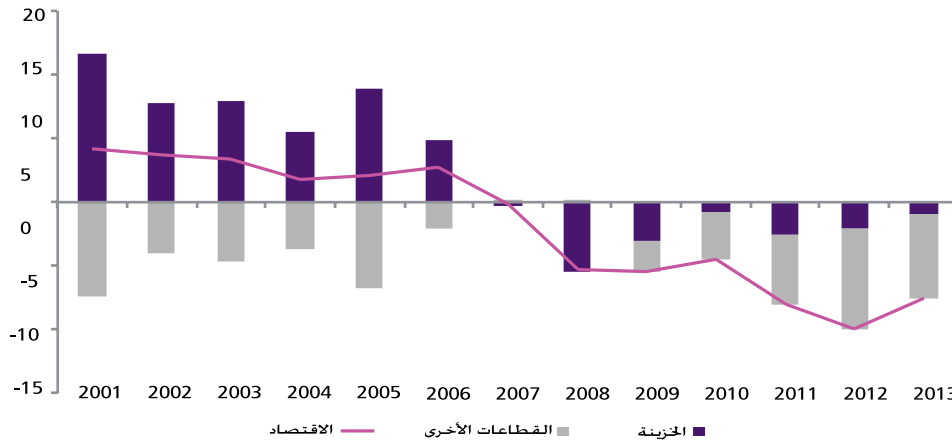
وبالقيام بدراسة مقارنة بين تطور مؤشر أسعار الأصول العقارية والمدة المتوسطة. يتضح أن هذه الأخيرة قد بلغت خلال الفترة بين 2006 و2009، ما قدره 13 شهرا. وهو مستوى منخفض نسبيا. كما ارتفعت الأسعار بوتيرة قوية قدرها 3,6%. وابتداء من سنة 2010، تناقصت وتيرة نمو الأسعار بمتوسط قدره 1,3%. في حين بلغت المدة الفاصلة بين عمليتي بيع متاليتين لنفس العقار سنتين و10 أشهر.

وإذا كان من الصعب تقييم مدى مساهمة ظاهرة مضاربة محتملة في الارتفاع الحاصل في أسعار العقار، خاصة قبل سنة 2009، بناء على المعطيات المتوفرة، فإن طول المدة المتوسطة يشير بوضوح إلى التراجع الملحوظ لهذه الظاهرة.

9.1 تمويل الاقتصاد

في سنة 2013، بلغ الدخل الوطني 922 مليار درهم، في ارتفاع بواقع 6,5% مقارنة بسنة 2012، فيما تزايد الاستهلاك بنسبة 5,4% ليصل إلى 690 مليار. ونتيجة لذلك، تحسن الادخار الوطني بنسبة 9,8% ليبلغ 232 مليار درهم، وهو مستوى أدنى مقارنة بالاستثمار الذي بلغ 298,2 مليار. وفي هذه الظروف، تقلصت حاجيات الاقتصاد إلى التمويل إزاء بقية العالم بواقع 14,5 مليار لتصل إلى 66,2 مليار. وقد تم تمويل هذه المتطلبات بالأساس بواسطة السلفات بواقع 44% ومساهمات غير المقيمين في رأسمال المقاولات الوطنية بنسبة 42%.

رسم بياني 1.9.1: الحاجة إلى التمويل، كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



المصادر: وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط، حسابات بنك المغرب

وحسب القطاعات المؤسسية، تزايدت حاجة الإدارات العمومية إلى التمويل، ارتباطا على الخصوص بتقلص القدرة التمويلية لهيئات الاحتياط الاجتماعي ذات النظام الإلزامي، وبالمقابل، ونتيجة تطبيق سياسية ميزانية أقل توسعية نسبيا، تدنت متطلبات تمويل الإدارة المركزية من 62,5 مليار سنة 2012 إلى 54,5 مليار درهم سنة 2013. ولتوفير هذه الحاجيات، استقرت التدفقات الخارجية في مستوى 23 مليار، فيما عرفت الإصدارات في السوق الداخلية ارتفاعا قويا بلغ 32% لتبلغ 56,3 مليار، وبالمقابل، تقلصت الودائع لدى الخزينة بمقدار 6,5 مليار درهم.

أما بالنسبة للشركات غير المالية، فالبيانات¹ المستمدة من الحسابات المالية تشير إلى أنها التجأت أكثر إلى الموارد الخارجية لتغطية حاجياتها من التمويل. وهكذا، بلغت اقتراضاتها الخارجية 25,3 مليار ومساهمات غير المقيمين في الرأسمال 25,5 مليار درهم، وبالمقابل، تقلصت تدفقات القروض الممنوحة من القطاعات المقيمة بواقع 8,8 مليار وتراجعت الإصدارات الصافية للسندات، في ظرف سنة واحدة، من 9,5 إلى 2,8 مليار درهم.

1 لا توجد معطيات عن توزيع الحسابات الوطنية حسب القطاعات المؤسسية.

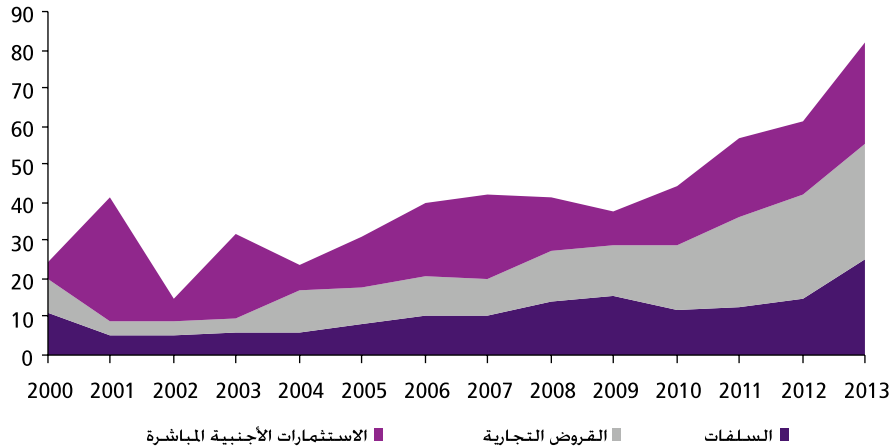
وفي ما يخص الأسر، انعكس ارتفاع قدرتها التمويلية خلال سنة 2013 على مستوى ودائعها لأجل لدى النظام البنكي وملكاتها من سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، التي شهدت ارتفاعات بلغت 5,1 و1,3 مليار درهم، على التوالي. وما عزز هذا التوجه، على الخصوص، النمو القوي الذي عرفته أسعار الفائدة على الودائع وحوافز سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

1.9.1 التدفقات المالية مع باقي العالم

حقق التمويل الخارجي للاقتصاد الوطني خلال سنة 2013 بشكل كبير عن طريق الاقتراضات الخارجية، التي انتقلت من 39,3 مليار إلى 48,2 مليار درهم. أما القروض التجارية¹، فقد واصلت منحها التصاعدي الذي بدأ سنة 2008، لتصل إلى 29,9 مليار درهم، وموازية مع ذلك، بلغت مساهمات غير المقيمين في الرأسمال 28,5 مليار مقابل 23,8 مليار درهم سنة 2012.

وحسب القطاعات المؤسسية، كانت المقاولات المستفيد الأول من التمويلات الخارجية لا سيما في شكل مساهمات لغير المقيمين في الرأسمال. فقد بلغ مجموع هذه المساهمات 25,5 مليار درهم سنة 2013، مقابل 19,1 مليار درهم سنة 2012. أما بالنسبة للاقتراضات، فقد بلغت مستوى قياسيا وصل إلى 25,3 مليار درهم مقابل 13,7 مليار درهم، في المتوسط، ما بين سنتي 2008 و2012.

رسم بياني 2.9.1: بنية التمويلات الخارجية للشركات غير المالية بملايير الدراهم



1 تمثل القروض التجارية التسهيلات التجارية بين المقاولات المقيمة وغير المقيمة.

أما في ما يخص الإدارة العمومية، فبعد ارتفاع هام بلغ 64% سنة 2012، استقرت التمويلات الخارجية تقريبا في مستوى 23 مليار درهم، منها 72% في شكل قروض و28% في شكل إصدارات للسندات.

وموازاة مع ذلك، عرفت عمليات اقتناء الأصول المالية لدى باقي العالم ارتفاعا بلغ 48,7 مليار لا سيما بعد انخفاض بواقع 35,5 مليار سنة 2012، حيث تزايدت مقتنيات بنك المغرب بمقدار 18 مليار، وبالمقابل، تقلصت الودائع بالخارج الخاصة بالبنوك المقيمة بواقع 7,1 مليار درهم، بعد أن تزايدت بواقع 13,6 مليار سنة 2012. أما بالنسبة للمساهمات في الرأسمال بالخارج من جانب القطاعات المقيمة، فحجمها يبقى ضعيفا حيث لم يتجاوز 1,1 مليار درهم سنة 2013.

جدول 1.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للاقتصاد الوطني مع باقي العالم بملايير الدراهم

2013				2012				
الشركات المالية	غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	الشركات المالية	غير المالية	الإدارات العمومية	المجموع	
-3,1	54	15	65,9	34,8	38,2	15,1	88,1	الرصيد
14	26,7	8	48,7	-29,7	22,8	7,9	1,0	موجودات المقيمين لدى باقي العالم
-0,6	-	-	-0,6	-1,6	-	-	-1,6	الذهب وحقوق السحب الخاصة
-7,3	-	-	-7,3	10,9	-	-	10,9	النقد والودائع
								السندات
1,1	-0,4	-	0,7	1,5	-0,3	-	1,2	الأسهم وباقي المساهمات
18	-	-	18	-35,5	-	-	-35,5	سندات الخزينة
2,8	8	8	18,8	-4,9	6,1	7,9	9,1	السلفات
-	19,1	-	19,1	-	17	-	17	القروض التجارية
-	-	-	-	-0,1	-	-	-0,1	حسابات أخرى متوقع أدائها
10,9	80,7	23	114,6	5,1	61	23	89,1	تعهدات المقيمين تجاه بقية العالم
8	-	-	8	-1,4	-	-	-1,4	النقد والودائع
								السندات
3	25,5	-	28,5	4,7	19,1	-	23,8	الأسهم وباقي المساهمات
-0,1	25,3	23	48,2	1,8	14,5	23	39,3	السلفات
-	29,9	-	29,9	-	27,4	-	27,4	القروض التجارية

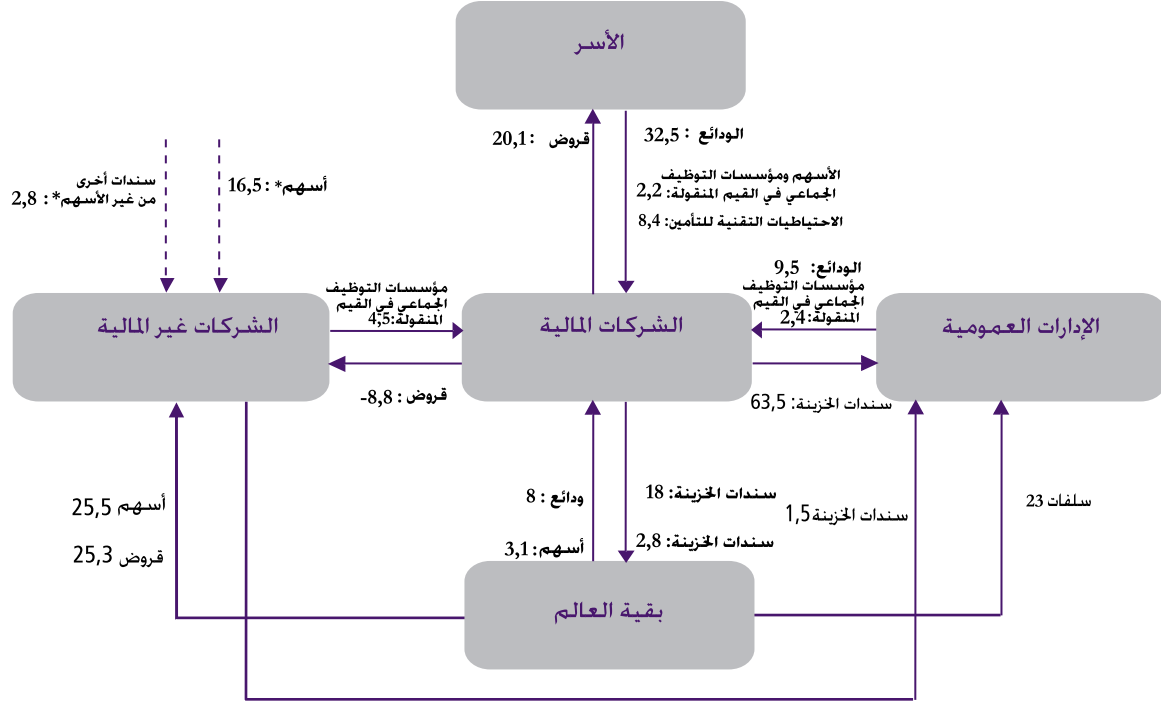
2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة

استخدمت القدرة التمويلية التي أفرزتها القطاعات المؤسسية المقيمة¹ سنة 2013، بالأساس، من أجل تغطية الحاجيات التمويلية للإدارات العمومية. أما بالنسبة للمقاومات، فقد كان التدفق الصافي للقروض الموجهة إليها سلبيا فيما عرفت إصداراتها من السندات انخفاضا قويا يرتبط، على الأرجح، بتنامي أسعار الفائدة على مجموع الأقسام الداخلية.

1 الأسر والشركات المالية.

أما الأسر فقد تحسنت قدرتها التمويلية، التي تقاس من خلال رصيد عملياتها المالية، بواقع 6,1 مليار درهم لتصل إلى 13,5 مليار.

رسم بياني 3.9.1: التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسسية خلال سنة 2013 بملايير الدراهم



* توزيع هذه التدفقات حسب القطاعات المؤسسية غير متوفر.

3.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية

أبرز تحليل الحسابات المالية للإدارات العمومية خلال سنة 2013 نموًا في التدفقات الصافية لتعهداتها، لا سيما بالنسبة للخزينة، فقد ارتفعت هذه الأخيرة بواقع 1,7 مليار درهم، مما يعكس على الخصوص نمو الإصدارات الصافية للخزينة التي انتقلت من 42,5 مليار إلى 56,3 مليار، لتواصل بذلك منحها التصاعدي الذي بدأ منذ سنة 2008. وبالمقابل، وبعد ارتفاع بنسبة 10,2% سنة 2012، تراجعت الودائع لدى الخزينة بنسبة 14,9%. نتيجة انخفاض وودائع المقاولات بوتيرة 17% ونمو وودائع الخواص بنسبة 4,5%.

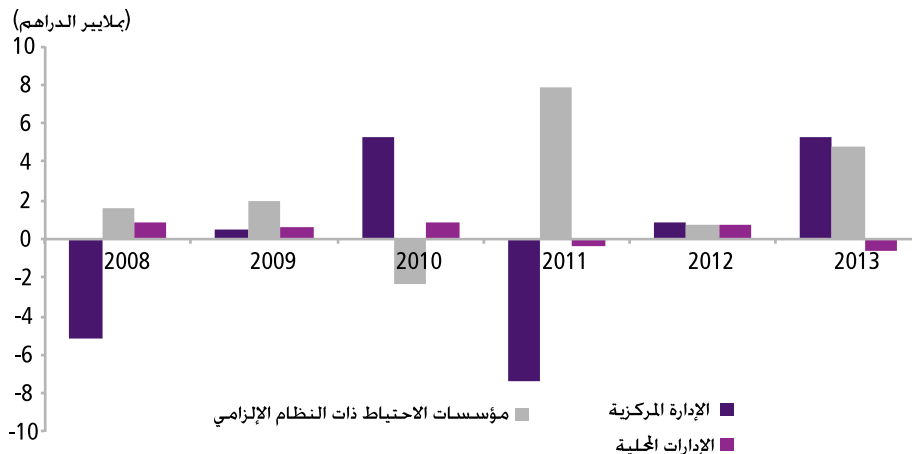
جدول 2.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية بملايير الدراهم

2013	2012	
-36,4	-27,6	الرصيد
13,9	21,6	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية
9,5	2,3	الودائع
		السندات
4,7	7,2	أسهم
2,4	15,1	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
-8,8	-7	سندات الخزينة
0,7	-1,4	سندات الدين القابلة للتداول
50,9	49,2	التدفقات الصافية للتعهدات
-6,5	4,3	ودائع لدى الخزينة
56,3	42,5	سندات الخزينة
1,0	2,2	قروض

وموازاة مع ذلك، تقلصت التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية، المكونة بالأساس من توظيفات مؤسسات الاحتياط ذات النظام الإلزامي، قدره 7,7 مليار درهم من سنة لأخرى. ويشمل هذا الانخفاض تراجعاً بواقع 8,8 مليار درهم في محفظة سندات الخزينة التي تملكها هذه الهيئات وارتفاعاً بمقدار 2,4 مليار درهم في تدفقات التوظيفات في سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

ومن جهة أخرى، عرفت التدفقات الصافية لودائع الإدارات العمومية نمواً بواقع 7,2 مليار درهم، مما يعكس بالأساس ارتفاعاً بقيمة 4,4 مليار في ودائع الخزينة و4 ملايين في التدفقات الصافية لمؤسسات الاحتياط ذات النظام الإلزامي. فيما تقلصت ودائع الإدارات المحلية بمقدار 1,3 مليار من سنة لأخرى.

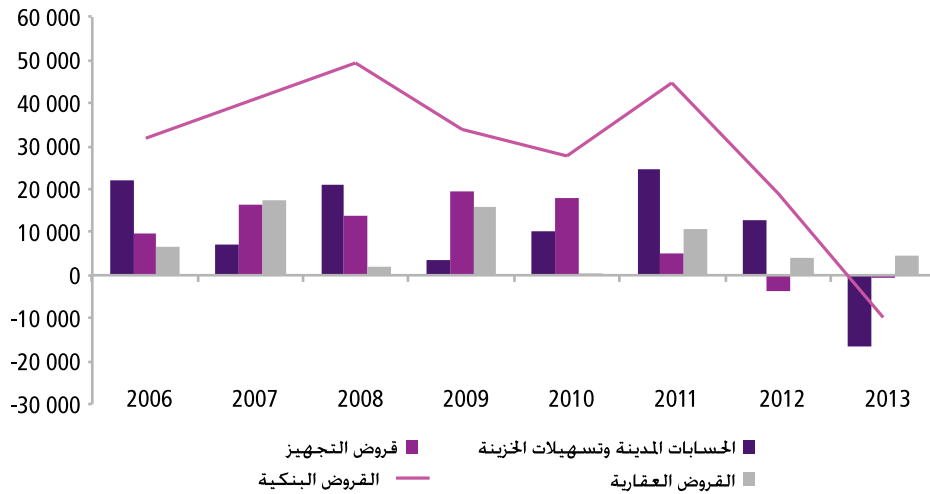
رسم بياني 4.9.1: التدفقات الصافية لودائع الإدارات العمومية



4.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية

في سنة 2013، تم تأمين التمويل الداخلي للشركات غير المالية، بالخصوص، عن طريق المساهمات في الأسهم بمبلغ 16,5 مليار، في تراجع بواقع 6,2 مليار درهم مقارنة بسنة 2012. أما إصدارات السندات، فقد عرفت انخفاضا قويا بدورها، حيث تدنت من 9,5 مليار إلى 2,8 مليار درهم. وبالموازاة مع ذلك، تقلص تدفق القروض بمقدار 8,8 مليار، بعد أن نما بواقع 20,5 مليار سنة من قبل. وبشكل خاص، عرفت القروض البنكية الموجهة لهذه الشركات تدفقا سلبيا بلغ 12,8 ملايير درهم. وشمل انخفاضا وصل إلى 16,7 مليار في القروض القصيرة الأجل ونمو بقيمة 3,8 مليار في القروض المتوسطة والطويلة الأجل. أما السلفات الممنوحة من الشركات المالية الأخرى، فقد بلغت تدفقاتها الصافية 0,8 مليار مقابل 1,7 مليار درهم سنة 2012. وفي ما يخص القروض الممنوحة من شركات التمويل، فقد تقلصت من 3,3 مليار إلى 0,1 مليار درهم، فيما تدنت القروض المحصل عليها من البنوك الحرة للسنة الثانية على التوالي.

رسم بياني 5.9.1: التدفقات الصافية للقروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية



أما الأصول المالية للشركات غير المالية، فقد تقلصت تدفقاتها بواقع 10,8 مليار درهم، مما يعكس على الخصوص تراجعا بمقدار 14,3 مليار في الودائع، وهو الانخفاض الذي عوضه جزئيا تدفق إيجابي بمقدار 4,5 مليار درهم لعملية اقتناء سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

جدول 3.9.1: التدفقات المالية الداخلية للشركات غير المالية بملايير الدراهم

2013	2012	
-3,3	-34,7	الرصيد
30,9	73,1	التدفقات الصافية للتعهدات
		سندات
-	0,6	سندات الدين القابلة للتداول ومثيلاتها
2,8	8,9	سندات الدين ومثيلاتها
16,5	22,7	أسهم ومساهمات أخرى
-8,8	20,5	قروض المؤسسات المالية
27,6	38,4	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية
-14,3	5,5	نقد وودائع
		سندات
0,8	10,5	سندات باستثناء الأسهم
4,5	-14,5	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
0,5	0,8	أسهم ومساهمات أخرى
0,2	0,2	احتياطيات تقنية للتأمين

5.9.1 التدفقات المالية للأسر

تحسنت القدرة التمويلية للأسر خلال سنة 2013. وقد تجسد هذا التطور من خلال مستوى توظيفاتها التي تزايدت بواقع 7,2 ملايين. وهو ارتفاع فاق نمو تعهداتها الذي بلغ 3,5 مليار. لتصل بذلك إلى 39,8 مليار درهم.

وهكذا، تزايدت ممتلكاتها من العملة الائتمانية من 2,4 مليار إلى 7,8 ملايين درهم فيما بلغت وودائعها 36,9 مليار مقابل 26,1 مليار درهم سنة من قبل.

وتميزت السنة قيد الدراسة بارتفاع هام في التدفقات الصافية لعمليات اقتناء سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة. التي بلغت 1,9 مليار درهم مقابل 0,2 مليار في المتوسط ما بين سنتي 2008 و2012. فيما عرفت مقتنيات سندات الدين القابلة للتداول انخفاضا بواقع 4,7 مليار درهم. ويرتبط اختيار هذا النوع من التوظيفات بتنامي أسعار الفائدة على الودائع وكذا عوائد مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.

أما في ما يتعلق بتعهدات الأسر، فقد بلغ التدفق الصافي للقروض 20,1 مليار درهم. في ارتفاع بواقع 3,5 مليار مقارنة بسنة 2012. وبشكل خاص، نما التدفق الصافي للقروض البنكية الموجهة للمقاولين الأفراد بمقدار 8,9

مليار درهم، حيث ارتفعت تسهيلات الخزينة بواقع 5,3 مليار وقروض التجهيز بواقع 2,8 مليار درهم. وبالمقابل، تقلصت تدفقات القروض الممنوحة للأفراد. على إثر تسجيل انخفاض في قروض السكن بقيمة 2,3 مليار درهم وقروض الاستهلاك بواقع 2,9 مليار.

جدول 4.9.1: التدفقات المالية الرئيسية للأسر بملايير الدراهم

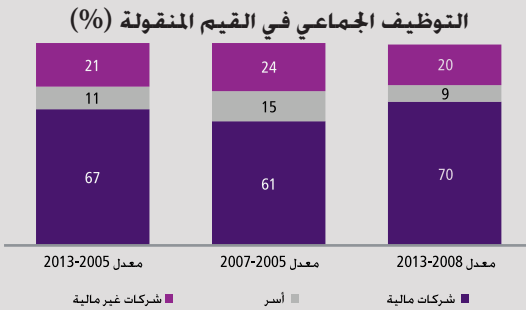
2013	2012	
13,5	7,4	الرصيد
39,8	36,3	التدفقات الصافية للتعهدات
20,1	16,6	قروض
53,3	43,7	التدفقات الصافية لعمليات اقتناء الأصول المالية
7,8	5,4	نقد
36,9	26,1	ودائع
		سندات
-0,1	4,6	سندات باستثناء الأسهم
1,9	0,6	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
0,3	0,4	أسهم
8,4	8,4	احتياطات تقنية للتأمين

إطار 1.9.1: مساهمة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في تمويل الاقتصاد

عرف نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة تطورا هاما خلال السنوات الأخيرة. فما بين 2005 و2013، انتقل مجموع أصولها من 88,6 مليار درهم إلى 245 مليار، وهو ما يمثل وتيرة نمو سنوي بمقدار 15,2% في المتوسط. وبالمثل، تزايدت حصتها ضمن مجموع أصول الشركات المالية من 14% إلى 16% خلال نفس الفترة.

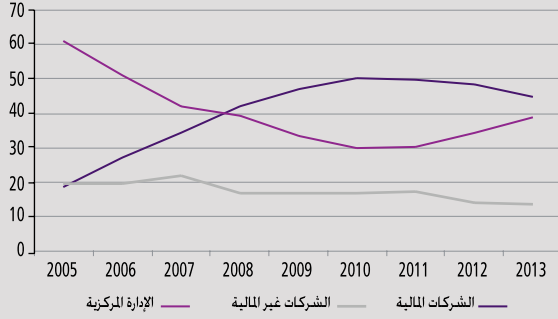
ويشير توزيع أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة حسب الفئات إلى هيمنة مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض. بحصة متوسطة بلغت 60,8%، مقابل 25,2%، بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي النقدية و9,1% بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم و4,6% بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض.

رسم بياني 1.1.9.1: بنية الأصول الصافية لمؤسسات



وتتأثر موارد مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بالأساس من الشركات المالية، التي حازت 60% من الحصص الصادرة عن هذه الهيئات ما بين سنتي 2005 و2007 مقابل 70% ما بين سنتي 2008 و2013. وفي ما يخص الأسهم، استقرت حصتها في مستوى يناهز 9% منذ سنة 2008، فيما كانت تبلغ 15% في المتوسط. ما بين سنتي 2005 و2007، وبالمثل، انتقلت مساهمة الشركات غير المالية من 24% في المتوسط، ما بين سنتي 2005 و2007 إلى 20% ما بين 2008 و2013.

رسم بياني إ 2.1.9.1: تطور استخدامات مؤسسات
التوظيف الجماعي في القيم المنقولة حسب الوحدات
الاقتصادية (%)



ويمكن تحليل مساهمة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في تمويل الاقتصاد من خلال دراسة بنية أصولها. ويبرز هذا التحليل أن 40% في المتوسط من مواردها تستخدم لتمويل الإدارة المركزية. ففي نهاية 2013، بلغت سندات الخزينة التي تملكها هذه الهيئات 101,3 مليار درهم، أي 25% من المبلغ الجاري الإجمالي لسندات الخزينة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحصة اتخذت منحى تنازليا ما بين سنتي 2005 و2008، حيث انتقلت من 61% إلى 30%. قبل أن ترتفع تدريجيا لتصل إلى 39% خلال سنة 2013. وموازية مع ذلك، اتخذت ديون مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة على الشركات المالية منحى معاكسا.

وفي ما يخص ممتلكات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من السندات الصادرة عن الشركات غير المالية، فحصتها ضمن التوظيفات الإجمالية لهذه الهيئات لم تعرف تغييرات هامة ما بين سنتي 2005 و2013، حيث وصلت إلى 17% في المتوسط. ففي نهاية سنة 2013، بلغت قيمة ما حوزة 35,6 مليار درهم، منها 24,5 مليار في شكل أوراق الخزينة وسندات الاقتراض. ويمثل هذا المبلغ 30% من المبلغ الجاري الإجمالي للسندات من غير الأسهم الصادرة عن المقاولات.

الجزء 2

إجازات البنك في إطار مهامه

أبرز أحداث السنة

يستعرض هذا الجزء من التقرير السنوي الإنجازات التي حققها البنك في إطار مهامه الرئيسية وكذا التطورات التي شهدتها من حيث التنظيم والتوجهات الاستراتيجية. كما يقدم ملخصاً لأهم مساهمات وحدات الدعم داخل البنك. وفيما يتم عرض مهمة السياسة النقدية بالتفصيل، يتم التطرق بإيجاز للأنشطة الأخرى المتعلقة أساساً بالإشراف البنكي وأنظمة ووسائل الأداء لأنها تشكل موضوع تقارير خاصة بها.

في سنة 2013، واصل البنك سياسته النقدية التيسيرية. فعلى الرغم من الشكوك المحيطة بتطور الأسعار، ارتباطاً على الخصوص بإصلاح صندوق المقاصة، قرر مجلس البنك الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند نسبة 3%. مع الحفاظ على نسبة الاحتياطي الإلزامي في مستوى منخفض. وفي الوقت نفسه، قام البنك بزيادة حجم تدخلاته من أجل تلبية احتياجات البنوك من السيولة.

وفي ظل تباطؤ وتيرة نمو القروض البنكية، تم وضع برنامج جديد لدعم تمويل المقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة لتيسير حصولها على التمويل. وفي السياق نفسه، أطلق البنك بالتعاون مع شركائه مشروعاً لإحداث صندوق للدعم المالي لفائدة هذه الفئة من المقاولات التي تواجه صعوبات مرتبطة بالظرفية الاقتصادية. واستمر البنك كذلك في تعزيز تطوير الإدماج المالي في بلدنا.

بالإضافة إلى ذلك، واصل البنك جهوده لزيادة تعزيز قدرة القطاع البنكي على الصمود. فقد قام بتطبيق المعايير الاحترازية الدولية الجديدة لبازل III المتعلقة برأس المال والسيولة القصيرة الأجل. مع العمل على تقوية المراقبة الجمّعة للمجموعات البنكية المغربية المتواجدة بالخارج. وعلى مستوى الإشراف الاحترازي الكلي، واصلت لجنة الاستقرار المالي التابعة للبنك عملها المتمثل في تقييم المخاطر المحيطة بالنظام المالي.

وفي ما يتعلق بمراقبة أنظمة ووسائل الأداء، حرص البنك على ضمان متانة البنية التحتية للأسواق المالية وسلامة وسائل الأداء.

وتميز النشاط النقدي بإصدار سلسلة جديدة من الأوراق النقدية باستخدام تقنيات طباعة تنسجم مع أفضل معايير السلامة الدولية. وفي هذا الصدد، تم اختيار الورقة البنكية الجديدة من فئة 100 درهم كأفضل ورقة بنكية للشهر من قبل مجلة دولية متخصصة.

وفي المجالات الاستراتيجية والتنظيمية، تميزت سنة 2013 بتطبيق المخطط الاستراتيجي الثلاثي الجديد الذي يهدف إلى جعل البنك «فاعلاً مرجعياً يوحى بالثقة من خلال خبرته والتزامه». وشهدت أيضاً مراجعة شاملة لتنظيم

البنك وتعزيز أجهزة الحكامة وتحسين منظومة المراقبة الداخلية. وفي دجنبر 2013، أسفر الافتتاح المفضي إلى الحصول على شهادة الجودة، والذي همّ مجموع أنشطة البنك ووحداته المركزية بالإضافة إلى خمس وكالاته (فرع الرباط ووكالات الجديدة ومكناس وسطات والقنيطرة). عن تجديد تأكيد مطابقة نظام التدبير المندمج الخاص بالبنك لمتطلبات المعيار ISO 9001، وعن مطابقة مديرية دار السكة لمعايير ISO 14001 وOHSAS 18001.

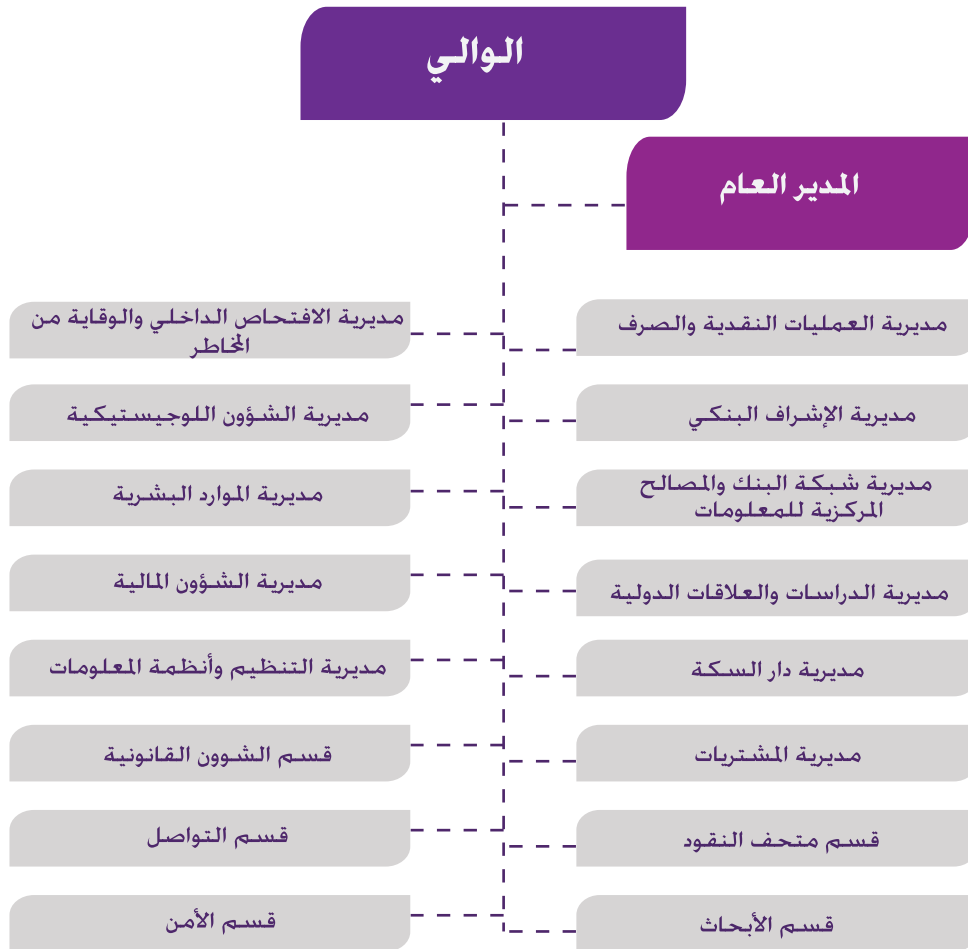
وقد تمّ تحقيق مختلف هذه المشاريع بفضل تعبئة قوية من لدن وحدات الدعم، التي مكنت من توفير ظروف عمل مواتية ومن السهر على ضمان جودة العمليات والتنظيم، مع الاسترشاد بأفضل المعايير الدولية.

1.2 الحكامة والاستراتيجية

1.1.2 الهيكل التنظيمية

أطلق البنك منذ أواخر سنة 2012، بالتزامن مع إعداد المخطط الاستراتيجي الجديد 2013-2015، مراجعة شاملة لهيكله التنظيمي، ترمي من جهة إلى الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المتوقعة لمشروع تعديل القانون البنكي والقانون الأساسي لبنك المغرب، ومن جهة أخرى إلى تحقيق توجهاته الاستراتيجية. ويظهر التنظيم الجديد الذي صدرت بشأنه تعليمات تخص كل وحدة مركزية على النحو التالي.

الهيكل التنظيمي لبنك المغرب



هكذا، وللاستعداد في أحسن الظروف للمهمة الجديدة للبنك والمتمثلة في الاستقرار المالي، تم إحداث قسم داخل الوحدة المكلفة بالإشراف البنكي من أجل قيادة الأشغال المتعلقة بالإشراف الاحترازي الكلي والتنسيق بين المنظومات الهادفة لضمان الاستقرار المالي.

وبالمثل، تم إنشاء قسم خاص بالتخطيط الاستراتيجي داخل المديرية المالية يضطلع بالتنسيق بالتعاون مع مختلف الوحدات، بين جميع مكونات هذه العملية والعمل باستمرار على تتبع محفظة مشاريع البنك من أجل التحقق من التنفيذ الفعلي للاستراتيجية.

كما قام بنك المغرب بإحداث وحدة جديدة تعمل على مركزية جميع مشترياته وضمان التدبير الأمثل للمشتريات من حيث الجودة والسعر. وتهدف هذه المركزية بالخصوص إلى :

- ملاءمة الهيكل التنظيمية وممارساتها مع أفضل المعايير؛

- تشجيع الأبحاث الخاصة بالفعالية الاقتصادية؛

- تشجيع جَانس الممارسات ومهنية عمليات الشراء؛

- التدبير الأمثل للعملية وتحديثها بالنظر إلى تطور مهن البنك.

وفي إطار دينامية التحسين التي انخرط فيها البنك من أجل تعزيز حكمة المقاولات وضمان التدبير الأمثل لعمليات البنك وطرق تشغيله، تم استعراض اختصاصات اللجان المحدثة داخل البنك في إطار الورش العام المتعلق بإعادة تنظيم البنك والذي أُنجز ما بين 2012 و2013.

وفي متم هذا الورش، تقرر بالخصوص إحداث 3 لجان جديدة وتوسيع مجال تدخل هيأتي الحكامة الحاليين.

هكذا، عرفت سنة 2013 إحداث اللجان التالية :

- لجنة الإصدارات؛

- اللجنة الاستراتيجية للمشتريات؛

- لجنة الاستراتيجية والمشاريع الكبرى.

أما اللجان التي وجب تغيير مجال تدخلها، فتمثل في الهيئات التالية والتي يجري حاليا تحسين التعليمات المنظمة لها:

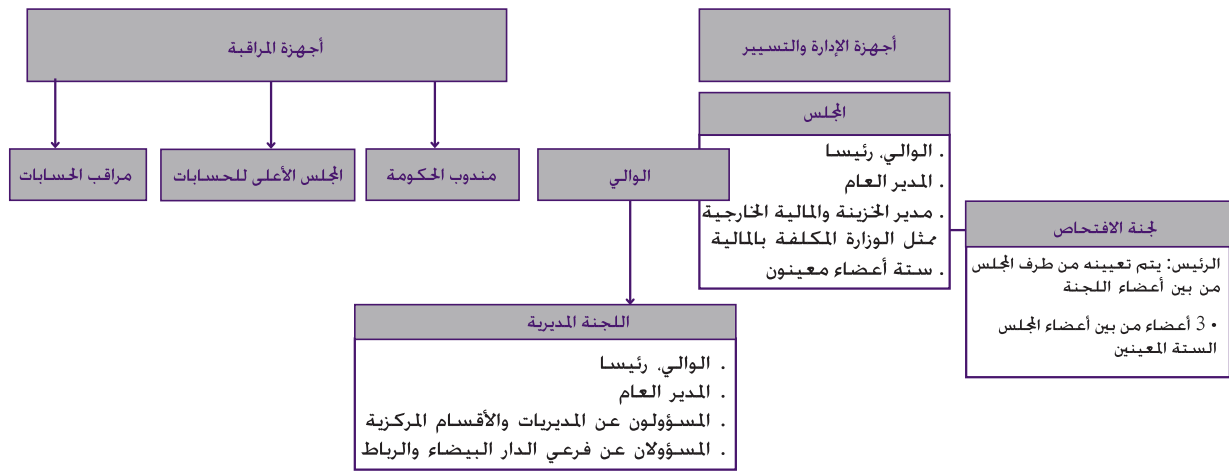
- لجنة مراكز الفرز الخاصة التي سيتم تعويضها بلجنة العملة الائتمانية.

- لجنة أنظمة الأداء التي ستشمل أيضا الجانب المتعلق بوسائل الأداء.

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن بعض اللجان، بما فيها اللجنة النقدية والمالية، خضعت خلال 2013 لعملية تقييم ذاتي.

2.1.2 بنية الحكامة

تتمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي واللجنة المديرية. وتتولى مهمة المراقبة ثلاث هيئات هي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات.



1.2.1.2 أجهزة الإدارة والتسيير

يتألف مجلس البنك من الوالي، رئيسا، والمدير العام إضافة إلى ستة أعضاء يعينون لكفاءتهم في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي، لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. ويُعين ثلاثة من هؤلاء الأعضاء باقتراح من الوالي، في حين يتم تعيين الثلاثة الآخرين بناء على اقتراح من رئيس الحكومة. ويشترك مدير الخزينة والمالية الخارجية بصفته عضوا في المجلس، دون أن يكون له حق التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

ويحدّد المجلس، الذي يعقد اجتماعات فصلية حسب برنامج محدد مسبقا يتم نشره للعموم، الأهداف الكمية للسياسة النقدية. ويمكّن المجلس صلاحية تحديد ميزات الأوراق المالية والقطع النقدية التي يصدرها البنك وكذا اتخاذ قرار ترويجها أو سحبها من التداول. ويتولى أيضا إدارة البنك، لاسيما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالسياسات الداخلية والتسيير المالي والمحاسبية. وكذا تنظيم المؤسسة وسياساتها العامة. وتضطلع لجنة الافتتاح المنبثقة عن المجلس بمهمة دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والافتتاح الداخلي والخارجي والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر. وكذا إبداء رأيها بشأنها.

وطبقا لممارسات الحكامة الجيدة. اعتمد مجلس البنك سنة 2013 قانونا داخليا ينص على كفاءات تنظيمه وعمله مع إرساء مبدأ التقييم الذاتي بانتظام. وسيتم إنجاز التقييم الذاتي الأول خلال 2014 في إطار المخطط الاستراتيجي الجديد.

ويقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وكذا على تنفيذ قرارات مجلس البنك.

وتتولى اللجنة المديرية، التي تعقد اجتماعاتها كل شهر، مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. وتتكون هذه اللجنة من الوالي والمدير العام ومسؤولي المديريات والأقسام التابعة للإدارة المركزية وفرعي الرباط والدار البيضاء.

2.2.1.2 أجهزة المراقبة

يراقب مندوب الحكومة، نيابة عن هذه الأخيرة وباسم الوزير المكلف بالمالية، أنشطة البنك باستثناء تلك المتعلقة بالسياسة النقدية. ويسهر على مراعاة الأحكام التشريعية المنظمة لهذه الأنشطة. لا سيما مقتضيات القانون الداخلي.

وتخضع حسابات البنك لافتحاص سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب للحسابات. ويقوم هذا الأخير بالمصادقة على البيانات التركيبية للمؤسسة وتقييم جهاز المقاربة الداخلية الخاص بها ويقدم تقريره للمجلس.

ويُدلي البنك كل سنة للمجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المحاسبية الخاصة به وبهيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه. وذلك طبقا للطرق المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل.

3.2.1.2 لجنة الافتحاص

خلال سنة 2013، تدارست لجنة الافتحاص الحسابات السنوية للبنك المحصورة في 31 دجنبر 2012 وكذا مخطط تدخل مراقب الحسابات، في ارتباطه بأشغال الافتحاص الداخلي.

كما أُطلعت على الخلاصات الرئيسية للتقرير حول نظام المراقبة الداخلية للبنك. لا سيما تقييم مستوى نضج هذا النظام. وكذا التدابير المبرمجة لبلوغ مستوى النضج المقصود.

واستعرضت اللجنة أيضا نتائج أنظمة التحكم في المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والمالية برسم سنة 2013 وأبدت رأيها بشأن برنامج الافتحاص الداخلي لسنة 2014، قبل المصادقة عليه من طرف مجلس البنك.

وطبقا لأفضل الممارسات المعمول بها في مجال الحكامة، قامت اللجنة بمراجعة طريقة عملها واتخذت التدابير التالية:

- توسيع تشكيلة اللجنة لتشمل ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس الستة المُعينين ؛
- إمكانية اللجوء، عند الاقتضاء، إلى خبير في المجالات المرتبطة باختصاصات اللجنة؛
- تفنين الولوج المباشر ودون قيود إلى اللجنة من طرف المسؤول عن الوحدة المكلفة بالافتحاص الداخلي.

هكذا، تم تعديل ميثاق لجنة الافتحاص، المنشور في البوابة الإلكترونية للبنك، ليعكس التغييرات التي تم إدخالها تماشيا مع مقترحات التحسين التي تقدم بها صندوق النقد الدولي في إطار مهمة تقييم التدابير الوقائية للبنوك المركزية برسم خط الوقاية والسيولة الذي حصل عليه المغرب سنة 2012.

في نفس السياق، قامت اللجنة بإجاز تقييم ذاتي أكثر تفصيلا حول طريقة ممارستها لاختصاصاتها، وعلاقتها بالمجلس، وتنظيم اجتماعاتها والتواصل بشأن أنشطتها. وقد اعتُبرت طريقة عمل اللجنة مُرضية مع الإشارة إلى بعض تدابير التحسين وتنفيذها.

3.1.2 الاستراتيجية

انطلاقا من إنجازات المخططات الثلاثية السابقة، يؤسس المخطط الاستراتيجي 2013-2015، الذي يسعى إلى الارتقاء ببنك المغرب ليصبح « فاعلا مرجعيا يوحى بالثقة بفضل تجربته والتزامه»، لمرحلة جديدة تتمحور حول أربعة قيم أساسية وهي: الحكامة، والشفافية، والفعالية والامتثال.

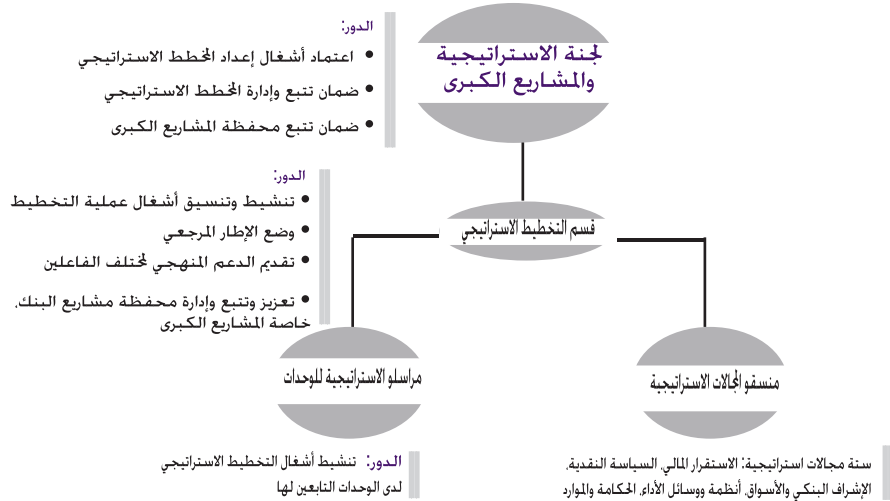
وتتضمن الخارطة الاستراتيجية للبنك الأولويات الاستراتيجية التي تم تحديدتها من أجل تسهيل التواصل بشأنها وفهمها. وترتكز هذه الأخيرة على المحاور الأربعة التالية التي تم الاستناد إليها لتحديد 16 هدفا استراتيجيا، يتوزع على حوالي مائة هدف عملياتي:

- تعزيز المهام الأساسية للبنك من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي والتغلب على الإكراهات التي يفرضها المحيط الداخلي والخارجي؛
- المساهمة الفعلية في مواجهة تحدي الإدماج المالي والنهوض بالقطب المالي للدار البيضاء؛
- تعزيز نظام حكمة البنك بالنظر إلى المتطلبات الوطنية والدولية الجديدة؛
- تعزيز التوظيف الأمثل للموارد وملاءمتها بالنظر إلى الأولويات الاستراتيجية والمتطلبات المتعلقة بالفعالية والامتثال.

ومن أجل تتبع وتقييم هذه الأهداف بشكل أفضل، تمّ في سنة 2013 تعزيز الإطار التنظيمي للمخطط الاستراتيجي من خلال:

- إحداث «لجنة الاستراتيجية والمشاريع الكبرى» التي تتدخل في كافة الأشغال المتعلقة بإعداد وتسيير المخطط الاستراتيجي؛
- مراجعة الإطار التنظيمي بتقسيمه إلى مجالات استراتيجية تأخذ في الاعتبار تطور المهام الأساسية للبنك، عن طريق إدماج الاستقرار المالي وتعيين «منسقي المجالات» والمراسلين المكلفين بالاستراتيجية» داخل مختلف الوحدات؛
- إعداد «ميثاق الاستراتيجية»، الذي يحدد مراحل العملية وأدواتها وكذا أدوار ومسؤوليات الفاعلين المعنيين.

الإطار التنظيمي للتخطيط الاستراتيجي



وبالمثل، تمّ تحسين أدوات تسيير المخطط الاستراتيجي، لاسيما من خلال إعداد الخارطة الاستراتيجية وجدول المؤشرات الاستراتيجية للبنك، وإحداث مفهوم «المشاريع الكبرى» وإعداد جدول مؤشرات المشاريع الكبرى، وكذا إدخال تحديد وتدبير المخاطر الاستراتيجية.

تمثل الخارطة الاستراتيجية جسيدا مرئيا ومبسطا لمجموع أهداف المخطط الاستراتيجي، لتسهيل التواصل بشأنها وفهمها وتسييرها. ويقدم جدول المؤشرات الاستراتيجية، من جهته، جميع المعلومات الضرورية لتسيير الاستراتيجية، من خلال تسليط الضوء على المؤشرات الخاصة بتتبع مدى بلوغ الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية، ونسب تقدم المشاريع والأشغال، وكذا تطور المخاطر الاستراتيجية. وأخيرا، يسمح جدول المؤشرات الخاص بالمشاريع الكبرى بضمان

تسيير أكثرَ فعاليةً لهذه الفئة من المشاريع التي تستجيب للرهانات الاستراتيجية والمالية وتلك المتعلقة بدرجة التعقيد والمخاطر.

ومكّنت المقاربة المتبعة لانتقاء المشاريع الكبرى من اعتماد اثني عشر مشروعاً كبيراً للفترة الممتدة من 2013 إلى 2015 ترتبط مباشرة بالحوار الاستراتيجية الأربعة للمخطط الثلاثي:

المشاريع الكبرى	الحوار الاستراتيجية
<ul style="list-style-type: none"> • المنظومة المندمجة للتوقعات الماكرو-اقتصادية • إصلاح الحل المعلوماتي « Front-to-Back » الخاص بقاعة المعاملات • المنظومة المتعلقة بالاستقرار المالي • برنامج المصالح المركزية للمعلومات • استراتيجية نشر وثائق العمل 	<p>تعزيز المهام الأساسية للبنك من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي وتجاوز الإكراهات التي يفرضها المحيط الداخلي والخارجي</p>
<ul style="list-style-type: none"> • برنامج الإدماج المالي: – توسيع التعامل البنكي – التريبة المالية – المالية التشاركية – إصلاح منظومة الوساطة البنكية 	<p>المساهمة الفعلية في مواجهة تحدي الإدماج المالي والنهوض بالقطب المالي للدار البيضاء</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التوجه نحو الممارسات الجيدة في مجال إعداد ونشر المعلومات المالية • تعزيز فعالية آليات المراقبة • برنامج الجودة والسلامة والبيئة (QSE) في العمل 	<p>تعزيز نظام حكامه البنك بالنظر إلى المتطلبات الوطنية والدولية الجديدة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير الممارسات المديرية وتعزيز الشمولية • برنامج إسناد بعض أنشطة البنك لمتعهد خارجي • إعادة تهيئة الإدارة المركزية 	<p>تعزيز التوظيف الأمثل للموارد وملاءمتها بالنظر إلى الأولويات الاستراتيجية والمتطلبات المتعلقة بالفعالية والامتثال</p>

لم يفرز تقييم أهداف المخطط الاستراتيجي 2013-2015 أي تحذير في السنة الأولى من تنفيذه، حيث أن ما يناهز 80% من مؤشرات التتبع بلغت أهدافها المسطرة في حين تقدمت 85% من الورشات التي تم الشروع فيها طبقاً للآجال المحددة.

الخصيلة الإجمالية للإنجازات برسم سنة 2013

الرؤية: أن يصبح البنك فاعلا مرجعيا يحظى بالنفذة من خلال خبرته والتزامه			
تعزيز تطوير وملاءمة الموارد بالنظر للأولويات الاستراتيجية والمتطلبات في ما يتعلق بالفاعلية والمطابقة	تعزيز حكمة البنك بالنظر للمتطلبات الجديدة الوطنية والدولية	المساهمة بفاعلية في رفع حدي الإبداع المالي وإشعاع المركز المالي للدار البيضاء	توطيد المهام الأساسية من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي وتجاوز عقبات المحيط الداخلي والخارجي
تعزيز فعالية تدبير موارد البنك	تعزيز انفتاح البنك وشفافيته	ترسيخ سياسة الإدماج المالي ضمن الاستراتيجيات البنكية وجعل التربة المالية ركنا أساسيا لهذه السياسة	مواصلة ملاءمة المهام الرئيسية للبنك
تقوية عملية تحسين العمليات، وطرق العمل وإدارة المشاريع	تحسين نظام المراقبة الداخلية من أجل الاستجابة لأهداف المطابقة والفاعلية	مواصلة السهر على تحسين العلاقات بين مؤسسات الائتمان والزبناء في ظل أجواء أكثر تنافسية.	تطبيق الآلية الماكرواقتصادية لضمان الاستقرار المالي مع تحسين التفاعلات مع السياسة النقدية
تعزيز ثقافة الأداء وروح الانتماء ووضع سياسة تستهدف المساواة ما بين الرجال والنساء	إدراج التنمية المستدامة ضمن طريقة عمل البنك والحفاظ على ممتلكاته	الاستمرار في لعب دور فاعل أساسي في الترويج للمنتج المالي للدار البيضاء وجعلها مركزا إقليميا	مواصلة تطوير الآليات الإحصائية ذات الصلة بالبيانات المالية وتسريع وتيرة ملاءمتها مع المعايير الدولية
		تعزيز استخدام وسائل الأداء الإلكتروني وتشجيع التعاملات البنكية الإلكترونية	وضع آلية خاصة بتتبع تمويل المفاوالت الصغرى والمتوسطة والمقاوالت الصغيرة
			أن تصبح المؤسسة مرجعا في مجال الإصدارات والبحوث على المستوى الإقليمي
			تطوير عمل شبكة الفروع في ضوء السياسة الجديدة للهوية
تنسيق غير كافي في المشاريع	سوء فهم الجمهور لقرارات البنك	عدم إجازة الالتزامات المتعهد بها في إطار العرض الغربي	التأخر في إصدار القوانين (القانون البنكي، القانون الأساسي للبنك)
			المخاطر الاستراتيجية

• حققت جميع المؤشرات التشغيلية أهدافها، وتسير كافة المشاريع / الأنشطة المرتبطة بهذه الأخيرة وفق الأهداف المخطط لها؛

• بعض المؤشرات لم تحقق أهدافها و/أو بعض المشاريع / الأنشطة متأخرة بالنظر إلى المخطط الأولي؛

• جميع المؤشرات لم تحقق أهدافها وجميع المشاريع / الأنشطة متأخرة بالنظر إلى المخطط الأولي.

4.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات

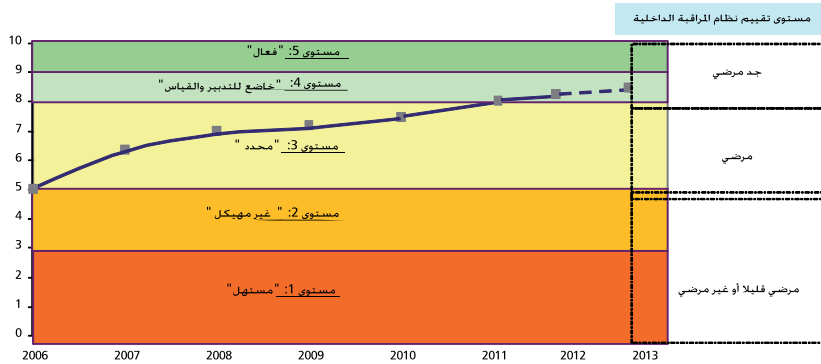
1.4.1.2 نظام المراقبة الداخلية

يتم كل سنة إعداد خصيلة الإنجازات الرئيسية لنظام المراقبة الداخلية للبنك. تشمل جميع مكوناته (محيط المراقبة، وتدبير المخاطر، وأنشطة المراقبة، والتواصل والتسيير) وعرضها على مجلس البنك. وتُنجز هذه الخصيلة بناء

على نتائج التقييم الذاتي الذي تقوم به الوحدات لمنظومة المراقبة الخاصة بها، والخريطة الشاملة لمخاطر التشغيل وخلصات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي. هكذا، وخلال سنة 2013، ركز هذا التقييم بالخصوص على عمليات المراقبة المنجزة من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتدخل هذه العملية في إطار استمرارية عمليات المراقبة المنجزة في 2010 والخاصة بهدف الامتثال، وتلك التي تم تنفيذها سنة 2011 و2012، والتي همت على التوالي التدبير الأمثل للعمليات، وسلامة المعلومات ومصداقيتها.

وقد بلغ مستوى نضج نظام المراقبة الداخلية، الذي يتم تقييمه على أساس سلم مكون من خمس مستويات، ومستوحى من مرجعية أهداف مراقبة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها (COBIT)¹ المستوى 4 (خاضع للتدبير والقياس)، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف مستويات التقدم التي أحرزها البنك، لاسيما في ما يخص تعزيز التسيير الآلي لعمليات المراقبة.

تقييم نضج نظام المراقبة الداخلية



2.4.1.2 الافتحاص الداخلي

في سنة 2013، تم إنجاز 20 مهمة افتحاص داخلي، بناء على تخطيط يدعم المقاربة البنّية على المخاطر. ويتجلى الهدف من هذه المهام في تقييم مدى مطابقة عمليات وأنشطة البنك للقوانين والأنظمة والعمليات الجارية بها العمل، وكذا مدى فعاليتها بالنظر للأهداف المسطرة لها.

1 خُددت أهداف الرقابة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها "المستويات الخمسة لنضج نظام المراقبة الداخلية كما يلي: "المستوى 1 - مستهل" (غياب عمليات المراقبة/أجهزة التسيير واعية بضرورة إعدادها وتطبيقها) و"المستوى 2 - غير مهيكّل" (عمليات مراقبة غير موحدة/يتم القيام بها بطريقة غير رسمية، تعتمد بشكل قوي على الأشخاص/غياب التكوين) و"المستوى 3- محدد" (عمليات مراقبة موحدة/متابعة التسلسل مضمونة/ ضرورة تعزيز التسيير الآلي لعمليات المراقبة وفعاليتها) و"المستوى 4- خاضع للتدبير والقياس" (عمليات مراقبة موحدة وموثقة وتخضع لمتابعة التسلسل وتسير آليا بشكل كبير/التحقق من الفعالية بشكل منتظم وتحسن مستمر) و"المستوى 5- فعال" (عمليات دائمة وجد متقدمة).

أهم العمليات- الأنشطة التي غطتها مهام الافتحاص في 2013

العمليات المتعلقة بالمهن	العمليات المتعلقة بالدعم
<ul style="list-style-type: none"> الإشراف البنكي: تدبير الاعتمادات والعلاقات مع الأغيار العمليات البنكية: نظام مسك الحسابات BACETE¹ تدبير احتياطات الصرف: المنتجات المشتقة العملة الائتمانية: مراقبة جودة الأوراق البنكية وتدمير الأوراق غير المطابقة. المتحف: تدبير القطع النقدية المخصصة لهواة التجميع 	<ul style="list-style-type: none"> التخطيط الاستراتيجي النظام المعلوماتي: حكمة الأنظمة المعلوماتية/ منظومة اتخاذ القرار الموارد البشرية: التكوين المهني الدعم القانوني: المساعدة/ الاستشارة القانونية السلامة الجسدية: القيام بتدبير المشاريع الكبرى المرتبطة بالسلامة الجسدية البنيات التحتية وأدوات العمل: مشروع إعادة تهيئة الإدارة المركزية المعلومات المالية: إعداد التقارير الخارجية، المترجم المحاسبي

1 القاعدة المركزية لمسك الحسابات.

وقد شكّلت التوصيات التي أثمرت عنها هذه المهام موضوعَ خطط عمل من إعداد الوحدات المفتحة. وقد ارتفعت النسبة المجمعة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمخاطر العالية إلى 82% في متم سنة 2013، مقابل 73% سنة 2012.

وفي نهاية دورة الافتحاص 2010-2012، وبتماشيا مع دورة التخطيط الاستراتيجي، عمل البنك سنة 2013 على إنجاز تقييم خارجي ثانٍ لنشاطه المتعلق بالافتحاص الداخلي¹. وقد أكدت هذه المهمة، التي أجزها مكتب متخصص تم اختياره في إطار طلب عروض دولي، مطابقتَ عملية الافتحاص الداخلي للبنك للمعايير الدولية التي يَنصُّ عليها معهد المدققين الداخليين (IIA). مع التركيز على تماشي أغلب أنشطته مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

3.4.1.2 تدبير المخاطر

يرتكز تدبير المخاطر داخل البنك على تنظيم مهيكَل حسب نوعية المخاطر القائمة.

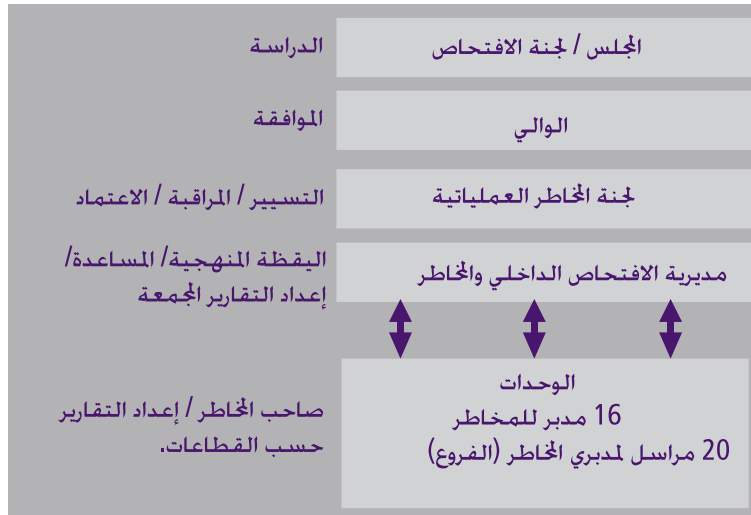
المخاطر التشغيلية

يتم تدبير المخاطر التشغيلية حسب مقارنة منهجية تشمل المخاطر البشرية والتنظيمية والعملياتية، وكذا المخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات أو بعوامل خارجية.

1 تم إنجاز التقييم الخارجي الأول سنة 2009.

ومن أجل ترسيخ ثقافة المخاطر لدى مختلف وحداته. قام البنك بتعيين مسؤول عن تدبير المخاطر داخل كل مديرية أو قسم مركزي. يكون مكلفا بتقييم المخاطر المرتبطة بالعمليات التي تتم داخل الوحدة التي ينتمي إليها وبالتأكد من تطبيق الإجراءات اللازمة للتحكم فيها. وتتولى هيئة مركزية مكلفة بتدبير المخاطر مهمة اليقظة المنهجية. إلى جانب دورها في المساعدة والمواكبة وإعداد التقارير المجمعة حول المخاطر. وختاما. توافق لجنة المخاطر التشغيلية. التي يرأسها السيد المدير العام وتضم كافة المدراء. على التوجهات الكبرى في هذا الصدد قبل مصادقة السيد الوالي وعرضها على مجلس إدارة البنك.

تنظيم حكمة المخاطر التشغيلية



المخاطر المالية

تتولى مديرية العمليات النقدية والصرف تدبير المخاطر المالية. التي ترتبط بتدبير احتياطات الصرف (خاصة مخاطر السيولة والائتمان والصرف ونسب الفائدة). وقد عمل البنك على إعداد إطار حكمة مناسب. حتى يضمن مطابقة توظيفاته لأهم أهدافه في هذا المجال. ألا وهي السلامة والسيولة. لهذا الغرض. تقوم اللجنة المالية والنقدية. في بداية كل سنة. بإصدار التوجيهات الخاصة بالاستثمار والتخصيص الاستراتيجي للأصول. قبل تقديمها لمجلس البنك. وتسهر اللجنة المكلفة بالمخاطر على احترام هاته التوجيهات. كما تدرس. شهريا. مدى تطور المخاطر والأداء. قبل عرضها أمام اللجنة النقدية والمالية.

المخاطر الاستراتيجية

يُقصد بالمخاطر الاستراتيجية المخاطر التي قد تحول دون بلوغ الأهداف الاستراتيجية المحددة في إطار المخطط الثلاثي 2013-2015. نتيجة بالأساس لعوامل خارجية. أو أي مخاطر تشغيلية مهمة. أو تفرغ غير ملائم للمحاور الإستراتيجية إلى أهداف.

خلال سنة 2013، تم إعداد وتنفيذ مقارنة لتحديد وتتبع أبرز المخاطر حسب المحاور الإستراتيجية. وتمكّن هذه المقارنة، التي تندرج كاملةً في عملية التخطيط الاستراتيجي، من تحديد المؤشرات الرئيسية التي تساعد، طيلة مدة المخطط الاستراتيجي، على تقييم مدى تطور مستوى التحكم في المخاطر وتحديد برامج العمل الملائمة. ويتم جميع المخاطر المحددة ثم دراستها من طرف لجنة الإستراتيجية والمشاريع الكبرى في إطار عمليات مراجعة التسيير الاستراتيجي، قبل المصادقة عليها من طرف السيد الوالي وتقديمها لمجلس البنك.

4.4.1.2 استمرارية النشاط وسلامة المعلومات

شهدت سنة 2013 دخول آلية البنك لاستمرارية النشاط مرحلة «النشاط الدائم»، إضافة إلى إنشاء بنية خاصة قصد ضمان التشغيل الدائم لهذه الآلية. ويتجلى الهدف من هذا الإجراء في تزويد بنك المغرب بالتنظيم والعمليات والوسائل اللازمة لمواجهة أي خطر قد يعترضه أو من شأنه أن يؤدي إلى توقف أنشطته الرئيسية بسبب حوادث كبرى.

في هذا الإطار، تم إنجاز العديد من تمارين الانسحاب اللازمة لاستمرارية النشاط، وذلك في موقع بديل. كما تم إنجاز بعض الاختبارات الخاصة بانتقال أنظمة المعلومات الأساسية نحو الموقع المعلوماتي الاحتياطي.

علاوة على ذلك، وبعد تجربته سنتي 2011 و2012، تم تطبيق مخطط لتدبير الأزمات يهدف إلى تنسيق جهود كافة وحدات البنك للاستجابة بشكل أفضل للحالات الاستعجالية.

كما تم اعتماد مراقبة عن قرب للتنفيذ الفعلي لآليات سلامة المعلومات من طرف مختلف عمليات البنك. بذلك، تم تخيين كافة السياسات الداخلية المرتبطة بسلامة المعلومات، بغية مواجهة تطور المخاطر المرتبطة بهذا الجانب، مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات من حيث حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

5.4.1.2 الأخلاقيات

اضطلع البنك بمجموعة من الأنشطة في مجال المواكبة والتوعية والتطوير بغية تشجيع الترسخ المستمر لقيمه الأخلاقية وقواعد حسن السيرة الواجب على مستخدميه التقيد بها. كما تم سنة 2013 تعميم دليل للتكوين، مرفوقاً باستمارة للتقييم الذاتي، على كافة المستخدمين. وبالإضافة إلى ذلك، قام بنك المغرب بتعزيز أنشطته المتعلقة بمراقبة الامتثال بغية التأكد من احترام مستخدميه لمقتضيات ميثاق الأخلاقيات.

وبفضل كافة الإجراءات المتعلقة بالحكامة والتخطيط الاستراتيجي. أصبح بإمكان البنك تنفيذ مهامه في أفضل الظروف. خاصة منها المهام المرتبطة بالعملة الائتمانية والسياسة النقدية وتدبير احتياطات الصرف والإشراف البنكي وأنظمة ووسائل الأداء.

2.2 السياسة النقدية

أبرز تقييم الضغوط التضخمية في سنة 2013 غياب ضغوط ملموسة على الأسعار في المدى المتوسط. غير أن قدرا كبيرا من الشكوك ظل يحيط بالتوقعات. ارتباطا بالأساس بالجدول الزمني لإصلاح نظام المقاصة وكيفياته وتطور أسعار النفط في السوق الدولية. في هذا السياق، قرر مجلس بنك المغرب خلال اجتماعاته الأربع من السنة الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند 3%.

وبهدف تعزيز دعم التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. في ظل ظرفية اقتصادية صعبة اتسمت باستمرار تباطؤ الائتمان. وضع بنك المغرب آلية جديدة للقروض المضمونة لفائدة هذه الفئة من المقاولات. لاسيما العاملة منها في القطاع الصناعي أو التي توجه إنتاجها نحو التصدير.

على المستوى العملي، قام بنك المغرب برفع حجم تدخلاته إلى 69,6 مليار درهم في المتوسط. مقابل 62,2 مليار في 2012. من أجل تلبية الحاجة المتزايدة للبنوك من السيولة. خصوصا بواسطة التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض وعمليات الاستحفاظ لأجل أطول والقروض المضمونة. وهكذا، ظل سعر الفائدة بين البنوك، الذي يعد الهدف التشغيلي للسياسة النقدية. في مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي. مع انخفاض هام في تقلباته من سنة إلى أخرى.

1.2.2 قرارات السياسة النقدية

أنشأت التحليلات والتوقعات التي أجزتها مصالح البنك على أساس البيانات المتاحة. بمناسبة الاجتماعين الأولين لمجلس البنك برسم سنة 2013. إلى غياب ضغوط تضخمية على المدى المتوسط. بناء على فرضية الإبقاء على نظام المقاصة المعمول به. فقد تأثر النشاط الاقتصادي العالمي بظرفية محفوفة بالشكوك. لاسيما في منطقة الأورو. مما أدى بغالبية المؤسسات الدولية إلى مراجعة توقعات النمو نحو الانخفاض. وفي الوقت نفسه، شهدت أسعار السلع الأساسية تراجعاً ساهم في إبقاء معدلات التضخم في الدول الأوروبية عند مستويات معتدلة. وفي الجمل، أفرزت هذه التطورات غياب ضغوط تضخمية خارجية على الأسعار في المغرب.

على المستوى الوطني، أظهرت توقعات النشاط الاقتصادي انتعاشا في النمو الإجمالي بفضل الظروف المناخية الجيدة. مع تسجيل تباطؤ في وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي إلى نسبة تتراوح بين 2,5% و3,5%. وبالتالي، تم توقع استمرار فجوة الناتج غير الفلاحي في مستويات سلبية تدل على عدم وجود ضغوط من الطلب الداخلي على الأسعار. وفي ما يتعلق بالأوضاع النقدية، واصلت وتيرة نمو القروض البنكية والكتلة النقدية تباطؤها، بما أبقى على الفارق النقدي في مستويات سلبية.

في هذا السياق وأخذا في الاعتبار توقع التضخم عند نسبة 2% في المتوسط في أفق ستة فصول ووجود ميزان مخاطر محايد، قرر مجلس البنك الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند نسبة 3%. ووعيا منه بالوضعية الهشة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في ظرفية اقتصادية صعبة اتسمت باستمرار تباطؤ القروض البنكية، أعلن بنك المغرب في يونيو 2013 عن إحداث آلية جديدة لإعادة تمويل البنوك تصب في مصلحة هذه المقاولات، لاسيما العاملة في القطاع الصناعة أو تلك التي توجه إنتاجها نحو التصدير (إطار 2.2.2).

جدول 2.2.2 : توقعات التضخم

تاريخ اجتماع المجلس	26 مارس	18 يونيو	24 شتنبر	17 دجنبر
متوسط التضخم خلال أفق التوقع	2,0	2,0	1,8	2,3
نسبة التضخم في نهاية أفق التوقع	1,6	1,6	1,5	2,0
ميزان المخاطر	متوازن	متوازن	متجه قليلا نحو الارتفاع	متوازن

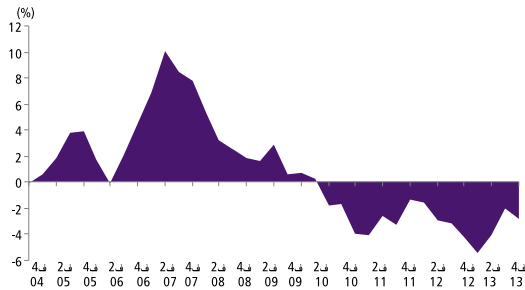
وتميز الربعان الأخيران من السنة ببداية انتعاش في منطقة الأورو. لكنه ظل هشًا كما يدل على ذلك استمرار انكماش الائتمان. وعلى المستوى الوطني، استمر تباطؤ النشاط غير الفلاحي واعتدال نمو المجمعات النقدية والقروض البنكية.

بالإضافة إلى هذه العناصر، تدارس المجلس في اجتماعه الفصلي لشهر شتنبر مدى تأثير التضخم بإعادة تفعيل نظام مقايضة أسعار بعض المنتجات النفطية. وأبرزت التقييمات انسجام توقعات التضخم مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط. فيما كان ميزان المخاطر متجها قليلا نحو الارتفاع ارتباطا بتزايد قابلية التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية.

وفي اجتماع دجنبر، أخذ المجلس بعين الاعتبار معطيات مشروع قانون المالية لسنة 2014 الذي افترض انخفاضا هاما في نفقات المقاصة، ويتوقع أن يؤدي هذا التقليل، أخذا في الاعتبار التطورات المستقبلية لأسعار النفط العالمية، إلى زيادة ملموسة في أسعار بيع الوقود بالتقسيط ونسبة التضخم. ولكن بوتيرة تتوافق مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

واستنادا إلى هذه العناصر، قرر المجلس في اجتماعيه الأخيرين من السنة الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي عند نسبة 3%.

رسم بياني 2.2.2: الفارق النقدي¹ بالقيمة الحقيقية (%)



رسم بياني 1.2.2: فجوة الناتج غير الفلاحي (%)



1 يمثل الفارق النقدي الفرق بين المبلغ الجاري للكتلة النقدية الملاحظ ومستوى توازنها. ويتم تحديد هذا الأخير بناء على المعادلة الكمية للكتلة النقدية. ويوافق نسبة تطور النشاط الاقتصادي المحتمل من حيث القيمة الحقيقية ناقص متوسط معدل انخفاض سرعة التداول النقدي.

المصادر : المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

جدول 3.2.2 : قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2008

قرارات أخرى	نسبة الاحتياطي الإلزامي	سعر الفائدة الرئيسي (سعر الفائدة على التسيقات لسبعة أيام)	تاريخ الدخول حيز التنفيذ
	خفض من 16,5% إلى 15%		2008/01/01
	خفض من 15% إلى 12%	رفع من 3,25% إلى 3,50%	2008/09/24
	خفض من 12% إلى 10%	خفض من 3,50% إلى 3,25%	2009/01/01
	خفض من 10% إلى 8%		2009/03/25
	خفض من 8% إلى 6%		2009/07/01
			2009/10/01
			2010/04/01
- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية			
-ملائمة فترات طلب العروض مع فترات الاحتياطي الإلزامي			2011/04/13
- إخراج الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي			
- إدخال عمليات الاستحفاظ لأجل أطول			2011/09/20
- إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية		خفض من 3,25% إلى 3%	2012/03/27
	خفض من 6% إلى 4%		2012/09/26
- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة			2012/12/13
- تخفيف معايير قبول شهادات الإيداع			
إحداث آلية جديدة لتشجيع التمويل البنكي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة			2013/12/11
إلغاء الفائدة على الاحتياطي الإلزامي			2013/12/19

إطار 1.2.2: تقييم توقعات التضخم في سنة 2013

من أجل تقييم جودة توقعات التضخم المعتمدة في تقارير السياسة النقدية، يتم تحليلها بناء على متوسط الفوارق المطلقة بين نسبة التضخم المتوقعة والنسبة الفعلية. وتمثل هذه الفجوة الفارق المطلق بين النسبة الفعلية للتضخم خلال فصل معين ومتوسط النسب المتوقعة لهذا الفصل المنشورة في التقارير الستة الأخيرة حول السياسة النقدية.

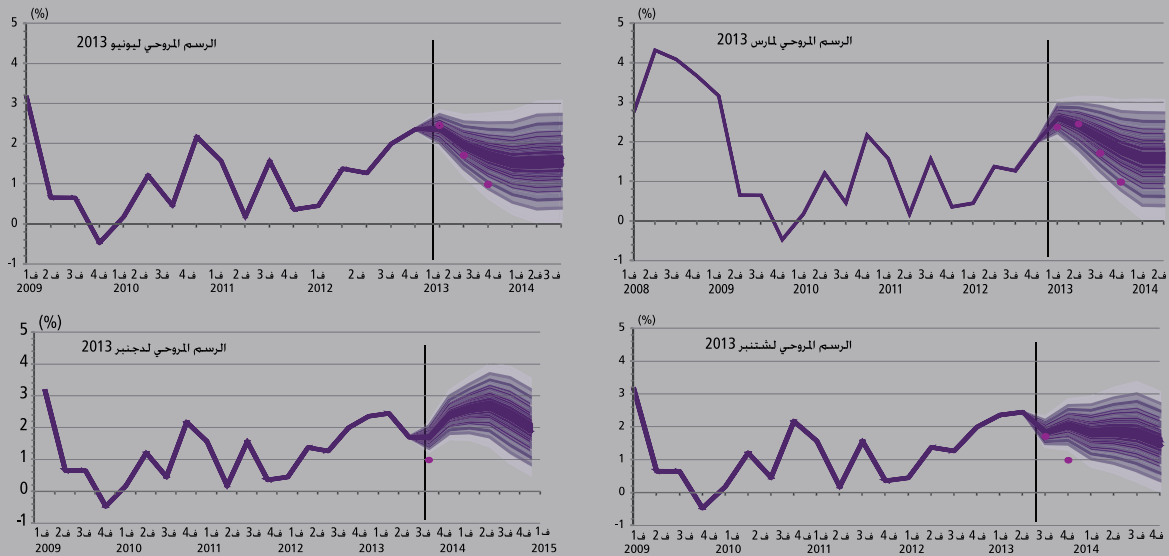
وتظهر النتائج أن الفارق المتوسط بلغ 0,3 نقطة مئوية في سنة 2013. مسجلا بذلك انخفاضا عن متوسط الثلاث سنوات الأخيرة. فقد تراوح بين 0,2 و0,3 نقطة مئوية خلال الفصول الثلاثة الأولى ثم ارتفع إلى 0,7 نقطة في الفصل الرابع من السنة. خاصة بفعل انخفاض أكبر من المتوقع في أسعار المواد الغذائية المتقلبة.

رسم بياني 1.1.2.2: الفارق المطلق بين النسبة المتوقعة والفعلية للتضخم الربع السنوي (بالنقط المئوية)



ويتم تقييم جودة توقعات التضخم أيضا عبر حساب عدد المرات التي جاءت فيها النسبة الفعلية للتضخم خلال الفصل خارج فاصل الثقة المحدد في 90%. وقد جاءت النسبة الفعلية للتضخم في الربع الأخير من سنة 2013 خارج الفواصل المحسوبة في شتنبر وديجنبر. وذلك بسبب الانكماش الحاد في أسعار المواد الغذائية المتقلبة وانخفاض أسعار الواردات غير الطاقية بينما كانت تشير التوقعات إلى ارتفاع هذه الأسعار.

رسم بياني 2.1.2.2: الرسوم المرحلية لسنة 2013 ومقارنتها مع النسب الفعلية



* تشير النقط الموجودة على الرسم البياني المرحلي إلى نسب التضخم الفعلية خلال كل فصل من سنة 2013.

2.2.2 تنفيذ السياسة النقدية

وفي سياق اتسم باستمرار الخصائص الكبير في السيولة، ارتفعت تدخلات بنك المغرب في عام 2013 بمعدل أسبوعي بلغ 7,4 مليار درهم، لتواصل بذلك اتجاهها التصاعدي الذي بدأ في سنة 2007. وقد تمت هذه التدخلات أساسا بواسطة التسبيقات لمدة 7 أيام واتفاقيات إعادة الشراء لأجل أطول والقروض المضمونة.

وشهدت حاجة البنوك من السيولة، التي يتم تقييمها حسب المتوسط الأسبوعي، ارتفاعا من 61,9 مليار درهم في سنة 2012 إلى 69,2 مليار في 2013. ومن جديد، يعكس هذا التزايد تدهور الوضعية الهيكلية لسيولة البنوك من -41,3 إلى -53,3 مليار. ارتباطا بارتفاع التداول النقدي بمقدار 8,5 مليار وانخفاض صافي الموجودات الخارجية لبنك المغرب بمبلغ 3,9 مليار. ومن جهتها، لم يكن للوضعية الصافية للخزينة أي تأثير كبير خلال السنة ككل. لكنها أثرت على التقلبات القصيرة الأجل في السيولة البنكية. وإلى جانب تأثيرات التدفقات الداخلة والخارجة المتعلقة بالعائدات والنفقات، تلعب الخزينة دورا يزداد أهمية من خلال عملياتها في السوق النقدية. بحيث ارتفع متوسط المبلغ الجاري اليومي لهذه العمليات إلى 2,5 مليار درهم في سنة 2013، مقابل 2 مليار في 2012، التي كانت بالأساس في شكل اتفاقيات لإعادة الشراء. وسجلت الاحتياطات الإلزامية تراجعا بلغ 4,6 مليار درهم، لتصل إلى 16 مليار، وذلك بفعل خفض نسبتها في شتنبر 2012.

في ظل هذه الظروف، عمل بنك المغرب على الرفع من متوسط حجم عملياته إلى 69,6 مليار درهم، منها 50,3 مليار في شكل تسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض و14,5 مليار عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء لثلاثة أشهر و4,7 مليار من خلال عملية واحدة للقروض المضمونة. وبالإضافة إلى ذلك، لجأت البنوك تسع مرات خلال السنة إلى التسبيقات ليلية واحدة بمبلغ متوسط قدره 2,5 مليار درهم لكل عملية.

إطار 2.2.2 : التدابير التي اتخذها بنك المغرب لتحسين استفادة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من التمويل البنكي

تشكل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، عنصرا مهما في النسيج الاقتصادي. إذ أنها تساهم بشكل كبير في خلق القيمة المضافة وتشغيل اليد العاملة. إلا أن هذه الفئة من المقاولات تظل الأكثر عرضة لتقلبات الظرفية الاقتصادية وتواجه عموما صعوبات أكبر من المقاولات الكبرى في الحصول على التمويل. ففي الولايات المتحدة مثلا، انخفضت حصة القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في مجموع القروض البنكية¹ من 30,1% في عام 2007 إلى 26,5% في عام 2011، وفي تركيا من 40,1% إلى 35,7%.

وفي المغرب²، تمثل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 95% من مجموع المقاولات. وتحقق 20% من القيمة المضافة وتساهم بنحو 30% من الصادرات وتشغل 50% من اليد العاملة على المستوى الوطني و66% على مستوى القطاع الصناعي. ووعيا منها بهذه الأهمية، عملت السلطات العمومية على دعم هذه المقاولات عبر تخصيص حيز مهم لها في استراتيجية التنمية الصناعية ومختلف البرامج الاقتصادية.

وفي الجانب المالي على الخصوص. حظى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة بدعم كبير كذلك. إذ تؤكد دراسة أجزها البنك الدولي أن القروض المقدمة لهذه الفئة من المقاولات في المغرب شكلت 30% من إجمالي القروض الموزعة على المقاولات في عام 2012. مقابل 8% فقط في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما ارتفعت نسبة القروض الممنوحة لهذه المقاولات والمضمونة من طرف صندوق الضمان المركزي من 6% في عام 2008 إلى 14% في 2012.

ومن أجل زيادة تحسين استفادة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من التمويل. قام بنك المغرب بعدة تدابير. وتتمثل الإجراءات الأولى التي قام بها في الصدد. والتي تندرج في إطار أكثر شمولية. على الخصوص في تيسير الولوج إلى الخدمات البنكية لإدماج مالي أفضل لهذه المقاولات. وإطلاق مشروع إنشاء صندوق للدعم المالي وإحداث مرصد خاص بتمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. ويهدف هذا الأخير إلى تزويد مختلف المعنيين بمعطيات موثوق بها بشأن هذه الفئة من المقاولات تمكن من تقديم الحلول المناسبة لمشاكلها.

وفي إطار تدابير السياسة النقدية غير التقليدية. قرر البنك في سنة 2012 توسيع نطاق الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية لتشمل السندات الممثلة لديون خاصة على المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. وقد جاء ذلك في إطار أداة جديدة لإعادة تمويل البنوك لأجل أطول. وهي «القروض المضمونة». وفي ظل استمرار الظرفية الاقتصادية الصعبة والتباطؤ المتواصل للقروض البنكية. تم إحداث آلية جديدة في عام 2013 لإعادة تمويل القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي يساوي مبلغها أو يقل عن 50 مليون درهم وتكون مدتها أو تساوي 12 شهرا. باستثناء القروض المقدمة للمنعشين العقاريين وأصحاب المهن الحرة.

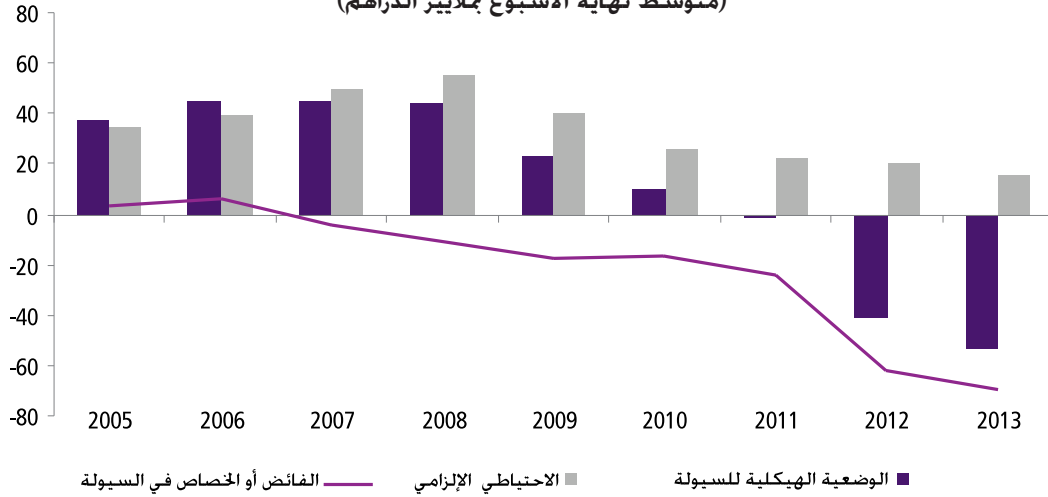
وبفضل هذه الآلية. يمكن للبنوك أن تستفيد كل سنة من تسبيقات بنك المغرب في حدود مبلغ يعادل حجم القروض التي تعتمزم تقديمها للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. كما يمكن لها أن تستفيد من مبلغ إضافي لإعادة التمويل يعادل القروض التي منحتها للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعة أو التي توجه إنتاجها نحو التصدير. ويتم منح هذه التسبيقات على أساس ربع سنوي لمدة سنة واحدة. وتكون على شكل قروض مضمونة و/أو اتفاقيات لإعادة الشراء. وتشمل الضمانات المقبولة فيها مجموع القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وشهادات الإيداع والقروض الرهنية. شريطة استيفاء المعايير³ التي يحددها بنك المغرب.

1 تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة وأصحاب المشاريع الصادر في عام 2013. والدراسة التي أجرتها منظمة ترويج السوق المالية لباريس (Paris Europlace) بشأن تمويل ديون المقاولات الصغرى والمتوسطة. 2013.

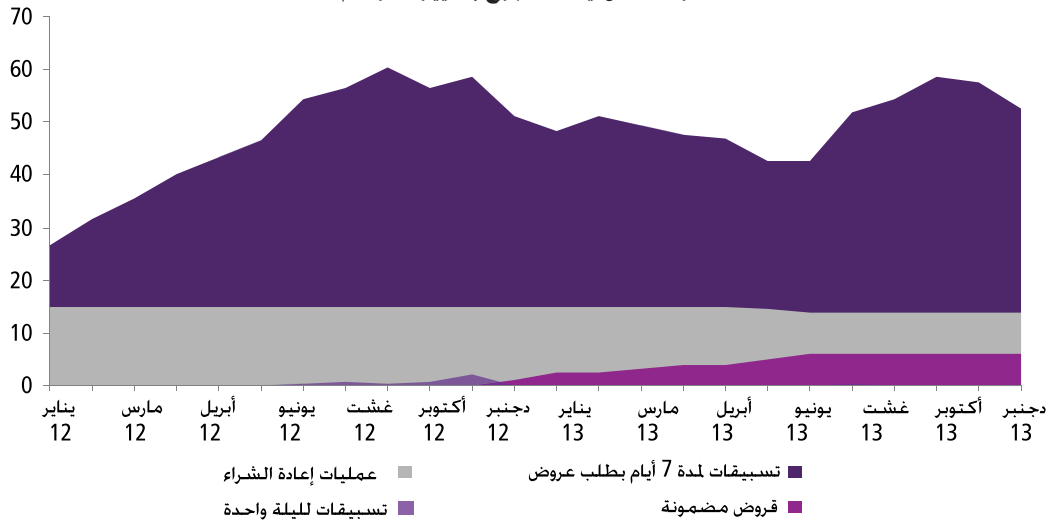
2 بيانات الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي في ما يخص بيانات القطاع الصناعي.

3 رسالة منشور رقم 112/م ع ن ص/2013 صادرة في 11 دجنبر 2013. تتعلق ببرنامج دعم تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

الرسم بياني 3.2.2 : الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي
(متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

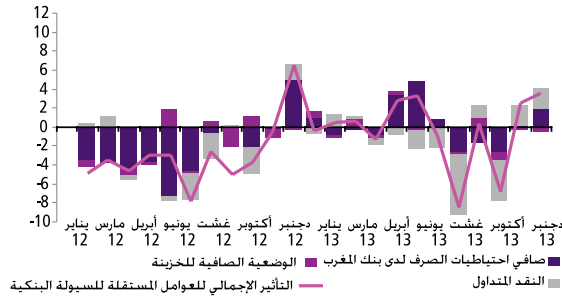


الرسم بياني 4.2.2: تدخلات بنك المغرب
(متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

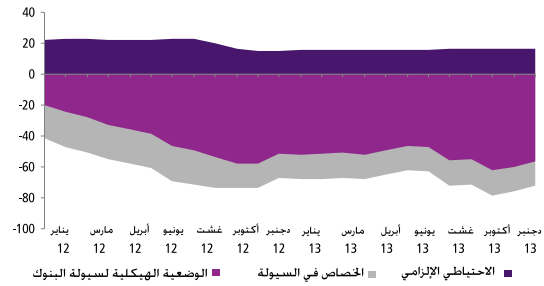


ويشير تحليل تطور حاجيات البنوك من السيولة على مدار السنة إلى أن هذا الخصاص ظل شبه مستقر في 67,5 مليار درهم. كمتوسط أسبوعي خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2013. وتعزى هذه الوضعية إلى الأثر التقييدي لانخفاض صافي الموجودات الخارجية لبنك المغرب، الذي قابله تراجع التداول النقدي وانخفاض حساب الخزينة. وخلال هذه الفترة، تدخل البنك من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض بمبلغ متوسط قدره 49,1 مليار درهم. وأبقى على المبلغ الجاري لاتفاقيات إعادة الشراء لثلاثة أشهر عند 15 مليار ومبلغ القروض المضمونة عند 2,9 مليار.

رسم بياني 6.2.2: مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضع الهيكلية للسيولة البنكية بملايير الدراهم (متوسط نهاية الأسبوع)



رسم بياني 5.2.2: وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)

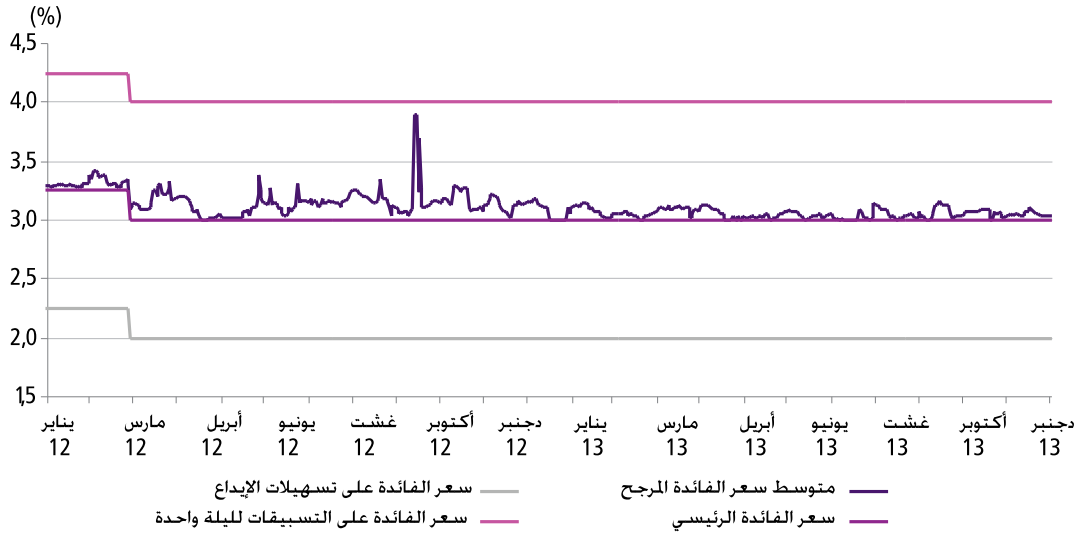


وفي الفترة ما بين ماي ويوليوز، انخفضت نسبيا حاجة البنوك من السيولة إلى 63,4 مليار درهم في المتوسط. ويعكس هذا التغير الأثر التوسعي لارتفاع صافي الموجودات الخارجية للبنك، الذي كان أكبر بكثير من الأثر التقييدي لزيادة التداول النقدي. أمام هذه الوضعية، قام بنك المغرب بتقليص حجم تدخلاته إلى 63,6 مليار، منها 44 مليار بواسطة التسبيقات لمدة 7 أيام و19,5 مليار عبر اتفاقيات إعادة الشراء والقروض المضمونة.

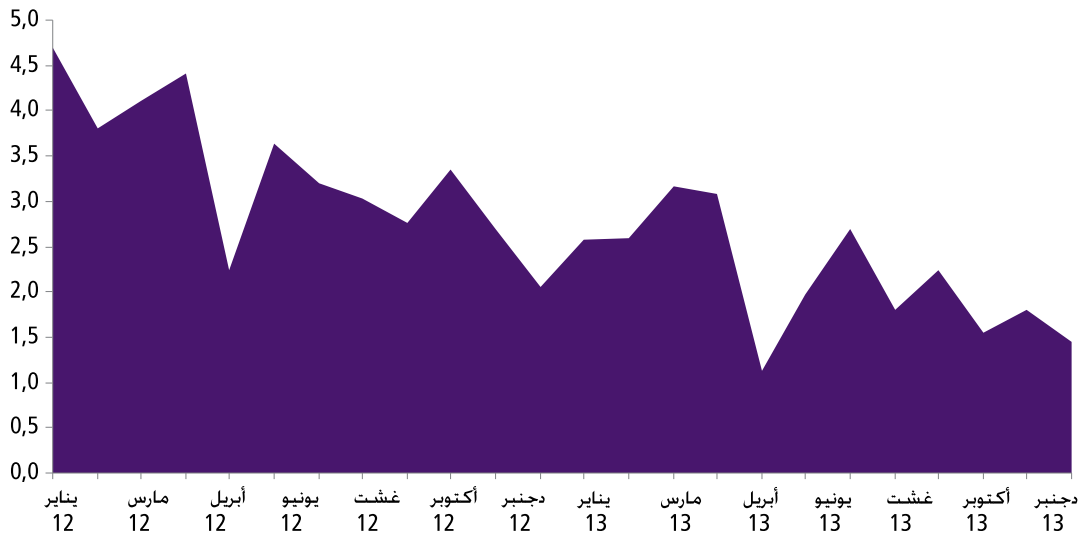
خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من السنة، ارتفعت الحاجة من السيولة إلى 74,1 مليار درهم في المتوسط. بفعل التأثير المشترك لتراجع صافي الأصول الخارجية لبنك المغرب والتزايد الهام للتداول النقدي بمناسبة العطلة الصيفية وشهر رمضان وعيد الأضحى والدخول المدرسي. وقد ارتفعت المبالغ التي ضخها البنك إلى 75,2 مليار درهم، منها 55,1 مليار بواسطة التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض و14 مليار عبر اتفاقيات إعادة الشراء و6 مليارات من خلال القروض المضمونة.

في هذا السياق، بلغ متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك 3,06%، منخفضا بذلك 13 نقطة أساس مقارنة مع 2012، فيما تراجع متوسط حجم التداول من 3,3 مليار درهم إلى 2,2 مليار. وبالتالي، فقد ظل هذا السعر منسجما مع سعر الفائدة الرئيسي وسجلت تقلباته تقلصا من 8 إلى 2 نقط أساس من سنة لأخرى.

رسم بياني 7.2.2: تطور سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك (معطيات يومية)



رسم بياني 8.2.2: تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك (بملايير الدراهم)



3.2.2 مواصلة تعزيز منظومة إعداد الإحصائيات النقدية

في إطار تحسين المنظومة الإحصائية والمعلوماتية لبنك المغرب. شهدت سنة 2013 توسيع الإحصائيات النقدية لتشمل مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية وصندوق الإيداع والتدبير.

وجدير بالذكر أنه على إثر إعداد الوضعية النقدية (م3 ومقالاته) طبقا لمنهجية دليل صندوق النقد الدولي لسنة 2010، أعطى بنك المغرب الانطلاقة لمشروع التوسيع التدريجي للإحصائيات النقدية لتشمل كافة الشركات المالية. فبعد القيام بالأعمال التي تهدف إلى ضمان وثوقية المعطيات التاريخية وإلى إعادة تركيبها، أصبحت الشركات المالية سنة 2012 مغطاة بنسبة 77% إثر إدراج البنوك الحرة وشركات التمويل وجمعيات القروض الصغرى.

ولم يكن لهذا التوسيع أي أثر على الوضعية النقدية، إلا أنه يصبُّ في الهدف الذي يرمي إلى تحسين تقييم الوضعية المالية للوحدات الاقتصادية تجاه الشركات المالية. ففي دجنبر 2013، بلغت نسبة تغطية وضعية الشركات المالية 91% من مجموع أصول هذه الشركات.

وإثر هذا التوسيع، تم سنة 2013 نشر نسختين من الإصدار الشهري «الإحصائيات النقدية»، وقد تم إلغاء الإصدار الأول، الذي تم نشره في أبريل 2013، بإدراج حسابات الذمة المالية لمؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية إضافة إلى المعطيات المرتبطة بديون والتزامات هاته المؤسسات تجاه القطاعات غير المالية. أما الإصدار الثاني، المؤرخ في دجنبر 2013، فقد أدرج أيضا الوضعية التحليلية لصندوق الإيداع والتدبير، إضافة إلى ذلك، خضعت منهجية الإحصائيات النقدية للمراجعة، كما نُشرت في موقع بنك المغرب على الإنترنت السلسلات الجديدة، التي تمت إعادة تركيبها ابتداء من سنة 2005 في ما يتعلق بمؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية وابتداء من سنة 2007 بخصوص صندوق الإيداع والتدبير.

ومن حيث الآفاق، يرتقب أن يتم توسيع الإحصائيات النقدية سنة 2014 لتشمل شركات التأمين ثم صناديق التقاعد. ومع نهاية هذه العملية، سيتوفر المغرب على الحسابات المالية لكافة القطاعات المؤسساتية تجاه الشركات المالية.

الجدول الزمني لتغطية وضعية الشركات المالية وتطور نسبتها



3.2 تدبير الاحتياطات

في محيط دولي مالي يتسم بالإبقاء على سياسات نقدية جد تليينية وبغياب حل نهائي لأزمة الديون السيادية الأوروبية، واصل بنك المغرب مقاربتة الحذرة في تدبير احتياطات الصرف، طبقا لمتطلبات صارمة من حيث السيولة والسلامة.

وبذلك، ارتكزت إستراتيجية تدبير الاحتياطات، التي صادق عليها مجلس البنك، على تنوع الأصول التي في حوزته وعلى الحفاظ على جودتها الائتمانية. وتتميز هذه الإستراتيجية أيضا بكونها قابلة للتطور من أجل التكيف مع سياق الأسواق المالية، حيث تقترب نسب المردودية القصيرة الأمد من الصفر، بل إنها كانت سلبية خلال النصف الأول من السنة. بالنسبة للبلدان التي مُنحت أفضل التصنيفات.

علاوة على ذلك، وطبقا للمخصصات الإستراتيجية الخاصة بسنة 2013، تمت الزيادة في حصة التوظيفات السائلة باستخدام جزء من تحصيلات التوظيفات الاستثمارية خلال السنة. كما تم الإبقاء على الأمد القصير لحصة التوظيفات السائلة.

4.2 الإشراف البنكي

في سياق ماكرو اقتصادي وطني صعب، يتسم باستمرار تأثير ضعف النمو الاقتصادي لأبرز الدول الشريكة، عمل البنك سنة 2013 على دعم متانة القطاع البنكي. فقد قام بتطبيق المعايير الجديدة الخاصة بالأموال الذاتية والسيولة القصيرة الأمد الخاصة بالإطار الاحترازي بازل 3. كما عمل على تعزيز المراقبة الجمعة للمجموعات البنكية المغربية المتواجدة بالخارج. إلى جانب ذلك، عكف البنك، بتعاون مع باقي الهيئات المشرفة على القطاع المالي، على إتمام منظومة المراقبة الاحترازية الكلية والوقاية من المخاطر النظامية.

وشهدت سنة 2013 تحقيق تقدم ملحوظ على مستوى المشاريع الهادفة إلى تشجيع الإدماج المالي، إذ تم إنشاء مؤسسة للتربية المالية وإعداد إطار للتحفيز على تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

1.4.2 تعزيز الإطار القانوني والاحترازي

على الصعيد القانوني، استكمل بنك المغرب، بتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع تعديل القانون البنكي. وفي أفق المصادقة عليه من طرف البرلمان، شرع البنك في إعداد نصوصه التطبيقية، مع إعطاء الأولوية للنصوص القانونية الخاصة بالمالية التشاركية.

وفي ما يتعلق بالجانب الاحترازي، قام البنك، بالتشاور مع مهنيي القطاع، بتطبيق نظام الأموال الذاتية والسيولة القصيرة الأمد، الخاصة بالإطار الجديد لبازل 3. عن طريق اعتماد مقارنة تدرجية تمكن البنوك من التكيف مع المتطلبات الجديدة في أحسن الظروف.

وعلى مستوى الأموال الذاتية. تضمن المعايير الجديدة الرفع من جودة وكمية المتطلبات من الأموال الذاتية الاحترازية. كما تمنح مكانة بارزة «للنواة الصلبة». وستعمل البنوك على تنفيذ هذا الإصلاح بشكل تدريجي من 2014 إلى 2019.

علاوة على ذلك. يعمل الإطار الجديد على إرساء معدل لتغطية السيولة على المدى القصير. مما من شأنه أن يحفز البنوك على حيازة ما يكفي من الأصول السائلة لمواجهة سيناريو حدوث أزمة قوية لمدة شهر. ويرتقب أن يُشرع في العمل بهذا المعدل الجديد. الذي سيعوض معامل السيولة المعمول به. في فاتح يوليوز 2015. بعد فترة ملاحظة ستدوم 18 شهرا. وإلى يومنا هذا. تم تحديد هذا المعدل الأدنى في 60% ليتم رفعه تدريجيا بنسبة 10% كل سنة ليصل إلى 100% مع حلول فاتح يناير 2019.

وإثر نشر المبادئ التسعة والعشرين للجنة بازل. أعطى بنك المغرب الانطلاقة لمشروع تكييف الإطار القانوني البنكي مع المعايير الجديدة. خاصة في ما يتعلق بالمراقبة الداخلية والحكامة وتدبير المخاطر.

وساهم البنك أيضا بشكل فعال في تحضير مشروع القانون حول السندات المضمونة. ويهدف هذا القانون بالأساس إلى تحديد النظام القانوني المطبق على هذه الأدوات التي لا يمكن إصدارها من طرف البنوك إلا برخصة من بنك المغرب.

2.4.2 أنشطة الإشراف البنكي

خلال سنة 2013. بلغ عدد المؤسسات الخاضعة لمراقبة بنك المغرب 84. موزعة ما بين 19 بنكا و35 شركة تمويل و6 بنوك حرة و13 جمعية للقروض الصغرى و9 شركات لتحويل الأموال وصندوق الإيداع والتدبير وصندوق الضمان المركزي.

ويرتكز هذا الإطار بالأساس على مراقبة دائمة وأخرى في عين المكان.

وفي سياق وضعية اقتصادية صعبة. شكّل تزايد المخاطر تحديات كبرى أمام الهيئات المكلفة بالإشراف. لهذا. تم التركيز بالخصوص على مخاطر الائتمان. ومخاطر السيولة. والمخاطر الناجمة عن الأنشطة العابرة للحدود. وكذا على تعزيز القاعدة المالية للبنوك. وقد شكّل تقييم جودة الأصول محور أنشطة المراقبة في عين المكان والمراقبة عن بعد. لذلك. فقد تم إعطاء الأولوية للديون المعلقة الأداء وملاءمة المؤونات المرتبطة بها. وكذا لتقييم الديون الأكثر حساسية ومستوى متطلبات بنك المغرب من المؤونات الاحترازية الكلية. إلى جانب ذلك. وإثر الرفع من معدل الملاءة الأدنى سنة 2013 إلى 12% واعتماد معدل 9% كمعدل أدنى للشريحة الأولى. سهر البنك على ضمان مطابقة البنوك للمتطلبات الاحترازية الجديدة.

علاوة على ذلك، وأمام استمرار الضغوط على الخزائن البنكية، واصل البنك مراقبته الوثيقة لوضعية سيولة البنوك والمخطط الذي اعتمده من أجل إعادة التمويل. وعلى غرار السنوات الماضية، تم عقد اجتماعات منتظمة مع بعض المؤسسات البنكية بغية تقييم الإجراءات المتخذة للتخفيف من خطر السيولة.

ونتيجة لتوسّع البنوك المغربية على الصعيد الدولي، عمل بنك المغرب على تعزيز أنشطته الرقابية في هذا الصدد. فقد قام بوضع سياسة جديدة لإعداد التقارير بهدف تتبع الوضعية المالية والاحترازية لفروع المجموعات البنكية المغربية في الخارج، كما عمل على إرساء عمليات تتبع فصلية بالتعاون مع سلطات المراقبة لبعض البلدان المضيفة. وشرع البنك أيضا في إجراء عمليات للمراقبة في عين المكان، همّت فرعي بعض البنوك المغربية المتواجدة في إفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب سلطات الإشراف المحلية. من جانب آخر، انكبّ بنك المغرب على التفكير في إنشاء مجمّع رقابي للمجموعات البنكية المغربية العابرة للحدود يضم أبرز السلطات الرقابية للدول المضيفة، طبقا لأفضل المعايير المعمول بها في هذا المجال. وقام البنك أيضا بإعداد ميثاق جديد للأخلاقيات خاص بالأنشطة التي تتم في القارة الأفريقية، وذلك بغية تنظيم العلاقات مع المجموعات البنكية المغربية وإرسائها على أسس سليمة ومنتينة.

موازاة مع ذلك، استمرت عمليات المراقبة في عين المكان لدى أبرز البنوك، وهمّت بالأساس تطور النشاط الائتماني والمخاطر القطاعية المرتبطة به. كما شملت هذه العمليات قطاعي تحويل الأموال والقروض الصغرى، ومنظومة واجب اليقظة، وتم تنفيذ مهام مراقبة أخرى لدى البنوك التي اعتمدت إرساء مقاربات قانونية متقدمة لتغطية المخاطر بالأموال الذاتية، وذلك بغية تتبع مدى تقدم هذه الأشغال.

وقد نتج عن بعض عمليات المراقبة فرض عقوبات إدارية (زجر وإنذار) على بعض المؤسسات، إضافة إلى عقوبات مالية في حالات عدم احترام المقتضيات القانونية.

3.4.2 . المراقبة الاحترازية الكلية

سنة 2013، عقدت لجنة الاستقرار المالي لبنك المغرب اجتماعين، طبقا لقانونها الداخلي، وتمحورت أشغال هذه اللجنة حول جوانب الضعف التي تثقل كاهل النظام المالي والإجراءات التي من شأنها التخفيف من حدتها. وقد ناقشت اللجنة المواضيع مع باقي الهيئات تنظيم القطاع المالي في إطار لجنة التنسيق بين أجهزة الإشراف على القطاع المالي، بحضور مديرية الخزينة والمالية الخارجية.

على صعيد الإطار التحليلي، واصل البنك تدقيق تقييمه للمخاطر النظامية. فبتعاون مع مديرية التأمينات والتحوط الاجتماعي، قام البنك بتوسيع خارطة المخاطر النظامية لتشمل قطاع التأمينات، كما حدد خارطة أولية

لمؤشرات متانة أنظمة التقاعد. وعمل البنك أيضا على إرساء إطار لتبادل المعطيات. مع باقي سلطات تنظيم القطاع المالي. في الظروف العادية وفي فترات الأزمات.

وبغية تقييم الوضعية المالية للأسر. أجرى بنك المغرب دراسة أولية لتقييم مستوى مديونيتها. بتحليل عينة من المستفيدين من القروض. وكذا لتقييم الموجودات المالية التي في حوزتهم. سواء كانت ودائع أو سندات أو عقود تأمين على الحياة.

إلى جانب ذلك. قام البنك بإجراز عمل أولي لتقييم الصحة المالية للمقاولات. خاصة تطور نسب مديونيتها. وفي هذا الإطار. قام البنك بجمع وتدقيق المعطيات الخاصة بحصيلة أكثر من 1.200 مقاولة كبرى ومتوسطة من قطاعات مختلفة. وقد تم جمع المعطيات الخاصة بهذه العينة انطلاقا من المصلحة المركزية التابعة للمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية. إذ تمكن البنك من جمع البيانات المالية لهذه المقاولات لفترة تمتد على خمس سنوات. وعلى هذا الأساس. تمت دراسة مستويات المديونية المالية والحاجيات من حيث الرأس المال المتداول. والقروض ما بين المقاولات.

وفي إطار تعزيز آليته لتدبير المخاطر. قام البنك سنة 2013 بإعداد سياسة داخلية لتوفير السيولة في الحالات الاستعجالية. ويعتزم البنك تجربة هذه الآلية سنة 2014 عن طريق القيام بتمرين جديد لمحاكاة الأزمة. بعد تمرين سنة 2009. وذلك بتعاون مع هيئة مراقبة أسواق الرساميل والهيئة المكلفة بتنظيم قطاع التأمين ووزارة الاقتصاد والمالية.

4.4.2 تطوير الإدماج المالي

تنخرط الإجراءات التي اتخذها البنك خلال سنة 2013 في إطار استمرارية مبادراته للسنوات الفارطة من أجل تطوير الإدماج المالي. وقد تحورت أبرز أنشطة البنك هذه السنة حول تعزيز التريبة المالية وإرساء إطار يشجع على تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وفي مجال التريبة المالية. عقدت المؤسسة المغربية للتريبة المالية (FMEF). التي تم إنشاؤها سنة 2012 بهدف تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتريبة المالية. أول اجتماع لمجلس إدارتها. واعتمدت هذه المؤسسة مخططها الاستراتيجي. مما نتج عنه إعطاء الانطلاقة لمجموعة من المشاريع الهيكلية من قبيل إدماج التريبة المالية في الساحة الإعلامية وإعداد مرجعية لتعليم الشباب. وكذا إعداد موقع إنترنت خاص بالمؤسسة.

وامتدادا للإجراءات الرامية إلى حماية زبناء مؤسسات الائتمان. قام بنك المغرب بعملية مراقبة في عين المكان لمدى تنفيذ هذه الأخيرة لتوصياته في مجال معالجة الشكايات وإغلاق الحسابات. إلى جانب ذلك. تم إنشاء مركز للوساطة البنكية ليحل محل الوسيط. معززا بآليات جديدة وبمهارات موسعة بغية المساهمة في توفير ظروف أفضل لتسوية الخلافات.

ومن أجل المساهمة في تحسين شروط تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، ويتعاون مع الاتحاد العام للشغاليين بالمغرب، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة، ووزارة الشؤون العامة والحكامة، وبالتعاون أيضا مع القطاع البنكي، عمل بنك المغرب على إنشاء مرصد لتكوين رؤية شاملة ومشتركة لإشكالية تمويل ومواكبة هذه المقاولات، ودائما في إطار المبادرات الرامية إلى تنمية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، ومن أجل تعزيز متانتها وتقوية قدرتها على المساهمة في النمو الاقتصادي، اتفق بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب والصندوق المركزي للضمان على إنشاء صندوق للدعم المالي لفائدة هذا النوع من المقاولات، وإضافة إلى منح قروض بنكية، يهدف هذا الصندوق إلى المساهمة في تمويل العمليات الرامية إلى إعادة وضمان استمرارية التوازن المالي للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة التي تعتبر مستقرة نوعا ما وتواجه بعض الصعوبات العابرة.

علاوة على ذلك، وعلى غرار سنة 2012، ساهمت شبكة البنك بشكل كبير، إلى جانب وزارة التربية الوطنية والبنوك التجارية، في نجاح اليوم العالمي للمالية لفائدة الأطفال والشباب، وذلك عن طريق أنشطة تحسيسية وتربوية. خلال هذا الحدث، الذي انعقد طيلة أسبوع 20 مارس 2013، شارك حوالي 60 ألف من شباب المدارس والثانويات الذين تتراوح أعمارهم بين 8 سنوات و17 سنة، في مختلف الأنشطة التربوية. وقد عمل البنك على نشر محتويات الأنشطة المقدمة في موقع إلكتروني مُعد لهذا الغرض (bkamjunior.tarbiyamaliya.ma).

وفيما يلي بعض الأرقام البارزة:

- شارك في هذه العملية 8 مؤسسات عمومية وخاصة؛
- شملت العملية 400 مؤسسة مدرسية؛
- تمت تغطية 6 جهات من المملكة وحوالي 70 منطقة؛
- تمت تعبئة 300 منشطا؛
- شاركت في العملية 474 وكالة بنكية؛
- شملت العملية أيضا 12 شركة تأمين و23 تمثيلات.

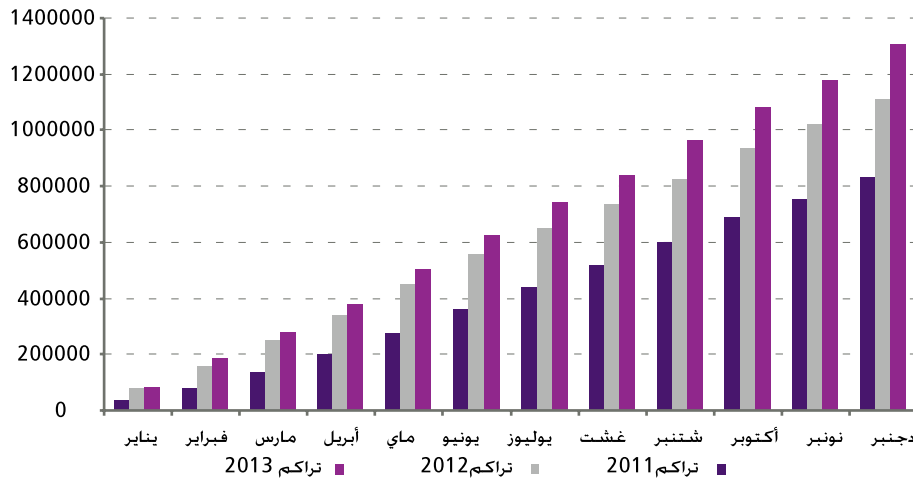
5.4.2 المصلحة المركزية للمخاطر

شهد مكتب القروض، الذي شرع في العمل سنة 2009، تزايدا ملحوظا في عدد المعطيات التي تم جمعها (حول الزبناء وعقود الائتمان)، وجوؤا مباشرا إلى تقارير ملاءة الزبناء للاطلاع عليها قبل منح القروض، وكذا تطورا ملحوظا في جودة المعطيات التي تصرّح بها مؤسسات الائتمان.

وفي ما يخص جميع المعطيات، سجلت قاعدة مكتب القروض ما مجموعه 9,3 مليون عقد، بزيادة قدرها 15,3% مقارنة مع سنة 2012. بمبلغ جاري قدره 660,45 مليار درهم، أي بنمو بنسبة 0,45% مقارنة بسنة 2012.

من جهة أخرى، بلغ عدد الاستشارات سنة 2013 ما قدره 1.304.794 وحدة، أي بارتفاع بنسبة 17,43% مقارنة مع سنة 2012، نتيجة بالأساس لتنامي عدد المراجعات التي قامت بها جمعيات القروض الصغرى. إثر تعميم منهج الاطلاع الأوتوماتيكي عليها.

رسم بياني 4.7.2 : الحجم السنوي لاستشارات مكتب القروض



بذلك، وأخذاً في الاعتبار الأداء الجيد للنظام الذي تم إرساله وأثر انفتاح السوق على التنافسية حول جودة وتنوع الخدمات المقدمة، تم نشر طلب عروض لإنشاء مكتب قروض ثانٍ.

وينوي بنك المغرب، بتشاور مع البنوك، إعطاء الانطلاقة سنة 2014 لمركزية الحسابات البنكية.

5.2 أنظمة ووسائل الأداء

1.5.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء

تبعاً لمهمته التي تتجلى في الإشراف والسهر على حسن عمل أنظمة ووسائل الأداء وعلى احترام المعايير الخاصة بها، واصل بنك المغرب أنشطته الموجهة لتعزيز متانة البنيات التحتية للأسواق المالية وإلى ضمان سلامة وسائل الأداء المتبادلة.

وفي ما يتعلق بمراقبة أنظمة التبادل، أُنجز البنك، خلال النصف الأول من سنة 2013، مهمة لتقييم النظام الوطني للنقديات لدى مركز النقديات، لِيُنهي بالتالي دورة المراقبة الموقعية التي انطلقت منذ 4 سنوات. وقد تميزت هذه الدورة بتنفيذ مهام التقييم الميداني للنظام المغربي للأداءات الإجمالية سنة 2010، والنظام المغربي للمقاصة الآلية فيما بين البنوك سنة 2011 وللوديع المركزي للسندات، ماروكليز، سنة 2012. ويتضح من خلال هذا التقييم أن نظام النقديات المغربي يواكب جزئياً المعايير الدولية المعمول بها في هذا الصدد. إثر ذلك، تمت صياغة بعض التوصيات، خاصة في ما يتعلق بمتانة الإطار القانوني والحكامة ومعايير المشاركة والشفافية والتحكم في المخاطر التشغيلية واستمرارية النشاط.

موازية مع ذلك، وفي إطار تطوير أسواق الرساميل، يعتزم المُشرِّع إنشاء سوق آجلة وغرفةً للمقاصة المقابلة المركزية (CCP) تكون مستقلةً وتتولى مقاصة الأدوات المالية الآجلة. لهذا الغرض، ولإرساء غرفة مقاصة متينة تستجيب لأفضل المعايير الدولية، أجرى بنك المغرب، بتعاون مع الفاعلين في الميدان، دراسة تهدف إلى إعداد نموذج العمل الخاص بغرفة المقاصة المستقبلية.

وفي مجال الإشراف على وسائل الأداء الكتابية، أعطى بنك المغرب الانطلاقة لمشروع مهيكّل للمعالجة الآلية لكافة المعطيات المتوصّلة بها من طرف النظام البنكي. وتتعلق هذه المعلومات بتزوير البطاقات البنكية ودفاتر الشيكات، وبمدى تقدم استعمال معيار EMV في البطاقات البنكية، وكذا بالمعطيات الخاصة بخريطة النقديات وتتبع المبادلات بين البنوك. وسيُمكن هذا المشروع، الذي يرتقب أن يدخل حيز التنفيذ في النصف الأول من سنة 2014، بالخصوص من تدقيق الدراسات الخاصة بمراقبة وسائل الأداء الكتابية.

واستعداداً لتطبيق النصوص القانونية الجديدة التي من شأنها تنظيم إنشاء مؤسسات الأداء وإعطاء نَفَس جديد لسوق الأداء، عكف البنك على دراسة الحلول البديلة للنظام الحالي لتدفق طلبات الترخيص ومقاصة المعاملات النقدية الأوتوماتيكية. ومن شأن استراتيجية الانفتاح هاته أن تُمكن من تطوير وسائل أداء مبتكرة وأن تُدرج ضمن الشروط العادلة للولوج والمعالجة، فاعلين جدد يوفرون للمستعملين خدمات ذات قيمة مضافة عالية.

وفي إطار توجهاتها الاستراتيجية، التي تهدف بالأساس إلى تشجيع استعمال طرق الأداء الإلكترونية وتعزيز الولوج الإلكتروني للخدمات البنكية، يُرتقب أن ينتهي البنك سنة 2014 من إعداد شروط تطبيق سبل التحقق الدقيق من هوية مستعملي آلية الأداء عبر الأنترنت.

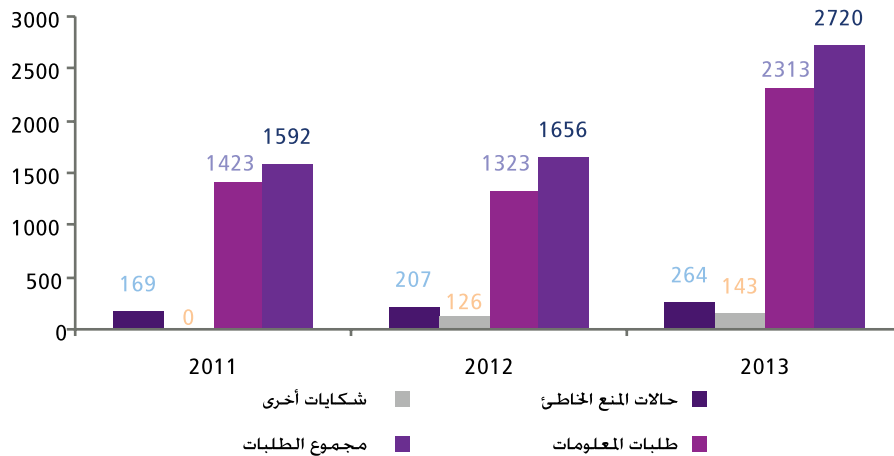
2.5.2 المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيك

تميزت أنشطة المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيك بإتمام لامركزية الآلية الخاصة بمعالجة طلبات المعلومات والشكايات على مستوى البنوك وكافة وكالات وفروع بنك المغرب، وذلك بغية الاقتراب أكثر من العموم.

وَجَدَرُ الإِشَارَةَ إِلَى أَنَّهُ بِفَضْلِ هَذِهِ الآلِيَةِ، الَّتِي تَمَكَّنَ مِنَ الوَلُوجِ عِبْرَ الإِنْتَرْنِيَتِ إِلَى المَعْلُومَاتِ الَّتِي تَتِيحُهَا المَصْلِحَةُ المَرْكَزِيَّةُ لِعَوَارِضِ الأَدَاءِ، حَصَلَ بَنْكُ المَغْرِبِ عَلَى جَائِزَةٍ تَشْجِيْعِيَّةٍ خِلَالَ النِّسْخَةِ السَّابِعَةِ مِنَ الجَائِزَةِ الوَطْنِيَّةِ لِلإِدَارَةِ الإِلِكْتْرُونِيَّةِ «E-mtiaaz 2012» عَنِ صَنْفِ الخِدْمَاتِ المَوْجِهُةِ لِلْمَقَاوِلَاتِ، وَالَّتِي تَمْنَحُهَا وَزَارَةُ الوِظِيْفَةِ العَمُومِيَّةِ وَخَدِيْثِ الإِدَارَةِ.

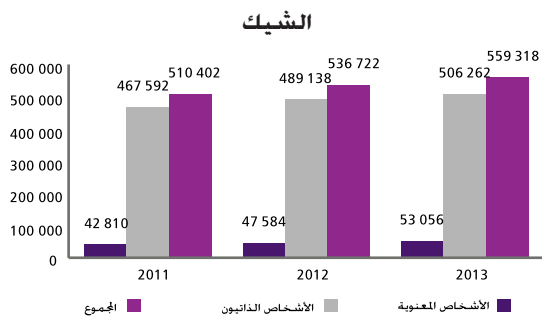
إِضَافَةً إِلَى ذَلِكَ، فَقد تَزَايَدَتِ طَلِبَاتُ المَعْلُومَاتِ الصَّادِرَةِ عَنِ البَنْوِكِ بِأَكْثَرِ مِنَ الضَّعْفِ، إِذْ انْتَقَلَ عَدْدُهَا مِنْ 1.305.695 إِلَى 4.289.998 طَلِبًا. كَمَا تَنَامَتِ طَلِبَاتُ الزِّيْنَاءِ مِنْ سَنَةِ لِأُخْرَى لِیَصِلَ عَدْدُهَا إِلَى 2.720 طَلِبًا (+64,3%). وَقَدْ تَمَّتْ مَعَالِجَةُ 47,6% مِنْهَا عَلَى مَسْتَوَى وَكَالَاتِ وَفُرُوعِ بَنْكِ المَغْرِبِ.

رسم بياني 1.7.2 : التطور السنوي لطلبات الزبناء

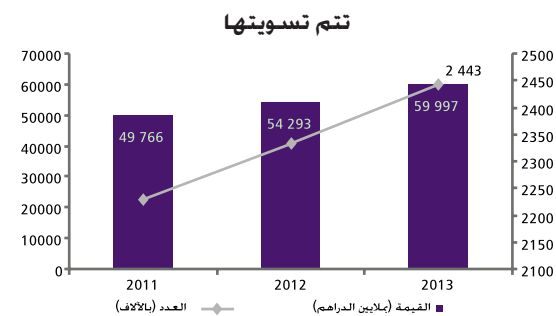


بَلِغَ مَجْمُوعِ عَوَارِضِ الأَدَاءِ الَّتِي لَمْ تَتَمَّ تَسْوِيْتُهَا بَعْدَ مَا قَدَرَهُ 2.443.337 حَالَةً إِلَى مَتَمِّ سَنَةِ 2013، بِحَوَالِي 60 مِلْيَارِ دَرْهَمٍ كَمَبْلَغٍ جَارٍ، أَيْ بَارْتِفَاعِ بَوَاقِعِ 4,8% مِنْ حَيْثُ العَدَدِ وَ10,5% مِنْ حَيْثُ القِيْمَةِ. وَتَهَمَّ 82% مِنْ هَذِهِ العَوَارِضِ أَشْخَاصَ ذَاتِيْنَ، فِيمَا تَتَعَلَقُ 18% مِنْهَا بِأَشْخَاصَ مَعْنُوبِيْنَ. وَمِنْ جِهَةِ أُخْرَى، بَلِغَ عَدَدُ المَنْوَعِيْنَ مِنَ الشِّيْكِ 559.318 شَخْصًا، بَارْتِفَاعِ بِنِسْبَةِ 4,2% مَقَارَنَةً بِالسَّنَةِ المَاضِيَةِ. وَيَتَمَيَّزُ هَذَا العَدَدُ بِهَيْمَنَةِ الأَشْخَاصِ الذَّاتِيْنَ بِنِسْبَةِ 90,5%.

رسم بياني 3.7.2 : توزيع عدد الأشخاص الممنوعين من إصدار



رسم بياني 2.7.2 : التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم



ولتقريب خدماتها للجميع، تم تعميم الولوج للمصلحة المركزية لعوارض الأداء على كافة وكالات وفروع البنك. ما مكن، مع متم سنة 2013، من تلبية 1296 طلبا للمعلومات ومعالجة 93 شكاية.

كما عمل البنك، بتعاون مع بنوك المنطقة، على إنجاز مشروع إنشاء الوحدة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالكمبيالات النمّطة. وسيتم الشروع في العمل بهذه الوحدة خلال سنة 2014.

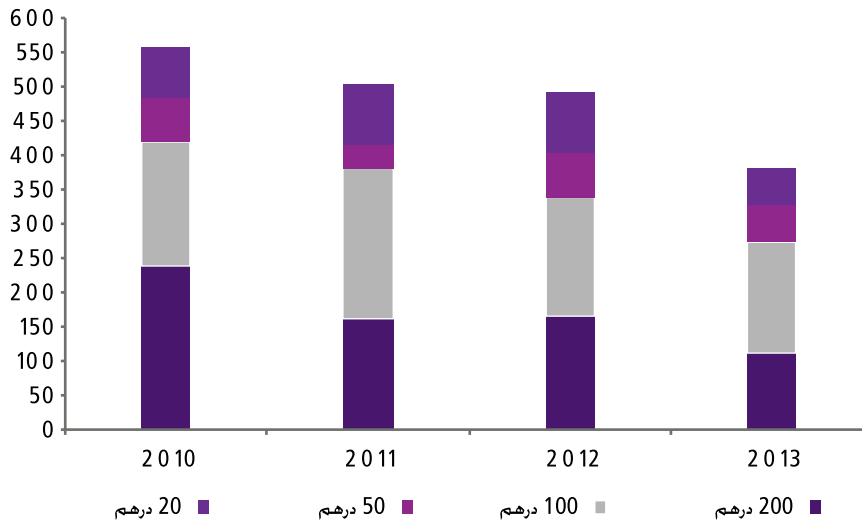
إلى جانب ذلك، وفي أفق تعزيز مصداقية دفاتر الشيكات لدى التجار والعموم، أدخل بنك المغرب اللمسات الأخيرة على دراسات جدوى لاختيار النموذج الذي سيُعمد لإرساء مصلحة مركزة الشيكات غير القانونية، كما ينوي الإعلان سنة 2014 عن طلب عروض لاختيار متعهد خارجي لتدبير وتشجيع استشارة هذه المصلحة.

2.6 العملة الائتمانية

تميّز النشاط الائتماني في سنة 2013 على الخصوص بإصدار سلسلة جديدة لأربعة أوراق بنكية وبإحداث خط إنتاج ثالث وتشغيله.

وخلال نفس السنة، بلغ عدد الأوراق البنكية الجديدة المنتجة 379,9 مليون، منها 107 مليون ورقة من السلسلة الجديدة.

رسم بياني 1.5.2 : إنتاج الأوراق البنكية الجديدة (بملايين الأوراق)



إطار 1.5.2: إصدار السلسلة الجديدة من الأوراق البنكية

قام بنك المغرب، ابتداء من 15 غشت 2013، بإصدار سلسلة جديدة من الأوراق النقدية من فئة 200 و100 و50 و20 درهما.

البحر 151*70



الصحراء 144*70



البادية 137*70



المدينة 130*70



وتندرج هذه السلسلة الجديدة من الأوراق النقدية في إطار التحديث المستمر للعملة الائتمانية. وتجسد الإنجازات التي ميّزت عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس. وتتسم تقنيات الطباعة المعتمدة بتماشيتها مع أفضل معايير السلامة الدولية.

وتتمثل المحاور العامة التي تم الاسترشاد بها في تصميم وإجاز هذه السلسلة الجديدة في التنمية والحداثة والتضامن والتنوع والانفتاح. وتعكس أيضا روح الإصلاحات التي انطلقت في العديد من المجالات خاصة منها الإصلاحات المؤسساتية والتنمية البشرية والأسرة وحقوق الإنسان والبنيات التحتية المينائية والطرق السيارة والبيئة. إلخ.

وتتمثل الموضوعات التي تم اختيارها لهذه الفئات النقدية على الشكل التالي:

• المدينة بالنسبة لورقة 20 درهم؛

• البادية لورقة 50 درهم؛

• الصحراء لورقة 100 درهم؛

• البحر لورقة 200 درهم.

وعلى صعيد الألوان. وحفاظا على التقليد المعمول به في صناعة الأوراق البنكية السابقة. تم الإبقاء على الألوان السائدة الحالية مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة. ويحمل وجه كل ورقة من هذه السلسلة صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس وشعار المملكة والتاج الملكي. ويتضمن كذلك رسما لأحد الأبواب التاريخية المستوحاة من الموروث المعماري للمغرب. والذي يرمز إلى الانفتاح.

أما ظهر هذه الورقة. فيستحضر زخارف مستوحاة من الزرابي المغربية من مناطق مختلفة. والتي تتوفر كل واحدة منها على طابعها الخاص.

ومن أجل إبراز التغيرات التي يعيشها المجتمع المغربي. تم إدراج الخطاب الملكي لتاسع مارس 2011 في الأوراق البنكية من خلال مقتطف مكتوب على شكل نص صغير جدا. يرمز بقوة إلى الإصلاحات المؤسساتية.

وبالنسبة للتصميم الشكلي. اعتمد بنك المغرب المقاربة التالية:

• تشكيل لجنة المحاور والتنوع الفني. تضم شخصيات من داخل البنك وخارجه؛

• تحديد المحاور من طرف هذه اللجنة؛

• تنظيم مسابقة دولية ضيقة النطاق بالنسبة للأوراق من فئة 100 و200 درهم. فيما تم إسناد تصميم نماذج الأوراق من فئة 20 و50 درهم إلى فناني دار السكة؛

• اختيار وتعديل النماذج من طرف اللجنة.

ويشتمل النظام المعتمد لتأمين الأوراق البنكية على أكثر من 20 عنصرا. تسعة منها ظاهرة للعموم. وستة قابلة للقراءة آليا وخمسة موجهة حصريا للبنك و/أو المحترفات العلمية التابعة للسلطات المكلفة بحاربة التزوير.

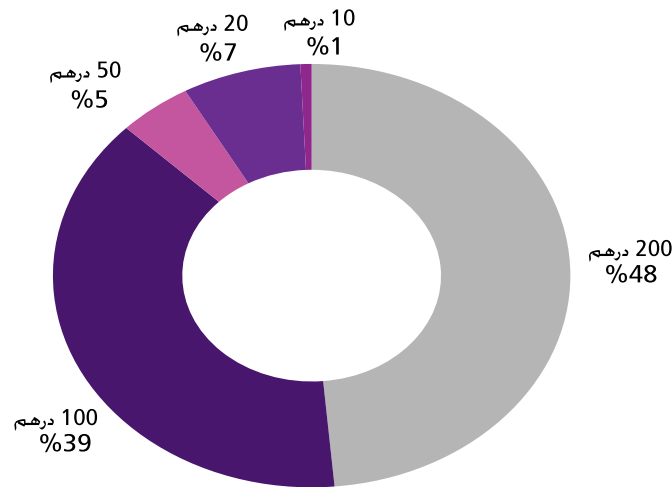
وطبقا للمادة 37 من القانون رقم 03-76 بمثابة القانون الأساسي لبنك المغرب. قرر مجلس البنك. بعد اطلاعه وموافقته على مواصفات السلسلة الجديدة من الأوراق البنكية. طرحها للتداول.

وقد توجت المجلة الدولية « Currency News » المتخصصة في العملة الائتمانية. في عددها الصادر في مارس 2014. الورقة البنكية الجديدة من فئة 100 درهم بصفة «الورقة البنكية للشهر». وتمثل الميزة الأساسية لهذه الورقة. حسب المجلة. في استعمالها لأول مرة شريط الأمان من نوع Rollingstar. وهي تقنية تمكّن من تغير الألوان بشكل دينامي. واستعملت أيضا في فئات السلسلة الجديدة للأوراق البنكية المغربية عدة عناصر أمان وفق أحدث التكنولوجيات. وحسب المجلة دائما. فإن المبنى الجديد للإنتاج. وهو المشروع الذي أعطيت انطلاقته في 2011. يجعل دار السكة في مقدمة المطابع المتميزة للأوراق المالية.

وبنهاية 2013، سجّل المبلغ الإجمالي للتداول النقدي نمواً بنسبة 5,6% إلى 182,1 مليار درهم مقابل 172,5 مليار في السنة السابقة. وتمثل الأوراق البنكية الجزء الرئيسي من هذا المبلغ بحصة تصل إلى 98,5%. فيما تمثل القطع النقدية 1,5%. ومن حيث الحجم، تزايدت الأوراق المتداولة بنسبة 5,3% لتصل إلى 1,287 مليار ورقة.

ولم تسجل بنية الأوراق البنكية المتداولة تغييرات كبرى حيث حافظت الأوراق البنكية من فئة 100 و200 درهم على نفس حصصها في 39% و48% على التوالي، فيما بقيت حصة الأوراق من فئة 50 درهم في 5% ومن فئة 20 درهم في 7%.

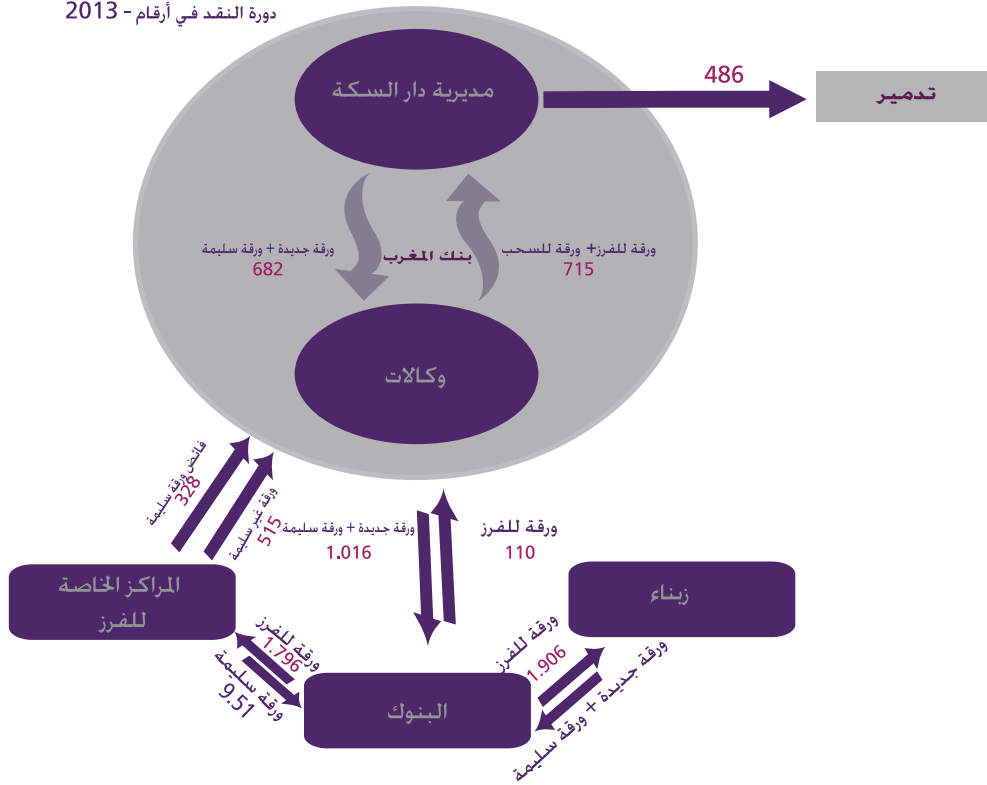
رسم بياني 2.5.2 : حصة أوراق البنوك المتداولة إلى متم دجنبر 2013



وطرح البنك 1.016 مليون ورقة للتداول، منها 335 مليون ورقة سليمة صادرة عن مراكز الفرز الخاصة، مما يعكس نمو الأوراق البنكية الصادرة عن شبابيك بنك المغرب بنسبة 4% مقارنة بسنة 2012. بموازاة ذلك، بلغ العدد الإجمالي للأوراق النقدية المودعة لدى شبابيك البنك 953 مليون ورقة، منها 328 مليون ورقة سليمة متوصل بها من مراكز الفرز الخاصة.

ويُلخص المخطط أدناه دورة النقد في المغرب، موضحاً حركة الأوراق البنكية بالملايين في سنة 2013:

دورة النقد في أرقام - 2013

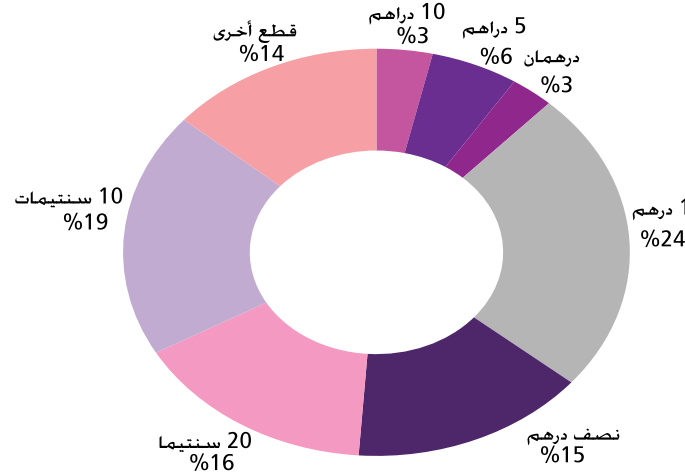


وفي إطار تتبع جودة الأوراق البنكية المتداولة، يقوم بنك المغرب بعمليات لمعالجة هذه الأخيرة. في هذا الصدد، تمت معالجة 506 مليون ورقة في سنة 2013، منها 226 مليون ورقة سليمة و280 مليون ورقة غير سليمة.

من ناحية أخرى، وفي إطار الإشراف على طرق إعادة تدوير وتلفيف وإيداع الأوراق البنكية المغربية من طرف البنوك، قامت شبكة البنك بإجازة 94 مهمة مراقبة في 2013 للتأكد من مطابقة العمليات الائتمانية التي يتم القيام بها للمقتضيات الصادرة عن بنك المغرب، لا سيما بخصوص عمليات التشغيل والمراقبة الداخلية والتأكد من صحة الأوراق البنكية المغربية وإعادة تدويرها.

وبنهاية السنة، سجل حجم القطع النقدية المتداولة نمواً بنسبة 2,6% ليصل إلى 2,377 مليار وحدة، ويغلب على القطع المتداولة فئات 1 درهم ونصف درهم و20 سنتيم و10 سنتيمات بحصص تصل على التوالي إلى 24% و15% و16% و19%.

رسم بياني 3.5.2 : حصص القطع النقدية المتداولة إلى متم دجنبر 2013



* فئات أخرى: تشمل القطع النقدية فئة 1 سنتيم و5 سنتيمات، والقطع التذكارية وتلك الواجب سحبها من التداول.

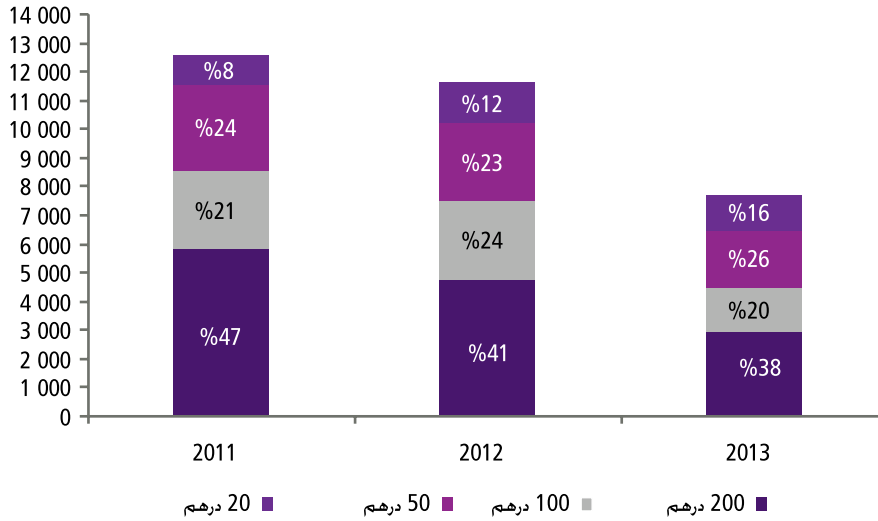
بلغت تدفقات القطع النقدية المسجلة خلال سنة 2013 في شبانك البنك 104 مليون قطعة مُسَلِّمة مقابل 40 مليون مودعة. ومقارنة بسنة 2012، تراجع السحوبات بنسبة 8,8% والإيداعات بنسبة 10,7%. وفي الجمل، بلغ عدد الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة على التوالي 38 و70 وحدة للفرد في سنة 2013 مقابل 36 و68 وحدة في 2012.

وفي ما يتعلق بالأوراق البنكية المزورة التي رصدها بنك المغرب، فقد انخفض حجمها مقارنة بالسنة الماضية، حيث انتقل من 11.649 ورقة بقيمة 1,4 مليون درهم إلى 7.681 ورقة بقيمة 0,86 مليون درهم. أي بتراجع بنسبة 34% و38% على التوالي. ويعزى هذا التراجع، الذي شمل جميع الفئات المالية، بالأساس إلى تطبيق سياسة الورقة المالية النظيفة (Clean Note Policy). انسجاما مع الجهود الهادفة إلى حماية العملة الوطنية من التزوير.

وبالتالي، بلغ عدد الأوراق البنكية المزورة في سنة 2013 ما قدره 6 أوراق من كل مليون ورقة متداولة مقابل 9 أوراق في 2012 و10 أوراق في 2011. ومقارنة ببعض البلدان الأخرى، يلاحظ في سنة 2013 أن هذا العدد بلغ 41 ورقة من كل مليون في منطقة الأورو و29 ورقة من كل مليون في كندا.

رسم بياني 4.5.2 : توزيع الأوراق البنكية المزورة التي رصدها بنك المغرب خلال سنوات

2011 و 2012 و 2013. حسب الفئات



أبرز الأرقام إلى متم سنة 2013

التغير / دجنبر 2012

+5,3%	1.287 مليون ورقة متداولة (179,5 مليار درهم)
+2,6%	2.377 مليون قطعة متداولة (2,6 مليار درهم)
+3,9%	1.016 مليون ورقة مسلمة في الشبايك
+0,6%	953 مليون مستلمة في الشبايك
-3,8%	625 مليون ورقة يجب معالجتها مستلمة في الشبايك
-8,8%	104 مليون قطعة مسلمة في الشبايك
-10,7%	40 مليون قطعة مستلمة في الشبايك
-24,4%	506 مليون ورقة تمت معالجتها
-35,8%	226 مليون ورقة صالحة تم إنتاجها
+78,3%	1,07 شهر هو أجل معالجة الأوراق التي يجب معالجتها (100 و 200 درهم)
-23,2%	379,9 مليون هو عدد الأوراق الجديدة التي تم إنتاجها (كل الفئات مجتمعة)
-37,7%	7.681 هو عدد الأوراق المزورة التي تم رصدها (865.000,00 درهم; متوسط القيمة : 113 درهم)
-2,6%	45,7 مليار درهم هي القيمة المقابلة لعمليات الشراء الإجمالية لأوراق البنك الأجنبية
-2,3%	44,1 مليار درهم هي القيمة المقابلة لعمليات الشراء الصافية لأوراق البنك الأجنبية
-9,2%	1,6 مليار درهم هي القيمة المقابلة لبيعات أوراق البنك الأجنبية

7.2 الموارد وبيئة العمل

1.7.2 أنظمة المعلومات

في إطار تحسين العلاقة بين المزدوين الداخليين وزبائنهم، اعتمد البنك مبدأ الالتزام بشأن الخدمات المقدمة. وفي مجال أنظمة المعلومات، تم التوقيع على خمسة عقود خدمات جديدة في 2013 ليرتفع بذلك العدد الكلي لاتفاقيات الخدمات (SLA) إلى 10. وتميزت سنة 2013 أيضا بإعطاء الانطلاقة أو بالانتهاء من الإنجاز الفعلي للعديد من المشاريع الكبرى التي تهدف إلى تحديث وتطوير الإطار التشغيلي لممارسة أنشطة البنك. ويتعلق الأمر بما يلي:

- التدبير الإلكتروني للوثائق من خلال تطبيق عملية «الصور» ثم عملية «المراسلات» على مستوى الوحدات التجريبيتين:

- وضع حل معلوماتي للمحاسبة التحليلية وفق طريقة التكلفة على أساس النشاط (ABC) :

- توفير حل معلوماتي لإعداد الميزانية:

- تطبيق آلية لتقييم ممارسات المسؤولية الإدارية:

- إعداد نظام مندمج للتكوين، انسجاما مع قاعدة التدبير الحالية لعروض التكوين التي يقدمها البنك.

إلى جانب ذلك، تم إنهاء أو الشروع في إنجاز العديد من أورش البنية التحتية التقنية خاصة بعد إرساء الأرضية الضرورية في 2012. وشملت هذه الأورش:

- وضع حل للإشراف على التدفقات المتبادلة مع الشركاء الخارجيين: وضع رهن إشارة الوحدات المعنية في

البنك نوافذ تمكنهم من الإطلاع على سير تبادل المعطيات مع شركائهم الخارجيين:

- شراء الخوادم المركزية «ويندووز» وبدء العمل بها: افتنى البنك قاعدة مادية جديدة وآلية للمعالجة

الافتراضية لخوادم «ويندووز» واسعة النطاق:

- إعادة تشكيل قاعدة المراسلات:

- إعادة تهيئة البنية التحتية الشبكية لبعض المواقع مع تأهيل التجهيزات الشبكية وتوسعة البنية

التي تحتية لشبكة Wi-Fi في المواقع المركزية للبنك.

وعلى مستوى سلامة المعلومات، وضع البنك نظاما احتياطيا للحل الخاص بتشخيص جوازات السفر البيومترية من شأنه تفادي أي انقطاع للنشاط في حال وقوع مشاكل على مستوى مقر الإنتاج الرئيسي.

2.7.2 تدبير الموارد البشرية

يمثل الرأس مال البشري لبنك المغرب رافدا أساسيا يمكنه من تحقيق مهامه ومواكبة توجهاته الاستراتيجية. وبنهاية سنة 2013، بلغ عدد العاملين في البنك 2387 مستخدما، 61% منهم يعملون في المهن الأساسية و39% في مهن الدعم.

وعلى غرار السنوات الماضية، واصل البنك تطوير عملية الحركة الانتقالية بهدف إغناء كفاءات الأفراد وتنويع مساراتهم المهنية. وفي هذا الصدد، تميزت السنة الجارية بتنفيذ ما يفوق 180 حركة انتقالية بين وظائف ومهن ووحدات مختلفة. وتخضع الحركة الانتقالية أيضا إلى متطلبات الفعالية في مجال تدبير الموارد البشرية. ومكنت بذلك من الاستجابة لما يعادل 93% من الحاجيات من الموارد البشرية المطلوبة في إطار إحداث المديرية الجديدة للمشتريات (48 حركة انتقالية). إلى جانب ذلك، ساهم التوظيف الخارجي في الرفع من مستوى تخصص مهن البنك عن طريق تعزيز عدد العاملين في مسلك «اختصاصي» الذي مثل 89% من التوظيفات الخارجية المنجزة.

ويمثل تطوير الممارسات الجيدة لدى المسؤولين الإداريين أحد الاهتمامات الاستراتيجية للبنك. وفي أعقاب الحملة الأولى لتقييم هذه الممارسات التي أجريت في سنة 2012، قام بنك المغرب بإعداد وتنفيذ برنامج يرمي إلى سد الفجوات المسجلة وهو ما انعكس من خلال تنظيم 35 لقاء تحسيسيا لفائدة مجموع المسؤولين و38 ورشة موضوعاتية لفائدة أكثر من 200 مسؤول إداري من أجل التحوار حول التقييم المهني وتحديد حاجيات التكوين والتوظيف الأمثل للموارد البشرية. وقد تم أيضا إرساء مقاربة للمواكبة الفردية من أجل دعم المسؤولين الإداريين كل حسب حاجياته.

من ناحية أخرى، انخرط البنك في دينامية التعزيز المستمر لروح التعاون داخل المديرية وفي ما بينها، وذلك تشجيعا لتبني الأفراد والمسؤولين الإداريين لسلوكيات تدعم العمل الشامل، وتحسين الأداء الجماعي وتعزيز العمل المنسجم بين الفرق. وقد مكنت الخطوات الأولى المحققة في هذا المجال من إعداد توصيف للوضع الحالي وتحديد أفضل الممارسات المعمول بها لدى مؤسسات منخرطة في عمليات مماثلة.

وعلى صعيد آخر، شمل مخطط التكوين كافة عمليات البنك مع استئثار عمليات «التنفيذ» بالحصص الكبرى (السياسة النقدية والاستقرار المالي وتدبير احتياطات الصرف)، تليها عمليات «التدبير» (التخطيط الاستراتيجي وقيادة التغيير في بنك مركزي والتميز العملياتي) و«الدعم» (المالية وتدبير الموارد البشرية وأنظمة المعلومات).

هكذا، تم تنظيم 388 دورة تكوينية، 71% منها تمت في مركز التكوين بمدينة العرفان التابع لبنك المغرب، و25% بالخارج، فيما تم تنظيم 4% من هذه الدورات بالمقاولات داخل المغرب. ويمثل المستخدمون الذين استفادوا من هذه الدورات 45% من إجمالي عدد مستخدمي البنك بمعدل 7 أيام لكل مستخدم مستفيد.

وعلى المستوى الاجتماعي، تميزت السنة بتحسين مستوى الخدمات والبنيات التحتية لا سيما الأشغال النهائية لمركز الاصطيف الجديد في أكادير، وإنشاء قاعة رياضية متعددة الأغراض في المركب الرياضي بسلا، والانتهاج من تهيئة مسبح مغطى في مركز الاصطيف بطنجة والتوقيع على اتفاق شراكة مع البنك المركزي السويسري يسمح لمستخدمي كلا المؤسسات من الإقامة في المراكز التابعة لهما.

3.7.2 المعلومات المالية ومراقبة التدبير

طبقا لتوجهاته الاستراتيجية، قام البنك في سنة 2013 بالعديد من الأنشطة الهادفة إلى تعزيز شفافية المعلومة المالية ومنظومته لمراقبة التدبير.

على مستوى التواصل المالي، عمل البنك على إدراج معلومات وبيانات إضافية تدريجيا في مختلف التقارير، معززا بذلك مواكبته لأفضل المعايير المتبعة دوليا. وفي هذا الإطار، قام البنك بمراجعة تقريره المالي من أجل ملاءمته مع ممارسات البنوك المركزية، وبإثراء البيانات المالية ما يمكن من قراءة أفضل لحسابات البنك.

بموازاة ذلك، واصل البنك الأشغال المتعلقة بمشروع إحداث إطار لحكامه صندوق التعاضدية، من خلال إنجاز حصيلة اكتوبرية لنظام التغطية الصحية للمستخدمين.

وفي ما يتعلق بمراقبة التدبير، تميزت السنة الماضية بتعميم الأنشطة المندرجة في إطار التطوير المستمر لهذه العملية، خاصة منها تعزيز الإطار التحليلي ووضع نظام معلوماتي أكثر فعالية.

4.7.2 بيئة العمل

على صعيد تطوير بيئة العمل، عرفت سنة 2013 إعطاء الانطلاقة للأوراش المتعلقة بالتحكم في حالات الطوارئ وتوفير تكوين في مجال قواعد الأمن لمستخدمي البنك بشكل عام ومستخدمي الأمن على الخصوص.

وفي إطار السياسة الهادفة إلى إضفاء احترافية أكبر على مهن الأمن، تم تنفيذ العديد من دورات التكوين التأهيلية وأخرى تفضي إلى الحصول على شهادات، وعلى المستوى التقني، استمر البنك في تنفيذ مشاريع لتحديث أنظمتها الأمنية، خاصة نظام المراقبة بالفيديو، انسجاما مع مقتضيات قانون المعطيات الشخصية.

وينبغي التذكير في هذا الصدد إلى أن بنك المغرب قد انخرط منذ سنة 2010 في مقارنة للتنمية المستدامة تهدف إلى الانتقال من نظام لتدبير الجودة إلى نظام مندمج يدرج الجوانب البيئية إلى جانب الصحة والسلامة في موقع العمل. في هذا الإطار، أعطيت انطلاقة العديد من الأوراش الهادفة إلى ملاءمة مقرات ومنشآت البنك وكذا نظام تدبير الجودة مع متطلبات معايير الجودة ISO 14001 وOHSAS 18001.

هكذا، وبناء على عقود الخدمات الداخلية «مومنون-زبناء»، قام البنك بإنجازات هامة، منها على الخصوص:

• أشغال توسعة خط الإنتاج الجديد لدار السكة، في إطار احترام معايير الجودة والسلامة في العمل والبيئة QSE؛

• إعادة تأهيل العمارات السكنية في حي الرياض وتجهيزها لاحتضان مقر تعاونية البنك؛

• وتأهيل المركب الاجتماعي والرياضي بسلا بإحداث قاعة للجيمباز وتهيئة فضاء خارجي للألعاب.

من ناحية أخرى، تم الانتهاء من الدراسات المعمارية والتقنية المتعلقة بتهيئة المبنى التاريخي للإدارة المركزية مع الاستفادة من تجربة استخدام «الفضاء المفتوح» على مستوى مبنى Les Patios.

5.7.2 المطابقة القانونية

المنظومة الداخلية لحماية المعطيات الشخصية

في إطار تعميم منظومته الداخلية لحماية المعطيات الشخصية، اعتمد البنك في سنة 2013 قواعد تعكس المقتضيات القانونية في هذا المجال وتحدد الكيفيات العملية لمعالجة هذه المعطيات.

إلى جانب ذلك، ومن أجل إرساء ثقافة حماية الحياة الخاصة، تم إعداد دليل تحسيبي وتوزيعه على كافة المستخدمين.

وعلى صعيد مطابقة القطاع البنكي لمتطلبات القانون رقم 09.08، وفي إطار مقارنة تشاورية بين اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وبنك المغرب ومؤسسات الائتمان، تم تنظيم الندوة الأولى حول حماية المعطيات الشخصية في القطاع البنكي والمالي في شهر أكتوبر 2013 بمبادرة من البنك.

وتطرّق هذا اللقاء إلى التحديات الكبرى المرتبطة بخصوصيات هذا القطاع وكيفيات التنسيق بين أنشطة البنك المركزي واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والمؤسسات الخاضعة.

وبالنسبة للجنة المشتركة المكونة من بنك المغرب واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتجمع المهني لبنوك المغرب والجمعية المهنية لشركات التمويل، التي تعمل كإطار للتشاور والمواكبة من أجل امتثال القطاع البنكي للمتطلبات في هذا المجال، فقد ساهمت هذه اللجنة بشكل فعال في صياغة العديد من القرارات¹ التي ستطبق على عمليات المعالجة المشتركة بين مؤسسات الائتمان.

1 تتعلق هذه القرارات بشروط تطبيق المعالجات المرتبطة بمسك حسابات الزبائن وتدبير العمليات ذات الصلة.

إطار 1.7.2: بروتوكول اتفاق التعاون بين بنك المغرب واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

وقّع بنك المغرب واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بتاريخ 24 أكتوبر 2013، على بروتوكول اتفاق تعاون بهدف:

- تعزيز ثقافة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في القطاع البنكي والمالي؛
- اعتماد كفاءات تطبيق الآلية القانونية والتنظيمية بشكل يتلاءم مع خصوصيات هذا القطاع؛
- تشجيع التعاون الثنائي وتبادل التجارب والخبرات في مجالات اختصاص المؤسساتين.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار إسهامه في تطوير فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شارك بنك المغرب بشكل فعال في جميع أشغال اللجان المكونة على الصعيد الوطني والمكلفة بمطابقة هذه المنظومة مع المعايير التي وضعتها مجموعة العمل المالي.

ومكّنت هذه الأشغال من تعديل معظم النصوص المطبقة على العاملين في القطاع المالي وغير المالي المعنيين وكذا اعتماد القانون رقم 145.12 الذي قدّم تعريفا جديدا لجرمة تمويل الإرهاب. ويمثل تبني هذا القانون الإجراء الأخير ضمن خطة العمل المتفق عليها مع مجموعة العمل المالي في إطار عملية التتبع.

وبفضل التقدم المحرز، تم سحب بلدنا من اللائحة «الرمادية القائمة» لمجموعة العمل الدولي وتحسنت وضعيته بشكل كبير إزاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث انتقلت، اعتبارا من سنة 2013، من عملية المتابعة العادية إلى مسلسل التحيين كل سنتين.

إطار 2.7.2: إعادة تعريف جريمة تمويل الإرهاب

بعد اعتماد القانون رقم 145.12، أصبح تعريف جريمة تمويل الإرهاب مطابقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب لعام 1999. وبموجب هذا التعريف، أصبحت أفعال تمويل الإرهاب تضم أيضا: القيام عمدا، وبأي وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، بتوفير أموال أو تقديم أو جمع أو تدبير أموال أو ممتلكات، ولو كانت مشروعة، بنية استخدامها أو مع العلم بأنها ستستخدم كليا أو جزئيا من طرف شخص إرهابي أو جماعة أو عصابة أو منظمة إرهابية.

من ناحية أخرى، وفي إطار تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، عرفت سنة 2013 زيارة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لبلدنا بهدف الاطلاع على التطورات المحققة في هذا الصدد.

وفي ما يتعلق بمجال اختصاص البنك، سلّطت هذه الزيارة الضوء على التقدم الذي أحرزه البنك من الناحية المعيارية ومن حيث الإشراف تطبيقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1373 لعام 2001.

أما بخصوص المنظومة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أدرج البنك على مستوى قوانينه الداخلية كافة المتطلبات المتوافق عليها من طرف المعايير الدولية والتشريعات الوطنية المعتمدة في 2013.

6.7.2 التواصل

تماشياً مع المخطط الاستراتيجي، اتخذ البنك خلال سنة 2013 عدة إجراءات من أجل توطيد صورته والتعريف بمهامه وقراراته. ولهذا الغرض، تم استخدام العديد من قنوات التواصل، لا سيما العلاقات مع وسائل الإعلام والتواصل المؤسسي والأنشطة المنظمة لفائدة أطر ومستخدمي المؤسسة. وهكذا، تواصلت اللقاءات التي تعقد مع وسائل الإعلام لتصل إلى أربعة لقاءات صحفية تنظم تزامناً مع الاجتماعات الفصلية لمجلس البنك.

وإضافة إلى هذه اللقاءات، التي تُعدُّ القناة الرئيسية للتواصل بشأن السياسة النقدية، تم عقد لقاءات أخرى مع ممثلي الصحافة الوطنية حول مهام البنك وأنشطته، خاصة بشأن التقرير السنوي حول مراقبة مؤسسات الائتمان ونشاطها ونتائجها والاستراتيجية الوطنية للتربية المالية.

أما في ما يخص أنشطة التواصل الموجهة لعموم الجمهور، فقد تم إغناء منظومة الإصدار- التي تشمل عدة وسائل إخبارية حول دور البنك ومهامه - بإصدار جديد يتعلق بمكتب القروض. وفي سنة 2013، تم نشر إصدار جديد، عبارة عن رسالة إخبارية إلكترونية، موجه إلى الشركاء المؤسسيين والصحفيين والجامعيين بهدف التواصل معهم وإطلاعهم على قرارات البنك والأنشطة والتظاهرات التي ينظمها وتسليط الضوء على الإصدارات المؤسسية وجدول الأعمال الثقافي الخاص بمتحف المؤسسة.

وعلى الصعيد الداخلي، أولى البنك أهمية خاصة لسياسة التواصل وعمل على تحسين وتنويع أنشطة ووسائل التواصل الموجهة لمستخدميه من خلال:

- المجلة الداخلية «تواصل»، التي تصدر مرتين في السنة لتلقي الضوء على القضايا الراهنة والمشاريع الكبرى للبنك، والتي عرفت تعديلاً من حيث التصميم والمخطط التحريري خلال سنة 2013؛
- الدورة الجديدة من لقاء الأطر التي أعلنت اختتام الأنشطة المنظمة برسم سنة 2013 وشكلت مناسبة لتبادل الآراء بشأن المخطط الاستراتيجي 2013-2015.

7.7.2 المتحف

- على المستوى الثقافي، أتمسم نشاط متحف البنك بتنظيم أربع معارض كبرى تبرز تنوع وغنى موروثه:
- «مديح المادة» الذي سلط الضوء على أبرز الفنانين المغاربة الذين حوروا المادة ونقلوها من عالمها الأول بهدف منحها معنى جديداً؛
- «مسكوكات المغرب المستقل»، الذي رصد تطور القطع والأوراق البنكية التي صدرت منذ الاستقلال؛
- «نظرات متقاطعة من الفن التشكيلي المعاصر في قطر والمغرب»، الذي شكل فرصة لاكتشاف 15 فناناً تبرز أعمالهم التشكيلية تنوعاً في المواضيع والأساليب والاتجاهات التي تميز الرسم في البلدين؛
- «قاسمي: الفن كحركة قصوى» الذي يهدف إلى الاحتفاء بالعمل المتعدد والغني لأحد أبرز الفنانين على الساحة التشكيلية المغربية وفي العالم العربي.

وعلى هامش كل واحدة من هذه التظاهرات، تم تنظيم عدة حفلات لتدشين المعارض وورشات بيداغوجية وحلقات دراسية لفائدة فئات مختلفة من الجمهور. كما استفاد من هذه الورشات 555 تلميذاً تابعين لمؤسسات تعليمية عمومية وخاصة وكذا أطفال مستخدمي البنك.

وقد أكد العديد من كبار الزوار الدوليين، الذين يتزايد عددهم باستمرار، قدرة متحف البنك على التحول إلى موقع ثقافي بمدينة الرباط، التي أضحت جزءاً من الموروث العالمي لليونسكو.

وأخيراً، قام البنك، بغية الحفاظ بشكل أفضل على موروثه المسكوكي والفني، بمجرد مادي للمجموعة التي يملكها، كما نقل المجموعات المسكوكية والفنية الخاصة به إلى مواقع وأقبية جديدة تستجيب للمعايير الدولية الخاصة بالمتاحف وتوفر ضمانات أكبر للحفاظ على هذه المجموعات.

8.7.2 العلاقات الدولية

في سنة 2013، واصل البنك تنظيم أنشطة التعاون الدولي وعمل على تعزيزها. فقد شارك في عدة تظاهرات وملتقيات دولية، لا سيما:

- اجتماعات الربيع والخريف للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التي نظمت، على التوالي، في أبريل وأكتوبر بواشنطن، وكذا الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
- الاجتماع السنوي العشرين لمحافظة البنوك المركزية للبلدان الفرانكوفونية، الذي نظمه البنك المركزي الفرنسي، من 8 إلى 10 ماي بفرساي حول موضوع: «الخروج من الأزمة: التحديات الاحترازية والمخاطر القائمة

بالنسبة للبنوك المركزية». خلال هذه التظاهرة، قدم بنك المغرب مداخلة تحت عنوان «هل تتعزز استقلالية البنوك المركزية في فترة ما بعد الأزمات؟»:

- الاجتماع السابع والثلاثون لمحافظة البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية الذي نُظم بتاريخ 29 سبتمبر بأبوظبي؛
- المؤتمر الخامس لاتحاد المغرب العربي، المنعقد يومي 8 و9 يناير بنواكشوط حول «أثر الاستثمارات الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في التشغيل في بلدان المغرب العربي»، وهي المناسبة التي قدم خلالها البنك عرضا حول الموضوع الرئيسي لهذا اللقاء؛
- المائدة المستديرة لمحافظة البنوك المركزية لإفريقيا التي نظمها بنك التسويات الدولية ببازل، يومي 11 و12 ماي، حول موضوع «دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الماكرو-اقتصادي والمالي»؛
- وبدعوة من البنك المركزي للبرتغال، قدم بنك المغرب عرضا بتاريخ 22 أكتوبر بلسبونة حول موضوع «المغرب أمام اختبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية».

من جهة أخرى، شارك البنك في تنظيم بعثة صندوق النقد الدولي برسم المراجعة الثانية لخط الوقاية والسيولة، التي أبرزت إنجازات المغرب في ما يخص تصحيح بعض الاختلالات الماكرو-اقتصادية التي رصدتها الصندوق خلال الاكتتاب في هذا الخط. كما شارك البنك في مختلف النقاشات والأشغال المتعلقة ببعثة مشاورات المادة الرابعة وانخرط في مشروع المساعدة التقنية التي يقدمها صندوق النقد الدولي بخصوص نماذج التوقع بالبنك.

وفي نهاية بعثة تقييم التدابير الوقائية لبنك المغرب، التي قام بها صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2012 على إثر الموافقة على خط الوقاية والسيولة لفائدة المغرب، قدّم الصندوق لمؤسستنا تقريرا كشف فيه على أن منظومة التدابير الوقائية التي تعتمدها قوية وترتكز على آليات مراقبة متينة. كما تمت صياغة عدة توصيات في هذا التقرير، لا سيما في ما يخص تعزيز الإطار القانوني من أجل إضفاء الطابع الرسمي على الممارسات الجيدة الملحوظة في ما يتعلق بالحكمة وضمن استمراريته، وهي الممارسات التي يرى خبراء الصندوق أن تطبيقها ببنك المغرب يعرف تقدما جيدا.

كما واصل البنك سياسته الرامية إلى تعزيز علاقات التعاون مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية. فقد تميزت سنة 2013 في هذا المجال بتوقيع اتفاقية عامة للتعاون مع البنك المركزي لدول غرب إفريقيا ليصل بذلك عدد الاتفاقات الموقعة إلى 13 اتفاقا.

وبالموازاة مع ذلك، نظم البنك عددا من الزيارات الدراسية لفائدة عدة مؤسسات شريكة، خاصة البنك المركزي لدول غرب إفريقيا وبنك دول وسط إفريقيا واللجنة البنكية لوسط إفريقيا ومطبعة الأوراق البنكية والوثائق المؤمنة لنيجيريا والسلطة النقدية الفلسطينية وكذا البنوك المركزية لبلدان إفريقيا ومنطقة شمال إفريقيا والشرق

الأوسط. وقد غطت هذه الزيارات عدة مواضيع مثل السياسة النقدية وتدبير المخاطر التشغيلية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والإشراف البنكي ومكتب القروض والافتحاص الداخلي وعصرنة تدبير الموارد البشرية.

ومن جهة أخرى. توصل البنك بطلب من بنك بوروندي من أجل إنجاز تقييم الأقران «peer review» لنشاط الافتحاص الداخلي لديه. وذلك في إطار بعثة للمساعدة التقنية.

وعلى مستوى التظاهرات الدولية. استضاف البنك الدورة الثامنة لمؤتمر فريق العمل الدولي الخاص بالمخاطر التشغيلية «International Operational Risk Working Group». وقد جمع هذا اللقاء 45 ممثلا من 34 بنكا مركزيا وهيئة دولية بإفريقيا وأمريكا وآسيا وأوروبا وأوقيانوسيا. وقد ناقش المتدخلون مواضيع الساعة المتعلقة بتدبير المخاطر بالإضافة إلى تجاربهم في هذا الصدد.

وبدعوة من صندوق النقد الدولي. قدم البنك سنة 2013 تجربته في مجال تدبير المخاطر خلال منتدى نظم بالإمارات العربية المتحدة وجمع البنوك المركزية لبعض بلدان أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط. حول موضوع حكامه البنوك المركزية وعملية تقييم الصندوق لمنظومة التدابير الوقائية للبنوك المركزية.

وعلاوة على ذلك. عمل البنك على تعزيز التعاون من حيث التكوين ونقل الخبرات على المستوى الإقليمي والدولي. وهكذا. تمت إقامة شراكات مع صندوق النقد الدولي بهدف القيام. ابتداء من سنة 2014. بتنظيم حلقات دراسية إقليمية يديرها خبراء من الصندوق. وإضافة إلى ذلك. وبالتعاون مع المعهد البنكي والمالي الدولي التابع للبنك المركزي الفرنسي. تم الاتفاق على تنظيم حلقات دراسية بالرباط. لفائدة مستخدمي البنك والبنوك المركزية للمنطقة. كما تم إعداد مشروع مائل للتعاون مع البنك المركزي الألماني.

الجزء 3

التقرير المالي

1-3 تطور الوضعية المالية خلال السنة المالية 2013

أبرز أحداث السنة		جدول 1-1-3: أرقام رئيسية		
	التغير %	2012	2013	بالآلاف الدراهم
• الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في 3% خلال السنة المالية 2013.	4%	229 853 677	240 171 971	مجموع الحصيلة
• التوقف عن أداء الفوائد عن الاحتياطي الإلزامي ابتداء من 19 دجنبر 2013.	-2%	65%	63%	استخدام الأموال الذاتية
• وضع آلية جديدة لإعادة تمويل القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.	-15%	5 670 423	4 803 899	مجموع العائدات
• الحفاظ على نمو ميزانية تسيير البنك في 5% طيلة فترة تنفيذ المخطط الاستراتيجي 2013-2015.	-12%	4 143 332	3 630 840	مجموع التكاليف
	-23%	1 527 091	1 173 059	النتيجة الصافية
	14%	40%	45%	معامل الاستغلال

1-1-3-1 الحصيلة

جدول 2-1-3: الحصيلة حسب العمليات

التغير %	2012	2013	بالآلاف الدراهم
			منها
6%	172 493 352	182 079 842	التداول النقدي
5%	-127 195 439	-134 126 868	عمليات مع الخارج (منها)
6%	144 314 009	152 884 659	موجودات وتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
-24%	11 381 879	8 685 391	حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف
-31%	3 644 960	2 506 672	عمليات مع الدولة (منها)
-23%	2 870 774	2 212 364	الحساب الجاري للخرزينة العامة
-57%	636 309	276 025	صندوق الحسن الثاني
6%	-49 160 033	-52 308 245	الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان (منها)
4%	69 286 710	72 116 650	ديون على مؤسسات الائتمان المغربية
-2%	20 126 676	19 808 405	ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية

خصوم-أصول

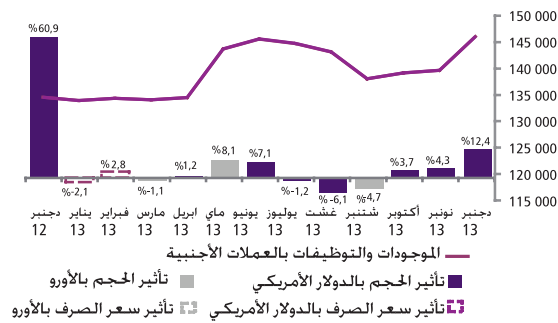
عند نهاية السنة المالية 2013، بلغ مجموع حصيلة بنك المغرب (*) 240 171 971 ألف درهم، متزايدا بنسبة 4% مقارنة بسنة 2012.

(*) تم التطرق بمزيد من التفصيل، لتغير بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف على مستوى الإيضاحات المتعلقة بالقوائم التركيبية، وبغرض التحليل، تمت إعادة معالجة بنود الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف، في هذا الجزء الأول من التقرير.

في هذا الجزء، تم تقريب الأرقام من أقرب ألف درهم، وبالتالي، فالجاميع والجاميع الفرعية لا تطابق دائما مجموع الأرقام المقربة المكونة لها.

وارتفع التداول النقدي، المكون الرئيسي للخصوم (76%)، بنسبة 6% ليصل إلى 182 079 842 ألف درهم، ارتباطا بنمو الطلب على الأوراق البنكية خلال هذه السنة.

رسم بياني 3-1-1: تطور الموجودات والتوظيفات بالعملة الأجنبية بملايين الدراهم (بما فيها الأوراق البنكية الأجنبية)

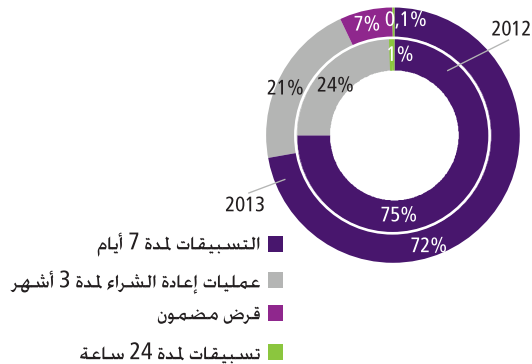


وبلغت العمليات مع الخارج 134 126 868 ألف درهم (+5%)، نتيجة لارتفاع الموجودات والتوظيفات بالعملة الأجنبية بنسبة 9%، بالموازاة مع تعزيز احتياطات الصرف التي تزايدت بنسبة 4% لتصل إلى 150 مليار درهم، بفضل تحسن العجز التجاري، وتعبئة الخزينة للقروض الخارجية (23 مليار درهم) وخصيل الهبات الممنوحة من لدن مجلس التعاون الخليجي.

ومن جهتها، تراجعت الموجودات من الذهب للمرة الأولى منذ عدة سنوات لتصل إلى 6 940 913 ألف درهم (-30%) نتيجة لانخفاض سعر أوقية الذهب (1201,5 في نهاية 2013 مقابل 1664 دولار سنة من قبل).

وبلغ رصيد العمليات مع الدولة 2 506 672 ألف درهم، متراجعا بنسبة 31%. ويعزى هذا التغير بالأساس إلى انخفاض كل من الموجودات في الحساب الجاري للخزينة (-23%) وفي صندوق الحسن الثاني (-57%).

رسم بياني 3-1-2: متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك



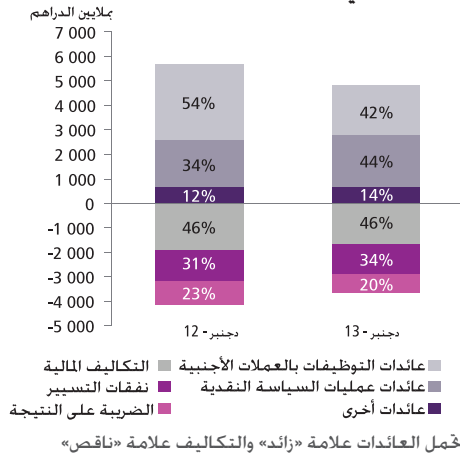
وسجلت الوضعية الصافية لمؤسسات الائتمان ارتفاعا بنسبة 6% في نهاية 2013، هكذا، وصل المبلغ الإجمالي لإعادة التمويل البنكي في متم هذه السنة 69 188 060 ألف درهم مقابل 72 005 970 ألف درهم في 2012.

2-1-3 النتيجة

جدول 3-1-3 : النتيجة الصافية للسنة المالية

بآلاف الدراهم	2012	2013	التغير %
نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف	2 004 870	1 032 482	-49%
نتيجة عمليات السياسة النقدية	1 769 780	2 006 355	13%
نتيجة العمليات الأخرى	305 513	457 194	50%
نتيجة الأنشطة	4 080 163	3 496 031	-14%
التكاليف العامة للاستغلال	-1 613 040	-1 569 079	-3%
النتيجة الإجمالية للاستغلال	2 467 123	1 926 952	-22%
نتيجة غير جارية	10 387	-19 062	<100%
ضريبة على النتيجة	-950 419	-734 831	-23%
نتيجة صافية	1 527 091	1 173 059	-23%

رسم بياني 3-1-3: بنية العائدات والتكاليف



خلال سنة 2013، حقق البنك نتيجة صافية قدرها 1 173 059 ألف درهم، بانخفاض قدره 23% مقارنة بسنة 2012. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى انكماش نتيجة عمليات تدبير احتياطات الصرف بما يقارب النصف. وقد اعتدل هذا الانكماش جزئياً بفضل تحسن نتيجة عمليات السياسة النقدية وكذا نتيجة «العمليات الأخرى».

أفرزت عمليات تدبير احتياطات الصرف نتيجة قدرها 1 032 482 ألف درهم، منخفضة بمبلغ 972 388 ألف درهم مقارنة بسنة 2012، ارتباطاً على الخصوص بالمستويات الضعيفة لنسب الربحية التي ناهزت الصفر، بل كانت سلبية خلال النصف الأول من سنة 2013. ويشمل هذا الانخفاض:

• تراجع الفوائد عن التوظيفات في سندات الاقتراض (45%-) وتلك المحصلة من القسم النقدي (68%-)

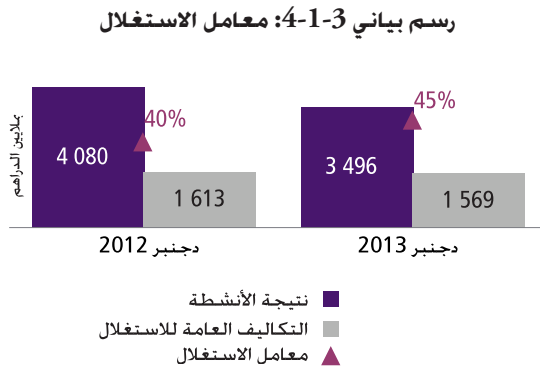
• وتحسن رصيد الخصاصات الصافية للمؤونات عن تدني قيمة سندات التوظيف بما قدره 402 332 ألف درهم، حيث سجل في متم سنة 2013، مؤونات مسترجعة صافية بمبلغ 133 336 ألف درهم مقابل مخصص صافي قدره 268 996 ألف درهم سنة من قبل.

وتزايدت نتيجة عمليات السياسة النقدية من جهتها، بمبلغ 236 575 ألف درهم، في ظل استمرار عجز الخزائن البنكية، وهو ما يعزى إلى:

• ارتفاع الفوائد المحصلة عن التسبيقات لمدة 7 أيام بمبلغ 92 840 ألف درهم، حيث انتقل متوسط مبلغها الجاري من 47 436 650 ألف درهم إلى 51 157 591 ألف درهم في 2013؛

• تحصيل مبلغ 143 342 ألف درهم برسم الفوائد المتأتية من عمليات القروض المضمونة، التي أطلقها البنك في دجنبر 2012؛

• وتدني الفوائد التي يؤديها البنك برسم الاحتياطي الإلزامي بما قدره 41 558 ألف درهم.



انخفضت التكاليف العامة للاستغلال بمبلغ 43 961 ألف درهم، نتيجة بالأساس لتدني التكاليف المتعلقة بالموظفين (12-%) وارتفاع مشتريات المواد والأدوات (19-%).

وباستثناء التكاليف الاستثنائية التي سُجلت خلال 2012 و2013، من المرتقب أن تتزايد تكاليف الاستغلال بنسبة 4% فقط.

3-2 القوائم التركيبية

3-2-1-3 الحصيلة (الأصول)

جدول 3-2-1

الأصول في 31 دجنبر 2013

2012	2013	إيضاحات	بآلاف الدراهم
9 946 351	6 940 913	1	موجودات وتوظيفات بالذهب
134 367 658	145 943 746	2	موجودات وتوظيفات بالعملة الأجنبية
26 662 609	19 895 981		موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
102 249 212	122 550 633		سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها
5 455 837	3 497 131		موجودات أخرى بالعملة الأجنبية
5 142 456	4 510 071	3	موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية
1 105 435	1 073 181		اكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
3 769 687	3 178 007		موجودات من حقوق السحب الخاصة
267 333	258 883		اكتتاب لدى صندوق النقد العربي
-	-		مساعادات مالية للدولة
-	-		تسبيقات تعاقدية
-	-		تسبيقات برسم تسهيلات الصندوق
-	-		مساعادات مالية أخرى
69 286 710	72 116 650	4	ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية
15 005 114	14 004 034		قيم مستحقة
54 182 946	58 001 937		تسبيقات للبنوك
98 650	110 679		ديون أخرى
-	-		سندات الخزينة - عمليات السوق المفتوحة
7 533 358	7 162 173	5	أصول أخرى
5 028 720	4 873 721		مدينون مختلفون
2 504 638	2 288 452		أصول مختلفة أخرى
3 577 145	3 498 419	6	قيم ثابتة
229 853 677	240 171 971		مجموع الأصول

2-2-3-2 الحصة (الخصوم)

جدول 2-2-3

الخصوم في 31 دجنبر 2013

2012	2013	إيضاحات	بالآلاف الدراهم
172 493 352	182 079 842	7	أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة
169 925 633	179 436 597		- أوراق بنكية متداولة
2 567 719	2 643 245		- قطع نقدية متداولة
3 380 196	7 335 333	8	التزامات بالذهب والعملات الأجنبية
-	-		- التزامات بالذهب
3 380 196	7 335 333		- التزامات بالعملات الأجنبية
222 014	200 210	9	التزامات بالدرهم القابل للتحويل
212 813	193 880		- التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
9 201	6 330		- التزامات أخرى
26 997 811	26 978 301	10	ودائع والتزامات بالدرهم
2 870 774	2 212 364		الحساب الجاري للخبزينة العامة
20 126 676	19 808 405		ودائع والتزامات بالدرهم تجاه البنوك المغربية
20 126 676	19 808 405		- حسابات جارية
-	-		- حسابات استرجاع السيولة
-	-		- حسابات تسهيلات الودائع
1 515 766	2 285 290		ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
2 484 594	2 672 241		حسابات أخرى
12 422 322	9 824 254	11	خصوم أخرى
7 276 936	7 046 927	3	مخصصات حقوق السحب الخاصة
5 533 954	5 534 045	12	رساميل ذاتية ومثيلاتها (منها)
500 000	500 000		- رأس المال
5 001 340	5 001 340		- احتياطات
21 014	21 105		- مرحل من جديد
1 527 091	1 173 059		نتيجة صافية للسنة المالية
229 853 677	240 171 971		مجموع الخصوم

3-2-3 خارج الحصيلة

جدول 3-2-3

خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2013

2012	2013	إيضاحات	بآلاف الدراهم
			عمليات الصرف بالناجز
			العملات المتوقعة تسليمها بالناجز
			الدراهم المتوقعة خصيلها بالناجز
			عمليات الصرف لأجل
			العملات المتوقعة خصيلها لأجل
			- العملات المتوقعة تسليمها لأجل
2 045 124	4 892 800	13	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		13	عمليات الصرف عمليات المفاضلة
306 496	823 807		العملات الأجنبية المتوقعة خصيلها
305 632	821 123		العملات الأجنبية المتوقعة تسليمها
-	-		تعديل العملات خارج الحصيلة
-	-		التزامات على المنتجات المالية المشتقة
-	-	14	التزامات على السندات
73 336 198	69 064 400		سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
2 968 300	3 493 000		سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها
-	6 920 000		ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
-	102 114		سندات أجنبية متوقعة خصيلها
-	-		سندات متوقعة تسليمها
		15	التزامات أخرى
100 586	40 906		ضمانات محصلة على الصفقات
787 544	814 862		التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
41 431	39 182		التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000		التزامات أخرى ممنوحة

4-2-3 حساب العائدات والتكاليف

جدول 4-2-3

حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2013

2012	2013	إيضاحات	بآلاف الدراهم
5 670 423	4 803 899		العائدات
2 908 570	1 594 441	16	فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات بالذهب والعملات الأجنبية
1 927 422	2 122 439	17	فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها
7 660	8 247	18	فوائد محصلة أخرى
325 859	411 751	19	عمولات محصلة
131 597	58 963	20	عائدات مالية أخرى
143 845	168 366	21	مبيعات السلع والخدمات المنتجة
21 803	42 084	22	عائدات مختلفة
-	-		عمليات سحب على الاستخدمات
144 511	389 405	23	مؤونات مسترجعة
59 156	8 202	24	عائدات غير جارية
4 143 332	3 630 840		التكاليف
7 883	4 479	25	فوائد منوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية
324 201	276 111	26	فوائد منوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم
14 798	12 776	27	عمولات منوحة
844 052	739 548	28	تكاليف مالية أخرى
805 402	708 634	29	تكاليف خاصة بالموظفين
197 637	235 337	30	شراء المواد والأدوات
284 699	284 869	31	تكاليف خارجية أخرى
674 364	608 403	32	مخصصات للاستخدمات والمؤونات
39 876	25 852	33	تكاليف غير جارية
950 419	734 831	34	ضريبة على النتيجة
1 527 091	1 173 059		نتيجة صافية

3-2-5 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم

3-2-5-1 الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات في ما يخص تقييم المخزون والأصول الثابتة المجسدة وغيرها. ويطبق تقييمات خاصة بالنسبة لجميع العمليات الخاصة. وتضم القوائم التركيبية كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب. الحصيلة وخارج الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

3-2-5-2 منهجيات التقييم

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل. سواء تمت هذه العمليات للحساب الخاص للبنك أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام. ثم تسجل في حسابات الحصيلة بتاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن هذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف المدرجة في خصوم حصيلة البنك. وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب. وهو المستوى الذي يجب الإبقاء عليه في رصيد هذا الحساب. كما تضع آلية لوضع مخصصات أو الاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب. ولا يترتب عن آلية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملة الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطات الصرف حسب الغرض من حيازتها وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات، التوظيف أو الاستثمار.

محفظة المعاملات: تتكون من السندات المشتراة منذ البداية، بغرض إعادة بيعها في أجل لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها حسب سعر شرائها، مع احتساب المصاريف، وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناجمة عن التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

وإلى غاية متم سنة 2013، لا يملك بنك المغرب أي سند معاملات ضمن محفظته.

محفظة التوظيف: تتكون من السندات التي يشتريها البنك بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر دون نية حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

- تسجل الإدراجات في المحفظة على مستوى الحصيلة حسب سعر الشراء دون احتساب مصاريف الشراء، وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة.

- لا يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة فترة حيازة هذه السندات.

- وتؤدي أسبوعيا نواقص القيمة غير المحققة الناجمة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها السوقية إلى تكوين مؤونات لنقصان القيمة. وبالمقابل، لا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أنه بدءا من شهر أكتوبر 2008، أحدث البنك فئة فرعية لسندات التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سندات التوظيف قصيرة الأجل ذات الفوائد المحتسبة مسبقا. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها، مع احتساب الفوائد. وتتوزع الفوائد المحتسبة مسبقا على طول مدة السندات وتفيد في حسابات العائدات مع نهاية كل شهر.

محفظة الاستثمار: تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها محاسبيا حسب القواعد التالية:

- تسجل حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة؛
- لا يتم تقييد فوائض القيمة المتعلقة بهذه السندات؛
- لا يتم تقييد نواقص القيمة إلا عندما يفترض البنك أن السند المتراجعة قيمته قد يتم إعادة بيعه خلال السنة المالية المقبلة وفي حالة وجود خطر محتمل بشأن تخلف جهة الإصدار عن الأداء.
- يتم استخدام الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على طول المدة المتبقية للسندات.

موجودات أخرى بالعملات

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي يتم تفويض تدبيرها للبنك الدولي في إطار عقود التوكيل.

يتم تقييد هذه السندات حسب قيمتها السوقية، إذ يتم تقييدها في البداية حسب سعر الشراء، وتقييد فوائض ونواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر، بعد افتتاحها والتوصل بها بشكل قانوني من طرف الوكلاء المفوضين بالتدبير.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

تفيد الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها، وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخدامات المتراكمة.

ويتم استخدام الأصول الثابتة، بما في ذلك النفقات الكمالية، بطريقة منتظمة حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسب الاستخدام المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخدام المعتمدة، حسب طبيعة كل أصل ثابت، في ما يلي:

جدول 3-2-5 : آجال استخدام الأصول الثابتة

20 سنة	المباني
5 سنوات	الاستصلاح والتهيئة والتجهيز
10 سنوات	معدات دار السكة
5 سنوات	معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى
10 سنوات	أثاث مكتبي

الأصول الثابتة المالية

تفيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفي ما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ويتم تقييم المؤونات عن نقصان قيمة هذه السندات غير المتداولة في البورصة مع نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات مما يلي:

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
- المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة)؛
- والقطع النقدية التذكارية.

وتفيد المواد واللوازم القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن شرائها. مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات. عند الاقتضاء.

وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفة الشراء المكونة من سعر الشراء إضافة إلى المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد ومع اقتطاع. عند الاقتضاء. المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.

وتفيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع في الحصيلة بتكلفة إنتاجها. مع اقتطاع. عند الاقتضاء. المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.

3-5-2-3 تعليقات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1: الموجودات والتوظيفات من الذهب جدول 3-2-6: الموجودات والتوظيفات من الذهب

2012	2013	
14 033	9 793	ثمن أوقية ذهب خالص بالدرهم ⁽¹⁾
708 766	708 767	الكمية بأوقية الذهب
9 946	6 941	القيمة السوقية ⁽²⁾
22	22	مخزون الذهب (بالطن)

(1) سعر الذهب بالدولار الأمريكي / بالدرهم المغربي

(2) بملايين الدراهم

تتكون الموجودات من الذهب من الموجودات المودعة في المغرب وفي الخارج. ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم هذه الموجودات حسب سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر المرتبطة بهذه العملية في حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف.

سجل مقابل الموجودات من الذهب سنة 2013 انخفاضا بنسبة 30%. منها بذلك التوجه نحو الارتفاع السائد خلال السنين الأخيرة. ويعزى هذا التطور إلى تدني سعر أوقية الذهب الذي انخفض بنسبة 28% من سنة إلى أخرى، ليبلغ 1 201,5 دولار.

إيضاح رقم 2: الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المقابل بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية.

جدول 3-2-7: التوزيع حسب نوع التوظيفات

بالآف الدراهم	2013	الحصة	2012	الحصة
حسابات تحت الطلب	4 477 290	3%	11 513 399	9%
حسابات لأجل	13 296 467	9%	13 730 555	10%
سندات التوظيف ⁽¹⁾	96 119 659	66%	56 109 235	42%
سندات الاستثمار ⁽¹⁾	26 430 975	18%	46 139 977	34%
موجودات وتوظيفات أخرى ⁽²⁾	5 619 355	4%	6 874 493	5%
المجموع	145 943 746	100%	134 367 658	100%

(1) بما في ذلك مخصصات انخفاض قيمة السندات

(2) تتضمن الفوائد المستحقة وتفويضات التدبير

جدول 3-2-8: التوزيع حسب الأجل المتبقي

2013	2012
90%	61%
10%	39%
100%	100%

بلغت الموجودات من العملات الأجنبية 145 943 746 ألف درهم سنة 2013. بارتفاع بنسبة 9% مقابل انخفاض بنسبة 17% سنة 2012، ارتباطا بنمو الموجودات الخارجية. وانتقلت حصتها بذلك في الحصيلة من 58% إلى 61% من سنة إلى أخرى.

استمر البنك سنة 2013 في اتباع استراتيجية التدبير الحذر استجابة في آن واحد لشروط السلامة ولسيولة التوظيفات. وارتكزت هذه الاستراتيجية خلال هذه السنة على الحفاظ على جودة الائتمان ومواصلة تنويع الأصول المكونة لاحتياطيات الصرف.

وفي الواقع، ومن أجل التأقلم وظروف السوق غير المواتية التي اتسمت بتراجع نسبة العائد خلال هذه السنة، فقد رفع البنك من شريحة السندات الأكثر سيولة، طبقا للتخصيص الاستراتيجي، خاصة من خلال إعادة تخصيص

رساميل شريحة الاستثمار. هكذا، انخفضت حصة محفظة سندات الاستثمار إلى ما نسبته 18% لصالح سندات التوظيف التي انتقلت حصتها. مابين سنتي 2012 و2013. من 42% إلى 66%.

إيضاح رقم 3: موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

يتضمن هذا البند الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي.

الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي

يخص هذا البند على مستوى الأصول:

- **الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي:** يتكون من الجزء (5,14%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. ويشمل:

جدول 3-2-9: الوضعيات لدى صندوق النقد الدولي				الجزء القابل للتصرف:
التغير %	2012	2013	بالآلاف الدراهم	
			الأصول	
-3%	1 105 435	1 073 181	الاكتتاب في شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	70,45 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (884 294 ألف درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب بالعملة الأجنبية. ويحتسب هذا المبلغ الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، ضمن احتياطات الصرف لبنك المغرب.
-16%	3 769 687	3 178 007	الموجودات من حقوق السحب الخاصة	
-13%	4 875 122	4 251 187	المجموع	
			الخصوم	
-3%	7 276 936	7 046 927	مخصصات حقوق السحب الخاصة	
-2%	192 301	188 909	حسابات رقم 1 و2	
-3%	7 469 237	7 235 836	المجموع	الشريحة المعبأة:

التي تبلغ 14,71 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (188 887 ألف درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المودع في «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي لدى مؤسستنا.

- **الموجودات من حقوق السحب الخاصة:** التي تمثل مقابل موجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب الدائن، عمليات مخصصات حقوق السحب الخاصة الفصلية وتسديدات اقتراضات المغرب.

وعلى مستوى خصوم الحصيلة، يشمل بند مخصصات حقوق السحب الخاصة التي توافق قيمة هذه المخصصات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بالدرهم بصفته دولة عضو. وفي سنة 2009، سجل في الجانب

الدائن لهذا الحساب مبلغ 5,7 مليار درهم. تمثل حصة المغرب من المحصنات العامة والخاصة (475,8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة) الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي لفائدة الدول الأعضاء. ويدفع البنك لصندوق النقد الدولي عمولات فصلية على هذه المحصنات.

الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي

يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 34,44 مليون دينار عربي. موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (5 833 ألف درهم)؛
- 14,8 مليون دينار عربي مكتتبه بالعملة الأجنبية منها 6,87 مليون دينار عربي مدفوعة من طرف البنك (258 883 ألف درهم) ؛
- 19,44 مليون دينار عربي. منها 9,11 مليون مكتتبه من طرف بنك المغرب برسم عملية الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطات التي تمت في سنة 2005 (5,88 مليون دينار عربي) وفي سنة 2013 (3,23 مليون دينار عربي).

بلغت قيمة العناصر المكونة للموجودات لدى المؤسسات المالية الدولية 4 510 071 ألف درهم. مستمرة بذلك في تراجعها الذي بلغ في سنة 2013 نسبة 12%. ويعزى ذلك إلى تراجع موجودات البنك من حقوق السحب الخاصة بنسبة 16%. نتيجة أداء العمولات على المحصنات من حقوق السحب الخاصة، وعمولة الالتزام المتعلقة بخطط الوقاية والسيولة الممنوح للمغرب وكذا تسديد استحقاقات الخزينة برسم الاقتراضات من صندوق النقد العربي.

إيضاح رقم 4: الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية، من خلال:

• العمليات الرئيسية من خلال التسبيقات لمدة جدول 3-2-10: بنية الديون على مؤسسات الائتمان

التغير %	2012	2013	بآلاف الدراهم
-1%	66 808 060	66 005 970	عمليات إعادة الشراء
2%	51 002 182	52 001 937	التسبيقات لمدة 7 أيام
<100%	800 764	-	التسبيقات لمدة 24 ساعة
-7%	15 005 114	14 004 034	عمليات إعادة الشراء لمدة 3 أشهر
>100%	2 380 000	6 000 000	القروض المضمونة
4%	69 188 060	72 005 970	المجموع

• العمليات الطويلة الأجل الهادفة إلى مواجهة عجز الخزائن البنكية لمدة أطول من آجال استحقاق العمليات الأساسية التي بلغت 20 004 034 ألف درهم مع نهاية سنة 2013. منها:

- 14 004 034 ألف درهم برسم عمليات إعادة الشراء لمدة 3 أشهر حسب سعر الفائدة الرئيسي:

- و6 000 000 ألف درهم المتعلقة بالقروض المضمونة، التي ابتدأت في دجنبر 2012، التي يتم تسديدها فصليا، والتي تحسب أسعار فائدها على أساس متوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة المحددة.

• التسهيلات الدائمة التي تسمح لمؤسسات الائتمان بالحصول على السيولة لمدة 24 ساعة، وفق سعر الفائدة الرئيسي زائد مئة نقطة أساس.

بالموازاة مع ذلك، تبنى البنك تدابير إضافية فيما يتعلق بالسياسة النقدية تهدف إلى دعم تمويل الاقتصاد من خلال القيام في دجنبر 2012 بتوسعة لائحة الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية لتشمل السندات الخاصة ووضع برنامج لإعادة تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، خلال فترة سنتين على أقل تقدير. كما قرر ذلك مجلس البنك خلال جلسته المنعقدة في دجنبر 2013.

إيضاح رقم 5: أصول أخرى

يتضمن هذا البند على الخصوص:

• المدينون المختلفون الذين يضمون أساسا ديونا مختلفة مستحقة للبنك والتي بلغت مع نهاية 2013، 4 873 721 ألف درهم.

• حسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة سنوات مالية وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية، التي وصلت في دجنبر 2013 إلى 43 734 ألف درهم.

• حسابات التحصيل التي بلغت 1 913 590 ألف درهم.

جدول 3-2-11: أصول أخرى

بـألف الدرهم	2013	2012	النغير %
المدينون المختلفون	4 873 721	5 028 720	-3%
حسابات التسوية	43 734	17 188	>100%
حسابات التحصيل	1 913 590	2 197 828	-13%
القيم والمخزونات المختلفة	331 128	289 623	14%
المجموع	7 162 173	7 533 358	-5%

إيضاح رقم 6: قيم ثابتة

جدول 3-2-12: قيم ثابتة

التغير %	2012	2013	بآلاف الدراهم (منها)
10%	66 536	73 200	سندات المساهمة
4%	5 671 158	5 904 986	أصول ثابتة مجسدة وغير مجسدة
4%	6 376 214	6 629 420	القيم الثابتة الإجمالية
12%	2 799 068	3 131 000	الاستخدامات والتخصيصات
-2%	3 577 145	3 498 419	القيم الثابتة الصافية

سندات المساهمة

جدول 3-2-13: سندات المساهمة

التغير %	2012	2013	بآلاف الدراهم
-	26 765	26 765	السندات المملوكة في المؤسسات المغربية (منها)
-	1 265	1 265	دار الضمان
-	4 000	4 000	الوديع المركزي (ماروك لير)
-	20 000	20 000	مجلس القطب المالي للدار البيضاء
17%	39 772	46 436	السندات المملوكة في المؤسسات المالية الأجنبية
-	23 228	23 228	يوباك كيراساو Ubac Curaçao
-	519	519	سويفت Swift
-2%	5 926	5 833	صندوق النقد العربي
67%	10 099	16 856	برنامج تمويل التجارة العربية
10%	66 536	73 200	المجموع الكلي لسندات المساهمة

يعزى ارتفاع القيمة الإجمالية لمحفظة سندات المساهمة لبنك المغرب بما قدره 6 664 ألف درهم بالأساس إلى مشاركة البنك سنة 2013 في الزيادة في رأسمال برنامج تمويل التجارة العربية من خلال إصدار أسهم جديدة.

الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

جدول 3-2-14: الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة

المبلغ الاجمالي لنهاية السنة	الانخفاض	الزيادة	المبلغ الاجمالي للسنة	بآلاف الدراهم
2 240 809	1 128	3 868	2 238 070	المباني
232 679	51	-	232 729	الأراضي
166 319	-	42 298	124 020	الاشغال والمباني طور الإنجاز
205 073	15	16 626	188 463	الاستصلاح والتهئية والتجهيز
2 282 670	16 577	132 225	2 167 023	الأثاث، المعدات، العربات والتجهيزات ذات الطابع الاجتماعي
537 078	9 415	52 876	493 616	الأصول الثابتة غير المجسدة
240 359	1 453	14 574	227 237	أصول أخرى
5 904 986	28 638	262 467	5 671 158	المجموع

عند متم سنة 2013، بلغت استثمارات البنك من الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة 5 904 986 ألف درهم، متزايدة بما قدره 233 829 ألف درهم مقارنة بنهاية سنة 2012، موزعة حسب المجالات الرئيسية على النحو التالي:

• 26% متعلقة بمجال «إنتاج الأوراق»، بما فيها على الخصوص وضع نظام لمراقبة جودة الأوراق البنكية وتتبع مسارها واقتناء خط جديد لإنتاج الأوراق البنكية؛

• 24% تهم مجال «مشاريع للاستغلال وغير الاستغلال»، بما فيها على الخصوص، توسيع قاعة الطباعة بدار السكة وبناء مركز الاصطيف بأكادير

• و15% تتعلق بمجال «الفرز وإعادة التدوير»، بما فيها على الخصوص، تحسين آلات الفرز من أجل معالجة الأوراق البنكية.

إيضاح رقم 7: الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة

يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

وعرف التداول النقدي، الذي يظل المكون الرئيسي للخصوم (76%)، نموا سنويا بنسبة 6%. ارتباطا بتزايد الطلب على الأوراق، وعلى أساس شهري، عرف التداول النقدي، في الجملة، تغيرات مطابقة لتوجهه الموسمي، حيث سجل مستويات قياسية خلال الفصلين الثالث والرابع 2013 تزامنا مع العطلة الصيفية وشهر رمضان والاحتفال بعيد الأضحى.

إيضاح رقم 8: الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند على الخصوص ودائع البنوك الأجنبية وغير المقيمين بالعملات الأجنبية، حيث انتقلت من 7 335 333 ألف درهم، متزايدة بما قدره 3 955 137 ألف درهم ارتباطا بارتفاع التزامات البنك بالعملات الأجنبية.

إيضاح رقم 9: الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

جدول 3-2-15: التزامات بالدرهم القابل للتحويل

التغير %	2012	2013	بالآلاف الدراهم
-9%	212 813	193 880	التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية
-71%	16 948	4 961	التزامات تجاه البنوك الأجنبية
-4%	195 865	188 919	الحسابات العادية للمؤسسات المالية الدولية
-31%	9 201	6 330	التزامات أخرى
-10%	222 014	200 210	المجموع

• يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

• ويشكل «الحساب رقم 1» لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. ويتم سنويا تعديل الموجودات في هذا الحساب وكذا في «الحساب رقم 2» لصندوق النقد الدولي قصد الأخذ بعين الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة.

جدول 3-2-16: الودائع والالتزامات بالدرهم

التغير %	2012	2013	بالآلاف الدراهم
-23%	2 870 774	2 212 364	الحساب الجاري للخرزينة العامة
-2%	20 126 676	19 808 405	الحسابات الجارية للبنوك المغربية
-	-	-	عمليات سحب السيولة
-	-	-	تسهيلات الإيداع
51%	1 515 766	2 285 290	ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية
8%	2 484 594	2 672 241	حسابات أخرى
-0,1%	26 997 811	26 978 301	المجموع

إيضاح رقم 10: الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند :

• الحساب الجاري للخرزينة العامة: الذي تتم مكافأته حسب الاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب في 28 يوليوز 2009 كما يلي:

- تكافؤ الشريحة التي تقل عن أو تعادل 2 مليار درهم، بسعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس؛
- أما الشريحة التي تتجاوز 2 مليار درهم ولا تتعدى 3 مليار درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس؛
- ولا تكافؤ الشريحة التي تتجاوز 3 مليار درهم.

- الحسابات الجارية للبنوك المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي الإلزامي الذي يعادل حده الأدنى الضروري 4% من المستحقات ويجب التقيد به في المتوسط خلال فترة الملاحظة. وقد تم التوقف عن أداء الفوائد عن هذا الاحتياطي والتمثلة في 0,75%. وذلك بناء على قرار اتخذه مجلس البنك في 17 دجنبر 2013. ودخل حيز التنفيذ ابتداء من 19 دجنبر.
- ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والذي تؤدي عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسيقات لمدة 7 أيام. مع اقتطاع خمسين نقطة أساس؛ ويمكن أن يتضمن هذا البند أيضا، في سياق يتسم بوفرة السيولة:
- عمليات سحب السيولة لمدة 7 أيام على شكل ودائع بدون ضمانات بناء على طلبات العروض بسعر فائدة رئيسي ناقص خمسين نقطة أساس.
- وتسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة التي تمكن البنوك من توظيف فائض الخزينة، وذلك بمبادرة منها. وتكافأ هذه الودائع بمعدل الفائدة الرئيسي ناقص مائة نقطة أساس.
- وأخذا بعين الاعتبار مختلف الحركات المحاسبية المسجلة في 2013، يظل رصيد هذا البند شبه مستقر، من سنة لأخرى (26 978 301 ألف درهم مقابل 26 997 811 ألف درهم في 2012) ويشمل:
- انخفاض الحساب الجاري للخزينة العامة (23%) وموجودات البنوك في الحسابات الجارية (2%-)
- وارتفاع ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية (51%) والحسابات الأخرى (8%).

إيضاح رقم 11: خصوم أخرى

يتضمن هذا البند، على الخصوص :

جدول 3-2-17: خصوم أخرى			
النسبة المئوية	2012	2013	بالآلاف الدراهم
-	1 086	1 086	عمليات أخرى على السندات
18%	780 791	918 730	دائنون مختلفون
7%	147 358	158 240	حسابات التسوية
22%-	29 550	22 992	المستوجبات بعد التحصيل
54%-	81 659	37 815	مؤونات عن المخاطر والتكاليف
24%-	11 381 879	8 685 391	حساب إعادة تقييم احتياطي الصرف
21%-	12 422 322	9 824 254	المجموع

• دائنون مختلفون، يتشكلون بالأساس من الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والأغيار والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية ؛

• حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك ومن التكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، وكذا

كل المبالغ الدائنة الموجودة قيد التسوية :

- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل :
 - المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم الشروع فيها خلال السنة المالية والتي من المحتمل تحقيقها. وتَهْمُ المؤونات التي تم تشكيلها في سنة 2013 النزاعات والمؤونات عن العطل المؤدى عنها.
 - حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف. الذي تقييد فيه تغيرات سعر الصرف الناجمة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية. على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة. وذلك طبقاً لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب. والمبرمة ما بين بنك المغرب والدولة.
- وتنص هذه الأخيرة أنه في حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب. يتم تكوين احتياطي لخسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي.

ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

وتراجعت العناصر المكونة للخصوم الأخرى بما قدره 2 598 068 ألف درهم. ارتباطاً على الخصوص. بتدني حساب إعادة تقييم احتياطات الصرف بمبلغ 2 696 488 ألف درهم. حيث تأثر هذا الأخير بشكل قوي في 2013 بانخفاض سعر الذهب.

إيضاح رقم 12: رساميل ذاتية ومثيلاتها

بلغت الرساميل الذاتية ومثيلاتها 5 534 045 ألف درهم. وهو مستوى شبيه بما سجل سنة 2012.

جدول 3-18: رساميل ذاتية

2012	2013	بآلاف الدراهم
500 000	500 000	الرأسمال
5 001 340	5 001 340	الاحتياطات
500 000	500 000	الصندوق العام للاحتياطات
4 501 340	4 501 340	صندوق الاحتياطات الخاصة
11 600	11 600	رساميل ذاتية أخرى
21 014	21 105	مرحل من جديد
5 533 954	5 534 045	المجموع

4-5-2-3 إيضاحات حول البنود خارج الحصيلة

يمسك البنك في دفاتره محاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة، تتضمن الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتكون الحسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان الالتزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

إيضاح رقم 13: عمليات الصرف

جدول 3-2-19: عمليات الصرف

2012	2013	آلاف الدراهم
2 045 124	4 892 800	عمليات الصرف - الودائع بالعملات الأجنبية
		عمليات الصرف - عمليات المفاضلة
306 496	823 807	عملات أجنبية متوقع تحصيلها
305 632	821 123	عملات أجنبية متوقع تسليمها

إيضاح رقم 14: التزامات على السندات

تفيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك (سندات الدين المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة، وسندات الدين القابلة للتداول، والديون الخاصة، إلخ).

جدول 3-2-20: التزامات على السندات

2012	2013	بآلاف الدراهم
73 336 198	69 064 400	سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة
2 968 300	3 493 000	سندات محصلة على التسبيقات المتوقعة منحها
-	6 920 000	ضمانات أخرى محصلة على التسبيقات الممنوحة
-	102 114	سندات أجنبية متوقع تحصيلها
		سندات متوقع تسليمها

إيضاح رقم 15: التزامات أخرى

جدول 3-2-21: التزامات أخرى

2012	2013	بآلاف الدراهم
100 586	40 906	ضمانات محصلة على الصفقات
787 544	814 862	التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين
41 431	39 182	التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين
1 000	1 000	التزامات أخرى ممنوحة

3-2-5-5: إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 16: فوائد محصلة على التوظيفات بالذهب والعملات

يرتبط هذا البند بشكل كبير بمستويات احتياطاتي الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات تدبير احتياطاتي الصرف التي تهتم بالخصوص:

- التوظيفات في سوق السندات من سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها (محافظ الاستثمار والتوظيف):
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية (محفظة الخزينة):
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ؛
- وقروض سندات الخزينة الأجنبية.

فقد تراجعت الفوائد المحصلة عن عمليات تدبير احتياطاتي الصرف بنسبة 45% لتصل إلى 1 594 441 ألف درهم مقارنة بسنة 2012، وهو ما يعكس الظروف غير الملائمة التي ميزت السوق.

هكذا، انخفضت مداخيل التوظيفات في سندات الاقتراض بما قدره 45% إذ بلغت 1 569 421 ألف درهم. أما القسم النقدي، فقد أفرز فوائد في حدود 11 794 ألف درهم، بانخفاض قدره 68% مقارنة بسنة 2012.

جدول 3-2-22: الفوائد المحصلة عن التوظيفات بالعملات الأجنبية

النغير %	2012	2013	بآلاف الدراهم
%-45	2 847 661	1 569 421	سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها
%-68	36 995	11 896	موجودات وتوظيفات لدى البنوك الأجنبية
%-59	5 673	2 343	ديون على صندوق النقد الدولي
%-41	18 241	10 782	فوائد أخرى
%-45	2 908 570	1 594 441	المجموع

إيضاح رقم 17: فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

جدول 3-2-23: فوائد محصلة عن القروض المقدمة لمؤسسات

التغير %	2012	2013	بالآلاف الدراهم
			فوائد محصلة
6%	1 441 887	1 534 728	تسبيقات لمدة 7 أيام
-6%	466 616	440 116	عمليات إعادة الشراء
-76%	16 652	4 023	تسبيقات لمدة 24 ساعة
<100%	2 107	143 342	قروض مضمونة
45%	160	231	فوائد أخرى
10%	1 927 422	2 122 439	المجموع

يتعلق الأمر بالفوائد المحصلة من طرف البنك على مختلف التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية (انظر الإيضاح رقم 4 من المحصلة بالنسبة لشروط أداء الفوائد).

وبلغت هذه الفوائد 2 122 439 ألف درهم في 2013 مقابل 1 927 422 ألف درهم. ارتباطا بمواصلة البنك لعمليات ضخ السيولة قصد مواجهة النقص المستمر في السيولة البنكية.

وفي هذا السياق، تدخل بنك المغرب بالخصوص من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام التي بلغت فوائدها المحصلة 1 534 728 ألف درهم. وواصل البنك عمليات إعادة الشراء الطويلة الأمد التي أفرزت فوائد بمبلغ 440 116 ألف درهم. كما أطلق أربع عمليات قروض مضمونة وصلت فوائدها إلى 143 342 ألف درهم.

إيضاح رقم 18: فوائد محصلة أخرى

يمثل هذا البند الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك والتي بلغت في نهاية السنة 8 247 ألف درهم.

إيضاح رقم 19: عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات مقابل العمليات البنكية التي ينجزها لفائدة زينائه والمتمثلة على الخصوص في عمليات الصرف وتدبير سندات الخزينة المغربية، بما في ذلك عمولة مَرَكزة عمليات المزايدة.

جدول 3-2-24: العمولات المحصلة

التغير %	2012	2013	بالآلاف الدراهم
22%	269 785	329 836	عمولات عن عمليات الصرف
51%	48 465	73 204	تدبير سندات الخزينة
14%	7 609	8 711	عمولات أخرى
26%	325 859	411 751	المجموع

وبلغت العمولات المحصلة 411 751 ألف درهم، متزايدة بنسبة 26% مقارنة بسنة 2012. نتيجة لارتفاع تلك المحصلة برسم عمليات الصرف (+22%) وتلك التي يقطعها البنك على مَرَكزة عمليات المزايدة الخاصة بالخزينة (+51%).

إيضاح رقم 20: عائدات مالية أخرى

تراجعت العائدات المالية الأخرى، المكونة أساسا من الأرباح المحققة على العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، بنسبة 55% لتصل إلى 58 963 ألف درهم، ارتباطا بانخفاض:

جدول 3-2-25: عائدات مالية أخرى			
التغير %	2012	2013	بآلاف الدراهم
-84%	69 070	11 084	فوائض القيمة عن تفويت سندات التوظيف
-42%	30 843	17 873	توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية
0,2%	18 273	18 318	فوائض القيمة عن تفويضات التدبير
-13%	13 411	11 689	عائدات أخرى
-55%	131 597	58 963	المجموع

إيضاح رقم 21: مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي أنتجها البنك والتي تهتم بالخصوص الوثائق المؤمنة المصنوعة في دار السكة بما فيها جواز السفر البيومتري. ويتم تحديد أسعار بيع هذه الوثائق استنادا إلى معطيات النظام التحليلي الذي تم وضعه بالبنك. وتسجل في هذا البند كذلك، تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية.

ويعزى تزايد هذا البند إلى 168 366 ألف درهم (+17%) بالأساس، إلى ارتفاع المخزونات، لا سيما تلك الخاصة بالمنتجات المصنعة والمنتجات الموجودة في طور التصنيع، التي بلغ تغيرها الإجمالي 18 096 ألف درهم.

إيضاح رقم 22: عائدات مختلفة

يشمل بند العائدات المختلفة أيضا استرجاع المصاريف التي أداها البنك ومساهمة البنوك في النظام المغربي للأداءات الإجمالية.

ويعزى ارتفاع هذه العائدات بنسبة 93%، بالخصوص إلى عمليات تسوية الضرائب التي أفرزها انتقال المعدل التناسبي لخصم الضريبة على القيمة المضافة من 25% إلى 46%.

إيضاح رقم 23: مؤونات مسترجعة

همت عمليات استرجاع المؤونات خلال 2013 تلك التي تم تكوينها برسم تدني قيمة سندات التوظيفات الأجنبية (انظر الجدول 3-2-31 في الإيضاح رقم 32 في حساب العائدات والتكاليف).

إيضاح رقم 24: عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية. غير المتكررة والتي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو كقيمة نسبية. وانخفضت العائدات غير الجارية بنسبة 86% مقارنة بسنة 2012 التي عرفت تحصيل عائد عملية تفويت أحد عقارات البنك.

إيضاح رقم 25: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

بلغ رصيد هذا البند 4 479 ألف درهم خلال سنة 2013. تمثل العمولات التي يدفعها البنك فصليا على مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا (انظر الإيضاح رقم 3 في الحصيلة).

إيضاح رقم 26: فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يتعلق الأمر على الخصوص بالفوائد الممنوحة من طرف البنك على:

جدول 3-2-26: فوائد ممنوحة على الالتزامات بالدرهم

النغير %	2012	2013	بالآف الدراهم
			فوائد ممنوحة
-26%	157 642	116 084	حسابات الاحتياطي الإلزامي
-4%	166 559	160 026	حسابات أخرى
-2%	63 722	62 390	الحساب الجاري للخرزينة العامة
-15%	324 201	276 111	المجموع

• الاحتياطي الإلزامي المكون من طرف البنوك لدى بنك المغرب والذي تؤدي عنه نسبة فائدة سنوية قدرها 0,75% :

• موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخرزينة العامة (بالنسبة لشروط المكافأة. انظر الإيضاح رقم 10 في الحصيلة).

يمكن لهذا البند أن يتضمن أيضا، في سياق يتميز بوفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولة برسم سحب السيولة، وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية. وخلال سنة 2013، بلغت هذه الفوائد 276 111 ألف درهم، متراجعة بنسبة 15% مقارنة بسنة 2012، ارتباطا على الخصوص بانخفاض مكافأة الاحتياطي الإلزامي (26%-).

إيضاح رقم 27: عمولات منوحة

تكمن في العمولات المؤداة مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك مثل حفظ السندات المغربية (4 072 ألف درهم) والأجنبية (5 519 ألف درهم).

إيضاح رقم 28: تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسارات المسجلة على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، منها على الخصوص، نواقص القيمة عن تفويت سندات التوظيف والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها.

وبلغت هذه التكاليف 739 548 ألف درهم، متراجعة بنسبة 12% نتيجة بالأساس للتغيرات التالية:

• تدني التوزيع الزمني للمكافآت عن السندات

التغير %	2012	2013	بآلاف الدراهم
91%	313 880	600 251	نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف
72%-	434 963	122 968	التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية
83%-	95 209	16 330	تكاليف أخرى
12%-	844 052	739 548	المجموع

الأجنبية بنسبة 72%، بالموازاة مع تقلص حجم محفظة الاستثمار.

• ارتفاع نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف الأجنبية بنسبة 91%، نتيجة بالخصوص لطبيعة السندات التي تم اقتناؤها.

جدول 3-2-28: تكاليف الموظفين

التغير %	2012	2013	بآلاف الدراهم
12%-	783 323	687 618	رواتب المستخدمين والتحملات الاجتماعية
7%-	5 689	5 297	تكاليف التكوين
4%-	16 390	15 720	حملات أخرى
12%-	805 402 (*)	708 634	المجموع

(*) إعادة تبويب محاسبي لمبلغ 5,7 مليون درهم في 2012 ما بين «تكاليف الموظفين» و«شراء المواد والأدوات».

إيضاح رقم 29: تكاليف خاصة بالموظفين

يتضمن هذا البند الأجر والرواتب، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لمستخدمي البنك، ومساهمات رب العمل الأساسية والتكميلية في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمة في صندوق التعاضدية وكذا مختلف أقساط التأمين.

وسجل انخفاضاً بنسبة 12% مقارنة بسنة 2012، وهي السنة التي اتسمت بتحملات استثنائية بلغت 150 000 ألف درهم تتعلق بتحويل القرض الطويل الأمد الممنوح من البنك إلى صندوق التقاعد إلى اشتراك خاص.

وسجلت كتلة الأجور بدورها في سنة 2013 نمواً بنسبة 8,6% حيث بلغت 672 618 ألف درهم، بالنظر لاحتساب، اعتباراً من هذه السنة، للمكافأة المتغيرة الجماعية ضمن تكاليف المستخدمين، في حين كانت في السابق تدرج ضمن المحصنات للمؤونات عن التكاليف. ودون احتساب هذه التكلفة، فإن تطور كتلة الأجور كان سينحصر في 1,7%. انسجاماً مع الهدف الذي حدده البنك منذ ثلاث سنوات بحصر نمو هذا البند في حوالي 3%.

إيضاح رقم 30: شراء المواد والأدوات

جدول 2-2-29: مشتريات المواد والأدوات			
التغير %	2012	2013	بالآلاف الدراهم
12%	159 481	179 094	مشتريات المواد الأولية
15%	27 913	31 993	مشتريات المواد والأدوات القابلة للاستهلاك
>100%	10 243	24 249	مشتريات أخرى
19%	197 637 (*)	235 337	المجموع

(*) إعادة تبويب محاسبي لبلغ 5,7 مليون درهم في 2012 ما بين «تكاليف الموظفين» و«شراء المواد والمواد».

تستخدم المواد الأولية (الأوراق والمداد والقوالب النقدية والشرائح الإلكترونية والمعادن النفيسة) في صناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية التذكارية. وتقيد في هذا البند أيضاً، تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات الممنوحة للبنك على المشتريات التي يقوم بها لدى مورديه.

ويعزى نمو هذا البند بنسبة 19% على الخصوص إلى التغيرات في مخزون المواد الأولية والأدوات التي بلغت في سنة 2013 ما يعادل 24 082 - ألف درهم مقابل 53 641 - ألف درهم في نهاية 2012.

إيضاح رقم 31: تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل مجموع المصاريف العامة والنفقات الجارية للبنك والتي تتعلق على الخصوص بصيانة العتاد المعلوماتي وصيانة العقارات وتكاليف الإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، وكذا مختلف الضرائب والرسوم. وظلت هذه التكاليف في نفس مستواها المسجل في السنة الماضية حيث بلغت 284 869 ألف درهم، لتعكس بذلك رغبة البنك في تقليص مصاريفها العامة.

إيضاح رقم 32: مخصصات للاستخدامات والمؤونات

مخصصات للاستخدامات

جدول 3-2-30: مخصصات للاستخدامات

2012	2013	بآلاف الدراهم
299 460	340 939	مخصصات عن استخدامات الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة
119 288	121 258	المباني
130 285	152 325	الأثاث والمعدات
43	43	أصول ثابتة أخرى مجسدة
49 844	67 313	أصول ثابتة غير مجسدة
3 168	5 462	مخصصات عن استخدامات التكاليف الأخرى مرحلة على عدة سنوات محاسبية
4 132	4 526	مخصصات عن استخدامات السنوات السابقة
306 759	350 926	المجموع

مخصصات للمؤونات

جدول 3-2-31: المؤونات

المبلغ الجاري 2013/12/31	تغيرات أخرى	عمليات استعادة	المخصصات	المبلغ الجاري 2012/12/31	بآلاف الدراهم
مؤونات عن نقصان القيمة					
276 240	-48	371 858	237 775	410 276	سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها
4 121		3 655	4 121	3 655	قيم ومخزونات مختلفة
6 900			3 900	3 000	سندات مساهمة مغربية
					سندات مساهمة أجنبية
مؤونات عن المخاطر والتحملات المسجلة ضمن الخصوم					
37 404		13 892	11 680	39 617	مؤونات عن المخاطر والتحملات
411	41 631			42 042	مؤونات أخرى
		389 405	257 476		المجموع

بالنسبة لشروط تشكيل واستعادة المؤونات، انظر الفرع «طرق التقييم» والإيضاح 11 للحصيلة.

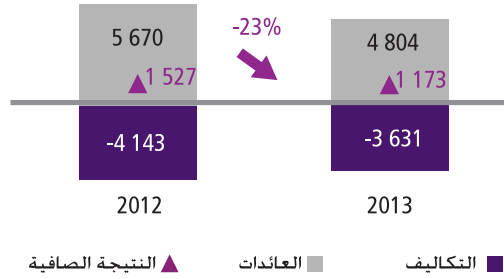
إيضاح رقم 33: تكاليف غير جارية

تتضمن التكاليف غير الجارية بالأساس مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح التي تم احتسابها في سنة 2013 على أساس 2% من النتيجة الصافية للبنك (23 940 ألف درهم).

إيضاح رقم 34: الضريبة على النتيجة

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقاً للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان.

رسم بياني 1-2-3: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات

Deloitte.

I.F. : 1021006
R.C. : 51 451
CNSS : 2749797
TP : 30220009

Deloitte Audit
288, Boulevard Zerkitouni
5^{ème} étage
Casablanca
Maroc

Téléphone : + 212 5 22 22 40 25
+ 212 5 22 22 47 34
Télécopieur : + 212 5 22 22 40 78
+ 212 5 22 22 47 59

تعتبر هذه الترجمة ترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية غرضها الإخبار فقط.

تقرير مراقب الحسابات

السنة المالية من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2013

طبقا للمهمة التي عهد بها إلينا مجلس البنك، أنجزنا تدقيقا للقوائم التركيبية المرفقة والمتعلقة ب"بنك المغرب"، والتي تتضمن الحصيلة، وحساب العائدات والتكاليف، وقائمة المعلومات التكميلية برسم السنة المالية المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2013. وتبرز هذه القوائم التركيبية مبلغا للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 5 534 045 ألف درهم مغربي، وربحا صافيا قدره 1 173 059 ألف درهم مغربي.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم التركيبية تقديما صريحا موافقا للمرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب. وتتضمن هذه المسؤولية نهية وتتبع مراقبة داخلية تتعلق بإعداد وتقديم القوائم التركيبية بدون أي خلل ملموس، وكذا تحديد تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مدقق الحسابات

تضمن مسؤوليتنا في إبداء رأينا بشأن هذه القوائم التركيبية اعتمادا على تدقيقنا للحسابات. وقد أنجزنا تدقيق الحسابات وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب. إن هذه المعايير تستلزم من جانبنا احترام أخلاقيات المهنة، تخطيط تدقيق الحسابات وإنجازه بغية الحصول على ضمان معقول لغياب أي خلل ملموس في القوائم التركيبية.

إن تدقيق الحسابات يتطلب أعمال مساطر من أجل تجميع العناصر الإثباتية المتعلقة بالمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم التركيبية. ويخضع اختيار المساطر المعتمدة إلى تقدير مدقق الحسابات علاوة على تقدير مخطر تسرب اختلالات ملموسة إلى القوائم التركيبية. عند تقدير هذا المخطر، يأخذ مدقق الحسابات

Deloitte.

يعين الاعتبار المراقبة الداخلية المعمول بها داخل الوحدة و المعنية بإعداد وتقديم القوائم التركيبية قصد تحديد مساطر التدقيق الملائمة للطرفية، وليس من أجل إبداء رأي بشأن فعالية المراقبة الداخلية. كما أن تدقيق الحسابات يتضمن تقييم الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة وكذا الطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة، وكذا تقييم التقديم العام للقوائم التركيبية.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساساً لرأينا.

إبداء الرأي بشأن القوائم التركيبية

نقرأ القوائم التركيبية المذكورة في الفقرة الأولى هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة العمليات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة وكذا الوضعية المالية والذمة المالية لـ "بنك المغرب" بتاريخ 31 دجنبر 2013 وفق المرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علماً بأنه تم تطبيق المبادئ المفصلة في القائمة "A1" من قائمة المعلومات التكميلية قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الأجنبية.

التحقيقات والمعلومات الخاصة

وقد تأكدنا من تطابق المعلومات الواردة في تقرير التدبير مع القوائم التركيبية للبنك.

26 مارس 2014

مراقب الحسابات

Deloitte Audit

فوزي بربطل

4-3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 76 - 03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب. يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 25 مارس 2014، وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول دقة القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير تدبير البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية لسنة 2013 وعلى توزيع النتيجة الصافية.

الملحقات الإحصائية



جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

(المبالغ بملايير الدراهم)

التغير %		*2013	2012	2011	
2013 2012	2012 2011				
الاقتصاد العالمي					
النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية)					
-	-	3,0	3,2	3,9	العالم
-	-	0,5-	0,7-	1,6	منطقة الأورو
-	-	1,9	2,8	1,8	الولايات المتحدة الأمريكية
-	-	1,8	0,3	1,1	بريطانيا
-	-	2,3	1,0	2,7	البرازيل
-	-	7,7	7,7	9,3	الصين
التضخم (بالنسبة المئوية)					
-	-	3,6	3,9	4,9	العالم
-	-	1,3	2,5	2,7	منطقة الأورو
-	-	1,5	2,1	3,1	الولايات المتحدة الأمريكية
-	-	2,6	2,8	4,5	بريطانيا
-	-	6,2	5,4	6,6	البرازيل
-	-	2,6	2,6	5,4	الصين
البطالة (بالنسبة المئوية)					
-	-	12,1	11,4	10,2	منطقة الأورو
-	-	7,4	8,1	8,9	الولايات المتحدة الأمريكية
-	-	7,6	8,0	8,1	بريطانيا
-	-	5,4	5,5	6,0	البرازيل
-	-	4,1	4,1	4,1	الصين
الاقتصاد الوطني					
الحسابات الوطنية					
19,0	8,9-	116,2	97,7	107,2	القيمة المضافة الفلاحية بالأسعار الثابتة
2,0	4,3	509,7	499,7	479,1	القيمة المضافة غير الفلاحية بالأسعار الثابتة
5,5	3,1	872,8	827,5	802,6	الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية
21,0	3,5-	124,1	102,6	106,3	القيمة المضافة الفلاحية
1,5	4,6	675,3	665,2	636,1	القيمة المضافة غير الفلاحية
-	-	108,4	108,0	108,2	الدخل الوطني الإجمالي المتاح \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	60,1	59,9	58,9	نفقات الاستهلاك النهائي \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	30,2	31,3	30,7	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	26,6	25,5	27,9	الادخار الوطني الإجمالي \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	30,2	31,3	30,7	نسبة الاستثمار (التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت \ الناتج الداخلي الإجمالي) (بالنسبة المئوية)
-	-	24,5	23,6	25,8	نسبة الادخار إلى العائد الوطني الإجمالي (بالنسبة المئوية)

(*) أرقام مؤقتة.

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية (تابع)

(المبالغ بملايير الدراهم)

التغيير %		*2013	2012	2011	
2013 2012	2012 2011				
-	-	9,2	9,0	8,9	الاقتصاد الوطني
					معدل البطالة (%)
					الأسعار
1,9	1,3	112,9	110,8	109,4	مؤشر أسعار الاستهلاك
2,4	2,2	121,3	118,5	115,9	مؤشر المواد الغذائية
1,5	0,8	111,4	109,8	108,9	مؤشر التضخم الأساسي
					الحسابات الخارجية
0,1-	5,7	184,7	184,9	175,0	الصادرات الإجمالية (فوب)
1,8-	8,2	379,9	386,9	357,8	الواردات الإجمالية (كاف)
-	-	22,4-	24,4-	22,8-	الميزان التجاري \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	6,6	7,0	7,3	مداخيل الأسفار
-	-	8,4	8,0	8,1	التحويلات الجارية \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	7,6-	9,7-	8,0-	رصيد الحساب الجاري \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	0,1	0,4	0,0	رصيد حساب الرأسمال \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-				المالية العمومية (1)
-	-	5,5-	7,0-	6,0-	رصيد الميزانية \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	58,2	49,1	44,8	المبلغ الجاري للدين الداخلي للخرزينة \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
-	-	26,5	25,7	23,6	المبلغ الجاري للدين الخارجي العام \ الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)
					النقد والظروف النقدية
2,7	4,3	628,5	612,2	586,8	المجموع م 1
3,1	4,5	1.023,2	992,2	949,3	الكتلة النقدية م 3
3,8	16,7-	150,3	144,7	173,8	الاحتياطيات الدولية الصافية
-	-	6,52	6,20	6,65	أسعار الفائدة المدينة (2)
-	-	3,79	3,70	3,59	أسعار الفائدة على الودائع (2)
-	-	3,00	3,00	3,25	سعر الفائدة الرئيسي (2)
-	-	3,03	3,16	3,35	أسعار الفائدة بين البنوك (2)

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.

(2) المعدل المتوسط المرجح

(*) أرقام مؤقتة.

جدول م 1.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم (الأساس 1998)

(التغيرات بالنسبة المئوية)

(أسعار السنة الفارطة)

**2013	*2012	2011	2010	2009	
4,4	2,7	5,0	3,6	4,8	الناتج الداخلي الإجمالي
18,7	7,2-	5,1	2,3-	28,9	القطاع الأولي
19,0	8,9-	5,6	1,9-	30,4	الزراعة
15,7	13,7	1,5-	9,5-	12,2	الصيد البحري
0,3	1,4	4,0	6,5	4,7-	القطاع الثانوي
2,9-	2,4-	5,9	38,6	23,8-	الصناعات الاستخراجية
0,8	1,5	2,3	3,1	0,9	صناعة (خارج تكرير النفط)
0,4	6,9	6,0	7,1	3,5	الماء والكهرباء
1,4	2,1	4,2	2,6	3,4	البناء والأشغال العمومية
2,7	5,8	6,0	3,3	3,6	القطاع الثالثي⁽¹⁾
1,1	2,3	4,7	0,4-	3,5	التجارة
4,6	2,5	2,0-	8,1	1,2-	الفنادق والمطاعم
2,2	2,7	5,9	7,2	2,9	المواصلات
2,8	25,6	19,0	4,4	2,8	البريد والاتصالات
2,8	5,4	5,7	3,8	2,3	خدمات أخرى ⁽²⁾
3,4	6,7	5,8	2,9	9,3	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
4,3	2,5	5,2	3,3	4,8	القيمة المضافة بسعر الأساس
6,0	5,4	2,7	6,7	4,6	الضرائب على المنتجات الصافية من الدعم

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(2) خدمات مالية وتأمينات. خدمات لفائدة الشركات وخدمات شخصية. تربية. صحة وخدمات اجتماعية. فرع وهمي.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي حسب فروع النشاط الاقتصادي (الأساس 1998)

(بملايين الدراهم)					(بالأسعار الجارية)
**2013	*2012	2011	2010	2009	
872.791	827.497	802.607	764.031	732.449	الناتج الداخلي الإجمالي
132.465	110.575	114.866	105.534	107.050	القطاع الأولي
124.124	102.572	106.342	98.991	100.757	الزراعة
8.341	8.003	8.524	6.543	6.293	الصيد البحري
228.079	232.872	224.556	204.075	186.742	القطاع الثانوي
30.808	40.343	41.355	29.579	16.925	الصناعات الاستخراجية
123.231	120.694	114.338	105.250	104.004	صناعة (خارج تكرير النفط)
21.042	20.044	18.962	19.362	18.953	الماء والكهرباء
52.833	50.099	47.941	47.085	45.776	البناء والأشغال العمومية
438.861	424.283	402.997	378.113	359.365	القطاع الثالثي⁽¹⁾
81.648	79.824	76.977	72.815	72.054	التجارة
21.838	19.745	18.852	19.446	16.775	الفنادق والمطاعم
31.123	29.158	28.424	27.480	25.795	المواصلات
18.481	21.329	22.473	23.065	22.097	البريد والاتصالات
207.834	199.397	186.660	172.707	162.769	خدمات أخرى ⁽²⁾
77.937	74.830	69.611	62.600	59.875	الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
799.405	767.730	742.419	687.722	653.157	القيمة المضافة بسعر الأساس
73.386	59.767	60.188	76.309	79.292	الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم

(1) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.

(2) خدمات مالية وتأمينات. خدمات لفائدة الشركات و خدمات شخصية. تربية. صحة وخدمات اجتماعية. فرع وهمي.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 3.2 حساب السلع والخدمات (الأساس 1998)

(بالملايين الدراهم) (بالأسعار الجارية)

	% التغير		**2013	*2012	2011	2010	2009	
	2013 2012	2012 2011						
	4,4	4,3	988.119	946.638	907.832	839.143	812.933	الموارد
	5,5	3,1	872.791	827.497	802.607	764.031	732.449	الناتج الداخلي الإجمالي
	3,2-	13,2	115.328	119.141	105.225	75.112	80.484	عجز في الموارد
	1,8-	6,5	408.998	416.311	390.755	329.053	290.725	واردات السلع والخدمات
	1,2-	4,1	293.670	297.170	285.530	253.941	210.241	صادرات السلع والخدمات
	4,4	4,3	988.119	946.638	907.832	839.143	812.933	الاستثمارات
	5,4	5,7	689.954	654.773	619.270	571.485	551.858	نفقات الاستهلاك النهائي
	5,8	4,8	524.395	495.655	472.938	437.547	418.461	الأسر
	4,0	8,7	165.559	159.118	146.332	133.938	133.397	الإدارات العمومية
	2,2	1,1	298.165	291.865	288.562	267.658	261.075	الاستثمار
	1,7	5,1	263.272	258.859	246.394	234.407	226.177	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت
	5,7	21,7-	34.893	33.006	42.168	33.251	34.898	التغير في المخزونات

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 الدخل الوطني الإجمالي المناح وتخصيصه (الأساس 100 : 1998)

(بالملايين الدراهم) (بالأسعار الجارية)

	% التغير		**2013	*2012	2011	2010	2009	
	2013 2012	2012 2011						
	5,5	3,1	872.791	827.497	802.607	764.031	732.449	الناتج الداخلي الإجمالي
	27,7	5,2-	49.162	38.493	40.617	40.790	40.610	الدخل والتحويلات الخارجية الصافية
	6,5	2,7	921.953	865.990	843.224	804.821	773.059	الدخل الوطني الإجمالي المناح
	5,4	5,7	689.954	654.773	619.270	571.485	551.858	نفقات الاستهلاك النهائي
	9,8	5,7-	231.999	211.217	223.954	233.336	221.201	التوفير الوطني الإجمالي

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.2 الاستثمار والتوفير (الأساس 1998)

(بالملايين الدراهم) (بالأسعار الجارية)

	% التغير		**2013	*2012	2011	2010	2009	
	2013 2012	2012 2011						
	9,8	5,7-	231.998	211.218	223.952	233.335	221.197	الموارد
	9,8	5,7-	231.999	211.217	223.954	233.336	221.201	التوفير الوطني الإجمالي
	200,0-	150,0-	1-	1	2-	1-	4-	تحويلات صافية بالرساميل المتلقاة
	18,0-	24,8	-66.167	-80.647	-64.610	-34.323	-39.878	حاجيات التمويل
	9,8	5,7-	231.998	211.218	223.952	233.335	221.197	الاستثمارات
	1,7	5,1	263.272	258.859	246.394	234.407	226.177	التكوين الإجمالي للرأس المال الثابت
	5,7	21,7-	34.893	33.006	42.168	33.251	34.898	التغير في المخزونات

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الفلاحة

(المساحة بالألف هكتار / الإنتاج بالألف قنطار)

الموسم الفلاحي 2012 - 2013			الموسم الفلاحي 2011 - 2012			
المردود	الإنتاج	المساحة	المردود	الإنتاج	المساحة	
18,7	96.565	5.171	10,0	51.601	5.154	الحبوب الرئيسية
22,3	50.367	2.259	12,6	27.400	2.179	القمح الطري
20,1	18.972	945	11,7	11.300	963	القمح الصلب
13,8	27.226	1.967	6,3	12.000	1.893	الشعير
غير متوفر	2.617	غير متوفر	7,1	2.819	398	القطاني
315	79.546	253	301	76.852	255	زراعات الخضار

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 7.2 الصيد البحري

(بالآلاف الأطنان)

**2013	*2012	
1.172,0	1.120,0	الصيد الساحلي
391,0	437,3	استهلاك المنتجات الطرية
772,0	673,2	التحويل
152,7	148,2	المصبرات
181,3	206,6	دقيق وزيت السمك
438,0	318,4	التجميد

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 8.2 إنتاج الطاقة

التغير % 2013 2012	**2013	*2012	2011	
4,9-	6.598,9	6.940,9	6.412,4	النشاط التحويلي
				إنتاج معلمي التكرير (بالآلاف الأطنان) ⁽¹⁾
1,6	26.626,0	26.214,3	24.145,0	الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية (بملايين كيلواط ساعة)
3,2-	12.779,0	13.200,7	12.657,9	إنتاج القطاع الخاص (حرارية وريحية) (بملايين كيلواط ساعة)

(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزيت).

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 9.2 إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

**2013			*2012			
البنية	التغير بالنسبة المئوية	الكمية	البنية	التغير بالنسبة المئوية	الكمية	
100	-1,7	13.522	100,0	8,4	13.757	مجموع الإنتاج ⁽¹⁾
48,8	-4,9	6.599	50,5	8,2	6.941	المنتجات النفطية ⁽²⁾
51,2	1,6	6.923	49,5	8,6	6.816	الكهرباء

(1) يتم احتساب الإنتاج الكلي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لآلاف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء.

(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزيت).

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 10.2 استهلاك الطاقة

التغير % 2013 2012	**2013	*2012	2011	
3,6	11.177	10.785	10.676	المنتجات النفطية (بآلاف الأطنان)
4,1	2.247	2.158	2.032	الغازات السائلة
4,0	2.755	2.649	2.685	زيت الفيويل
0,8	5.980	5.933	5.953	الفحم (بآلاف الأطنان)
0,6	27.729	27.559	25.670	الكهرباء (بملايين كيلواط الساعة)
4,7	18.099	17.289	16.679	الاستهلاك النهائي للطاقة ⁽¹⁾ (بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)
8,2	9.894	9.148	9.033	المنتجات النفطية
3,5	5.052	4.882	4.793	الوقود
0,6	7.209	7.165	6.674	الكهرباء
2,0	996	976	845	الفحم

(1) يساوي الاستهلاك النهائي للطاقة الاستهلاك الأولي ناقص استهلاك المكتب الوطني للكهرباء من المنتجات الطاقية. يتم احتساب الاستهلاك النهائي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء و بناء على معامل تحويلي يبلغ 0,26 لآلاف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0,66 للطحن فيما يتعلق بالفحم.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 11.2 مؤشرات الإنتاج الصناعي

(الأساس 100 : 2010)

التغير %		2013	2012	2011	
2013 2012	2012 2011				
الصناعات الغذائية					
1,5	2,2	106,8	105,2	103,0	منتجات الصناعات الغذائية
2,8	2,2	109,2	106,2	103,9	صناعات التبغ
صناعات النسيج والجلد					
1,3-	0,8-	93,9	95,1	95,8	صناعات النسيج
4,0-	4,9	101,3	105,5	100,6	الملابس والفرو
1,5	7,0-	92,0	90,6	97,4	الجلد ومعدات الأسفار والأحذية
صناعات كيميائية وشبه كيميائية					
2,3-	1,8-	86,9	88,9	90,6	نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب
4,0-	1,1	97,4	101,5	100,4	صناعة الورق والورق المقوى
1,2	3,5	108,5	107,3	103,6	نشر، طباعة أو استنساخ
6,4-	0,8-	108,9	116,3	117,2	تكويك، تكرير البترول وصناعات نووية
3,5	1,8	107,1	103,6	101,7	مواد كيميائية
0,6	1,8-	111,2	110,5	112,5	مواد من المطاط والبلاستيك
2,3-	3,1-	99,0	101,3	104,5	مواد معدنية غير فلزية أخرى
صناعات ميكانيكية ومعدنية					
1,5-	2,7	104,6	106,2	103,4	المواد المعدنية
6,3	4,3	110,4	103,9	99,6	تحويل المواد المعدنية
3,6-	1,2	95,9	99,5	98,3	الألات و التجهيزات
10,0-	1,3-	92,4	102,7	104,0	منتجات صناعة السيارات
13,6	2,0-	112,4	98,9	101,0	معدات نقل أخرى
16,3	6,6	163,7	140,8	132,1	الأثاث وصناعات مختلفة
صناعات كهربائية وإلكترونية					
10,0-	1,3-	92,4	102,7	104,0	الألات والأجهزة الكهربائية
13,6	2,0-	112,4	98,9	101,0	تجهيزات الراديو، التلفزة والاتصال
16,3	6,6	163,7	140,8	132,1	أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعة الساعات
0,3	1,1	104,8	104,5	103,4	مجموع الصناعات

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 12.2 السياحة

التغير % 2013 2012	2013	2012	2011	
7,2	10.046.264	9.375.156	9.342.133	مجموع السياح الوافدين
6,2	5.323.333	5.011.729	4.933.883	سياحة الإقامة
3,6	3.994.226	3.855.875	3.882.250	دول الاتحاد الأوروبي
0,7	1.782.056	1.769.710	1.775.961	فرنسا
6,6-	682.834	730.882	693.255	إسبانيا
19,3	237.852	199.349	219.576	ألمانيا
12,9	403.325	357.347	352.141	المملكة المتحدة
19,7	234.912	196.186	211.405	إيطاليا
25,1	313.234	250.455	255.627	دول أخرى غير الاتحاد الأوروبي
14,2	294.618	257.908	239.591	أمريكا
14,3	160.033	140.045	130.427	الولايات المتحدة
2,5	70.923	69.206	63.237	كندا
0,6-	10.006	10.062	8.447	الأرجنتين
7,5	164.534	152.987	134.289	الشرق الأوسط ⁽¹⁾
23,2	270.227	219.280	174.417	المغرب العربي
1,1	144.540	142.953	134.452	دول إفريقية أخرى
7,9	108.311	100.411	81.291	آسيا
5,6	33.643	31.860	31.966	بلدان أخرى
8,2	4.722.931	4.363.427	4.408.250	المغاربة المقيمون بالخارج

(1) بما فيها مصر.
المصدر: وزارة السياحة.

جدول م 1.3 مؤشرات التشغيل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

	المستوى الوطني		الوسط القروي		الوسط الحضري				
	تغير مطلق 2013 (2)	2012	تغير مطلق (2) 2013 2012	2013	2013	2012			
مجموع السكان	353	32.950	32.597	2-	13.437	13.439	355	19.513	19.158
السكان البالغون 15 سنة فما فوق	376	24.230	23.854	74	9.558	9.484	302	14.672	14.370
السكان النشيطون البالغون 15 سنة فما فوق	157	11.706	11.549	84	5.488	5.404	73	6.218	6.145
السكان النشيطون المشتغلون	114	10.625	10.511	88	5.278	5.190	26	5.347	5.321
السكان النشيطون العاطلون	43	1.081	1.038	4-	210	214	47	871	824
معدل النشاط (1)	0,1-	48,3	48,4	0,4	57,4	57	0,4-	42,4	42,8
معدل البطالة	0,2	9,2	9,0	0,2-	3,8	4,0	0,6	14,0	13,4
حسب الجنس									
ذكور	0,4	9,1	8,7	0	4,9	4,9	0,8	12,3	11,5
إناث	0,3-	9,6	9,9	-0,3	1,6	1,9	0,2-	20,4	20,6
حسب فئات السن									
15 إلى 24 سنة	0,7	19,3	18,6	0,5-	8,4	8,9	2,5	36,0	33,5
25 إلى 34 سنة	0	13,2	13,2	0,1-	4,2	4,3	0,2	19,8	19,6
35 إلى 44 سنة	0,6	5,6	5,0	0,2	2,3	2,1	0,9	7,9	7,0
45 سنة فما فوق	0,4	2,3	1,9	0,1	1,1	1,0	0,8	3,5	2,7
حسب المستوى التعليمي									
غير الحاصلين على شهادة	0,5	4,5	4,0	0,0	2,4	2,4	1,2	8,1	6,9
الحاصلون على شهادة	0,1-	16,3	16,4	0,8-	9,8	10,6	0,0	18,2	18,2

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق على السكان البالغين 15 سنة فما فوق

(2) حُتسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.

المصدر: النضوية السامية للتخطيط.

جدول م 2.3 تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي⁽¹⁾

(بالآلاف)

التغير	السنوات		المجموع
	مطلق	2013	
1,1	114	10.624,5	10.510,5
1,4	58	4.177,8	4.119,8
0,4	5	1.213,3	1.208,3
4,8-	50-	988,2	1.038,1
2,4	101	4.232,4	4.131,6
0,0	0	12,7	12,7

(1) بهم تشغيل الأشخاص البالغين 15 سنة فما فوق.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.4 التضخم

(الأساس 100: 2006)

السنوات	المواد الغذائية			المواد غير الغذائية										المؤشر العام
	المجموع	المشروبات الكحولية التبع والمنشطات	المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	المجموع	الملبس والأحذية	المسكن. الماء. الغاز ومحروقات أخرى	الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	الصحة	النقل	التواصل	الترفيه والثقافة	التعليم	المطاعم والفنادق	
2009	1,0	3,4	0,9	1,0	1,0	0,8	1,9	0,9	0,2	4,5-	0,6-	5,4	1,8	2,0
2010	0,9	0,1	1,2	0,8	0,5	0,5	0,8	0,9	0,0	1,1-	0,7-	4,1	2,4	1,7
2011	0,9	0,0	1,4	0,6	1,6	0,5	0,8	0,3	0,1-	5,4-	0,7-	4,1	1,7	2,1
2012	1,3	0,2	2,4	0,6	2,1	0,5	0,1	0,7	3,2	19,6-	0,5	3,8	2,0	1,4
2013	1,9	5,4	2,2	1,5	1,6	1,1	0,2	0,9	3,2	9,2-	0,4	5,5	3,2	1,3
يناير 2013	4,1	0,1	4,4	1,3	1,1	0,7	0,1-	0,7	5,2	16,0-	0,8	6,1	2,4	0,9
فبراير	3,3	0,1	3,5	1,3	1,0	0,7	0,1-	0,8	5,3	16,2-	1,1	6,1	2,3	0,9
مارس	2,2	6,5	2,3	1,8	1,2	0,8	0,1-	0,8	5,6	8,7-	1,0	6,1	2,2	1,4
أبريل	3,0	6,5	2,8	1,9	1,0	1,0	0,0	0,7	5,6	8,8-	1,1	6,1	3,0	1,4
ماي	3,4	6,5	3,2	2,4	1,3	1,0	0,1	0,7	5,7	0,3-	0,9	6,1	3,3	1,3
يونيو	3,2	6,5	3,1	1,5	1,2	1,1	0,0	1,0	1,6	0,3-	0,2	6,1	3,2	1,2
يوليوز	2,3	6,5	2,1	1,0	1,6	1,1	0,2	1,0	1,0	11,1-	0,3	6,1	3,5	1,1
غشت	2,8	6,5	2,7	1,2	1,6	1,3	0,3	1,0	1,0	9,3-	0,2	6,2	3,9	1,4
سنتبر	1,7	6,5	1,6	1,6	1,9	1,5	0,5	1,0	2,5	9,3-	0,3	5,9	3,8	1,4
أكتوبر	1,7	6,5	1,4	1,4	2,1	1,5	0,6	1,1	2,5	9,3-	0,0	3,5	4,0	1,4
نوفمبر	1,0	6,5	0,5	1,1	2,1	1,5	0,5	1,1	1,5	9,3-	0,0	3,5	3,1	1,4
دجنبر	0,4	6,5	1,1-	1,3	2,2	1,4	0,7	1,2	1,5	9,3-	0,6-	3,5	3,3	1,9

المصدر : الندوية السامية للتخطيط.

جدول م 2.4 التضخم الأساسي

(الأساس 100: 2006)

السنوات	التضخم الأساسي	المواد الغذائية المدرجة في التضخم الأساسي	الملابس والأحذية	المسكن. الماء. الغاز ومحروقات أخرى ⁽¹⁾	الأثاث والمعدات المنزلية وأدوات الصيانة اليومية للمساكن	الصحة ⁽¹⁾	النقل ⁽¹⁾	التواصل	الترفيه والثقافة	التعليم	المطاعم والفنادق	سلع وخدمات مختلفة
2009	0,7	-0,1	1,0	1,6	1,9	0,8	0,3	4,5-	0,6-	5,4	1,8	2,0
2010	0,4	-0,6	0,5	0,8	0,8	0,0	0,3	1,1-	0,7-	4,1	2,4	1,7
2011	1,8	3,3	1,6	1,0	0,8	0,3	0,3-	5,4-	0,7-	4,1	1,7	2,1
2012	0,8	2,2	2,1	1,0	0,1	2,0	0,9	19,6-	0,5	3,8	2,0	1,4
2013	1,5	1,6	1,6	2,2	0,2	0,9	1,2	9,2-	0,4	5,5	3,2	1,3
2013 يناير	0,9	1,6	1,1	1,4	0,1-	0,3-	0,8	16,0-	0,8	6,1	2,4	0,9
فبراير	0,9	1,5	1,0	1,3	0,1-	0,2-	1,0	16,2-	1,1	6,1	2,3	0,9
مارس	1,5	1,8	1,2	1,7	0,1-	0,2-	1,4	8,7-	1,0	6,1	2,2	1,4
أبريل	1,6	1,9	1,0	2,1	0,0	0,1-	1,3	8,8-	1,1	6,1	3,0	1,4
ماي	1,7	1,6	1,3	2,2	0,1	0,0	1,4	0,3-	0,9	6,1	3,3	1,3
يونيو	1,8	1,8	1,2	2,3	0,0	0,1	1,1	0,3-	0,2	6,1	3,2	1,2
يوليو	1,5	1,6	1,6	2,3	0,2	0,8	0,9	11,1-	0,3	6,1	3,5	1,1
أغسطس	1,6	2,0	1,6	2,7	0,3	0,8	0,7	9,3-	0,2	6,2	3,9	1,4
سبتمبر	1,8	2,0	1,9	3,0	0,5	2,1	1,1	9,3-	0,3	5,9	3,8	1,4
أكتوبر	1,6	1,7	2,1	3,0	0,6	1,9	1,5	9,3-	0,0	3,5	4,0	1,4
نوفمبر	1,4	1,4	2,1	2,8	0,5	2,5	1,4	9,3-	0,0	3,5	3,1	1,4
ديسمبر	1,4	1,4	2,2	2,8	0,7	2,3	1,6	9,3-	0,6-	3,5	3,3	1,9

(1) دون احتساب المواد والخدمات الفنية.
المصدر : محسوب على أساس معطيات التدوينية السامية للخطيط.

جدول م 3.4 مؤشر أسعار الاستيراد (على أساس سنوي)

السنوات	المؤشر العام	المؤشر الغذائي ⁽¹⁾	المؤشر المعدني ⁽²⁾	المؤشر المنتوجات نصف المصنعة ⁽³⁾	مؤشر السلع الاستهلاكية	مؤشر مواد التجهيز	مؤشر المواد من أصل نباتي وحيواني
2009	27,1-	28,2-	45,0-	30,2-	4,2-	8,8-	11,6-
2010	8,6	11,7	28,2	9,3	15,2	4,0	2,0-
2011	20,1	34,5	14,9	17,6	3,6	14,3	19,4
2012	8,0	1,3	13,1	10,1	7,2	5,5	2,8
2013	10,3	9,1-	49,6	17,7	5,2	4,5	1,7
يناير 2013	15,9	7,6	54,5	22,5	15,1	10,1	2,5-
فبراير	20,2	10,5	70,8	26,4	5,9	9,2	2,1
مارس	19,9	8,9	77,1	25,7	5,7	6,6	5,9
أبريل	14,4	1,2	64,2	19,3	4,5	8,7	5,2
ماي	12,4	4,0-	60,6	17,0	6,1	6,9	7,0
يونيو	10,0	5,1-	53,6	14,3	6,2	8,6	3,3
يوليوز	12,8	10,7-	61,0	21,4	6,1	5,8	1,8
غشت	10,8	15,6-	54,0	22,5	7,2	3,2	2,8-
شتنبر	4,3	22,8-	34,4	15,1	5,4	2,1	3,3-
أكتوبر	0,5	24,9-	23,4	9,8	4,6	1,9	1,3-
نونبر	1,3	26,7-	29,1	10,3	1,1-	1,3	0,5
دجنبر	2,5	24,0-	31,2	9,7	1,5-	2,0-	5,0

(1) باستثناء المواد المركبة والكبريت الخام

(2) باستثناء القمح والسكر

(3) باستثناء الكبريت الخام

المصدر : محسوب على أساس معطيات مكتب الصرف.

جدول م 4.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية (على أساس سنوي)

السنوات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية
2009	0,5-	2,1
2010	0,8-	1,7
2011	2,5	1,0
2012	2,0	0,5-
2013	1,2	1,7
يناير 2013	1,2	0,6
فبراير	1,2	0,6
مارس	1,2	1,8
أبريل	1,1	2,1
ماي	1,2	2,5
يونيو	1,2	2,5
يوليوز	1,1	1,8
غشت	1,5	2,0
شتنبر	1,5	2,1
أكتوبر	1,5	1,6
نونبر	1,4	1,3
دجنبر	1,4	1,4

المصدر : محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 5.4 مؤشرات أسعار الإنتاج الصناعي

(الأساس : 100 : 2010)

2013 2012	% التغير		المتوسط السنتوي 2013	2013				المتوسط السنتوي 2012
	2012	2011		الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول	
0,3-	0,8		102,6	102,8	102,9	102,4	102,1	102,9
0,6	0,0		102,3	102,3	102,3	102,4	102,1	101,7
2,9-	2,9		113,5	110,1	109,9	115,6	118,5	116,9
0,0	0,4		100,6	100,8	100,5	100,6	100,6	100,6
0,3-	0,1-		98,9	99,0	98,9	98,9	98,9	99,2
0,8	0,7		101,7	102,2	102,1	101,2	101,2	100,9
1,6-	1,7		107,6	105,9	106,9	108,6	109,1	109,4
0,8	5,2		111,3	112,3	111,0	111,0	110,9	110,4
0,1-	0,0		99,9	99,4	100,0	100,0	100,0	100,0
1,4	2,1		103,3	102,5	103,1	103,6	103,9	101,9
1,2-	0,6-		105,9	105,9	106,1	106,0	105,6	107,2
4,0	0,3-		105,7	107,6	106,1	104,6	104,4	101,6
9,5-	2,1		126,4	121,6	121,6	121,6	140,7	139,6
1,2-	1,2		100,0	100,0	100,1	100,1	100,0	101,2
7,8-	10,9		132,7	129,8	133,5	130,3	137,2	144,0
0,7	0,8		102,1	102,9	101,1	102,0	102,3	101,4
0,6	0,0		103,2	103,4	103,4	103,3	102,6	102,6
1,8	2,0-		99,6	101,0	100,7	99,4	97,3	97,8
0,2	2,9		106,3	106,1	106,5	106,4	106,3	106,2
5,2	0,0		107,0	107,0	107,0	107,0	106,8	101,7
1,5	3,2		109,4	109,4	109,9	109,6	108,7	107,8
6,4	0,0		106,4	107,7	107,6	107,6	102,5	100,0
1,5	9,7		115,3	115,1	115,2	115,1	115,8	113,6
1,8-	2,9		111,7	110,9	111,3	110,8	113,8	113,8

المصدر : الندوية السامية للخطيط.

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

البنية بـ 2013		التغير				**2013		*2012	
القيمة	الوزن	القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
100	100	1,8-	7.029-	5,8-	2.639-	379.920	42.983	386.949	45.622
9,4	18,2	14,6-	6.116-	21,8-	2.174-	35.667	7.817	41.783	9.991
28,9	41,0	31,9-	3.846-	33,4-	1.366-	8.221	2.728	12.067	4.094
11,3	15,4	0,7	31	6,1-	94-	4.745	1.445	4.714	1.539
13,1	20,3	25,7-	1.411-	12,6-	255-	4.073	1.771	5.484	2.026
12,2	10,0	27,2-	1.388-	7,9-	79-	3.713	923	5.101	1.003
3,5	0,5	10,5	152	8,0	4	1.594	57	1.442	53
31,1	12,8	2,7	345	30,0-	384-	13.321	893	12.975	1.277
26,9	46,6	4,2-	4.526-	1,0	194	102.094	20.048	106.619	19.854
35,3	28,5	3,4-	1.283-	3,0	171	36.326	5.839	37.609	5.668
34,6	24,7	3,6-	1.346-	0,4	21	35.596	4.915	36.941	4.894
18,9	14,9	5,1-	1.037-	7,6	225	19.125	3.175	20.163	2.950
5,5	30,3	19,6-	1.160-	4,9-	294-	4.756	5.716	5.916	6.010
2,6	0,0	4,8	135	-	-	2.917	0	2.783	0
3,0	1,7	96,1	3.083	21,6	72	6.291	404	3.208	332
3,0	3,6	11,8-	1.494-	16,3-	298-	11.217	1.532	12.711	1.830
32,2	21,4	22,1-	907-	5,3-	21-	3.191	371	4.098	391
25,3	54,0	14,5-	466-	28,1-	278-	2.751	711	3.217	988
5,6	0,2	0,4-	3-	30,2-	1-	704	2	707	3
5,5	0,7	2,4-	16-	9,7	1	679	13	695	12
5,4	1,8	9,5-	64-	9,1	3	616	36	680	33
26,1	22,0	1,1-	38-	0,9-	4-	3.275	400	3.313	403
1,7	10,1	35,9-	3.691-	12,6-	621-	6.586	4.322	10.277	4.943
65,2	81,6	38,0-	2.545-	10,7-	432-	4.152	3.600	6.697	4.032
18,0	9,7	35,5-	655-	26,7-	128-	1.190	352	1.846	480
7,0	0,8	6,7-	48-	0,8	0	672	40	720	40
1,7	3,1	6,3-	11-	7,6	12	164	165	175	154
1,1	0,1	9,3-	10-	2,3-	0	101	4	112	4
7,1	4,7	178,2	1.297	1.202,0	2.805	2.025	3.038	728	233

(الوزن بالألف الأطنان، القيمة بملايين الدراهم)

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بآلاف الأطنان: القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	التغير				**2013		*2012	
		القيمة		الوزن		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	مطلق	%	مطلق				
21,1	17,3	3,9	2 981	3,6	259	80.094	7.420	77.113	7.162
13,8	8,9	6,0	643	4,4	28	11.286	664	10.643	637
10,5	17,8	2,1-	173-	8,9-	113-	7.954	1.162	8.127	1.275
5,9	6,0	5,9	269	7,8	33	4.801	463	4.531	430
4,2	6,8	39,2	1.270	37,7	184	4.513	671	3.243	487
4,4	9,1	6,6	222	18,4	119	3.580	770	3.358	650
4,2	0,6	1,7	55	7,8	4	3.313	49	3.258	46
4,7	10,4	16,3-	588-	13,0-	97-	3.011	647	3.599	744
3,4	4,2	2,2	59	7,6	23	2.716	327	2.657	304
3,1	0,0	9,2	220	18,1-	0	2.624	1	2.404	1
4,1	1,3	17,0-	540-	2,1-	2-	2.636	92	3.177	94
2,3	5,7	33,9	611	60,5	249	2.412	660	1.801	411
39,3	29,1	3,1	932	8,1-	168-	31.247	1.914	30.316	2.082
0,6	0,1	25,0	438	21,0	7	2.190	38	1.752	31
57,3	51,5	27,9	280	30,1	5	1.284	21	1.004	16
42,4	48,4	21,1	157	11,3	2	900	17	743	15
0,3	0,1	40,0	2	34,5	0	7	0	5	0
20,6	1,9	9,6	6.824	9,6	71	78.256	810	71.432	739
10,9	12,5	1,9	151	-0,3	0	7.920	92	7.769	92
10,0	8,3	8,5-	609-	4,2	3	6.542	64	7.151	62
6,0	2,4	43,4	1.868	34,8	6	6.172	24	4.304	18
5,6	3,6	23,9	962	8,4	2	4.989	29	4.027	27
4,5	4,1	48,1	1.559	62,5	19	4.800	49	3.241	30
3,1	5,7	103,0	2.297	108,9	46	4.527	87	2.230	42

أنصاف المنتوجات

المواد البلاستيكية

المواد الكيماوية

الورق والورق المقوى

أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من الحديد أو الفولاذ غير السبكية

منتجات نصف مصنعة من الفولاذ غير السبكية

أسلاك وقضبان وقطع مجنبة من النحاس

الأمنيا

الصفائح الحديدية أو الفولاذية غير السبكية

المركبات الإلكترونية

توابع الأنايب والبنائيات المعدنية

الأسمدة الطبيعية والكيماوية

مواد أخرى

مواد التجهيز الفلاحي

أدوات الحرث والجرارات الآلية

الألات والأدوات الفلاحية

منتجات مصنعة أخرى للتجهيز الفلاحي

مواد التجهيز الصناعي

سيارات صناعية

آلات وأجهزة مختلفة

آلات لقطع التبار الكهربائي

أسلاك وحبال كهربائية

مولدات ومحركات كهربائية

قطع الغيار الخاصة بالعربات الصناعية

جدول م 1.5 الواردات حسب أبرز المنتجات (تابع)

(الوزن بالألف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

القيمة	الوزن	التغير		**2013		*2012				
		القيمة		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة			
		%	مطلق							
4,5	1,2	3,4	107	1,5-	0	3,297	8	3,190	9	آلات أو توماتيكية لمعالجة المعطومات، وأجزائها
2,6	2,5	34,8	649	5,7	1	2,512	20	1,863	19	مضخات وضواغط
3,0	5,6	15,7	333	14,0	6	2,453	47	2,120	42	أغطية إطارات العجلات
5,8	9,5	45,7-	1,883-	49,8-	35-	2,233	35	4,116	71	آلات الفرز أو السحق أو الطحن أو التجميع
1,3	0,2	108,6	1,004	56,2	1	1,928	2	924	1	أجزاء الطائرات وعربات أخرى جوية أو فضائية
42,7	44,4	1,3	388	7,2	24	30,883	351	30,495	328	منتجات مصنعة أخرى للتجهيز الصناعي
16,8	2,3	2,3-	1,471-	7,2-	77-	63,789	995	65,260	1,072	سلع استهلاكية
16,2	9,0	12,5-	1,321-	20,4-	20-	9,249	77	10,570	96	السيارات السياحية
8,0	8,4	3,3-	175-	14,8-	13-	5,047	77	5,222	90	قطع الغيار للسيارات السياحية
7,3	0,7	4,9	235	4,1-	0	5,030	7	4,795	8	الأدوية
7,6	4,0	2,0	97	8,3-	4-	5,038	39	4,941	43	أنسجة وخيوط مصنوعة من الألياف الاصطناعية
5,6	4,4	3,9-	143-	13,8-	6-	3,485	40	3,627	47	منسوجات الملابس الداخلية
4,9	6,8	8,8	281	4,0	3	3,472	76	3,191	73	منتجات أخرى من مواد بلاستيكية
4,7	2,7	13,2-	405-	15,8-	5-	2,675	24	3,080	29	الأثاث من القطن والألياف
3,6	1,5	3,8	89	5,3-	1-	2,409	15	2,321	16	أجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية
3,9	8,8	-4,8-	123-	12,2-	12-	2,411	83	2,533	95	كراسي وأثاث وأفرشة ومنتجات للإضاءة (الاستهلاك)
38,3	53,7	0,0	6-	3,4-	20-	24,974	557	24,980	576	منتجات مصنعة أخرى للتجهيز للاستهلاك
0,0	0,0	1,067,2	25	-	0	27	0	2	0	الذهب الصناعي

(*) أرقام مراجعة.
 (**) أرقام مؤقتة.
 المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

القيمة		التغير		**2013		*2012		الوزن	القيمة	الوزن
		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن			
القيمة	الوزن	%	مطلق	%	مطلق	%	مطلق			
100	100	0,1-	200-	3,9	904	184.685	24.530	184.885	23.280	مجموع الصادرات
18,1	10,5	11,3	3.399	14,5	321	33.504	2.530	30.105	2.208	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
18,9	6,5	3,3	186	3,8	5	5.888	148	5.702	143	تخصير وتصبير الأسماك
19,4	4,2	2,4	138	31,0	29	5.970	122	5.831	93	الرغويات والقشريات والمحارات
11,3	19,6	6,1	206	5,6	24	3.607	458	3.401	434	الطماطم
9,2	20,2	23,5	650	19,3	86	3.419	533	2.769	447	الحوامض
7,4	12,3	38,7	861	31,9	87	3.084	359	2.223	272	مصبرات الخضر والفواكه
33,8	37,2	13,3	1357	10,9	90	11.536	910	10.179	820	مواد غذائية أخرى
5,0	5,3	24,8	1.845	41,1	370	9.274	1.270	7.429	900	الطاقة وزيت التشحيم
84,7	80,2	6,5	409	21,2	153	6.703	876	6.295	722	زيت النفط وزيت التشحيم
7,8	9,4	287,8	1.676	289,2	246	2.258	331	582	85	الغازوال وزيت الوقود
6,5	9,5	39,3-	188-	28,1-	24-	292	62	480	86	البارافين ومنتجات أخرى مشتقة من البترول
0,9	0,8	71,3-	46-	72,8-	5-	18	2	64	7	بنزين النفط
0,1	0,0	61,4-	5-	158,1	0	3	0	8	0	مواد طاقية أخرى
1,5	0,7	14,3-	465-	33,1-	85-	2.789	172	3.254	257	المواد الخام من أصل حيواني و نباتي
16,2	13,5	12,1	64	23,3	8	592	43	528	35	نباتات وأجزاء النباتات
12,5	10,0	28,7-	116-	35,8-	9-	289	16	405	26	شعوم وزيت السمك
9,2	6,1	11,9-	36-	18,6-	3-	263	13	299	16	زيت الزيتون الخامة أو المكررة
6,4	0,4	16,1	33	13,8	0	240	1	207	1	الأغرة
9,6	6,5	26,5-	83-	8,7-	1-	229	15	312	17	المنتجات الفرعية الحيوانية غير القابلة للأكل
4,4	0,7	41,8	60	28,2	0	203	2	143	2	زيت نباتية أخرى خامة أو مكررة
41,8	62,9	28,5-	387-	49,7-	80-	973	81	1.359	162	مواد أخرى من أصل حيواني و نباتي
8,1	47,0	21,0-	3.949-	2,4-	284-	14.883	11.374	18.832	11.658	المواد الخام من أصل معدني
68,1	78,1	29,1-	3.729-	5,4-	492-	9.097	8.608	12.827	9.100	الفسفاط
13,2	0,8	15,1-	374-	39,3	38	2.107	136	2.481	97	خرابة النفايات وبقايا مشتقة النحاس والصلب والحديد
4,8	8,6	4,5-	41-	7,5-	75-	858	925	899	1.000	ومعادن أخرى
4,1	0,6	8,7-	67-	6,3	4	700	70	767	66	كبريت الباريوم
3,6	0,3	5,4-	37-	21,0	8	642	46	679	38	النحاس
6,3	11,6	25,3	299	17,2	233	1.477	1.590	1.179	1.357	الرصاص
										مواد أخرى من أصل معدني

(الوزن بالآلاف الأطنان والقيمة بملايين الدراهم)

جدول م 2.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات (تابع)

القيمة	الوزن	التغير		**2013		*2012	
		القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن
		%	%				
24,4	35,6	14,8-	11,1	44,974	8,598	52,776	7,738
67,4	83,0	20,6-	0,7	28,233	6,471	35,568	6,426
8,2	0,0	4,6-	17,1-	4,133	2	4,334	2
6,3	5,4	22,0	30,3	4,056	542	3,326	416
3,9	0,0	39,9-	62,8-	1,228	0	2,044	1
2,2	2,0	23,5-	23,4-	881	119	1,152	155
12,0	9,5	1,4	98,4	6,443	1,465	6,353	738
33,8	37,2	13,3	10,9	11,536	910	10,179	820
0,0	0,0	24,4	72,7	66	1	53	0
72,7	21,8	24,7	9	48	0	38	0
17,4	26,2	31,8	3	12	0	9	0
9,9	52,0	9,5	0	6	0	5	0
17,3	0,8	16,1	13,2	31,872	197	27,459	173
55,4	57,2	11,6	5,0	16,986	104	15,219	99
11,5	5,3	4,2	16,8	3,301	11	3,167	9
6,2	0,5	70,0	27,5	2,917	1	1,716	1
6,3	12,6	89,1	72,1	3,285	38	1,737	22
2,0	0,1	69,7	89,2	912	0	537	0
18,5	24,2	12,0-	0,7	4,472	42	5,082	42
25,5	1,6	5,4	13,2	47,166	388	44,742	343
43,6	18,0	2,6-	7,7-	19,017	57	19,518	62
12,6	23,0	71,1	63,3	9,643	129	5,634	79
18,2	13,3	10,8-	4,9-	7,253	44	8,128	46
4,6	3,3	5,0	4,0	2,154	12	2,051	11
4,2	3,1	14,2-	19,7-	1,611	9	1,877	11
16,8	39,3	0,6-	2,8	7,489	139	7,534	135
0,1	0,0	33,5-	75,0-	157	0	237	0

(*) أرقام مراجعة.
 (***) أرقام مؤقتة.
 المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 3.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

الأرصدة		الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		الواردات باعتبار التكلفة والتأمين والشحن		
**2013	*2012	**2013	*2012	**2013	*2012	
195.235-	202.064-	184.685	184.885	379.920	386.949	مجموع المبادلات
107.164-	115.894-	121.733	114.094	228.897	229.988	أوروبا
78.881-	78.433-	111.786	105.019	190.667	183.452	الاتحاد الأوروبي
9.580-	8.421-	39.543	39.629	49.123	48.050	فرنسا
16.624-	20.579-	34.827	30.383	51.451	50.962	إسبانيا
13.199-	12.841-	5.021	5.652	18.221	18.493	ألمانيا
13.309-	12.188-	6.977	6.785	20.286	18.973	إيطاليا
2.186-	3.099-	4.991	5.382	7.177	8.481	بريطانيا
534-	-379	5.499	5.391	6.033	5.771	هولندا
2.180-	-3.074	4.791	3.449	6.971	6.523	الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللوكسمبورغ
28.283-	37.461-	9.947	9.075	38.230	46.536	دول أوروبية أخرى
13.742-	18.276-	2.291	1.987	16.033	20.263	روسيا
8.162-	6.846-	3.501	2.959	11.663	9.805	تركيا
62.575-	62.492-	22.000	27.899	84.575	90.391	آسيا
39.882-	41.716-	3.982	4.242	43.864	45.958	دول الشرق الأوسط
22.860-	23.595-	540	907	23.400	24.502	العربية السعودية
22.693-	20.776-	18.018	23.657	40.711	44.433	دول آسيوية أخرى
23.500-	23.193-	2.871	2.406	26.371	25.599	الصين
11.309-	9.977-	103	76	11.412	10.054	العراق
503-	3.847-	2.200	1.784	2.703	5.631	اليابان
1.559	5.742	6.849	10.181	5.289	4.439	الهند
24.443-	24.026-	21.296	22.142	45.739	46.168	أمريكا
20.733-	16.819-	7.791	7.884	28.524	24.703	الولايات المتحدة الأمريكية
2.979-	3.287-	570	602	3.549	3.889	كندا
4.255	2.155	11.028	10.890	6.772	8.735	البرازيل
4.986-	6.075-	1.907	2.766	6.893	8.841	دول أخرى
773-	262	19.009	19.925	19.782	19.663	إفريقيا
8.394-	7.115-	4.410	4.898	12.805	12.013	دول اتحاد المغرب العربي
9.038-	7.726-	1.761	1.999	10.799	9.725	الجزائر
1.135-	1.033-	730	1.047	1.865	2.080	تونس
603	497	733	700	130	203	ليبيا
1.175	1.147	1.186	1.152	11	5	موريطانيا
7.621	7.377	14.599	15.027	6.977	7.650	دول أخرى
280-	86	647	825	927	739	أوقيانوسيا ومناطق أخرى

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: مكتب الصرف.

جدول م 4.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

**2013			*2012			
الأرصدة	النفقات	المداحيل	الأرصدة	النفقات	المداحيل	
66.165,6-	441.946,1	375.780,5	80.647,7-	453.315,9	372.668,2	حساب المعاملات الجارية
171.300,0-	355.985,0	184.685,0	173.042,9-	357.927,9	184.885,0	السلع
184.292,8-	334.927,8	150.635,0	191.256,9-	335.973,9	144.717,0	البضائع العامة
10.398,8	20.967,2	31.366,0	16.009,8	21.914,2	37.924,0	السلع المستوردة بدون أداء و المعاد تصديرها بعد التحويل
2.594,0	90,0	2.684,0	2.204,2	39,8	2.244,0	مشتريات السلع بالموانئ
46.712,4	63.639,1	110.351,5	45.279,6	68.286,5	113.566,1	الخدمات
5.341,1-	24.696,6	19.355,5	7.414,8-	29.169,9	21.755,1	النقل
46.503,7	11.075,4	57.579,1	47.017,9	10.816,6	57.834,5	الأسفار
4.705,5	956,5	5.662,0	4.375,4	896,5	5.271,9	خدمات الاتصالات
624,8-	1.813,4	1.188,6	741,2-	1.788,1	1.046,9	خدمات التأمين
612,7-	621,4	8,7	478,6-	493,4	14,8	رسوم الامتياز والترخيص
8.270,2	14.782,0	23.052,2	10.888,7	13.326,4	24.215,1	خدمات أخرى مقدمة للمقاولات
6.188,4-	9.693,8	3.505,4	8.367,8-	11.795,6	3.427,8	خدمات مسداة من طرف أو لفائدة الإدارات العمومية (غير مدرجة في أماكن أخرى)
14.895,7-	18.854,5	3.958,8	19.234,4-	24.944,9	5.710,5	المداحيل
3.871,6-	3.883,0	11,4	3.309,7-	3.309,7	-	الإدارة العمومية
2.303,3	-	2.303,3	3.692,2	-	3.692,2	السلطات النقدية
84,6-	1.052,1	967,5	644,8	446,3	1.091,1	البنوك
13.242,8-	13.919,4	676,6	20.261,7-	21.188,9	927,2	القطاعات الأخرى
73.317,7	3.467,5	76.785,2	66.350,0	2.156,6	68.506,6	التحويلات الجارية
6.509,3	826,8	7.336,1	2.069,4	699,5	2.768,9	العمومية
66.808,4	2.640,7	69.449,1	64.280,6	1.457,1	65.737,7	الخاصة
63.373,2	63.129,2	126.502,4	83.116,8	48.602,6	131.719,4	حساب الرأسمال والعمليات المالية
1,0-	1,5	0,5	1,1	1,8	2,9	حساب الرأسمال
1,0-	1,5	0,5	1,1	1,8	2,9	تحويلات المهاجرين
63.374,2	63.127,7	126.501,9	83.115,7	48.600,8	131.716,5	العمليات المالية
25.443,0	14.376,0	39.819,0	20.037,3	12.081,7	32.119,0	استثمارات مباشرة
2.786,0-	3.015,0	229,0	3.504,2-	3.531,5	27,3	بالخارج
28.229,0	11.361,0	39.590,0	23.541,5	8.550,2	32.091,7	بالمغرب
1.844,0	1.855,0	3.699,0	942,3	3.787,6	4.729,9	استثمارات الحفاضة
1.479,0	1.511,0	2.990,0	1.038,9	2.822,6	3.861,5	الأصول
365,0	344,0	709,0	96,6-	965,0	868,4	الخصوم
47.846,9	35.137,0	82.983,9	32.191,9	32.731,5	64.923,4	الاستثمارات الأخرى
10.753,0	19.141,0	29.894,0	10.419,2	16.999,4	27.418,6	قروض تجارية
32.390,4	15.996,0	48.386,4	23.195,9	14.308,9	37.504,8	سلفات
4.703,5	-	4.703,5	1.423,2-	1.423,2	0,0	العملة الائتمانية والودائع
11.759,7-	11.759,7	0,0	29.944,2	-	29.944,2	الأصول الإحتياطية
2.792,4	-	2.792,4	2.469,1-	2.469,1	-	الفارق الإحصائي
505.075,3	505.075,3		504.387,6	504.387,6		المجموع

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 5.5 وضع الاستثمار الدولي الإجمالي

(بملايين الدراهم)

%	التغير	2012			2011		
		الوضع الصافي	الخصوم	الأصول	الوضع الصافي	الخصوم	الأصول
0,3-	1.117,7	363.390,7-	381.579,4	18.188,7	364.829,9-	381.822,1	16.992,2
5,1	875,0	18.188,7+		18.188,7	17.313,7+		17.313,7
0,1-	242,7	381.579,4-	381.579,4		381.822,1-	381.822,1	
1,8-	6.423,8	341.810,6-	357.677,6	15.867,0	348.234,4-	364.475,5	16.241,1
32,6	5.306,1-	21.580,1-	23.901,8	2.321,7	16.274,0-	17.346,6	1.072,6
10,9-	2.293,8	18.712,2-	25.256,6	6.544,4	21.006,0-	27.840,3	6.834,3
4,2-	-289,9	6.544,4+		6.544,4	6.834,3+		6.834,3
9,3-	2.583,7	25.256,6-	25.256,6		27.840,3-	27.840,3	
12,3-	2.648,5	18.930,9-	25.256,6	6.325,7	21.579,4-	27.840,2	6.260,8
61,9-	-354,8	218,7+		218,7	573,5+		573,5
12,7	29.235,4-	259.496,7-	289.241,0	29.744,3	230.349,8-	265.112,5	34.762,7
101,4	-2.704,1-	5.369,7-	18.878,5	13.508,8	2.665,6-	15.602,3	12.936,7
13,2	25.632,7-	220.204,1-	220.204,1	0,0	194.571,4-	196.238,1	1.666,7
17,4	17.291,0-	116.872,0-	116.872,0		99.581,0-	99.581,0	
24,3	433,6-	2.216,7-	2.216,7		1.783,1-	2.455,7	672,6
8,5	7.908,1-	101.115,4-	101.115,4		93.207,3-	94.201,4	994,1
7,4	6.558,0-	94.962,0-	94.962,0		88.404,0-	88.404,0	
28,1	1.350,1-	6.153,4-	6.153,4		4.803,3-	5.797,4	994,1
3,7	979,0-	27.359,2-	42.881,4	15.522,2	26.380,2-	45.790,6	19.410,4
1,9-	63,0	3.193,0-	3.193,0		3.256,0-	3.256,0	
72,9	379,3	899,3+		899,3	520,0+		520,0
77,7	372,8	852,8+		852,8	480,0+		480,0
16,3	6,5	46,5+		46,5	40,0+		40,0
6,0	1.421,3-	25.065,5-	39.688,4	14.622,9	23.644,2-	42.534,6	18.890,4
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
1,2-	80,4	6.563,7-	7.277,0	713,3	6.644,1-	7.393,0	748,9
16,5-	29.170,0-	147.881,0+	0,0	147.881,0	177.051,0+	0,0	177.051,0
3,9	374,0	9.946,0+		9.946,0	9.572,0+		9.572,0
30,6-	1.618,0-	3.668,0+		3.668,0	5.286,0+		5.286,0
1,6-	15,0-	913,0+		913,0	928,0+		928,0
17,3-	27.911,0-	133.354,0+		133.354,0	161.265,0+		161.265,0
12,5	54.993,9-	493.718,6-	696.077,0	202.358,4	439.134,7-	674.774,9	235.640,2

المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحميلات الخزينة

(بملايين الدراهم)

تغير نسبة الإجاز	يناير-دجنبر 2013**		يناير-دجنبر 2012*		
	نسبة تنفيذ قانون المالية	الإجاز	نسبة تنفيذ قانون المالية	الإجاز	
2,9	97	227.104	105	220.772	الموارد العادية ⁽¹⁾
1,4-	97	195.760	103	198.504	الموارد الجبائية
2,9-	99	76.619	107	78.911	الضرائب المباشرة
14,7-	84	7.681	91	9.003	الرسوم الجمركية
0,5	96	98.006	99	97.530	الضرائب غير المباشرة ⁽²⁾
3,0	97	13.454	111	13.060	رسوم التسجيل والتنبر
27,4	102	28.360	136	22.266	الموارد غير الجبائية
14,9	105	13.207	101	11.493	الاحتكارات
102,6	99	15.153	150	7.481	مداخل أخرى
9,4-	93	2.984	103	3.294	موارد بعض الحسابات الخصوصية
3,4-	98	279.815	107	289.517	التحميلات
2,7-	99	231.546	110	238.059	النفقات العادية
3,0	98	144.904	100	140.656	التسيير
2,0	101	98.641	103	96.673	نفقات الموظفين
		46.263		43.983	خدمات وسلع أخرى
12,0	100	22.502	99	20.097	فوائد الدين
11,5	99	18.620	96	16.702	الداخلي
14,3	107	3.882	118	3.395	الخارجي
24,2-	104	41.600	169	54.870	دعم الاسعار
0,5	94	22.539	98	22.436	التحويلات للجماعات المحلية
		4.441-		17.287-	الرصيد العادي
6,2-	102	48.270	1	51.458	نفقات الاستثمار
	115	4.594		7.893	رصيد الحسابات الخصوصية
		48.117-		60.852-	رصيد الميزانية
		6.350-		1.614-	تغير متأخرات الأداء
		54.467-		62.466-	الحاجة إلى التمويل
		54.467-		62.466	التمويل الصافي
		15.099		15.249	التمويل الخارجي
		23.105		23.146	الاقتراضات الخارجية
		8.006-		7.897-	الاستثمارات
		39.368		43.925	التمويل الداخلي
		0		3.292	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

جدول م 2.6 بيان تطور الموارد العادية للخزينة

(بملايين الدراهم)

التغير %	يناير-دجنبر 2013**	يناير-دجنبر 2012*	
1,4-	195.760	198.504	الموارد الجبائية
2,9-	76.619	78.911	الضرائب المباشرة
5,6-	40.754	43.187	الضريبة على الشركات
0,5-	33.238	33.418	الضريبة على الدخل
13,9	2627	2306	ضرائب مباشرة أخرى
14,7-	7.681	9.003	الرسوم الجمركية
0,5	98.006	97.530	الضرائب غير المباشرة
0,5	75.131	74.786	الضريبة على القيمة المضافة
3,0	28.793	27.963	على المعاملات الداخلية
1,0-	46.338	46.823	عند الاستيراد
0,6	22.875	22.744	الرسوم الداخلية على الاستهلاك
1,5	13.323	13.127	منتجات الطاقة
1,8-	8.007	8.153	التبغ
5,6	1.545	1.463	رسوم أخرى
3,0	13.454	13.060	التسجيل والتنبر
49,5	28.360	18.974	الموارد غير الجبائية
14,9	13.207	11.493	الاحتكارات
102,6	15.153	7.481	موارد أخرى
9,4-	2.984	3.294	موارد بعض الحسابات الخصوصية
2,9	227.104	220.772	مجموع الموارد العادية ⁽¹⁾

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية

جدول م 3.6 تقديرات الميزانية العمومية

(بملايين الدراهم)

قانون المالية 2013	قانون المالية 2012	قانون المالية 2011	
234.554	209.972	191.616	الموارد العادية ⁽¹⁾
203.486	193.611	178.201	الموارد الجبائية
77.546	73.414	68.636	الضرائب المباشرة
9.099	9.913	11.225	الرسوم الجمركية
103.004	98.533	87.772	الضرائب غير المباشرة ⁽²⁾
13.837	11.750	10.568	رسوم التسجيل والتنبر
27.868	16.361	14.215	الموارد غير الجبائية
12.563	11.380	10.227	الاحتكارات والاستغلالات
15.305	4.981	3.988	مداخيل أخرى
3.200	3.200	3.200	موارد بعض الحسابات الخصوصية
282.197	262.986	233.130	التحملات
234.726	216.994	185.033	النفقات العادية
148.262	141.315	128.989	التسيير
98000	93508	86036	نفقات الموظفين
22.392	20.244	18.950	فوائد الدين العمومي
18.772	17.356	15.496	الداخلي
3.620	2.888	3.454	الخارجي
40.000	32.525	17.000	دعم الأسعار
24.072	22.910	20.094	التحويلات للجماعات المحلية
172-	3.822-	10.583	الرصيد العادي
47.471	45.992	48.097	نفقات الاستثمار
4.000	3.000	4.000	رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة
43.643-	46.814-	33.514-	رصيد الميزانية
10.000	17.000-	5.640-	تغير متأخرات الأداء
33.643-	63.814-	39.154-	الحاجيات التمويلية
33.643	63.814	39.154	التمويل الصافي
23.584	13.348	13.594	التمويل الخارجي
28.092	21.200	20.557	الاقتراضات الخارجية
4.508-	7.852-	6.963-	الاستخدامات
10.060	47.267	21.560	التمويل الداخلي
0	3.200	4.000	الخصوصية

(1) بدون احتساب موارد الخصوصية.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم

المتوسط السنوي	2013												2012		نهاية الفترة	
	دجنبر	نونبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	دجنبر	المتوسط السنوي		
11,161	11,197	11,172	11,175	11,163	11,115	11,123	11,094	11,080	11,093	11,051	11,099	11,166	11,114	11,103	شراء	
															1 أورو	
															بيع	
8,390	8,1262	8,2127	8,2000	8,2426	8,4077	8,3797	8,4773	8,5273	8,4828	8,6240	8,4606	8,2319	8,4082	8,586	شراء	
															1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	
															بيع	
86,743	87,055			87,260		86,143		86,512						85,996	85,679	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (*)
100,818	101,548			101,344		100,357		100,028						99,521	99,336	سعر الصرف الفعلي الإسمي (*)

(*) معطيات فصلية

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

المتوسط السنوي 2013	2013												المتوسط السنوي 2012	المجموع الشهري	
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير			
	عمليات الصرف بالناجز														
77.200,0	43.573,9	39.670,3	47.171,3	41.801,0	33.221,5	41.932,7	116.844,9	136.790,9	138.041,1	93.452,7	101.584,4	92.315,4	58.293,9		شراء/بيع العملات مقابل العملات مع مراسليها بالخارج
9.587,4	9.135,3	7.243,1	9.544,1	10.500,3	9.010,8	10.402,4	9.627,6	9.135,8	8.336,7	8.020,5	13.143,4	10.949,1	9.965,2		شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك
4.839,3	8.555,8	3.016,2	3.205,2	3.582,1	5.360,5	3.898,5	5.785,4	4.883,9	6.014,7	6.353,7	3.172,8	4.243,0	6.168,4		توظيفات العملات بالخارج
2.693,0	10.175,3	2.634,2	3.571,9	4.735,1	3.443,6	3.180,8	1.446,1	785,6	10,8	558,6	3,5	1.770,6	5.328,0		بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك
	عمليات الصرف الأجلة														
7.038,0	9.985,4	4.265,7	6.263,9	8.976,7	5.746,6	6.375,8	7.142,0	4.980,5	9.892,6	7.073,0	5.969,8	7.784,5	8.222,3		شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الودائع)
2.718,9	4.356,0	2.981,8	1.566,0	3.623,2	1.523,2	1.876,9	2.425,7	2.285,0	2.450,9	2.140,7	4.940,4	2.457,0	3.969,7		بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)

(بملايين الدراهم)

جدول م 3.7 تطور السيولة البنكية

(بملايين الدراهم)

الجموع الشهرية	التغير الشهري 2013 ⁽¹⁾												ديسمبر 2012
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
2.078	2.095	4.306	1.306	6.288	2.056	1.893	832	699	246	1.428	625	1.673	الأوراق والقطع النقدية
555	297	649	945	206	184	379	354	205	828	283	708	321	الوضعية الصافية للخرينة ⁽²⁾
1.941	168	2.771	1.741	2.678	844	4.837	3.416	940	237	926	983	4.936	الموجودات الصافية من احتياطات الصرف لدى بنك المغرب
151	531	862	151	684	429	781	159	562	188	228	1.507	159	عناصر أخرى
3.615	2.497	6.863	359	8.488	966	3.346	2.778	1.281	648	446	441	6.447	الوضعية البنوية لسيرة البنوك ⁽³⁾
102	171	28	114	459	171	130	52	144	55	-285	191	13	الاحتياطي النقدي
3.718	2.668	6.835	245	8.946	1.137	3.217	2.830	1.137	703	162	632	6.434	الفاصل وألحاجة إلى السيولة
4.850	1.149	4.250	2.100	9.725	424	3.550	950	678	980	2.779	1.585	8.237	تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية
4.850	1.149	4.250	2.500	9.500	249	3.550	949	679	980	2.779	1.585	6.278	تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب
4.850	1.149	4.250	2.500	9.500	251	4.050	949	1.651	1.628	2.779	2.775	7.468	تسهيلات لمدة 7 أيام على طلبات العروض
0	0	0	400	225	175	0	0	0	0	0	0	1.958	تسهيلات بمبادرة من البنوك

(1) خُتِص على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.

(2) خُتِصت الوضعية الصافية للخرينة من خلال الفرق بين مجموع التسبيقات لغائدة الخزينة وأرباح الخزينة وعمليات السوق المفتوحة التي يحوزها بنك المغرب من جهة، ومجموع حسابات الخزينة و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(3) تعكس الوضعية البنوية لسيرة البنوك المتأثر الصافي للعوامل المسفلة على خزائن البنوك، وخُتِص كما يلي : الوضعية البنوية لسيرة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخرينة + عناصر أخرى - النقد المتداول.

جدول م 4.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2013

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

سعر الفائدة في السوق ما بين البنوك		معدل تدخلات بنك المغرب				تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	
نهاية الشهر	المتوسط الشهري	تسهيلات الإيداع	تسبيقات لمدة 24 ساعة	سحب السيولة			
3,10	3,08	2,00	4,00	2,50	3,00	يناير	
3,05	3,09	2,00	4,00	2,50	3,00	فبراير	
3,07	3,05	2,00	4,00	2,50	3,00	مارس	
3,12	3,10	2,00	4,00	2,50	3,00	أبريل	
3,02	3,06	2,00	4,00	2,50	3,00	ماي	
3,08	3,03	2,00	4,00	2,50	3,00	يونيو	
3,05	3,04	2,00	4,00	2,50	3,00	يوليو	
3,13	3,03	2,00	4,00	2,50	3,00	غشت	
3,07	3,05	2,00	4,00	2,50	3,00	شتنبر	
3,06	3,06	2,00	4,00	2,50	3,00	أكتوبر	
3,04	3,06	2,00	4,00	2,50	3,00	نونبر	
3,03	3,05	2,00	4,00	2,50	3,00	دجنبر	

جدول م 5.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2013		2012		
يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	يوليو - دجنبر	يناير - يونيو	

ودائع لدى البنوك

دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة	حسابات تحت الطلب
3,74	3,28	3,04	2,97	حسابات على الدفاتر ⁽¹⁾
معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر	حسابات أخرى
2,00	2,30	2,13	1,88	الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني ⁽²⁾

(1) ابتداء من يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذونات الخزينة لمدة 52 أسبوع. المصدر: بالمزايدة خلال السنة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

(2) ابتداء من يوليو 2006، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذونات الخزينة لمدة 5 سنوات. المصدر: بالمزايدة خلال السنة أشهر الفارطة، يسقط منها 200 نقطة أساسية بدل 250 مسبقا.

جدول م 6.7 سعر الفائدة المتوسط المرجح في 2013

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 أشهر	
3,89	4,08	3,49	يناير
3,95	4,15	3,50	فبراير
3,72	3,83	3,58	مارس
3,67	3,8	3,53	أبريل
3,71	3,77	3,63	ماي
3,91	4,1	3,51	يونيو
3,79	3,94	3,54	يوليو
3,61	3,69	3,44	غشت
3,79	3,85	3,67	شتنبر
3,71	3,8	3,57	أكتوبر
3,79	3,97	3,49	نونبر
3,88	3,99	3,71	دجنبر

جدول م 7.7 السعر المتوسط المرجح لأذونات الخزينة بالمزايدة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)											
سنة	30 سنة	20 سنة	15 سنة	10 سنوات	5 سنوات	سنتان	52 أسبوعا	26 أسبوعا	13 أسبوعا	2012	
5,02	-	4,44	-	4,28	3,99	3,80	-	-	3,39	يناير	يناير
-	-	4,47	4,28	4,35	4,06	3,91	3,65	3,55	3,41	فبراير	فبراير
-	-	-	4,35	4,11	4,11	3,96	-	-	3,45	مارس	مارس
-	-	4,50	4,28	3,98	3,98	3,70	3,51	3,38	3,20	أبريل	أبريل
-	-	4,51	-	3,98	3,98	3,69	3,52	3,40	3,20	ماي	ماي
-	-	4,55	4,30	4,03	4,03	3,74	3,56	3,40	3,22	يونيو	يونيو
-	-	-	4,36	-	-	3,75	3,65	3,42	3,23	يوليوز	يوليوز
-	5,01	4,74	4,47	4,17	4,17	3,95	3,75	-	3,39	غشت	غشت
-	-	-	4,70	4,47	4,47	4,08	3,82	-	-	سبتمبر	سبتمبر
-	-	-	-	4,48	4,48	4,13	3,82	-	3,39	أكتوبر	أكتوبر
-	-	5,08	4,84	4,57	4,57	4,20	3,83	3,55	3,41	نوفمبر	نوفمبر
-	-	-	-	-	-	4,38	3,88	3,59	-	دجنبر	دجنبر
-	-	5,38	-	4,75	4,75	4,57	4,14	4,06	3,90	يناير	يناير
-	-	-	-	-	-	4,53	-	4,09	3,93	فبراير	فبراير
-	-	5,66	-	4,75	4,75	4,61	4,25	4,07	3,95	مارس	مارس
-	-	-	-	-	-	4,65	4,23	4,10	3,96	أبريل	أبريل
-	-	-	-	-	-	4,72	4,25	4,13	3,97	ماي	ماي
-	-	5,69	-	-	-	4,66	4,21	4,10	3,90	يونيو	يونيو
-	-	5,66	-	-	-	4,59	4,11	3,89	-	يوليوز	يوليوز
-	-	5,70	5,35	4,90	4,90	4,60	4,10	3,81	-	غشت	غشت
-	-	5,76	5,48	4,96	4,96	4,64	4,11	3,76	3,50	سبتمبر	سبتمبر
-	-	5,77	-	5,05	5,05	4,72	4,14	3,75	3,48	أكتوبر	أكتوبر
-	-	5,84	5,55	5,07	5,07	4,70	-	-	-	نوفمبر	نوفمبر
-	-	5,95	5,65	5,13	5,13	4,66	4,11	3,73	-	دجنبر	دجنبر

جدول م 8.7 معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2013	2012	
		شهادات الإيداع
4,17 إلى 4,17	4,00 إلى 4,00	أقل من 32 يوم
4,83 إلى 4,11	3,82 إلى 3,67	من 32 إلى 92 يوم
4,33 إلى 4,02	3,94 إلى 3,71	من 93 إلى 182 يوم
4,61 إلى 4,13	4,18 إلى 3,95	من 183 إلى 365 يوم
4,70 إلى 4,50	4,45 إلى 4,32	من 366 يوم إلى سنتين
5,65 إلى 4,43	4,68 إلى 4,62	من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات
5,50 إلى 5,36	4,42 إلى 4,23	من أزيد من 3 إلى 5 سنوات
-	4,26 إلى 4,26	من أزيد من 5 إلى 10 سنوات
		سندات شركات التمويل
-	4,51 إلى 4,50	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
-	4,72 إلى 4,72	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
-	4,72 إلى 4,66	من أكثر من 5 إلى 10 سنوات
		أوراق الخزينة
5,41 إلى 4,64	3,75 إلى 3,72	أقل من 32 يوم
5,75 إلى 5,23	4,16 إلى 4,08	من 32 إلى 92 يوم
5,13 إلى 5,06	4,17 إلى 4,13	من 93 إلى 182 يوم
5,42 إلى 5,18	4,61 إلى 4,47	من 183 إلى 365 يوم
-	-	من 366 يوم إلى سنتين
-	-	من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات
-	-	من أكثر من 3 إلى 5 سنوات
-	-	من أكثر من 5 إلى 10 سنوات

(-) بدون إصدار.

جدول م 9.7 معدلات الفائدة⁽¹⁾ المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

2013	2012	
5,80	6,57 - 3,90	أقل من 3 سنوات
5,60 - 5,01	5,77 - 4,78	5 سنوات
-	5,62 - 4,88	7 سنوات
-	-	8 سنوات
6,18 - 4,75	6,04 - 4,50	10 سنوات
6,35 - 6,03	5,30 - 4,73	15 سنة
6,50	5,38 - 4,69	20 سنة
-	-	25 سنة

(1) أدنى وأقصى معدل.

(-) بدون إصدار.

المصدر: ماروك لير.

جدول م 10.7 أسعار الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	مارس 12	يونيو 12	شتنبر 12	دجنبر 12	مارس 13	يونيو 13	شتنبر 13	دجنبر 13	السعر
	6,52	6,13	6,35	6,20	6,01	6,09	6,30	6,52	المعدل العام
									حسب الغرض الاقتصادي
	6,56	6,08	6,41	6,17	5,87	6,02	6,28	6,62	تسهيلات الخزينة
	6,16	5,93	5,76	6,14	6,11	5,99	6,12	5,49	قروض التجهيز
	6,19	6,13	6,03	6,10	6,27	6,15	6,04	6,03	قروض العقار
	7,46	7,19	7,28	7,42	7,39	7,42	7,37	7,34	قروض الاستهلاك
									حسب الوحدات
	6,52	6,11	6,34	6,17	5,92	6,04	6,27	6,51	الشركات
	6,34	6,17	6,18	6,25	6,38	6,41	6,39	6,38	الخواص
	8,88	8,55	8,50	8,06	8,31	7,23	7,40	8,88	المقاولون الأفراد

جدول م 11.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاكية لمؤسسات الائتمان⁽¹⁾

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة	أبريل 2010 - مارس 2011	أبريل 2011 - مارس 2012	أبريل 2012 - مارس 2013	أبريل 2013 - مارس 2014	السعر
	14,26	14,14	14,19	14,30	المعدل الأقصى للفوائد الاتفاكية

(1) ختسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية للفترة الممتدة من أكتوبر 2006 إلى مارس 2007، على أساس أسعار الفائدة المطبقة على القروض الاستهلاكية في 2005، زائد 200 نقطة أساس. وابتداء من سنة 2007، تتم مراجعتها سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.

جدول م 1.8 المؤشرات الرئيسية النقدية

(بملايير الدرهم)

	2013												2012			
	2013	2012	2011	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير
المجموع م 1	2,7	4,3	6,8	628,9	618,3	617,9	619,5	625,5	618,7	621,8	600,5	595,3	595,3	596,2	596,2	612,2
المجموع م 2	3,6	4,9	7,2	749,3	738,5	737,7	737,8	743,3	735,7	737,6	716,0	709,5	709,5	709,3	707,6	723,5
المجموع م 3	3,1	4,5	6,4	1.023,2	1.000,0	1.005,9	1.006,0	1.012,7	1.010,2	1.004,8	980,5	971,4	968,0	971,8	962,8	992,2
مجمعات التوظيفات السائلة	1,3-	6,9	5,8	375,6	385,7	391,9	383,6	383,5	380,5	393,7	379,5	378,4	372,3	363,8	363,8	380,6
التداول الائتماني	4,7	3,4	9,4	171,4	173,4	174,2	171,8	173,7	168,9	167,0	164,5	163,3	163,1	161,9	163,1	163,6
الوحدات البنكية ذات الطابع النقدي ⁽¹⁾																
الوحدات تحت الطلب لدى البنوك	4,0	4,2	7,7	416,6	402,7	401,4	405,2	407,8	404,9	410,1	391,7	387,8	387,8	387,6	389,6	400,6
وحدات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	4,2	0,9-	0,2-	152,7	145,2	146,7	147,3	147,2	148,8	148,0	147,6	148,3	149,1	148,3	149,5	146,5
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	4,8	0,4-	7,3	61,7	53,4	54,5	56,1	56,8	62,8	58,4	58,5	54,9	53,1	57,3	51,6	58,8
الاحتياطيات الدولية الصافية	3,8	16,7-	10,7-	150,3	145,8	145,4	145,8	150,2	151,0	151,6	153,1	144,2	143,4	144,9	144,2	144,7
الديون الصافية على الإدارة المركزية	19,0	22,8	25,8	149,3	155,8	158,6	157,2	149,5	152,1	138,2	141,1	140,2	139,5	136,5	136,8	125,4
ديون على الإقتصاد	3,5	5,1	10,4	859,1	828,7	829,1	832,6	831,8	831,4	842,2	811,8	807,7	803,4	810,7	810,8	830,0
ديون مؤسسات الإيداع الأخرى	3,8	4,8	9,8	756,6	730,5	730,6	732,2	730,9	731,5	734,9	712,9	711,7	705,8	711,6	711,1	729,0
قروض بنكية	3,9	4,6	10,6	747,0	722,3	722,9	725,8	723,9	724,7	728,5	705,4	704,7	699,6	702,2	702,2	719,2
حساب الغرض الإقتصادي																
قروض العقار	4,8	6,1	10,2	230,5	231,0	229,7	230,8	230,2	228,3	228,8	227,7	226,4	224,4	224,7	219,5	220,0
تسهيلات الخزينة ⁽²⁾	5,6-	7,8	20,5	175,3	173,9	178,3	180,7	182,4	185,7	183,7	172,3	173,0	171,5	172,6	178,1	185,7
قروض للتجهيز	1,5	2,0-	4,1	140,1	138,4	136,6	135,4	134,9	134,4	138,1	135,3	135,9	134,9	137,1	137,1	138,0
قروض للاستهلاك	1,9	9,8	11,2	40,4	40,5	40,4	40,5	40,5	40,6	40,4	40,1	39,7	39,5	39,3	39,7	39,6
ديون مختلفة على الزبناء	16,4	2,3	5,8	117,0	97,2	95,8	97,7	96,1	95,9	98,4	92,1	91,8	92,1	92,9	92,4	100,5
ديون معلقة الأداء	23,8	8,7	9,5	43,7	41,4	42,1	40,8	39,8	39,7	39,1	37,7	37,9	37,3	35,6	35,4	35,3
حساب القطاع الإقتصادي																
مؤسسات مالية أخرى	19,3	3,2-	7,0	104,9	87,0	85,3	87,5	85,1	85,2	86,9	81,5	84,3	82,5	80,7	80,5	87,9
قطاع عمومي ⁽³⁾	7,6	24,4	31,9	44,3	43,3	43,0	42,4	45,2	46,5	46,1	41,7	41,6	42,0	41,7	41,2	41,2
قطاع خاص	1,3	4,7	10,1	597,8	592,1	594,5	595,9	593,6	593,0	595,5	582,1	578,9	575,1	579,8	580,5	590,1

(1) مجموع الودائع المفتوحة من طرف حائزي القبول لدى النظام البنكي باستثناء الودائع المغننة وودائع الضمان.

(2) بما فيها الحسابات البنكية.

(3) باستثناء الإدارة المركزية.

جدول م 2.8 المجمعات النقدية

(بملايير الدراهم)

	2013												2012			
	2013	2012	2011	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ملكو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	2012
			على أساس سنوي (%)													
التداول الائتماني⁽¹⁾	4,7	3,4	9,4	171,4	173,4	174,2	171,8	173,7	168,9	167,0	164,5	163,3	163,1	161,9	163,1	163,6
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	5,6	3,8	9,3	182,1	182,5	184,1	181,1	183,8	178,1	175,4	173,4	172,6	171,4	170,5	172,0	172,5
الموجودات لدى البنوك	20,9	11,1	7,7	10,7	9,1	9,9	9,3	10,1	9,3	8,4	8,9	9,3	8,3	8,6	9,0	8,9
النقد المكتوبة	2,0	4,7	5,8	457,6	444,9	443,7	447,7	451,7	449,9	454,8	436,1	432,0	432,2	434,3	432,2	448,5
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	3,9-	17,7-	14,0	1,8	2,4	2,8	3,0	3,3	3,6	4,2	4,0	4,2	3,6	3,0	2,8	1,9
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	4,0	4,2	7,7	416,6	402,7	401,4	405,2	407,8	404,9	410,1	391,7	387,8	387,8	387,6	389,6	400,6
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	14,9-	10,2	9,1-	39,2	39,8	39,6	39,5	40,6	41,3	40,5	40,3	40,1	40,8	43,7	39,7	46,0
المجموع م 1	2,7	4,3	6,8	628,9	618,3	617,9	619,5	625,5	618,7	621,8	600,5	595,3	595,3	596,2	595,2	612,2
التوظيفات تحت الطلب	8,1	8,2	9,5	120,3	120,2	119,8	118,3	117,8	116,9	115,9	115,5	114,8	114,2	113,1	112,3	111,4
الحسابات على الدفاتر لدى البنوك	8,1	8,2	9,5	120,3	120,2	119,8	118,3	117,8	116,9	115,9	115,5	114,8	114,2	113,1	112,3	111,4
المجموع م 2	3,6	4,9	7,2	749,3	738,5	737,7	737,8	743,3	735,7	737,6	716,0	710,1	709,5	709,3	707,6	723,5
أصول نقدية أخرى	2,0	3,5	4,5	273,9	261,5	268,1	268,1	269,4	274,5	267,2	264,4	261,2	258,4	262,5	255,2	268,7
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	4,2	0,9-	0,2-	152,7	145,2	146,7	147,3	147,2	148,8	148,0	147,6	149,1	148,3	149,5	143,6	146,5
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	4,8	0,4-	7,3	61,7	53,4	54,5	56,1	56,8	62,8	58,4	58,5	54,9	53,1	57,3	51,6	58,8
ودائع بإعادة الشراء	8,7-	17,1	26,2	23,1	23,0	25,2	24,4	23,6	24,1	23,5	23,3	23,4	23,0	22,5	24,9	25,3
اتفاقيات إعادة الشراء	38,8-	9,5-	42,8-	2,4	2,5	2,0	3,2	3,5	2,4	1,8	2,9	2,3	2,0	2,1	1,9	3,9
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	1,2-	28,5	48,5	29,3	31,1	33,4	31,3	32,6	31,5	31,0	28,0	28,0	27,7	26,7	29,2	29,6
ودائع لأجل لدى الخزينة	20,5	14,2-	-	3,5	3,4	3,4	3,3	3,2	2,7	2,6	2,8	2,3	3,1	3,1	2,9	2,9
ودائع أخرى ⁽²⁾	16,8-	289,5	77,4-	1,4	3,0	2,9	2,6	2,6	2,2	1,9	1,4	1,3	1,3	1,3	1,2	1,7
المجموع م 3	3,1	4,5	6,4	1.023,2	1.000,0	1.005,9	1.006,0	1.012,7	1.010,2	1.004,8	980,5	971,4	968,0	971,8	962,8	992,2

(1) التداول الائتماني = الأوراق والقطع النقدية المتداولة - الموجودات لدى البنوك.

(2) ودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك.

(3) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.

جدول م 3.8 مجتمعات التوظيفات السائلة

(بملايير الدراهم)

	2013												2012			
	2013	2012	2011	جانفي	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليوز	غشت	سنتمبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	على أساس سنوي (%)
مجمع التوظيفات السائلة 1	4,0-	11,1	8,2	234,5	246,9	253,8	247,1	248,2	245,6	257,8	244,9	241,8	241,1	239,3	232,5	244,4
أدبيات الخزينة القابلة للتداول	2,8-	10,1	8,1	229,5	241,4	247,7	240,6	241,4	238,1	250,3	236,4	232,8	232,6	230,6	224,6	236,1
مؤسسات مالية أخرى	2,7-	9,8	8,5	228,6	239,1	246,4	233,6	233,8	231,4	244,6	234,4	232,2	231,7	229,4	223,7	234,9
مؤسسات غير مالية	20,9-	161,2	59,7-	1,0	2,3	1,3	7,1	7,5	6,6	5,7	2,0	0,6	0,8	1,3	0,9	1,2
سندات شركات التمويل	58,7-	67,1	9,2	2,4	3,0	3,7	3,8	4,3	5,0	4,9	5,9	6,2	6,0	5,4	5,7	5,9
مؤسسات مالية أخرى	58,7-	67,1	9,2	2,4	3,0	3,7	3,8	4,3	5,0	4,9	5,9	6,2	6,0	5,4	5,7	5,9
أوراق الخزينة	20,6	0,4	54,4	1,7	1,6	1,3	1,6	1,5	1,5	1,5	1,5	1,7	1,5	2,1	1,3	1,4
مؤسسات مالية أخرى	17,5	0,3-	54,4	1,6	1,5	1,3	1,6	1,5	1,5	1,5	1,5	1,6	1,4	2,1	1,3	1,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	15,4-	72,6	22,1-	0,8	0,9	1,1	1,0	1,0	1,0	1,2	1,1	1,2	1,1	1,1	0,9	1,0
مؤسسات مالية أخرى	18,4-	55,4	1,6-	0,4	0,5	0,6	0,6	0,5	0,5	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,4	0,5
مؤسسات غير مالية	10,7	31,1	53,6-	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,2
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	25,5-	200,3	6,7-	0,2	0,2	0,3	0,3	0,2	0,2	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
مجمع التوظيفات السائلة 2	4,4	3,3	6,1	114,9	112,4	111,9	111,1	110,2	109,6	110,4	108,8	109,7	111,6	109,2	106,0	110,0
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض	4,4	3,3	6,1	114,9	112,4	111,9	111,1	110,2	109,6	110,4	108,8	109,7	111,6	109,2	106,0	110,0
مؤسسات مالية أخرى	0,9	6,4	7,4	78,9	77,2	76,9	76,1	75,6	74,9	75,5	74,8	75,9	78,1	77,2	74,2	78,2
مؤسسات غير مالية	2,1,2	12,1-	2,2	22,8	22,4	22,3	22,1	22,0	21,9	22,0	21,6	21,7	21,3	19,9	19,7	18,8
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	1,7	12,1	5,5	13,1	12,9	12,8	12,8	12,7	12,8	12,8	12,4	12,2	12,2	12,1	12,1	12,9
مجمع التوظيفات السائلة 3	0,0	11,4-	10,4-	26,2	26,4	26,2	25,4	25,0	25,3	25,5	25,8	25,3	25,7	23,8	25,4	26,2
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم والأقسام وسندات الاقتراض معا	0,0	11,4-	10,4-	26,2	26,4	26,2	25,4	25,0	25,3	25,5	25,8	25,3	25,7	23,8	25,4	26,2
مؤسسات مالية أخرى	0,5-	9,2-	7,6-	22,7	22,9	22,8	22,0	21,7	22,0	22,2	22,4	22,0	22,4	20,6	22,2	22,9
مؤسسات غير مالية	1,0	33,0-	43,7-	0,7	0,7	0,7	0,7	0,6	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,6	0,6	0,7
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	3,7	21,6-	14,3-	2,8	2,8	2,8	2,7	2,6	2,7	2,7	2,7	2,7	2,6	2,6	2,6	2,7
مجمع التوظيفات السائلة	1,3-	6,9	5,8	375,6	385,7	391,9	383,6	383,5	380,5	393,7	379,5	376,9	378,4	372,3	363,8	380,6

جدول م 4.8 مقابلات المجمع م3

(بملايير الدراهم)

	2013												2012			
	2013	2012	2011	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	حلي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
ديون للاقتصاد	3,5	5,1	10,4	859,1	828,7	829,1	832,6	831,8	831,4	842,2	811,8	807,7	803,4	810,7	810,8	830,0
بنك المغرب	10,6	23,4-	9,3	0,9	0,8	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8
مؤسسات الإيداع الأخرى	3,5	5,1	10,4	858,2	827,9	828,3	831,8	831,0	830,5	841,3	811,0	806,9	802,6	809,9	810,0	829,2
الديون الصافية على الإدارة المركزية	19,0	22,8	25,8	149,3	155,8	158,6	157,2	149,5	152,1	138,2	141,1	140,2	139,5	136,5	136,8	125,4
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	76,8	79,4-	37,1-	0,8	-0,2	0,7	0,6	0,7	2,5	1,7	1,8	1,0	1,8	1,1	2,2	0,5
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	18,8	25,0	28,6	148,5	156,0	157,9	156,6	148,8	149,6	136,5	139,3	137,7	137,7	135,4	134,7	124,9
الاحتياطيات الدولية الصافية	3,8	16,7-	10,7-	150,3	145,8	145,4	145,8	150,2	151,0	151,6	153,1	144,2	143,4	144,9	144,2	144,7
موارد ذات طابع غير نقدي	2,0	7,0	10,5	157,5	157,3	156,8	157,0	156,6	154,3	152,7	151,9	151,7	152,9	155,1	158,2	154,4
رأسمال واحتياطيات بنك المغرب	5,6	9,8	4,9	120,8	120,6	120,3	118,0	117,8	116,1	113,6	115,8	115,1	114,9	116,5	117,5	114,4
مؤسسات الإيداع الأخرى	11,7-	4,5	4,1	16,3	16,3	16,7	16,5	16,8	16,1	15,3	16,5	16,7	17,4	18,5	18,5	18,4
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع	8,9	10,9	5,0	104,5	104,3	103,5	101,5	101,0	99,9	98,3	99,3	98,5	97,5	98,0	99,1	95,9
الودائع المستثناة من المجمع م3	8,2-	0,4-	28,2	36,7	36,7	36,5	39,0	38,8	38,2	39,1	36,1	36,6	38,0	38,6	40,7	40,0
اقتراضات	5,1-	8,1	18,1	7,1	8,8	7,5	9,2	7,8	7,5	8,2	6,3	5,8	6,1	6,7	6,8	7,5
سندات عدا الأسهم المستثناة من المجمع م3	7,1	2,0	24,6-	8,3	7,3	7,4	7,3	8,2	7,2	7,6	8,6	7,4	8,1	7,2	7,4	7,7
موارد أخرى	14,1-	3,5-	67,3	21,0	20,3	21,3	22,3	22,6	23,2	22,9	20,9	23,1	23,4	24,4	26,2	24,5
مقابلات أخرى للمجمع م3	6,2-	6,0	21,4	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
مقابلات الودائع لدى الخزينة	52,6-	67,1	11,6-	22,0	27,1	29,5	27,3	37,8	30,0	25,5	26,3	31,0	34,6	34,9	29,2	46,4
بنود صافية أخرى (1)	12,8-	8,4	8,2-	42,6	43,2	43,0	42,8	43,7	44,0	43,2	43,1	42,3	43,9	46,7	42,7	48,9
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير المقيمين	743,2-	-115,6	23,4-	12,0-	6,2-	5,6-	7,7-	4,6-	6,8-	9,7-	8,9-	6,6-	5,6-	9,0-	7,4-	1,9
مخصصات من حقوق السحب الخاصة والالتزامات الأخرى	168,4-	56,1	64,3-	1,8-	3,1-	1,0-	0,9-	5,6	0,4-	1,0-	0,9-	2,2	3,4	4,1	0,8	2,7
أصول خارجية أخرى لبنك المغرب (2)	3,4-	1,5-	2,5	7,1	7,1	7,2	7,2	7,2	7,2	7,2	7,2	7,2	7,3	7,3	7,2	7,3
مجموع المقابلات	0,6-	7,7-	2,5	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3
	3,1	4,5	6,4	1.023,2	1.000,0	1.005,9	1.006,0	1.012,7	1.010,2	1.004,8	980,5	971,4	968,0	971,8	962,8	992,2

(1) تتكون من تعديلات التجميع والوزن الصافي للعناصر المختلفة

(2) موجودات والتزامات خارجية لبنك المغرب مستثناة من الاحتياطيات الدولية الصافية

(3) موجودات المقابلات = صافي الاحتياطيات الدولية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + الديون على الاقتصاد - الموارد غير النقدية + مقابلات أخرى للمجمع م3

جدول م 5.8 الاحتياليات الدولية الصافية

(بملايير الدراهم)

	2013												2012	
	2013												2012	
	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	2013	2012
الاحتياليات الدولية الصافية (1)	144,2	144,9	143,4	144,2	153,1	151,0	150,2	145,8	145,4	145,8	150,3	145,8	107,-	167,-
الاحتياليات الرسمية الدولية (2)	147,8	148,0	146,9	147,4	156,4	157,0	155,6	149,8	150,8	150,9	156,9	150,9	103,-	165,-
الذهب النقدي	9,8	9,6	9,8	8,9	8,5	7,3	8,3	7,8	7,8	7,3	6,9	6,9	3,9	30,2-
العملات الأجنبية	2,8	2,3	2,1	1,9	2,3	2,2	10,0	2,7	4,2	2,4	2,1	2,4	30,9-	16,2-
الودائع والسندات المدرجة في الاحتياليات الدولية (3)	131,0	131,9	130,7	132,5	141,4	143,4	142,2	135,2	134,9	137,2	143,9	137,2	11,0-	10,0
الوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	2,3	1,6-
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	3,3	3,4	3,3	3,3	3,3	3,3	3,3	3,1	3,1	3,1	3,1	3,1	30,6-	16,0-
التزامات أجنبية قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية	3,6	3,2	3,5	3,2	3,3	5,4	5,3	4,0	5,4	5,1	6,7	5,1	1,9-	112,3
أصول أجنبية أخرى	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	7,7-	0,6-
التزامات أجنبية أخرى	7,3	7,3	7,3	7,2	7,2	7,2	7,2	7,2	7,2	7,1	7,1	7,1	1,5-	3,4-
مخصصات من حقوق السحب الخاصة	7,3	7,2	7,3	7,2	7,2	7,2	7,2	7,1	7,1	7,1	7,0	7,1	1,6-	3,2-
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير المقيمين	2,7	4,1	3,4	2,2	0,9-	1,0-	5,6	0,9-	1,0-	3,1-	1,8-	3,1-	64,3-	168,4-
ديون على غير المقيمين	28,1	28,8	28,8	28,6	27,3	27,8	31,7	26,0	26,3	25,9	28,0	25,9	20,5	0,1-
موجودات بالعملة الأجنبية	0,7	0,4	0,5	0,6	0,5	1,2	1,2	0,7	0,6	0,5	0,7	0,5	0,3	11,0
ودائع	9,6	9,1	9,2	9,9	8,3	8,5	11,8	9,0	9,9	9,4	9,1	9,4	41,2	5,2-
قروض	2,8	4,0	3,4	2,8	2,7	2,3	2,3	2,7	2,1	2,1	4,0	2,1	48,7-	43,7
سندات ما عدا الأسهم	2,5	2,5	2,9	2,7	3,0	2,9	2,9	0,2	0,2	0,2	0,5	0,2	3,4-	80,7-
أسهم وسندات مساهمة أخرى	12,4	12,6	12,6	12,5	12,6	13,1	13,2	13,3	13,2	13,6	13,6	13,6	16,6	9,3
ديون أخرى	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,3	0,2	0,2	0,2	0,1	0,2	59,7-	5,3-
التزامات إزاء غير المقيمين	25,4	24,7	25,4	26,4	28,2	28,9	28,8	26,9	27,4	28,9	29,9	28,9	44,7	17,6
ودائع	21,4	20,9	21,5	22,8	24,6	24,9	21,8	22,7	23,2	22,4	23,5	22,4	5,3-	9,6
قروض (4)	1,4	1,0	1,1	1,1	1,1	1,3	1,5	1,6	1,5	1,6	1,4	1,6	6,6-	1,7
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	1,2	1,4	1,4	1,1	1,1	1,2	1,1	1,1	1,1	1,0	1,2	1,0	334,8	4,3
التزامات أخرى	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,5	1,7	1,5	1,6	3,9	3,8	3,9	2460,1	165,5

(1) موجودات الاحتياليات الرسمية ناقص التزامات بنك المغرب القصيرة الأمد تجاه غير المقيمين
(2) الموجودات الخارجية المتاحة قولا لبنك المغرب وقت مراقبته الفعلية
(3) ابتداء من شهر ماي 2012، قام البنك بتوظيفات لدى البنوك المقيمة بالعملة الأجنبية، وتم استثناء مبلغ هذه التوظيفات من الاحتياليات الرسمية
(4) الاقتراضات المالية والديون التبادلية

جدول م 6.8 الديون الصافية على الإدارة المركزية

	2013												2012			
	2013	2012	2011	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	19,0	22,8	25,8	149,3	155,8	158,6	157,2	149,5	152,1	138,2	141,1	140,2	139,5	136,5	136,8	125,4
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	76,8	79,4-	37,1-	0,8	-0,2	0,7	0,6	0,7	2,5	1,7	1,8	1,0	1,8	1,1	2,2	0,5
ديون قروض غيرها ⁽¹⁾	9,9	12,0-	25,5-	5,4	5,2	5,2	5,2	4,9	4,9	4,9	4,7	4,7	4,7	4,9	4,9	4,9
التزامات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	9,5-	10,1-	4,4-	4,4	4,4	4,4	4,4	4,4	4,5	4,4	4,4	4,4	4,4	4,9	4,9	4,9
الحساب الجاري للخرزينة العمومية	7781,1	90,6-	92,7-	1,0	0,7	0,7	0,7	0,5	0,5	0,5	0,2	0,2	0,2	0,0	0,0	0,0
التزامات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	3,1	32,4	15,2-	4,6	5,3	4,4	4,5	4,2	2,5	3,2	2,8	3,6	2,9	3,8	2,7	4,5
التزامات الحساب الجاري للخرزينة العمومية	56,6-	9,2	45,0-	0,3	0,2	0,5	0,6	1,1	0,6	0,9	0,6	1,0	0,9	1,6	0,9	0,6
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	22,9-	45,0	2,9-	2,2	4,2	2,9	2,9	2,1	0,9	1,3	1,1	1,5	0,8	0,9	0,7	2,9
ديون قروض سندات الخزينة	18,8	25,0	28,6	148,5	156,0	157,9	156,6	148,8	149,6	136,5	139,3	139,1	137,7	135,4	134,7	124,9
ديون قروض سندات الخزينة	19,9	22,8	21,2	164,1	168,9	171,1	169,3	161,2	161,3	149,9	152,9	150,2	148,1	146,4	145,9	136,9
البنوك	2,1	10,8	2,9	25,4	23,5	23,7	23,7	22,9	23,5	24,1	24,3	23,6	25,0	26,6	24,4	24,8
سندات الخزينة	25,7	24,8	31,8	133,6	140,1	142,1	140,4	134,1	133,8	121,7	125,9	124,2	120,5	116,4	117,4	106,2
البنوك	22,9	24,0	30,0	115,7	123,2	125,0	121,4	115,4	112,7	101,8	105,8	107,8	106,0	102,9	105,5	94,2
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	47,9	31,6	49,5	17,8	17,0	17,1	18,9	18,7	21,1	19,9	20,1	16,4	14,6	13,5	11,9	12,1
ديون أخرى	10,9-	46,0	29,6-	5,2	5,3	5,2	5,2	4,2	4,1	4,1	2,8	2,5	2,5	3,4	4,1	5,8
التزامات ⁽²⁾	30,9	3,0	19,0-	15,6	13,0	13,2	12,7	12,4	11,7	13,4	13,7	11,1	10,4	11,0	11,3	11,9
مقابلات الودائع لدى الخزينة	12,8-	8,4	8,2-	42,6	43,2	43,0	42,8	43,7	44,0	43,2	43,1	42,3	43,9	46,7	42,7	48,9

(1) مبالغ مستحقة للدولة، لا سيما برسم الدفعة الخاصة بالخرزينة على النتائج والخرزينة على القيمة الحافظة التقابلية للاسترداد.
(2) مكونة أساسا من الأموال المستحقة للدولة، وكذا من الصناديق المخصصة للضمان التي تهدف إلى ضمان القروض المؤتمنة.

جدول م 7.8 ديون على الاقتصاد

(بملايير الدرهم)

	2013												2012			
	2013	2012	2011	على أساس سنوي (%)	ديجنبر	نوفمبر	أكتوبر	سنتمبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير
ديون على الاقتصاد	3,5	5,1	10,4	859,1	828,7	829,1	832,6	831,8	831,4	842,2	811,8	807,7	803,4	810,7	810,8	830,0
ديون مستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	3,5	5,1	10,4	858,2	827,9	828,3	831,8	831,0	830,5	841,3	811,0	806,9	802,6	809,9	810,0	829,2
قروض مؤسسات الإيداع الأخرى	3,8	4,8	9,8	756,6	730,5	730,6	732,2	730,9	731,5	734,9	712,9	711,7	705,8	711,6	711,1	729,0
قروض بنكية	3,9	4,6	10,6	747,0	722,3	722,9	725,8	723,9	724,7	728,5	705,4	704,7	699,6	702,2	702,2	719,2
حسب الغرض الاقتصادي																
تسهيلات الخزينة ⁽¹⁾	5,6-	7,8	20,5	175,3	173,9	178,3	180,7	182,4	185,7	183,7	172,3	173,0	171,5	172,6	178,1	185,7
قروض التجهيز	1,5	2,0-	4,1	140,1	138,4	136,6	135,4	134,9	134,4	138,1	135,3	135,9	134,9	137,1	137,1	138,0
قروض العقار	4,8	6,1	10,2	230,5	231,0	229,7	230,8	230,2	228,3	228,8	227,7	226,4	224,4	224,7	219,5	220,0
قروض السكن	6,3	9,8	10,7	160,1	160,8	159,8	159,4	158,5	157,9	157,5	156,3	154,7	153,8	152,7	151,4	150,6
قروض مقدمة للمتعثرين العقاريين	0,6	0,3-	6,8	68,6	67,7	67,1	68,8	69,5	68,1	69,0	69,0	69,8	68,9	70,5	65,5	68,1
قروض الاستهلاك	1,9	9,8	11,2	40,4	40,5	40,4	40,5	40,5	40,6	40,4	40,1	39,7	39,5	39,3	39,7	39,6
ديون مختلفة على الزبناء	16,4	2,3	5,8	117,0	97,2	95,8	97,7	96,1	95,9	98,4	92,1	91,8	92,1	92,9	92,4	100,5
ديون معلقة الأداء	23,8	8,7	9,5	43,7	41,4	42,1	40,8	39,8	39,7	39,1	37,7	37,9	37,3	35,6	35,4	35,3
حسب القطاع الاقتصادي																
شركات مالية أخرى	19,3	3,2-	7,0	104,9	87,0	85,3	87,5	85,1	85,2	86,9	81,5	84,3	82,5	80,7	80,5	87,9
القطاع العام	7,6	24,4	31,9	44,3	43,3	43,0	42,4	45,2	46,5	46,1	41,7	41,6	42,0	41,7	41,2	41,2
إدارات محلية	6,4	10,8	7,0	12,3	12,0	11,8	11,8	11,7	11,7	11,4	11,5	11,5	11,5	11,6	11,7	11,6
شركات غير مالية عمومية	8,1	30,7	47,8	32,0	31,2	31,2	30,6	33,6	34,8	34,7	30,3	30,1	30,5	30,1	29,5	29,6
القطاع الخاص	1,3	4,7	10,1	597,8	592,1	594,5	595,9	593,6	593,0	595,5	582,1	578,9	575,1	579,8	580,5	590,1
شركات غير مالية خصوصية	3,5-	3,6	12,8	334,1	333,4	337,3	340,2	337,9	338,2	341,5	331,0	329,5	328,0	334,6	337,2	346,1
قطاعات مقيمة أخرى	8,1	6,4	6,4	263,7	258,6	257,2	255,8	255,7	254,8	253,9	251,1	249,4	247,1	245,2	243,3	244,1
سندات	0,8	1,1	33,8	79,1	76,0	76,0	77,5	77,7	78,0	84,8	77,9	75,1	75,2	77,3	77,5	78,5
سندات باستثناء الأسهم	5,1-	27,0	46,0	21,1	22,6	23,0	24,5	24,8	25,3	25,8	23,7	23,0	21,6	24,3	24,2	22,3
البنوك	6,2-	97,4	0,6-	10,3	10,9	11,6	12,5	13,2	13,8	13,6	12,3	12,1	10,6	12,4	12,9	11,0
مؤسسات التمويل الجماعي النقدية	4,1-	5,7-	86,6	10,8	11,7	11,3	12,0	11,6	11,5	12,2	11,4	11,0	11,0	11,9	11,3	11,3
أسهم وسندات مساهمة أخرى	3,1	6,5-	30,6	58,0	53,3	53,0	53,0	52,9	52,6	59,0	54,2	52,1	53,6	53,0	53,3	56,3
البنوك	3,0	5,0-	28,4	57,9	53,3	52,9	52,9	52,8	52,5	58,9	54,2	52,1	53,5	52,9	53,2	56,2
غيرها ⁽²⁾	3,9	38,5	31,0-	22,5	21,5	21,6	22,0	22,4	21,1	21,6	20,2	20,1	21,6	21,0	21,4	21,7
ديون مستحقة لبنك المغرب	10,6	23,4-	9,3	0,9	0,8	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8
قروض	2,0	12,4-	10,8	0,7	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6

(1) بما فيها الحسابات المدينة.

(2) تتكون أساسا من مقابل الودائع لدى البريد بنك.

جدول م 8.8 التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي⁽¹⁾

بملايير الدراهم	2013		2013												2012	
	2013	2012	على أساس سنوي (%)	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	
	3,9	4,6	10,6	747,0	722,3	722,9	725,8	723,9	724,7	728,5	705,4	704,7	699,6	702,2	702,2	719,2
القروض البنكية	5,6-	7,8	20,5	175,3	173,9	178,3	180,7	182,4	185,7	183,7	172,3	173,0	171,5	172,6	178,1	185,7
الحسابات المدينة وتسهيلات الخزينة	122,7	23,0-	33,8	3,9	3,2	3,3	3,4	3,1	3,8	2,7	2,3	4,0	2,5	2,8	2,1	1,8
شركات مالية أخرى	4,3	35,3	355,2	7,8	7,6	7,8	7,3	9,8	9,9	9,9	8,9	8,9	9,0	8,4	7,7	7,5
شركات غير مالية أخرى	10,7-	7,5	15,6	142,6	145,0	149,8	153,2	152,6	154,9	153,9	144,3	144,4	144,4	146,4	153,0	159,7
شركات غير مالية خاصة	26,9	6,8	35,2	20,6	17,7	16,9	16,3	16,4	16,6	16,7	16,2	15,1	15,0	14,5	14,8	16,2
الأسر	1,5	2,0-	4,1	140,1	138,4	136,6	135,4	134,9	134,4	138,1	135,3	135,9	134,9	137,1	137,1	138,0
القروض للتجهيز	6,4	10,8	7,0	12,3	12,0	11,8	11,8	11,7	11,7	11,4	11,5	11,5	11,5	11,6	11,7	11,6
الإدارات المحلية	1,8	29,4	95,4	18,8	20,0	19,7	19,1	19,1	20,1	20,8	17,3	17,6	17,5	18,1	18,3	18,4
شركات مالية عمومية	0,9-	7,3-	1,7-	96,4	96,8	95,5	95,2	94,4	92,9	96,6	97,7	96,0	95,4	96,9	96,4	97,2
شركات غير مالية خاصة	4,8	6,1	10,2	230,5	231,0	229,7	230,8	230,2	228,3	228,8	227,7	226,4	224,4	224,7	219,5	220,0
القروض للعقار⁽²⁾	7,4	7,3	24,2	63,8	61,7	61,1	62,7	62,5	60,9	61,1	61,0	60,9	59,6	60,6	58,1	59,4
شركات غير مالية خاصة	3,7	5,7	5,2	166,7	169,2	168,7	168,1	167,9	167,3	167,8	166,7	165,8	164,9	164,2	161,5	160,8
الأسر	5,1	7,0	8,5	142,9	143,4	142,7	142,4	141,7	141,3	141,2	140,2	138,9	138,3	137,5	136,7	136,0
القروض للسكن	3,2-	0,9-	9,9-	23,0	24,0	24,0	24,0	24,6	24,4	25,1	25,2	25,4	25,3	25,5	23,7	23,8
القروض الممنوحة للمتعثرين للعقاريين	1,9	9,8	11,2	40,4	40,5	40,4	40,5	40,5	40,6	40,4	40,1	39,7	39,5	39,3	39,7	39,6
القروض للاستهلاك	16,4	2,3	5,8	117,0	97,2	95,8	97,7	96,1	95,9	98,4	92,1	91,8	92,1	92,9	92,4	100,5
ديون مختلفة على الزبناء	17,2	2,5-	6,4	100,5	83,4	81,6	83,6	81,5	80,9	83,7	78,8	79,9	79,6	77,4	78,0	85,8
شركات مالية أخرى	38,3	25,4	59,2-	5,5	3,7	3,8	4,3	4,9	4,8	4,2	4,2	3,8	4,3	3,9	3,8	4,0
شركات مالية عمومية	16,9-	27,1	204,8	7,2	6,4	6,7	6,2	6,1	6,5	6,9	5,9	6,0	6,2	9,6	8,6	8,7
شركات غير مالية خاصة	23,8	8,7	9,5	43,7	41,4	42,1	40,8	39,8	39,7	39,1	37,7	37,9	37,3	35,6	35,4	35,3
ديون معالمة الأداء	18,4	28,6-	15,9	0,5	0,5	0,4	0,5	0,5	0,5	0,5	0,4	0,4	0,4	0,5	0,4	0,4
شركات مالية أخرى	14,8	14,5	32,3	23,4	22,8	23,6	22,3	21,7	22,3	22,4	21,5	21,5	21,7	20,6	20,5	20,4
شركات غير مالية أخرى	36,4	3,4	9,0-	19,8	18,2	18,1	18,0	17,5	16,9	16,3	15,8	16,0	15,2	14,7	14,6	14,5
الأسر																

(1) قد تلاحظ بعض الفوارق بين مجموع بعض أصناف القروض وتوزيعها حسب القطاعات المؤسسية، وتعود هذه الفوارق إلى غياب معلومات مفصلة كافية حول القروض الممنوحة من طرف البنوك لعائدة الشركات غير المالية العمومية والهيئات التابعة للإدارة المركزية.

(2) ابتداء من 2007، عرف نوع قروض الإقراض العقاري زيادة في حده، نتيجة، جزئياً، لعمليات إعادة التصنيف التي قامت بها البنوك بطلب من بنك المغرب بغية إدراج التسهيلات الممنوحة للمتعثرين للعقاريين ضمن القروض للاعاش بعد أن كانت مدرجة ضمن تسهيلات الخزينة.

جدول م 9.8 وضعية الشركات المالية الآخري تجاه الإدارة المركزية

(بملايير الدرهم)

	2013			2012			2011		2010					
	2013	ديجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	ديجنبر	يونيو	ديجنبر	ديجنبر					
ديون الشركات المالية الآخري على الإدارة المركزية	10,9	118,5	109,4	114,5	107,0	106,8	98,7	101,5	87,2	89,7				
السندات الصادرة عن الإدارة المركزية والتي في حوزة الشركات المالية الآخري	11,0	14,7	4,1	115,5	106,6	111,1	103,8	104,0	96,1	97,9	98,1	90,7	84,9	87,1
صندوق الإيداع والتدبير	14,8	5,9	7,5	30,9	28,6	28,5	28,3	26,9	26,6	25,6	24,8	25,4	24,6	23,6
مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	9,0	17,6	2,8	83,4	77,2	81,8	75,2	76,5	68,9	72,2	73,1	65,1	60,1	63,3
مؤسسات التوظيف الجماعي السندية	8,2	15,9	-	78,9	72,6	77,0	70,9	72,9	65,2	69,2	69,8	62,9	-	-
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض	43,3	14,8	-	3,1	2,8	2,5	2,5	2,2	2,1	2,2	2,2	1,9	-	-
ديون أخرى	7,6	-14,4	28,1	3,0	2,8	3,4	3,2	2,8	2,6	2,6	3,3	3,3	2,4	2,5
التزامات الشركات المالية الآخري على الإدارة المركزية	18,7	8,1	-59,1	6,1	4,7	5,3	4,8	5,2	5,5	5,1	4,4	4,8	12,1	11,7
ودائع لدى صندوق الإيداع والتدبير	32,7	7,2	-61,9	3,0	2,5	2,9	2,3	2,3	2,7	2,7	2,1	2,1	6,0	5,6

جدول م 10.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الأسر

(بملايير الدراهم)

	2013		2012		2011		2010	
	2013	2012	2013	2012	2011	2010	2010	2010
ديون الشركات المالية الأخرى على الأسر	0,8	3,8	53,3	52,2	51,4	48,9	48,1	48,1
الديون الممنوحة من طرف شركات التمويل	0,4	4,2	48,3	47,4	46,7	43,9	43,2	43,2
القروض للاستهلاك	0,5	5,0-	30,8	30,6	31,9	32,2	31,9	31,6
القروض الإيجارية	1,1	55,2	9,4	8,7	6,7	6,1	5,0	4,3
الديون الممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى	6,0	0,6	5,0	4,6	4,6	4,6	4,8	4,8
القروض الموجهة للقروض الصغرى	9,3	0,8	4,4	4,0	3,9	4,0	4,0	3,9
القروض للسكن	7,1-	23,5-	0,3	0,3	0,4	0,4	0,5	0,5
التزامات الشركات المالية الأخرى على الأسر	11,3	13,7	33,7	29,8	27,5	27,4	25,8	25,8
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	1,6	5,5	15,8	15,3	15,2	15,6	15,0	15,0
مؤسسات التوظيف الجماعي السكنية	1,7	12,1	12,8	12,1	11,7	11,6	10,9	10,9
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم	1,2-	19,6-	1,8	2,0	2,1	2,3	2,6	2,8
مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الأقتراض	14,7	25,6-	0,9	1,0	1,1	1,3	1,2	1,2
مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	25,5-	200,3	0,3	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1
التزامات أخرى	21,3	23,5	17,9	14,5	13,1	12,4	11,8	10,8
ودائع الضمان لدى شركات التمويل	3,2	100,1	4,5	4,0	2,7	2,2	1,4	0,7
الودائع المعقّدة لدى صندوق الإيداع والتدبير ⁽¹⁾	29,9	10,7	11,7	9,3	8,9	8,7	8,9	8,8

(1) تتكون بالخصوص من أموال الغير المودعة من طرف المودعين والمؤمن وكذا الودائع برسوم الأمانات

جدول م 11.8 وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2013				2012				2011	
2013	2012	2011	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	
0,5	0,5	103,4	98,2	95,7	96,0	96,3	97,7	97,6	97,2	93,6	97,2	ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة
1,2	2,7	65,6	65,9	64,7	66,2	65,1	65,1	64,0	65,9	61,0	63,4	القروض
0,3	7,3	49,4	48,4	46,6	47,8	48,2	48,2	46,5	47,1	45,2	45,0	شركات التمويل
3,6-	70,8	5,8	4,6	4,0	4,4	5,1	4,8	4,2	4,3	3,5	2,8	قروض تحصيل الديون
0,4	2,0	39,9	40,5	39,3	40,0	39,9	40,4	39,5	40,0	39,0	39,6	القروض الإيجارية
2,4-	11,6-	12,4	13,3	14,2	14,9	13,6	13,6	14,2	15,5	12,8	15,4	البنوك الحرة
3,3	34,7-	7,7	8,1	8,6	9,3	7,8	7,9	8,3	9,6	9,3	12,0	تسهيلات الخزينة
11,8-	108,5	4,2	3,9	4,2	4,2	4,4	4,5	4,6	4,6	2,2	2,1	قروض التجهيز
30,0	6,0	3,8	4,2	3,8	3,6	3,3	3,2	3,2	3,3	3,1	3,0	صندوق الإيداع والتدبير
21,4	3,9-	2,2	2,7	2,6	2,5	2,3	2,2	2,2	2,5	2,3	2,3	تسهيلات الخزينة
49,4	36,4	1,5	1,5	1,2	1,0	1,0	1,0	1,0	0,8	0,7	0,7	قروض التجهيز
1,0-	3,4-	37,8	32,3	31,1	29,8	31,2	32,6	33,6	31,3	32,5	33,8	السندات التي في حوزة الشركات المالية الأخرى
0,7-	20,4	17,8	15,6	14,9	14,8	15,3	15,7	15,0	13,6	13,9	13,0	السندات باستثناء الأسهم
2,0	26,6	15,2	12,9	12,1	11,9	12,3	12,7	12,1	10,4	10,6	10,0	مؤسسات التوظيف الجماعي السنديّة
0,8	12,4	1,7	1,8	1,7	1,7	1,7	1,7	1,7	1,7	1,7	1,6	صندوق الإيداع والتدبير
1,3-	18,4-	20,0	16,7	16,2	15,1	15,8	16,9	18,6	17,7	18,7	20,8	الأسهم
5,5-	18,7-	9,6	8,7	7,6	7,7	8,3	9,2	9,3	9,9	10,7	11,3	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
11,8-	32,6-	1,6	1,4	1,2	0,9	1,2	1,5	1,5	1,8	2,2	2,3	مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم
36,7	3,1	6,0	5,7	5,1	4,8	4,9	4,2	4,6	4,6	4,3	4,1	وسندات الاقتراض
0,7-	19,7-	10,4	8,9	8,4	9,2	9,2	9,0	11,9	9,8	9,0	11,2	صندوق الإيداع والتدبير
5,6	20,8	9,9	8,9	8,4	8,7	8,6	8,4	11,3	9,1	8,4	10,6	ديون الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية العمومية
4,3	28,7-	8,3	7,2	6,7	7,1	7,2	6,9	9,7	7,8	7,3	9,7	السندات باستثناء الأسهم
17,2	9,0-	29,6	27,4	26,7	26,6	26,5	23,3	25,1	26,9	26,3	25,6	مؤسسات التوظيف الجماعي السنديّة
20,4	12,8-	25,5	23,7	23,0	22,9	22,2	19,7	21,2	23,4	22,6	22,6	التزامات الشركات المالية الأخرى على الشركات غير المالية الخاصة
21,2	12,1-	24,6	22,8	22,1	22,0	21,3	18,8	20,1	22,6	21,3	21,4	سندات مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية
0,2-	18,8	4,1	3,6	3,6	3,6	4,3	3,7	3,9	3,4	3,7	3,1	مؤسسات التوظيف الجماعي السنديّة
0,2-	18,8	4,1	3,6	3,6	3,6	4,3	3,7	3,9	3,4	3,7	3,1	التزامات أخرى
6,0-	15,1-	1,5	0,9	0,7	1,1	1,0	0,9	0,9	1,1	1,2	1,1	الودائع
24,6	78,3	0,3	0,4	0,2	0,1	0,1	0,3	0,3	0,4	0,2	0,2	حسابات تحصيل الديون لدى شركات التمويل
15,4	49,0	1,8	1,8	1,5	1,2	2,4	1,5	1,8	1,6	1,4	1,0	ودائع ضمان شركات التمويل
												الودائع بالعملة لدى البنوك الحرة

جدول م 12.8 حساب الذمة المالية للشركات المالية الأخرى

(بملايير الدراهم)

على أساس سنوي (%)			2013				2012				2011		
2013	2012	2011	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر	شتنبر	يونيو	مارس	دجنبر		
شركات التمويل													
الأصول													
0,4-	7,3	7,0	105,3	103,2	105,5	104,4	105,7	103,5	103,0	99,3	98,4	الديون على مؤسسات الإيداع	
20,5-	119,1	14,1-	1,7	1,1	2,0	1,9	2,2	2,5	1,1	1,0	1,0	القروض	
-	5,7	7,6	97,6	95,7	97,3	97,0	97,5	94,7	96,3	92,6	92,3	السندات	
1,2-	93,8	33,8-	0,8	1,4	1,0	0,6	0,8	0,8	0,5	0,4	0,4	الديون على غير المقيمين	
28,8	7,2	115,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	الأصول المستعقبة	
1,8-	5,2	8,2	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	1,4	أصول أخرى	
0,2	11,0	3,6	3,6	3,5	3,6	3,3	3,6	4,1	3,7	3,8	3,2		
0,4-	7,3	7,0	105,3	103,2	105,5	104,4	105,7	103,5	103,0	99,3	98,4	الخصوم	
8,8	0,0	5,7	56,9	50,9	53,0	49,9	52,3	49,6	50,4	52,0	52,3	اقتراضات لدى مؤسسات الإيداع	
1,0-	54,7	10,3-	6,5	6,7	7,0	6,5	6,5	6,1	5,1	5,0	4,2	الودائع	
23,8-	24,3	34,7	17,5	19,1	20,9	21,8	22,9	22,4	22,2	18,6	18,4	سندات باستثناء الأصول	
13,9	11,1	13,4	1,9	2,1	1,8	1,7	1,7	1,8	1,6	1,6	1,5	التزامات تجاه الإدارة المركزية ⁽¹⁾	
44,8-	14,2-	60,9-	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	التزامات تجاه غير المقيمين	
6,0	2,7	5,3	10,7	10,4	10,1	10,5	10,1	9,6	9,3	10,0	9,8	أصول وسندات غير مساهمة أخرى	
2,4-	-	8,6-	11,7	13,9	12,6	13,9	12,0	13,7	14,3	12,1	12,0	خصوم أخرى	
جمعيات القروض الصغرى													
الأصول													
5,3	7,2-	2,0	5,9	6,0	5,9	5,7	5,6	5,9	5,9	5,9	6,1	العملة والودائع	
17,8	50,5-	16,5	0,7	0,7	0,7	0,5	0,6	0,9	0,9	1,0	1,1	القروض	
6,0	0,6	3,5-	4,9	5,0	4,9	4,7	4,6	4,6	4,6	4,6	4,6	الأصول الثابتة	
39,4	31,9	1,5-	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	أصول أخرى	
51,8-	28,8	143,4	0,1	0,1	0,1	0,4	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2		
5,3	7,2-	2,0	5,9	6,0	5,9	5,7	5,6	5,9	5,9	5,9	6,1	الخصوم	
6,4-	13,6-	2,9-	0,5	0,4	0,4	0,6	0,5	0,6	0,6	0,5	0,6	اقتراضات لدى غير المقيمين	
1,4	24,3-	5,8	2,9	3,0	3,0	2,8	2,9	3,3	3,4	3,6	3,8	اقتراضات لدى المقيمين	
14,8	36,3	11,1	1,9	1,9	1,8	1,7	1,7	1,3	1,3	1,2	1,2	أسهم وسندات مساهمة أخرى	
6,7	23,6	27,9-	0,7	0,7	0,7	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,5	خصوم أخرى	
البنوك الحرة													
الأصول													
7,2	3,2-	12,8	38,0	36,0	35,8	32,7	35,4	34,0	36,9	33,3	36,6	الديون على غير المقيمين	
53,7	29,1-	19,2	7,2	4,4	4,6	5,7	4,7	5,7	5,4	6,3	6,6	الديون على مؤسسات الإيداع	
6,6-	17,1	26,3	15,0	15,4	13,8	12,2	16,0	13,2	14,6	12,8	13,7	القروض	
4,9	11,6-	8,1	14,3	14,5	15,5	13,6	13,6	14,2	15,7	13,4	15,4	السندات	
53,4	41,8	59,5-	1,3	1,6	1,7	1,0	0,9	0,7	0,6	0,7	0,6	أصول أخرى	
5,0-	22,3-	10,6-	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,5	0,2	0,3		
7,2	3,2-	12,8	38,0	36,0	35,8	32,7	35,4	34,0	36,9	33,3	36,6	الخصوم	
7,7	9,5-	70,2	18,1	18,3	17,5	14,1	16,8	14,1	16,6	14,6	18,6	التزامات تجاه غير المقيمين	
10,4	4,5-	17,1-	17,0	14,5	15,9	14,7	15,4	16,9	17,7	16,4	16,1	التزامات تجاه مؤسسات الإيداع	
15,3	49,1	19,7-	1,8	1,5	1,2	2,4	1,6	1,8	1,6	1,4	1,0	ودائع المقيمين بالعملة	
8,6	18,8	9,0	0,7	0,7	0,6	0,7	0,7	0,6	0,6	0,6	0,6	أسهم وسندات مساهمة أخرى	
64,0-	256,0	1,8	0,4	1,0	0,5	0,8	1,0	0,7	0,3	0,2	0,3	خصوم أخرى	

(1) مكونة من المبالغ الواجب دفعها للدولة.

جدول م 13.8 تطور السوق ما بين البنوك

المتوسط	2013												2012	
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير	المتوسط	
6.408	5.750	6.873	5.228	5.508	5.234	6.771	5.393	4.934	7.293	8.040	8.529	7.489	8.476	متوسط المبلغ الجاري
2.688	2.033	2.994	2.409	2.241	2.790	3.264	2.963	1.585	3.085	3.316	2.601	2.975	3.333	متوسط الحجم المتبادل

جدول م 14.8 الائتتابيات في أذينات الخريضة بالمزايدة

المجموع	2013												مجموع 2012		أجال الاستحقاق
	ديجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير			
175.165,8	12.022,0	16.333,2	15.985,0	18.128,5	14.896,0	12.300,0	9.885,0	16.406,4	13.318,7	13.314,5	13.982,5	18.594,0	120.278,9	مجموع الائتتابيات	
83.851,1	200,0	0,0	5.241,0	6.055,0	7.550,0	7.680,0	5.124,0	11.035,4	11.886,7	7.362,5	11.982,5	9.734,0	42.051,3	مجموع الأمد القصير	
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	4.650,0	24 يوما	
4.958,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	4.958,0	0,0	35 يوما	
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	5.520,0	39 يوما	
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1.070,0	43 يوما	
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	7.780,0	44 يوما	
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	6.022,3	45 يوما	
18.494,0	0,0	0,0	560,0	1.500,0	0,0	0,0	424,0	350,0	3.509,0	2.795,0	6.390,0	2.966,0	8.130,0	13 أسبوعا	
35.528,5	100,0	0,0	380,0	1.390,0	4.400,0	3.145,0	2.600,0	6.690,0	5.351,0	4.120,0	5.592,5	1.760,0	2.600,0	26 أسبوعا	
24.870,6	100,0	0,0	4.301,0	3.165,0	3.150,0	4.535,0	2.100,0	3.995,4	3.026,7	447,5	0,0	50,0	6.279,0	52 أسبوعا	
66.652,7	7.212,0	6.686,2	10.444,0	7.773,5	4.056,0	4.540,0	4.426,0	5.371,0	1.432,0	4.852,0	2.000,0	7.860,0	56.997,6	مجموع الأمد المتوسط	
50.404,2	1.500,0	4.606,2	6.789,0	6.022,0	3.306,0	4.540,0	4.426,0	5.371,0	1.432,0	4.802,0	2.000,0	5.610,0	31.495,6	سنتان	
16.248,5	5.712,0	2.080,0	3.655,0	1.751,5	750,0	0,0	0,0	0,0	0,0	50,0	0,0	2.250,0	25.502,0	5 سنوات	
24.662,0	4.610,0	9.647,0	300,0	4.300,0	3.290,0	80,0	335,0	0,0	0,0	1.100,0	0,0	1.000,0	21.230,0	مجموع الأمد الطويل	
14.137,0	1.710,0	6.877,0	0,0	3.300,0	2.250,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	14.360,0	10 سنوات	
10.525,0	2.900,0	2.770,0	300,0	1.000,0	1.040,0	80,0	335,0	0,0	0,0	1.100,0	0,0	1.000,0	6.470,0	15 سنة	
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	200,0	20 سنة	
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	200,0	30 سنة	

جدول م 1.9 المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بالمزايدة

	2013						2012						مجموع المبلغ الجاري	الأمد القصير	الأمد الطويل
	المجموع	مكتوبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك	المجموع	مكتوبون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	صندوق الإيداع والتدبير (1)	البنوك			
412.971	71.188	105.232	84.264	27.587	124.700	356.721	44.622	96.262	93.729	24.801	97.308	97.308			
33.854	4.917	8.613	2.025	166	18.133	15.671	1.970	6.910	245	370	6.176	6.176			
0	0	0	0	0	0	6.022	413	2.826	90	100	2.593	2.593	45	يوما	
60	0	60	0	0	0	2.670	450	1.300	100	270	550	550	13	أسبوعا	
8.903	326	2.972	1.293	0	4.312	700	0	400	0	0	300	300	26	أسبوعا	
24.891	4.592	5.581	733	166	13.821	6.279	1.107	2.384	55	0	2.733	2.733	52	أسبوعا	
177.550	30.207	40.810	36.169	1.584	68.780	156.776	25.893	30.719	43.134	1.500	55.530	55.530		الأمد المتوسط	
83.222	13.567	20.538	9.871	312	38.934	73.896	12.500	15.030	14.172	220	31.974	31.974		سنتان	
94.328	16.639	20.272	26.298	1.272	29.847	82.880	13.394	15.689	28.962	1.279	23.556	23.556		5 سنوات	
201.567	36.064	55.809	46.070	25.838	37.787	184.274	16.759	58.632	50.350	22.931	35.602	35.602		الأمد الطويل	
90.692	23.759	31.520	16.455	5.647	13.311	83.574	13.891	28.577	21.842	6.182	13.082	13.082	10	سنوات	
86.640	8.894	18.442	23.817	18.821	16.667	76.465	1.839	22.810	20.374	15.455	15.987	15.987	15	سنة	
21.461	3.209	4.583	5.721	1.330	6.618	21.461	1.027	5.682	7.646	1.255	5.850	5.850	20	سنة	
2.775	202	1.265	78	40	1.191	2.775	2	1.564	487	40	682	682	30	سنة	

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذونات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

(بملايين الدراهم)

جدول م 2.9 سندات الدين القابلة للتداول

(حسب فئات المكتبتين الأرائل)

	2013					2012					فئة السندات
	المجموع	مكتبتون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	المجموع	مكتبتون آخرون	مؤسسات التوظيف الجماعي	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	
75.163	6.440	48.238	5.413	15.073	81.297	7.441	49.675	4.197	19.984	19.984	المبلغ الجاري
58.574	6.386	37.895	4.828	9.465	59.068	7.431	35.496	3.564	12.577	12.577	شهادات الإيداع
13.168	-	7.941	417	4.810	18.763	-	11.867	433	6.463	6.463	سندات شركات التمويل
3.422	54	2.402	168	798	3.467	10	2.312	200	945	945	أوراق الخزينة
60.592	3.935	36.001	11.860	8.796	59.135	8.592	38.736	3.327	8.480	8.480	الإصدارات
50.853	3881	28.742	11.475	6.755	44.524	8.582	27.408	3.010	5.525	5.525	شهادات الإيداع
40	-	20	20	-	5.585	-	3.669	87	1.829	1.829	سندات شركات التمويل
9.700	54	7.239	365	2.041	9.027	10	7.660	230	1.127	1.127	أوراق الخزينة

جدول م 3.9 سوق سندات الاقتراض

سنة 2013	2013				سنة 2012	
	فصل 4	فصل 3	فصل 2	فصل 1		
91.091	91.091	90.075	91.859	88.861	88.420	المبلغ الجاري
29.428	29.428	29.537	29.537	28.566	28.824	القطاع العمومي
61.662	61.662	60.539	62.322	60.295	59.596	القطاع الخاص
26.074	26.074	26.212	27.902	26.946	26.195	الشركات المالية
65.017	65.017	63.863	63.957	61.915	62.226	الشركات غير المالية
4.500	50	-	3.450	1.000	19.626	الإصدارات
1.200	0	-	1.200	-	5.250	القطاع العمومي
3.300	50	-	2.250	1.000	14.376	القطاع الخاص
2.250	0	-	1.250	1.000	7.376	الشركات المالية
2.250	50	-	2.200	-	12.250	الشركات غير المالية

جدول م 4.9 مؤشرات البورصة⁽¹⁾

التاريخ	مبلغ المعاملات (بملايين الدراهم)	الرسملة (بملايين الدراهم)	مؤشر «MASI»	مؤشر «MADEX»
2002 دجنبر	9.545,6	87.175	2.980,44	2.512,69
2003 دجنبر	11.388,8	115.507	3.943,51	3.174,56
2004 دجنبر	30.004,4	206.517	4.521,98	3.522,38
2005 دجنبر	48.041,3	252.326	5.539,13	4.358,87
2006 دجنبر	36.528,1	417.092	9.479,45	7.743,81
2007 دجنبر	137.479,4	586.328	12.694,97	10.464,34
2008 دجنبر	59.360,1	531.750	10.984,29	9.061,02
2009 دجنبر	36.791,2	508.893	10.443,81	8.464,47
2010 دجنبر	29.615,7	579.020	12.655,20	10.335,25
2011 دجنبر	18.885,8	516.222	11.027,65	9.011,57
2012 يناير	3.152,0	523.474	11.211,71	9.172,59
فبراير	5.097,8	530.091	11.398,94	9.333,41
مارس	2.597,2	509.573	10.948,45	8.957,45
أبريل	3.338,4	482.094	10.293,90	8.400,34
ماي	4.146,7	479.594	10.286,99	8.411,24
يونيو	8.205,4	472.180	10.053,90	8.202,90
يوليوز	3.738,9	461.341	9.849,77	8.042,50
غشت	1.350,6	463.864	9.944,22	8.119,11
شتنبر	5.499,9	444.782	9.471,80	7.728,77
أكتوبر	4.869,2	451.702	9.504,55	7.753,15
نونبر	2.824,5	461.990	9.733,62	7.931,62
دجنبر	16.213,8	445.268	9.359,19	7.614,04
2013 يناير	3.151,9	429.387	8.996,43	7.329,32
فبراير	9.117,1	426.378	8.932,82	7.273,49
مارس	2.866,9	431.644	9.040,96	7.364,14
أبريل	5.174,3	438.988	9.145,51	7.450,16
ماي	2.902,4	429.591	8.906,65	7.236,57
يونيو	7.663,5	425.075	8.792,15	7.139,93
يوليوز	1.887,0	414.426	8.577,59	6.963,68
غشت	1.158,9	406.803	8.413,72	6.831,20
شتنبر	1.663,6	419.727	8.673,49	7.046,32
أكتوبر	2.788,3	450.576	9.385,49	7.646,72
نونبر	5.744,3	446.288	9.262,49	7.541,46
دجنبر	18.278,6	451.113	9.114,14	7.418,05

(1) ابتداء من 3 يناير 2011، ومن أجل التقيد بالمعايير الدولية، قامت بورصة الدار البيضاء بإدخال تغيير على مستوى نشر أحجام المعاملات ويتم نشر هذه الأخيرة على أساس الشراء فقط عوض الشراء والبيع.
المصدر : بورصة القيم بالدار البيضاء.

جدول م 5.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

عدد الصفقات			مؤشر أسعار الأصول العقارية			
التغير بالنسبة المئوية 2013 2012	2013	2012	التغير بالنسبة المئوية 2013 2012	2013	2012	
5,6-	98.929	104.771	1,1	114,8	113,7	
2,5-	70.070	71.882	0,4	113,1	112,7	عقارات سكنية
1,2-	63.251	64.020	0,3	107,7	107,4	شقق
16,9-	5.108	6.144	0,8	135,5	134,5	منازل
0,4-	1.711	1.718	2,2-	129,8	133,0	فيلات
14,4-	21.739	25.409	3,9	118,4	114,3	أراضي حضرية
4,8-	7.120	7.480	1,8-	112,4	114,3	عقارات تجاري
6,8-	6.198	6.653	1,5-	114,4	118,9	مكاتب
0,4-	845	827	3,4-	120,1	121,6	محلات تجارية

المحتويات

بنك المغرب
بنك المغرب

المحتويات

المقدمة

الجزء • 1 الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

3	1.1 المحيط الدولي
6	2.1.1 سوق الشغل
7	3.1.1 أسواق المواد الأولية
9	4.1.1 المالية العمومية
10	5.1.1 الحسابات الخارجية
15	7.1.1 التدابير الرئيسية للسياسة النقدية
20	8.1.1 الأسواق المالية الدولية
26	1.2 الإنتاج والطلب
27	1.2.1 الإنتاج
35	2.2.1 الطلب
39	1.3 سوق الشغل
39	1.3.1 مؤشرات النشاط
41	2.3.1 مؤشرات الشغل
46	3.3.1 مؤشرات البطالة
47	4.3.1 الإنتاجية وكلفة الشغل
49	1.4 التضخم
49	1.4.1 تطور مكونات مؤشر أسعار الاستهلاك
53	2.4.1 أسعار السلع التجارية وغير التجارية
55	3.4.1 تطور أسعار الاستهلاك حسب المدن
56	4.4.1 تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي
58	1.5 المالية العمومية
58	1.5.1 قانون المالية 2013
60	2.5.1 تنفيذ قانون المالية 2013
69	3.5.1 تمويل الخزينة والمديونية

73	1.6 ميزان الأداءات
74	1.6.1 تطور الميزان التجاري
81	2.6.1 تطور ميزان الخدمات
82	3.6.1 تطور المداخيل والتحويلات الجارية
83	4.6.1 تطور حساب الرأسمال والعمليات المالية
86	1.7 الأوضاع النقدية
86	1.7.1 النقد والتوظيفات السائلة
98	2.7.1 أسعار الفائدة
101	3.7.1 سوق الصرف
104	1.8 أسواق الأصول
104	1.8.1 سوق البورصة
110	2.8.1 سندات الدين
113	3.8.1 سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
114	4.8.1 الأصول العقارية
118	1.9 تمويل الاقتصاد
119	1.9.1 التدفقات المالية مع باقي العالم
120	2.9.1 التدفقات المالية بين القطاعات المقيمة
121	3.9.1 التدفقات المالية للإدارات العمومية
123	4.9.1 التدفقات المالية للشركات غير المالية
124	5.9.1 التدفقات المالية للأسر

الجزء • 2 إنجازات البنك في إطار مهامه

131	1.2 الحكامة والاستراتيجية
131	1.1.2 الهيكلية التنظيمية
133	2.1.2 بنية الحكامة
135	3.1.2 الاستراتيجية
138	4.1.2 المراقبة الداخلية والافتحاص وتدبير المخاطر والأخلاقيات
143	2.2 السياسة النقدية
143	1.2.2 قرارات السياسة النقدية
147	2.2.2 تنفيذ السياسة النقدية

151	3.2.2 مواصلة تعزيز منظومة إعداد الإحصائيات النقدية
152	3.2 تدبير الاحتياطيات
153	4.2 الإشراف البنكي
153	1.4.2 تعزيز الإطار القانوني والاحترازي
154	2.4.2 أنشطة الإشراف البنكي
155	3.4.2 . المراقبة الاحترازية الكلية
156	4.4.2 تطوير الإدماج المالي
157	5.4.2 المصلحة المركزية للمخاطر
158	5.2 أنظمة ووسائل الأداء
158	1.5.2 مراقبة أنظمة ووسائل الأداء
159	2.5.2 المصلحة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيك
161	6.2 العملة الائتمانية
168	7.2 الموارد وبيئة العمل
168	1.7.2 أنظمة المعلومات
169	2.7.2 تدبير الموارد البشرية
170	3.7.2 المعلومات المالية ومراقبة التدبير
170	4.7.2 بيئة العمل
171	5.7.2 المطابقة القانونية
173	6.7.2 التواصل
174	7.7.2 المتحف
174	8.7.2 العلاقات الدولية

الجزء • 3 التقرير المالي

179	3-1 تطور الوضعية المالية خلال السنة المالية 2013
179	3-1-1 الحصيلة
181	3-1-2 النتيجة
184	3-2 القوائم التركيبية
184	3-2-1 الحصيلة (الأصول)

185	2-2-3 الحصيلة (الخصوم).....
186	3-2-3 خارج الحصيلة
187	4-2-3 حساب العائدات والتكاليف
188	5-2-3 القواعد المحاسبية الرئيسية وطرق التقييم
210	3-3 التقرير العام لمراقب الحسابات
212	4-3 مصادقة مجلس البنك

فهرس البيانات

6	رسم بياني 1.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة.....
7	رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة في البلدان المتقدمة... ..
8	رسم بياني 3.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الأولية
8	رسم بياني 4.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الأولية.....
8	رسم بياني 5.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية
8	رسم بياني 6.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية.....
9	رسم بياني 7.1.1 : تطور أسعار المنتجات غير الطاقية.....
9	رسم بياني 8.1.1 : تطور أسعار الفوسفات ومشتقاته.....
10	رسم بياني 9.1.1 : تطور رصيد الميزانية
10	رسم بياني 10.1.1 : تطور الدين العمومي الإجمالي
12	رسم بياني 11.1.1 : تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية
13	رسم بياني 12.1.1 : تطور التضخم في العالم
13	رسم بياني 13.1.1 : تطور التضخم لدى أبرز شركاء المغرب.....
15	رسم بياني 1.2.1.1 : تطور التضخم خلال الفترة 2003-2013.....
16	رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية.....
17	رسم بياني 15.1.1 : تطور أسعار الفائدة لبنك إنجلترا وبنك اليابان.....
18	رسم بياني 1.3.1.1 : تطور مؤشر النيكاي 225
18	رسم بياني 2.3.1.1 : تطور سعر صرف الين
20	رسم بياني 16.1.1 : أسعار الفائدة الرئيسية في أبرز البلدان الصاعدة
21	رسم بياني 17.1.1 : تطور عائدات سندات الاقتراض لمدة 10 سنوات للبلدان الطرفية في منطقة الأورو.....
21	رسم بياني 18.1.1 : تطور أسعار الفائدة السيادية لمدة 10 سنوات للولايات المتحدة، وفرنسا وألمانيا.....
22	رسم بياني 19.1.1 : تطور الفارق (Libor-OIS)
22	رسم بياني 20.1.1 : تطور أسعار الفائدة الأوريبور والليبور لمدة 3 أشهر.....
23	رسم بياني 21.1.1 : تطورات القروض بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو
24	رسم بياني 23.1.1 : تطور مؤشرات التقلب.....

24	رسم بياني 22.1.1 : تطور مؤشرات البورصة الرئيسية
24	رسم بياني 24.1.1 : تطور مؤشري MSCI EAFE و MSCI EM
25	رسم بياني 25.1.1 : تطور أسعار صرف الأورو مقابل الدولار
25	رسم بياني 26.1.1 : تطور أسعار صرف الأورو مقابل الجنيه الإسترليني والأورو مقابل الين
25	رسم بياني 27.1.1 : تطور عملات البلدان الصاعدة الرئيسية مقابل الأورو والدولار
27	رسم بياني 1.2.1 : بنية إنتاج الحبوب حسب الزراعات
27	رسم بياني 2.2.1 : المنتجات النباتية الرئيسية
28	رسم بياني 3.2.1 : تغير الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي
29	رسم بياني 4.2.1 : تغيرات القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية ومبيعات الإسمنت
30	رسم بياني 5.2.1 : تغير إنتاج وتصدير الفوسفات الخام. من حيث الحجم
31	رسم بياني 6.2.1 : تطور الكهرباء المتوفر حسب المصدر
31	رسم بياني 7.2.1 : إنتاج واستهلاك الكهرباء
31	رسم بياني 8.2.1 : إنتاج واستهلاك المواد النفطية
32	رسم بياني 9.2.1 : تطور عدد المنخرطين حسب القطاع
32	رسم بياني 10.2.1 : تطور نسبة الولوج
35	رسم بياني 11.2.1 : تطور الاستهلاك النهائي بالقيمة الحقيقية
36	رسم بياني 12.2.1 : تطور نسبة الاستثمار
37	رسم بياني 13.2.1 : تطور الدخل الوطني الإجمالي المتاح
37	رسم بياني 14.2.1 : تطور الادخار الوطني
38	رسم بياني 15.2.1 : الحاجة للتمويل / القدرة على التمويل
40	رسم بياني 1.3.1 : تطور نسبة المشاركة في اليد العاملة حسب الفئة العمرية
40	رسم بياني 2.3.1 : تطور نسبة المشاركة في اليد العاملة حسب مكان الإقامة
41	رسم بياني 1.1.3.1 : النمو غير الفلاحي وتغير نسبة مشاركة الذكور في اليد العاملة في الوسط الحضري
41	رسم بياني 2.1.3.1 : النمو غير الفلاحي وتغير نسبة مشاركة الإناث في اليد العاملة في الوسط الحضري
42	رسم بياني 3.3.1 : تطور بنية الشغل حسب قطاع النشاط
44	رسم بياني 4.3.1 : تطور بنية الشغل حسب الوضعية المهنية
45	رسم بياني 1.2.3.1 : تطور بنية الشغل حسب مستوى الشهادة
45	رسم بياني 2.2.3.1 : بنية الشغل حسب المستوى الدراسي في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
45	رسم بياني 3.2.3.1 : حصة مناصب الشغل الهشة في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
46	رسم بياني 5.3.1 : البطالة الطويلة الأمد حسب مستوى الشهادة
47	رسم بياني 6.3.1 : تطور معدل البطالة حسب الفئة العمرية
51	رسم بياني 1.4.1 : تطور تضخم المواد المقننة خلال السنة
53	رسم بياني 2.4.1 : تطور التضخم والتضخم الأساسي
53	رسم بياني 3.4.1 : تطور أسعار المواد المستثناة من مؤشر التضخم الأساسي
53	رسم بياني 4.4.1 : مساهمة البنود الرئيسية في التضخم
54	رسم بياني 5.4.1 : تطور أسعار السلع التجارية وغير التجارية

54.....	: تطور أسعار السلع التجارية والتضخم في البلدان الشريكة	رسم بياني 6.4.1
54.....	: مساهمة أسعار السلع التجارية وغير التجارية في التضخم الأساسي	رسم بياني 7.4.1
56.....	: تطور مؤشر DJ-UBSCI الإجمالي ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي	رسم بياني 8.4.1
56.....	: تطور مؤشر الأسعار الدولية للمواد الطاقية ومؤشر أسعار فرع تكرير البترول	رسم بياني 9.4.1
56.....	: تطور أبرز المؤشرات الفرعية لأسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية	رسم بياني 10.4.1
61.....	: تطور رصيد الميزانية	رسم بياني 1.5.1
61.....	: تطور رصيد الميزانية مع احتساب تكاليف المقاصة ودونها	رسم بياني 2.5.1
62.....	: تطور مداخيل الضريبة على الشركات وعلى الدخل	رسم بياني 3.5.1
62.....	: تطور الموارد العادية للخزينة	رسم بياني 4.5.1
64.....	: تطور إجمالي نفقات الخزينة	رسم بياني 5.5.1
65.....	: تطور كتلة الأجور	رسم بياني 6.5.1
65.....	: تطور تكاليف المقاصة	رسم بياني 7.5.1
67.....	: الرصيد العادي	رسم بياني 8.5.1
68.....	: تطور المبلغ الجاري متأخرات الأداء	رسم بياني 9.5.1
68.....	: تطور الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر	رسم بياني 10.5.1
70.....	: تطور مديونية الخزينة	رسم بياني 11.5.1
71.....	: تطور الدين العمومي	رسم بياني 12.5.1
72.....	: سيناريو صدمة نسبة الفائدة	رسم بياني 1.4.5.1
72.....	: سيناريو صدمة نسبة النمو	رسم بياني 2.4.5.1
72.....	: سيناريو صدمة الرصيد الأولي	رسم بياني 3.4.5.1
74.....	: تطور الميزان التجاري	رسم بياني 1.6.1
74.....	: تطور فاتورة الطاقة وسعر برمبل البرنت	رسم بياني 2.6.1
74.....	: تطور أسعار استيراد المواد الغذائية الرئيسية	رسم بياني 3.6.1
75.....	: أبرز المساهمات في تطور الواردات سنة 2013	رسم بياني 4.6.1
76.....	: أبرز مزودي المغرب	رسم بياني 5.6.1
77.....	: صادرات الفوسفات ومشتقاته	رسم بياني 6.6.1
79.....	: الزبناء الرئيسيون للمغرب	رسم بياني 7.6.1
79.....	: حصة أهم البلدان الإفريقية في صادرات المغرب نحو إفريقيا	رسم بياني 1.1.6.1
80.....	: بنية صادرات المغرب نحو البلدان الإفريقية حسب الفئة	رسم بياني 2.1.6.1
81.....	: تطور الاستثمارات المباشرة نحو بلدان إفريقيا جنوب الصحراء	رسم بياني 3.1.6.1
82.....	: تطور عائدات الأسفار	رسم بياني 8.6.1
82.....	: تطور عائدات الخدمات الأخرى المقدمة للمقاولات	رسم بياني 9.6.1
83.....	: المساهمات في المداخيل الجارية	رسم بياني 10.6.1
83.....	: تطور السحوبات والاستخدامات وجاري الدين الخارجي العمومي	رسم بياني 11.6.1
84.....	: تطور أرصدة بنود حساب العمليات المالية	رسم بياني 12.6.1
85.....	: تطور الاستثمارات المباشرة للمغرب بالخارج	رسم بياني 13.6.1

85	رسم بياني 14.6.1 : الاحتياطات الدولية الصافية.....
87	رسم بياني 1.7.1 : النمو السنوي للقروض
87	رسم بياني 2.7.1 : التطورات السنوية للقروض والناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
88	رسم بياني 3.7.1 : نمو الفئات الرئيسية للقروض البنكية. على أساس سنوي
88	رسم بياني 4.7.1 : تطور المبالغ الجارية ونسبة الديون المعلقة الأداء.....
88	رسم بياني 5.7.1 : مساهمة الوحدات الاقتصادية في نمو القروض البنكية على أساس سنوي
89	رسم بياني 1.1.7.1 : تطور معايير منح القروض برسم سنة 2013
89	رسم بياني 2.1.7.1 : تطور معايير منح القروض للمقاولات سنة 2013 حسب الأغراض الاقتصادية
89	رسم بياني 3.1.7.1 : تطور الطلب على القروض سنة 2013.....
89	رسم بياني 4.1.7.1 : تطور الطلب على القروض للخواص سنة 2013 حسب الغرض الاقتصادي
90	رسم بياني 6.7.1 : توزيع القروض حسب آجالها.....
91	رسم بياني 7.7.1 : توزيع القروض حسب القطاعات
91	رسم بياني 8.7.1 : نمو القروض في بعض فروع النشاط.....
91	رسم بياني 1.2.7.1 : بنية القروض الممنوحة للقطاع الخاص
91	رسم بياني 2.2.7.1 : بنية موارد شركات التمويل
92	رسم بياني 3.2.7.1 : تطور قروض التجهيز وقروض الإيجار
92	رسم بياني 4.2.7.1 : تطور قروض الاستهلاك
93	رسم بياني 9.7.1 : التطور السنوي لصافي الاحتياطات الدولية
93	رسم بياني 10.7.1 : التطور السنوي للديون الصافية على الإدارة المركزية
95	رسم بياني 11.7.1 : تطور التداول النقدي
95	رسم بياني 12.7.1 : تطور النقود الكتابية
95	رسم بياني 13.7.1 : النمو السنوي للنقود الكتابية وللناج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي
96	رسم بياني 14.7.1 : تطور التوظيفات تحت الطلب سنة 2013
96	رسم بياني 15.7.1 : تطور الودائع لأجل.....
96	رسم بياني 16.7.1 : مساهمة القطاعات المؤسساتية في نمو الودائع لأجل.....
98	رسم بياني 17.7.1 : سيولة الاقتصاد
98	رسم بياني 18.7.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق القائمة ما بين البنوك.....
100	رسم بياني 1.3.7.1 : تطور متوسط أجل استحقاق سندات الخزينة في السوق الأولية.....
100	رسم بياني 2.3.7.1 : تطور متوسط عائدات سندات الخزينة في السوق الأولية
101	رسم بياني 3.3.7.1 : تطور أسعار إصدارات الخزينة
102	رسم بياني 19.7.1 : سعر الصرف الخاص بالتحويل
102	رسم بياني 20.7.1 : سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدرهم.....
102	رسم بياني 21.8.1 : المعاملات بالناجز في سوق الصرف
103	رسم بياني 22.7.1 : بيع العملات لأجل.....
103	رسم بياني 23.7.1 : شراء العملات لأجل.....
104	رسم بياني 1.8.1 : الأداء السنوي لمؤشر مازي

104.....	: التطور اليومي لمؤشر مازي بين سنتي 2011 و2013	رسم بياني 2.8.1
105.....	: أداء المؤشرات القطاعية سنة 2013	رسم بياني 3.8.1
105.....	: الرسملة ومعامل الرأسمال العائم في القطاعات الرئيسية	رسم بياني 4.8.1
108.....	: التطور السنوي لمعدل السيولة	رسم بياني 5.8.1
110.....	: تطور تسديدات واكتتابات سندات الخزينة	رسم بياني 6.8.1
110.....	: تطور متوسط أسعار الفائدة المطبقة على سندات الخزينة في السوق الأولية	رسم بياني 7.8.1
111.....	: بنية المبالغ الجارية لسندات الخزينة حسب الجهة الحائزة	رسم بياني 8.8.1
113.....	: تطور متوسط الأسعار المطبقة على أوراق الخزينة	رسم بياني 9.8.1
113.....	: تطور متوسط الأسعار المطبقة على شهادات الإيداع	رسم بياني 10.8.1
115.....	: التطور السنوي لأسعار الأصول حسب الصنف	رسم بياني 11.8.1
116.....	: 1.2.9.1: متوسط المدة الفاصلة بين عمليتي بيع متاليتين لنفس العقار	رسم بياني 1.2.9.1
117.....	: 2.2.8.1: المدة الفاصلة بين عمليتي بيع متاليتين لنفس العقار بالأشهر حسب الصنف	رسم بياني 2.2.8.1
118.....	: متطلبات التمويل، كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	رسم بياني 1.9.1
119.....	: بنية التمويلات الخارجية للشركات غير المالية بملايير الدراهم	رسم بياني 2.9.1
121.....	: التدفقات المالية الرئيسية بين القطاعات المؤسسية سنة 2013 بملايير الدراهم	رسم بياني 3.9.1
122.....	: التدفقات الصافية لودائع الإدارات العمومية	رسم بياني 4.9.1
123.....	: التدفقات الصافية للقروض البنكية الممنوحة للشركات غير المالية	رسم بياني 5.9.1
125.....	: 1.1.9.1: بنية الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	رسم بياني 1.1.9.1
	: 2.1.9.1: تطور استخدامات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة حسب	
126.....	الوحدات الاقتصادية	
145.....	: فجوة الناتج غير الفلاحي	رسم بياني 1.2.2
145.....	: الفارق النقدي بالقيمة الحقيقية	رسم بياني 2.2.2
146.....	: الفارق المطلق بين النسبة المتوقعة والفعالية للتضخم الربع السنوي	رسم بياني 1.2.2.1
146.....	: الرسوم المروحية لسنة 2013 ومقارنتها مع النسب الفعلية	رسم بياني 2.1.2.2
149.....	: الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي	رسم بياني 3.2.2
149.....	: تدخلات بنك المغرب	رسم بياني 4.2.2
150.....	: وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي	رسم بياني 5.2.2
150.....	: مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضعية الهيكلية للسيولة البنكية	رسم بياني 6.2.2
151.....	: تطور سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك	رسم بياني 7.2.2
151.....	: تطور متوسط حجم العمليات في السوق ما بين البنوك	رسم بياني 8.2.2
160.....	: التطور السنوي لطلبات الزبناء	رسم بياني 1.7.2
160.....	: التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها	رسم بياني 2.7.2
160.....	: توزيع عدد الأشخاص الممنوعين من إصدار الشيك	رسم بياني 3.7.2
158.....	: الحجم السنوي لاستشارات مكتب القروض	رسم بياني 4.7.2
161.....	: إنتاج الأوراق البنكية الجديدة	رسم بياني 1.5.2
164.....	: حصة أوراق البنوك المتداولة إلى متم دجنبر 2013	رسم بياني 2.5.2

166.....	: حصص القطع النقدية المتداولة إلى متم دجنبر 2013	رسم بياني 3.5.2
167.....	: توزيع الأوراك البنكية المزورة التي رصدها بنك المغرب خلال سنوات	رسم بياني 4.5.2
180.....	: تطور الموجودات والتوظيفات بالعملة الأجنبية بملايين الدراهم	رسم بياني 3.1.1
180.....	: متوسط جاري القروض الممنوحة للبنوك	رسم بياني 3.1.2
181.....	: بنية العائدات والتكاليف	رسم بياني 3.1.3
182.....	: معامل الاستغلال	رسم بياني 3.1.4
209.....	: تطور العائدات والتكاليف والنتيجة الصافية	رسم بياني 3.2.1

فهرس الجداول

4.....	: تطور النمو العالمي بالنسبة المئوية	جدول 1.1.1
6.....	: تطور نسبة البطالة بالنسبة المئوية	جدول 2.1.1
11.....	: تطور أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات	جدول 3.1.1
14.....	: تطور التضخم عبر العالم	جدول 4.1.1
19.....	: تطور المؤشرات الماكرواقتصادية الرئيسية لليابان	جدول 11.3.1
26.....	: تطور القيم المضافة بالقيمة الحقيقية	جدول 1.2.1
33.....	: تطور تدفقات السياح	جدول 2.2.1
43.....	: بنية وتطور التشغيل حسب المناطق	جدول 1.3.1
47.....	: مؤشرات كلفة اليد العاملة	جدول 2.3.1
48.....	: المؤشرات السنوية للنشاط والبطالة حسب مكان الإقامة	جدول 3.3.1
50.....	: تطور المكونات الرئيسية لمؤشر أسعار الاستهلاك	جدول 1.4.1
52.....	: تطور أسعار المواد النفطية	جدول 1.1.4.1
55.....	: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن	جدول 2.4.1
57.....	: مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية	جدول 3.4.1
59.....	: توقعات الميزانية لسنتي 2012 و2013	جدول 1.5.1
60.....	: جدول المساهمة الاجتماعية للتضامن	جدول 1.5.1
63.....	: وضعية حمولات وموارد الخزينة	جدول 2.5.1
66.....	: أجور الإدارة المركزية في بداية سنوات التسعينات	جدول 1.2.5.1
66.....	: الأجور في القطاع العمومي ما بين سنوات 2009 و2011	جدول 2.2.5.1
67.....	: تطور مؤشرات كتلة الأجور في القطاع العمومي بالمغرب	جدول 3.2.5.1
68.....	: توزيع تخفيض نفقات الاستثمار بملايين الدراهم	جدول 1.3.5.1
69.....	: التدفقات الشهرية لنفقات الاستثمار بملايين الدراهم	جدول 2.3.5.1
71.....	: وضعية الدين العمومي	جدول 3.5.1
73.....	: تطور أبرز مكونات الحسابات الخارجية	جدول 1.6.1

76.....	: أبرز الواردات.....	جدول 2.6.1
78.....	: الصادرات حسب القطاعات الرئيسية.....	جدول 3.6.1
87.....	: تطور مقابلات الكتلة النقدية م 3.....	جدول 1.7.1
94.....	: تطور مكونات الكتلة النقدية م 3.....	جدول 2.7.1
97.....	: مجتمعات التوظيفات السائلة.....	جدول 3.7.1
99.....	: تطور أسعار الفائدة على القروض.....	جدول 4.7.1
99.....	: سعر الفائدة على الودائع لأجل والحسابات على الدفتر.....	جدول 5.7.1
100.....	: أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية.....	جدول 6.7.1
103.....	: العمليات المنجزة في سوق الصرف.....	جدول 7.7.1
106.....	: نسبة السعر إلى الأرباح والعائد الربحي للدول الأكثر تمثيلا في صنف «الأسواق الحدودية».....	جدول 1.8.1
107.....	: تطور حجم المعاملات.....	جدول 2.8.1
108.....	: وزن أهم البلدان المدرجة في مؤشر MSCI للأسواق الحدودية إلى متم سنة 2013.....	جدول 1.1.8.1
109.....	: تطور مؤشرات MSCI لأبرز البلدان المصنفة ضمن الأسواق الحدودية سنة 2013.....	جدول 2.1.8.1
109.....	: سيولة أبرز البلدان المصنفة ضمن الأسواق الحدودية لمؤشر MSCI سنة 2013.....	جدول 3.1.8.1
109.....	: مؤشرات التقييم والعائدات الأسواق الحدودية.....	جدول 4.1.8.1
111.....	: المبالغ الجارية لسندات الخزينة.....	جدول 3.8.1
112.....	: تطور الإصدارات السنوية حسب جهة الإصدار.....	جدول 4.8.1
114.....	: تطور الأصول الصافية واكتتابات وتسديدات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة.....	جدول 5.9.1
116.....	: تغير عدد المعاملات حسب المدن.....	جدول 6.8.1
120.....	: التدفقات المالية الرئيسية للاقتصاد الوطني مع باقي العالم.....	جدول 1.9.1
122.....	: التدفقات المالية الرئيسية للإدارات العمومية.....	جدول 2.9.1
124.....	: التدفقات المالية الداخلية للشركات غير المالية.....	جدول 3.9.1
125.....	: التدفقات المالية الرئيسية للأسر.....	جدول 4.9.1
144.....	: توقعات التضخم.....	جدول 2.2.2
145.....	: قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2008.....	جدول 3.2.2
179.....	: أرقام رئيسية.....	جدول 3.1.1
179.....	: الحصيلة حسب العمليات.....	جدول 2.1.3
181.....	: النتيجة الصافية للسنة المالية.....	جدول 3.1.3
184.....	: الأصول في 31 دجنبر 2013.....	جدول 1.2.3
185.....	: الخصوم في 31 دجنبر 2013.....	جدول 2.2.3
186.....	: خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2013.....	جدول 3.2.3
187.....	: حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2013.....	جدول 4.2.3
190.....	: آجال استخدام الأصول الثابتة.....	جدول 5.2.3
191.....	: الموجودات والتوظيفات من الذهب.....	جدول 6.2.3

192.....	: التوزيع حسب نوع التوظيفات	جدول 7.2.3
192.....	: التوزيع حسب الأجل المتبقي	جدول 8.2.3
193.....	: الوضعية لدى صندوق النقد الدولي	جدول 9.2.3
194.....	: بنية الديون على مؤسسات الائتمان	جدول 10.2.3
195.....	: أصول أخرى	جدول 11.2.3
196.....	: قيم ثابتة	جدول 12.2.3
196.....	: سندات المساهمة	جدول 13.2.3
197.....	: الأصول الثابتة المجسدة وغير المجسدة	جدول 14.2.3
198.....	: التزامات بالدرهم القابل للتحويل	جدول 15.2.3
198.....	: الودائع والالتزامات بالدرهم	جدول 16.2.3
199.....	: خصوم أخرى	جدول 17.2.3
200.....	: رساميل ذاتية	جدول 18.2.3
201.....	: عمليات الصرف	جدول 19.2.3
202.....	: التزامات على السندات	جدول 20.2.3
202.....	: التزامات أخرى	جدول 21.2.3
202.....	: الفوائد المحصلة عن التوظيفات بالعملة الأجنبية	جدول 22.2.3
203.....	: فوائد محصلة عن القروض المقدمة لمؤسسات الائتمان	جدول 23.2.3
203.....	: العمولات المحصلة	جدول 24.2.3
204.....	: عائدات مالية أخرى	جدول 25.2.3
205.....	: فوائد منوحة على الالتزامات بالدرهم	جدول 26.2.3
206.....	: تكاليف مالية أخرى	جدول 27.2.3
206.....	: تكاليف الموظفين	جدول 28.2.3
207.....	: مشتريات المواد والأدوات	جدول 29.2.3
208.....	: مخصصات للاستخدامات	جدول 30.2.3
208.....	: المؤونات	جدول 31.2.3

فهرس الاطارات

7.....	: التدابير المتعلقة بسوق الشغل بمنطقة الأورو	إطار 1.1.1
14.....	: تراجع التضخم بمنطقة الأورو	إطار 2.1.1
18.....	: السياسة الاقتصادية اليابانية الجديدة	إطار 3.1.1
29.....	: تطور قطاع البناء والأشغال العمومية	إطار 1.2.1
33.....	: تأثير الأزمة العالمية «والربيع العربي» على تطور السياحة	إطار 2.2.1
40.....	: الظرفية الاقتصادية وعروض الشغل	إطار 1.3.1
44.....	: المؤهلات في سوق الشغل بالمغرب	إطار 2.3.1

51.....	: نظام مقايسة أسعار المنتجات النفطية.....	إطار 1.4.1
59.....	: أبرز التدابير الجبائية في قانون المالية 2013.....	إطار 1.5.1
65.....	: مستوى الأجور في القطاع العمومي وتطورها.....	إطار 2.5.1
68.....	: استثمارات الخزينة في 2013.....	إطار 3.5.1
72.....	: تقييم استدامة الدين.....	إطار 4.5.1
79.....	: تطور المبادلات التجارية والاستثمارات بين المغرب وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء.....	إطار 1.6.1
89.....	: تقييم شروط منح القروض سنة 2013.....	إطار 1.7.1
91.....	: مساهمة شركات التمويل في تمويل القطاع الخاص.....	إطار 2.7.1
100.....	: شروط تمويل الخزينة في السوق الوطنية سنة 2013.....	إطار 3.7.1
108.....	: تموضع بورصة الدار البيضاء.....	إطار 1.8.1
116.....	: المضاربة وارتفاع أسعار العقار.....	إطار 2.8.1
125.....	: مساهمة مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة في تمويل الاقتصاد.....	إطار 1.9.1
146.....	: تقييم توقعات التضخم في سنة 2013.....	إطار 1.2.2
147.....	: التدابير التي اتخذها بنك المغرب لتحسين استفادة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من التمويل البنكي.....	إطار 2. 2.2
162.....	: إصدار السلسلة الجديدة من الأوراق البنكية.....	إطار 1.5.2
172.....	: بروتوكول اتفاق التعاون بين بنك المغرب واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.....	إطار 1.7.2
172.....	: إعادة تعريف جريمة تمويل الإرهاب.....	إطار 2.7.2

فهرس الملحقات الإحصائية

215.....	: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.....	جدول م 1
217.....	: تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم.....	جدول م 1.2
218.....	: الناتج الداخلي الإجمالي من حسب فروع النشاط الاقتصادي.....	جدول م 2.2
219.....	: حساب السلع والخدمات.....	جدول م 3.2
219.....	: الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه.....	جدول م 4.2
219.....	: الاستثمار والتوفير.....	جدول م 5.2
220.....	: الفلاحة.....	جدول م 6.2
220.....	: الصيد البحري.....	جدول م 7.2
220.....	: إنتاج الطاقة.....	جدول م 8.2
221.....	: إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط.....	جدول م 9.2
221.....	: استهلاك الطاقة.....	جدول م 10.2
222.....	: مؤشرات الإنتاج الصناعي.....	جدول م 11.2
223.....	: السياحة.....	جدول م 12.2

224.....	: مؤشرات التشغيل والبطالة.....	جدول م 1.3
225.....	: تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي.....	جدول م 2.3
226.....	: التضخم.....	جدول م 1.4
227.....	: التضخم الأساسي.....	جدول م 2.4
228.....	: مؤشر أسعار الاستيراد.....	جدول م 3.4
228.....	: تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية.....	جدول م 4.4
229.....	: الرقم الاستدلالي لأثمان الإنتاج الصناعي.....	جدول م 5.4
230.....	: الواردات حسب أبرز المنتجات.....	جدول م 1.5
233.....	: الصادرات حسب أبرز المنتجات.....	جدول م 2.5
235.....	: التوزيع الجغرافي للمبادلات.....	جدول م 3.5
236.....	: ميزان الأداء.....	جدول م 4.5
237.....	: وضع الاستثمار الدولي الإجمالي.....	جدول م 5.5
238.....	: وضعية موارد وحمولات الخزينة.....	جدول م 1.6
239.....	: بيان تطور الموارد العادية للخزينة.....	جدول م 2.6
240.....	: تقديرات الميزانية العمومية.....	جدول م 3.6
241.....	: سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم.....	جدول م 1.7
242.....	: تطور نشاط سوق الصرف.....	جدول م 2.7
243.....	: تطور السيولة البنكية.....	جدول م 3.7
244.....	: سعر الفائدة في السوق النقدية في 2013.....	جدول م 4.7
244.....	: أسعار الفائدة المطبقة على الودائع.....	جدول م 5.7
245.....	: سعر الفائدة المتوسط المرجح في 2013.....	جدول م 6.7
246.....	: السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالزيادة.....	جدول م 7.7
247.....	: معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول.....	جدول م 8.7
247.....	: معدلات الفائدة المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض.....	جدول م 9.7
248.....	: أسعار الفائدة المدينة.....	جدول م 10.7
248.....	: المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاكية لمؤسسات الائتمان.....	جدول م 11.7
249.....	: المؤشرات الرئيسية النقدية.....	جدول م 1.8
250.....	: المجمعات النقدية.....	جدول م 2.8
251.....	: مجتمعات التوظيفات السائلة.....	جدول م 3.8
252.....	: مقابلات الجمع م3.....	جدول م 4.8
253.....	: الاحتياطات الدولية الصافية.....	جدول م 5.8
254.....	: الديون الصافية على الإدارة المركزية.....	جدول م 6.8
255.....	: ديون على الاقتصاد.....	جدول م 7.8
256.....	: التصنيف المتقاطع للقروض البنكية حسب الغرض الاقتصادي والقطاع المؤسسي.....	جدول م 8.8
257.....	: وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الإدارة المركزية.....	جدول م 9.8

258.....	: وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الأسر.....	جدول م 10.8
259.....	: وضعية الشركات المالية الأخرى تجاه الشركات غير المالية.....	جدول م 11.8
260.....	: حساب الذمة المالية للشركات المالية الأخرى.....	جدول م 12.8
261.....	: تطور السوق ما بين البنوك.....	جدول م 13.8
261.....	: الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة.....	جدول م 14.8
262.....	: المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة.....	جدول م 1.9
263.....	: سندات الدين القابلة للتداول.....	جدول م 2.9
264.....	: سوق سندات الاقتراض.....	جدول م 3.9
265.....	: مؤشرات البورصة.....	جدول م 4.9
266.....	: مؤشر أسعار الأصول العقارية.....	جدول م 5.9

الإيداع القانوني : 2014 MO 1712

رد مك : 8-69-873-9981-978

رد مد : 2028-5418